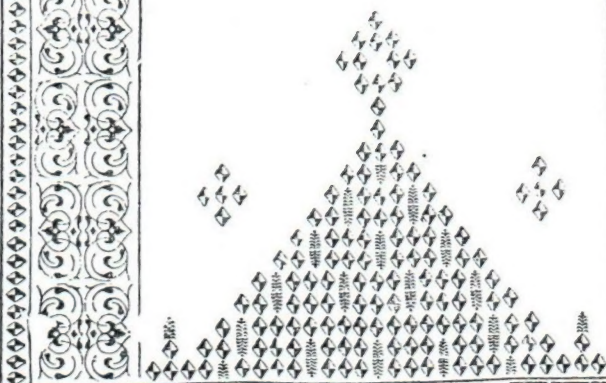


هذا كتاب الفرائض على حدائق ذريعة النهاض الى
تعلم أحكام الفرائض تأليف العالم العلامة والمدقق
الفهامة الجامع بين شرفي العلم والنسب
والخاتمة في حليات الادب
السيد الجليل على بن قائم
العباسي الحسيني نفعنا الله
بعلومه وأمناره
آمين

واعلم أيها الطالب بحقي طالعته هذا الكتاب الجليل المقدر وهو حجت الطرف في
رياض بدائعه التي تجري من تحتها الانهار فوجدته كتابا استوعب أنواع التحقيق
وفاية الاتقان وجمع شوارد الفوائد بما لا مزيد عليه من البيان حرره وولفه فيه فقه
الموارث وأحكامها على مذاهب الأئمة الاربعة المجتهدين وحقق فيه أقوالهم وبين
اختلافهم وذكر مستند كل مذهب ودليله وذكر في تقرير ميراث ذوى الارحام
اختلاف أئمة الاحكام بل لم يقتصر المؤلف رضوان الله عليه على ذكر الخلاف بين
المذاهب الاربعة المدونة بل تعرض لأقوال كبار الصحابة والعلماء فيما خالفهم فيه
أهل المذاهب الاربعة أو بعضهم كسيدنا أبي بكر وعمر وسيدنا علي وابن عباس وزيد بن
نابت وابن مسعود ومعاذ وأبي وأبي موسى وأبي الدرداء وغيرهم من الصحابة رضوان
الله عليهم ومن التابعين كشرح وعطاء والحسن البصري وطاوس وغيرهم ومن علماء
المذاهب كالزني وابن سريج والصاحبين والخليل وغيرهم كما استرأ بحضرة الله
مؤلفه عن أمة جده أفضل جزاء وأوفاه وأحسن في دار الكرامة منزله ومأواه آمين
ومؤلف هذا الكتاب هو العالم العلامة والمحقق الفهامة السيد علي بن قائم
العباسي الحسيني من أشرف اليمين الحسينيين ولد باليمن ونشأ بها ثم سافر إلى بيت
الله الحرام وبعد ادائه النسكين توجه لزيارة جده عليه الصلاة والسلام وجاور بالدينة
الشريفة ثلاث سنين ثم حصلت له الإشارة بالتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف
فسافر اليها وجاور بالجامع الأزهر أربعة عشر سنة وقرأ في خلالها كتباً كثيرة على
عدة مشايخ وتضلّع في فنون العلم الشرعية والآلية ثم سافر منها بإشارة أخرى الى مكة
المبكرة ثم إلى بلد كونه في بجهة مديبار وأقام بها نحو من سنة حتى قدم عليه الامر
الحتم والقضاء المبرم في سنة ألف وثلثمائة هجرية وكان رضى الله عنه على جانب
عظيم من التواضع وهضم النفس وحسن الخلق زاهد في الدنيا - لا زماً للعبادة
مبالاً الى الخمول يصوم غالب الايام (ألف) رضى الله عنه - له مؤلفات منها هذا
النسخ العظيم والكلام على فضائله ومناقبه يدعو الى تطويل وبسط رضى الله عنه
ونفعناوا مسلمين ببركته وبركة أسلافه الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي شرع الفرائض والاحكام * وبين قسمة الموارث والسهام
وارشدنا الى معرفة المقدم من التركات * وأوضح لنا الاسباب وصرف عنا
الموانع الفاطعات * وحد لنا عدد الفروض ومستحقها * وعلمنا معرفة مراتب
العصبات مقدماتها وخرها * (نحمده) ان شركا في اخوة الاسلام والايمن
ونسأله العفو والغفران * ونعوذ به من الحجب والنقصان * ونستجديه أوفر
المقامم أفضل ما قسمه لمن جد في طاعته وأجل عما أعطاه لآخى القربان * ولا كدر
قلوبنا بسبب عول المعاصي منها والسيئات * واحسن من مخرجنا من هذه الدنيا
الدنيئة * وجمعنا مع من فرض له الخيرات ونسبته الى المحامد اللدنية * وأراه
من اللوح المحفوظ تصحيح تأصيل الاصول * وجعل شريعته ناسخة وبلغه
المأمول * وأوضح له المشكل مما كان مفة ودالبيان * وقواه على حل ما لم
يحه له انسان * حتى شاد ما انهدم من أركان الاسلام * وأنقذهم بديه غريق
الكفر من الأنام * سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مادامت الايام * ووقفنا اللهم
لاصابة الصواب * انك كريم زهاب * (وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له الذي تولى قسمة الموارث بنفسه سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز * (وأشهد)
أن محمدا عبده ورسوله الصادق بأمر ربه العالمين العزيز * (أما بعد) فان علم
الفرائض من أجل العلوم قدرا * وأعلاها وأفضلها مزية وأجدرها تقديما

وذكرنا * فكان أخرى ان تصرف اليه هم ذوى التألف * وتبادر الى الاعتناء
به آرباب العلوم وأولو التصريف * لان العناية الالهية والالطاف الرحمانية
تواتر ببيانها بالكلام القديم * ولانه نصف العلم لا تقسم حالة الانسان بين حيات
وموت فكان أحق بالتقديم * شعرا

اذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع
وان من أحسن ما صنف فيه نظم او نثرا * وأبدع ما نسج على مثاله تنقيحا وتحريرا
وحصرا * منظومة بديع الزمان * ومالك عنان البيان * فريد عصره * ووحيد
دهره * السيد السند الامي * والجهب ذى الاديب اللوذعي * الحبيب
النسيب * والمفلق النجيب * بقية المتقدمين * وزينة المتأخرين * السيد
الشريف العلامة أبى بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن شهاب الدين العلوى الشافعى
الحضرمى * قطين مدينة الغناء ترسيم * ومتغنى ظلال دوحها القديم * متع
الله الزمان * واقرب وجوده أعيان الاعيان * آمين (ولما كانت) هذه
العقود الجوهرية * من نظم السلالة العلوية * كان جديرا ان تخدم سدة ذلك
الجناب * ويستخدم فيض أسرارها المواهب والشواب * وتوجه لبيان تلك
المباني الرغبات * وتلتفت لحل هاتيك المعانى المحمم والارادات * وسأنى
أيضا من لا تسعنى مخالفته * ويتعين على موافقته * ان أضع على هذه الارجوزة
شرحا يبين مرادها * ويوضح مفادها * فأجبت الى سؤاله وان لم أكن لذلك
أهلا * واستمدت دعاءه ليكون الشرح على سهلا * فعسى ببركة الناظم
والسائل ان يتم المراد * وان أوفق الى سبلوك جادة الصواب والسداد * من
الكريم المنعم الجواد * آمين * قال الناظم نفع الله به

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

افتتح الناظم كتابه بالبسملة ثم بالحمد لله نطقا وكتابة أما الثانى فدلى له المشاهدة وأما
الاول فدلى له ان من كتب شيئا نلفظ به غالبا (افتقدا) بالكتاب العزيز في ابتداء
هم فى الترتيب التوقيفى بسم الله ذلك منه صلى الله عليه وسلم وأمره لأصحابه بذلك
نطقا وكتابة لا انه أول ما أنزل فانه خلاف ما فى صحيح البخارى وغيره فى بدأ الوحي
من أن أول ما أنزل اقرأ بأمر ربك وقد نقل أبو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة
على أن الله سبحانه وتعالى افتتح جميع كتبه ببسم الله الرحمن الرحيم (وعلا بخبر) كل
أمرضى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء وأجزم وأقطع روايات أى
ناقص وقيل البركة فهو وان تم حسا لا يتم معنى مع خبر كل أمرضى بال لا يبدأ فيه
بالحمد لله فهو ابتداء وفى رواية فهو أقطع وفى رواية فهو أجزم والمعنى على كل انه ناقص
وقيل البركة كما تقدم والمراد بالامر ما يعم القول كالقراءة والفعل كالتأليف

بسم الله اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بسم الله واللام وهما لا
وهي لا اذا قال لا اله الا الله وبالله لا اله الا الله ومنه في القرآن
واذا القبور بعثت قال الزمخشري هو من نحو من بعث وأثر أي بعث مؤثرا وأثر
تراها ومن المولد الفذ لك من قولهم فذللك العدد كذا وكذا ومنه ما نسب الى
سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه **وكرم وجهه** قوله ما تر بعلمت قط
ما تسمعت قط ما تسمع عدت قط ما تسمع ولقمت قط أما معني الاولى ما شربت
يوم الاربعاء لبنا وأما الثانية فهو ما أكلت السمك يوم السبت وأما الثالثة فهو
ما تسمعت وأنا قاعد وأما الرابعة فهو ما تسمعون وأنا قائم ومنه البسمة التي أخذها
الزمخشري من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه
الفاصل بقوله

قد شبهوه بملقه وتحوفوا * شنع الوري فتستروا بالبسمة

قبل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور
خلافه وقد أثبتا كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول
عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت لبلي غداة لقيتها * فيا حبذا ذلك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسميا الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله
ككتابة حينئذ ذاهم فردة ورحمه الله رح وعنونع مهمز الى آخره تارة الخ وتارة اه
وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك اسكن الاولى ترك نحو الاخيرين
وان أكثر منه الاعاجم **نعم ان البسمة** تشتمل على خمسة ألقاظ (الاول) الباء
وهي متعلقة بمحذوف فالما ان يقدر اسمها أو فعلا لخاصا أو ما مقدما ومؤخرا فأقسامه
ثمانية والاولى منها أن يقدر فعلا لخاصا مؤخرا كأن يقال التقدير بسم الله الرحمن
الرحيم أولف وكونه مؤخرا لان اسم الله تعالى أحق بالتقدم لتقدمه في الوجود على
سائر الأشياء ولا فائدة المحصر عند النحويين والقصر عند البيانين * والقصورات
ثلاثة قصر افراد ويخاطب به من يعتقدا اشركة بأن البركة تحصل باسمه تعالى
واسم غيره وقصر القاب يخاطب به من يعتقدا ان البركة تحصل بغير اسمه تعالى
وقصر تعيين ويخاطب به من يشك في حصول البركة بأي شيء ومحذوف ذلك اذا كانت
صادرة من العباد وأما اذا كانت صادرة من المولى سبحانه وتعالى فليس التقدير على
ذلك لان المعنى بي كان ما كان وبى يكون ما يكون وحينئذ يكون في الباء
إشارة الى جميع العلوم التي منها علم الفرائض لان المراد بى وجود ما وجد وبى يوجد
ما يوجد هذا اذا جعلت الباء أصلية وهو الراجح وان جعلتها زائدة لا تحتاج الى متعلق
تتعلق به كما هو مقرر في محله وهي اى الباء اما للمصاحبة على وجه التبرك

أولاً استعانة كذلك ولا مانع من الاستعانة باسمه تعالى كما يستعان بذاته والأولى
جعلها للمصاحبة لأن جعلها للاستعانة فيه اسماؤه أدب لأن الاستعانة تدخل على
الآلة فيلزم عليها جعل اسم الله تعالى مقصودا لغيره لا لذاته إلا أن يقال إن من جعلها
للاستعانة نظر إلى جهة أخرى وهي أن الفـ عمل المشروع فيه لا يتم على الوجه
الأكمل إلا باسمه تعالى لكن قد يقال من ظنة الاسماء ما زالت موجودة (الثاني)
الاسم وهو ما دل على معنى لا ما قابل الفـ عمل والحرف لأن ذلك اصطلاح نحوي
وهو مشتق من السمو بمعنى العلو لأنه يعلم مسماه أو من السمعة بمعنى العلامة لأنه
علامة عليه وعلم من التعريف المذكر ورأيه غير المسمى وهو التحقيق نعم
إن أريده المدلول فهو عين المسمى وعليه يحمل كلام من أطلق أنه عين المسمى
(والثالث) اغظ الجلالة وأصله الله كامم مشتق من ألّه إذا تحير لئلا يحير الخلق
في كنه ذاته وفيه ستة أعمال الأول ادخلوا عليه الألف واللام فصار الاله
والثاني حذفوا اللام من طلبها للخفضه فصار ألّه والثالث نفع الواو حركتها إلى اللام
فصار أللاه بلامين متحركتين الأولى بالكسرة والثانية بالفتحة والرابع
سكنوا الأولى فصار اللاه والخامس أدخلوا الأولى في الثانية للتسهيل فصار الله
مرقعا والسادس خفضها للتعظيم فصار الله مخفما والاله في الأصل يقع على كل
معبود بحق أو باطل ثم صار علما بالغلبة على المعبود بحق والعلم بالغلبة هو ما سبق له
استعمال في أفراد غير المنقول اليه تحقيقا فيما له أفراد حقيقة كالدينونة وتقدير أفيما
ليس له أفراد الامعة مدرّة مفروضة كالاله وكاشمس والقمر وهو علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وقولنا الواجب الوجود الخ نعين للمسمى لأنه
من جملة المسمى على ما هو التحقيق والاسكان كليا وهو علم شخصي بمعنى أن مدلوله
معين في الخارج لا بمعنى أنه قامت به شخصيات كالبياض والطول وهكذا الاستحالة
ذلك ولا يجوز أن يقال ذلك إلا في مقام التعليم لما فيه من إيهام ما لا يليق وبذلك تعلم
أنه ليس علما بالغلبة خلافا لمن زعم ذلك وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور واختار
النووي أنه الحى القيوم وإنما تختلف الإجابة عند الدعاة به من بعض الناس لتختلف
شروط الإجابة التي أعظمها كل الحلال ثم إن كان المراد بلفظ الجلالة الذات
الاقديس فإضافة الاسم اليه حقيقة على معنى اللام وإن أريده اللفظ فالإضافة
بيانية ويكون في إرجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام
(الرابع والخامس) الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من رحم المتعدى بعد نقله
إلى اللازم بنيتا للبالغة لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبه ومن غير الغالب
كذكر الله بكثرة وجافر الله له ولم يسم بالرحمن غير الله وتسمية أهل الياسمة
مسيئة الكذاب رحمان تعنت في الكفر وهما من الرحمة بمعنى الإحسان إذا رادة

ومعنى ذى بال صاحب حال بحيث يتم به شرعا أى بان لا يكون من سفساف الامور
وليس محرم ما ولا مكروه لذاته او المراد بالمحرم لذاته والمكروه لذاته ما لم يكن تحريمه
وكرهه له لعل يدور مع وجود او عدمه كالزنا وشرب الخمر والمكروه لذاته كالنظر
لفرج امرأته بلا حاجة لان تحريم الزنا لا يدور مع علته التى هى اختلاط الانساب
وجودا وعدمه اذ قد تنفى العلة ويوجد التحريم كما اذا وطئ رجل صغيرة وكذلك تحريم
شرب الخمر لا يدور مع علته التى هى الاسكار اذ قد ينفى الاسكار ويوجد التحريم كما
اذا اعتاد الشخص شرب الخمر بحيث لا يؤثر في عقله شيئا او شرب قدر الايسر والنظر
لفرج الحليلة من قبيل المكروه لذاته لان كراهته لا تدور مع علته التى هى خوف
الطمس مع عدم الحاجة اذ قد تنفى العلة وتوجد الكراهة كما اذا أخبره معصوم بانه
لا يحصل له طمس اذا نظر الى فرج امرأته ويشترط ايضا ان لا يكون ذكرا محضا
ولا جعل الشارع له مبدءا غير البسمة والحمدلة فخرجت سفساف الامور كلبس النعل
والبصاق والمخاط فلا تنسب البسمة ولا الحمدلة عليها وخرج المحرم لذاته كالزنا والمكروه
لذاته كالنظر لفرج زوجته بلا حاجة كما تقدم فتحرم على الاول وتكره على الثانى
بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بما معصوب والمكروه لعارض كاكل البصل
فلا تحرم على الاول ولا تكره على الثانى والمراد بالمحرم والمكروه لعارض ما كان
تحريمه وكرهه له لعل يدور مع وجود او عدمه وهى الاستيلاء على حق الغير في
المغصوب عند وانا وجود او عدم ما والمكروه لعارض لان كراهته تدور مع علته التى هى
تأذى غيره ولو لم يكن وجود او عدمه فاذ انتفت العلة بان طبخ انتفت الكراهة وبهذا
ان دفع ما يقال لا يعقل فرق بين المحرم والمكروه لذاته ما بين المحرم والمكروه
لعارض وخرج الذكرا المحض كلاله الا الله فلا تنسب التسمية عليه بخلاف غير المحض
كما قرآن لاشتماله على غير الذكر كالاخبار والمواظ وخرج ما جعل الشارع له مبدءا
غير البسمة والحمدلة كاصلاة فلا يبدأ بالبسمة ولا بالحمدلة بل بالآية كغير مثلا (فان
قلت) بين الخبرين المذكورين تعارض فكيف يمكن العمل بهما (قلت) اجيب عن
ذلك بأجوبة أشهرها ان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود
ولم يسبقه شيء واضافى أى نسبى أى لانه ابتداء بالنسبة الى ما بعده وهو أى الاضافى
الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شيء فبينهما العموم والخصوص المطلق
فحمل خبر البسمة على النوع الاول وخبر الحمدلة على الثانى (ومنها) ان الابتداء
أمر متقدم من الاخذ فى التأليف الى الشروع فى المقصود فصحح الابتداء بكل من
البسمة والحمدلة (ومنها) ان شرط التعارض تساوى الحدتين وليس كذلك هنا لان
حديث البسمة أصح أى فلا تعارض وصحح الابتداء بهما (ومنها) ان محل التعارض
اذ لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ

والاحتمال المقيّد على المطلق وكل من البسمة والحمدلة ذكر فصيح الابداء بها
(لا يقال) المعروف حمل المطلق على المقيّد بمعنى انه يقيّد المطلق بقد المقيّد كما في
آيتي الظهار والقتل فان أحدهما مطلق عن التقييد بالمؤمنة والاخرى مقيدة بها
وقد حملت المطلقة على المقيدة بمعنى انهم قيدوا المطلقة بقيد المقيدة (لانا نقول) محل
ذلك اذا كان هناك مقيد واحد ومطلق كذلك كما في الآيتين المذكورتين بخلاف ما اذا
تعدد المقيّد كما هنا فلا يمكن حمل المطلق على المقيّد حينئذ واغنا لم يعكس بتقديم
الحمدلة على البسمة للكتاب وللإجماع (لا يقال) هذا المؤلف شعر على الراجح خلافا
لمن قال ان الرجز ليس شعرا والصحيح انه منه وهو ما كان وزنه مستغفلان مستغفلان
ست مرات وقد قال العلماء لا يبدأ الشعر بالبسمة لانه لا نطق بالشعر الذي لا يبدأ
بالبسمة هو المحرم كقبحه ومن لا يحل هجوه أو ما كروه كالتغزل في غير معين وأما
ما يتعلق بالعالم كهذه المنظومة فيبدأ بالبسمة اتفاقا واغنا لم يأت بها انظما كما فعل
الشاطبي حيث قال بدأت * بيسم الله في النظم أولا * الخ لانه خلاف الاولى وقوله
في الحديث فهو ابتداء الخ الكلام على كل من باب التشبيهه البليغ وهو ما حذف فيه
أداة التشبيه ووجه الشبه والمعنى فهو كالابتداء الذي هو مقطوع الذنب أو كالاجزاء
الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل
فوجه الشبه مطلق النقص وان كان في المشبه به حسيما وفي المشبه معنويا أو من باب
الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيد أسد حيث قال
الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيهه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب
الاستعارة لانه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به وجوز السعد
ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبه به الرجل الشجاع وهو غير مذكور في
التركيب والمذكور اغنا هو فرد منه وهو زيد وقولهم بسمة مصدريهما
لبسمل كدحرجة اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في الصحيح وغيره أو اذا
كتبها على ما في تهذيب الأزهرى فهى بمعنى القول أو الكتابة لكان أطلقوها على
نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من إطلاق المصدر على المفعول لعدم الامة للزوم
ثم صارت حقيقة عرفية وهى من باب النحت وهو أن يختصر من كلمة من فاء أكثر كلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بقاها بالاستعارة خلافا للعصام
ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد
نعم كلامهم يفهم باعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم ما وقع للشهاب الخفاجى في شفاء
الغليل من طبلى بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس
طبلى والنحت مع كثرة عن العرب غير قيامى كما صرح به الشننى ونقل عن فقه
اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام عليكم وحوقل

الاحسان لا يعناها الاصل الى الذي هو رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان
لاستحالة ذلك في حقه تعالى فالرحمن الرحيم في حقه تعالى بمعنى المحسن أو مراد
الاحسان اكن الاول بمعنى المحسن بجلائل النعم أي بالنعم الجليلة والثاني
بمعنى المحسن بدقائق النعم أي بالنعم الدقيقة وانما جمع بينهما الإشارة الى انه ينبغي ان
يطلب منه تعالى النعم الحقة برة كما ينبغي ان يطلب منه النعم العظيمة لان الكل
منه وحده سبحانه وتعالى وتعتبرى البسملة الاحكام الخمسة في الوجوب والندب
والحرمة والكراهة والاباحة فالوجوب كالبسملة في الصلاة عندنا معشر الشافعية
وعند المالكية المشهور كراهتها في الصلاة ونعم عندهم أقوال في الوجوب
والاستحباب والمشهور عند الحنفية والخنابلة سنيتها ونقل عن الحنفية الوجوب
والندب كما في الوضوء وغيره والحرمة والكراهة كما تقدم في المحرم والمكروه لذاتهما
كشرب الخمر والنظر الى فرج حليته بل قال بعضهم ان البسملة على شرب الخمر كفر
والاباحة مثلها بعضهم كالبسملة للقيام والقعود * والبسملة آية من كل سورة الا براءة
قال ابن حجر تحرم في أولها وتكره في اثنا عشر وقال الرمي الى تكره في أولها وتستحب
في اثنا عشر قال الصبان ويظهر ان محل الخلاف اذا لم يعتد القاري انها آية منها
والا كان كفر انفاقا * وبمعنى في البسملة اجاث كثيرة فلا نظيل بذكرها
قال الناظم نفع الله به

بسم الله حمدي وارث الارض المتين * ومن عليها وهو خير الوارثين
الحمد لغة هو الثناء بالجليل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم واصطلاحا فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً
باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان كما قيل

افادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا
(فان قيل) لا اطلاع لنا على الاعتقاد حتى ينبئ عن تعظيم المنعم (أجيب) بأنه وان
كان لا اطلاع لنا عليه اكن تدلنا عليه قرائن الاحوال (فديقال) ان صيغة المصنف
بقوله لله حمدي لا تشمل أقسام الحمد الاربعة وهو حمد قديم ولقد يمدح وهو حمد الله نفسه
بنفسه ألا وهو حمد قديم لحادث وهو حمد الله لانيبائه وأوليائه وحمد حادث لحادث
وهو حمد العباد بعضهم لم لبعض وحمد حادث أقدم وهو حمدنا لله لانها أي الصيغة
المذكورة انما تغيد حصراً لافراد الصادرة منه في الحمد ولا الافراد الصادرة من الغير
(قلت) لا يقال ذلك لانه لا معنى ان المصنف يقول لله حمدي لاحمد غيري بل المعنى لله
حمدي كحمد غيري فهو المراد للمصنف واما لصيق النظم صير المصنف بهذه الصيغة
ويدل لذلك جلالة قدر المصنف فيكون ذلك هو المفهوم والمراد له فشمل صيغته الاقسام
الاربعة وجملة لله حمدي خبرية لفظ انشائية معنى (واستشكل) بأن الحمد ثابت لله

أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه (وأجيب) بانها الانشاء الثناء بمفعول الجملة الذي هو وثبوت
الحمد لله لا لانشاء نفس المضمون حتى يرد ما ذكر ويصح ان تكون خبرية لفظا
ومعنى لان الخبر بالحمد حاملا لان معناه الثناء بالجميل ولاشك ان الاختيار بان الحمد
ثابت لله فيه ثناء بجمعه ل فيخرج عن عهد الطلب بالاخبار لكان الاظهر الاول
والثناء ببقاء ديم المثلثة على النون هو الايتان بما يدل على التعظيم وقيل هو الذي ذكر
بخبر وضده الثناء ببقاء ديم النون على المثلثة وقولنا على الجميل الاختياري أى
لاجل الجميل الاختياري ولو كان جليا لشرها كقتل النفس ونهب الاموال ومنه
قول الشاعر

نهبت من الاعمار ما لو حويته * لهنت الدنيا بأقل خالدا

ونخرج بقيد الاختياري الاضطراري فان الثناء عليه يسمى مدحا لاحدنا قول مدحت
للواوثة على حسنها دون حمدتها وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان بمعنى أنهما
مترادفان والاختياري انما هو قيد في الحمد وعليه لافي الحمد وبه فقد يكون الحمد
عليه اختياريا والمجوده به اضطراريا كما اذا أكرمك زيد فقلت زيد حسن
* وأركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحموده وصيغة * ثم اعلم ان
المجوده والمحمود عليه قد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا أكرمك زيد فقلت
زيد عالم فان المحمود عليه هو الكرم والمحموده به هو العلم (فان قلت) التقييم بالاختياري
يخرج الحمد على ذاته تعالى وصفاته فظاهره أنه لا يسمى حمدا او التزمه بعضهم وقال
يسمى مدحا (قلت) أجيب عن ذلك بأن المراد ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر
أرحمكم والمراد به ما كان منشأ للأفعال الاختيارية كالذات وصفات التأثير أو ملازما
للمنشأ كصفات غير التأثير وقولنا على جهة التعظيم خرج بذلك ما اذا كان على جهة
الاستهزاء والسخرية كما في قول الملائكة لآبي جهل ذق انك انت العزيز الكريم
أى برئمتك عند قومك وذلك ان أباجه ل لعنه الله كان يقول أنا أعز البوادي
وأكرمهم فتم قول خزنة النار له ذلك على طريق الاستخفاف والتوبيخ وفي الحقيقة
هذا خارج من أول الامر فانه ليس ثناء لا بحسب الصورة فهذا القيد عند التحقيق
للايضاح ويرادف الحمد اصطلاحا الشكر لغة لكان بابدال الحمد بالشكر بخلاف
الشكر اصطلاحا فانه صرف العبد بجميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله وهو
لا يكاد يوجد قال الله تعالى وقليل من عبادي الشكور (واعلم) ان النسبة بين
الشكر الاصطلاحي وبين كل من الحمد اللغوي والاصطلاحي والشكر اللغوي عموم
وخصوص مطلق فالشكر الاصطلاحي أخص من الجميع فوذه نسب ثلاث والنسبة
بين الشكر اللغوي والحمد الاصطلاحي مترادف كما قدمت الإشارة اليه والنسبة
بين الحمد اللغوي وكل من الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي العموم والخصوص

الوجهى فهاتان نسبةتان فاذا جمعتهما الى ما قبلهما مع الثلاثة السابقة كانت الجملة ستة كما أشار الى ذلك سيدى على الأجهورى بقوله

اذا نسب للحمد والشكر رمتها * بوجهه عقل اللبيب يؤالف
فشكر لى عرف أخص جميعها * وفى لغة الحمد دعر فايرادف
عموم لوجهه فى سواهن نسبة * فذى نسب ست لمن هو عارف

وايضاح ذلك هو ان قوله عموم وخصوص مطلق هو ان يجتمع اللفظان فى مادة وينفرد
أحدهما فى مادة أخرى كشجر أراك مثلا يجتمعان فى هذا اللفظ وينفرد الاول
الذى هو الشجر فى النبقى مثلا فيجتمع كل من الشكر الاصطلاحي والحمد اللغوى
والاصطلاحى والشكر اللغوى فى الشكر الاصطلاحى لانه صرف جميع
الجوارح وغيره فى الطاعة فى مقابل نعمة وينفرد الحمد اللغوى بالشناء باللسان
لا فى مقابل نعمة وينفرد كل من الحمد العرفى والشكر اللغوى فى الشناء بغير اللسان
فى مقابل نعمة فهذه ثلاث نسب أى بين الشكر الاصطلاحى مع كل واحد من
هذه الثلاثة الا انه لا ينفرد الشكر اللغوى من الحمد العرفى لان بينهما ما الترادف
والنسبة الرابعة بين الشكر اللغوى والحمد العرفى الترادف الا انه يبدل لفظ الحمد
بالشكر والنسبة الخامسة والسادسة بين الحمد اللغوى وكل من الحمد الاصطلاحى
والشكر اللغوى العموم والخصوص الوجهى وهو ان يجتمع اللفظان فى مادة
وينفرد كل منهما فى مادة أخرى كقولهم خاتم حديد يجتمعان فى هذا اللفظ وينفرد
الخاتم فى الفضة مثلا والخديد فى المسماة فيجتمع الثلاثة فى ثناء بلسان فى مقابل
نعمة وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان فى مقابلة نعمة وينفرد الحمد الاصطلاحى
والشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة نعمة فهذه النسب الست وما ينبغى
التنبه له كما قال بعضهم ان الحمد القديم هو الكلام القديم باعتبار دلالة على
الكلمات لان الكلام القديم وان كان واحدا بالذات لكن يتنوع بالاعتبار
الى أنواع كثيرة كما هو مشهور وفى الله حديد من البلاغة القصر عند البلاغة
والحصر عند النحاة والقصر عند أهل المعانى حقيقى وضافى وكل منهما اما
من قصر الموصوف على الصفة أو من قصر الصفة على الموصوف والاول هو ان لا
يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة
لموصوف آخر وقصر الصفة هو ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف
آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخرى مثال الاول ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز القيام الى القعود مع جواز ان يتصف عمر بالقيام ومثال الثانى
ما كتب الا زيد بمعنى ان الكتابة لا تتجاوز زيد الى عمرو ويجوز ان يكون زيد عالم
وشاعر وقار مثلا وكل من القصرين المذكورين اضافى وقصر الموصوف على الصفة
من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد انه لا يتصف بغيرها لا يكاد يوجد لتعذر

الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها وفي ما عداها بالكافية بل هذا
 محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
 ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واُزدنا انه لا يتصف بغيره اذ لم
 ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال وقصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
 كثير نحو ما في الدار الازيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (نعم)
 ان المحصر وهو عدم الخروج انواع فتارة يكون حصر كل في جزئية وضابطه ان
 يصح الاخبار بالمقسم عن كل قسم من أقسامه كما في حصر الكامة في الاسم والفعل
 والحرف اذ يصح ان تقول الاسم كلمة وهكذا وتارة يكون من حصر الكل في أجزائه
 وضابطه ان يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما في حصر المحصر في السمار والخط اذ
 يصح تحليله اليها وتارة يكون حصر متعلق خاص بالكسرى في متعلق خاص بالفتح
 نحو انحصرت فكري في ذنوبي وانحصرت حكم الامم في البلد وتارة يكون حصر
 موصوف في صفة نحو انحصرت في البياض وتارة يكون حصر وصف في موصوفه
 نحو انحصرت البياض في زيد وتارة يكون حصر ظرف في مظهره ونحو انحصرت هذا
 الاناء في الماء الى غير ذلك مما هو مدون في كتب البيان * فاذا علمت فماتن فيه من
 قبيل حصر الصفة في الموصوف وهو ان أفراد الحمد كاهاته تعالى لا تتعداه الى غيره أي
 انها مملوكة له ومستحقة له ومختصة به حتى أفراد حمد الله تعالى لا نبيااته وأصفياته
 وحمد العباد بعضهم لبعض * والقصر عند البيانين قصر الموصوف على الصفة
 أو قصر الصفة على الموصوف ينقسم الى ثلاثة أقسام الأول قصر افراد ويخاطب به من
 يعتقد الشركة بأن البركة تحصل بحمده تعالى وحده غيره من حيث كون الغير مستحق
 الحمد ومالكه ومختص به حقيقة لذاته كاستحقاقه تعالى والثاني قصر قلب يخاطب
 به من يعتقد ان البركة تحصل بحمده غيره بالحيثية المذكورة والثالث قصر تعيين
 ويخاطب به من يشل في حصول البركة بأي شيء أي يتردد اتحصل البركة بحمده
 أو بحمده غيره وكل من الثلاثة لها شروط وقبود مذكورة في محالها وهذا وان كان
 لا يناسب الاطالة به ولكن جزنا المقام الى ذكره * وفي البيت المذكور من الحسنة
 البديعية براءة الاستهلال وهي التائق بما يحسن ويحب ومنها أن يشيرا الشخص
 في مطلع نظم أو خطبة كتبه الى ما يريد الشروع فيه بما يناسبه ويشتمل عليه
 والاقتراس وهو أن يضمن الكلام نظما كان أو نثرا شيئا من القرآن أو الحديث
 لا على انه منه قال صاحب التلخيص ولا بأس بتغيير سير في اللفظ المقتبس للوزن
 أو غيره كقوله

قد كان ما خفت أن يكونا * انما الى الله راجعونا

وفي القرآن الله وانما اليه راجعون * والذي في بيت الارحوزة وارث الارض في

الشرط الاول والذي في سورة مريم ان انحن ثرت الارض ومن عليها وفي الشرط الثاني
من الارحوزة وهو خير الوارثين وفي سورة الانبياء رب لا تذرنى فردا وانت خير
الوارثين وذلك لا يضر في الاقتباس (وفي) البية ضاوى ان انحن ثرت الارض ومن عليها
أى فلا يبقى لأحد غيرةنا عليها او عليهم مملك ولا ملك أو توفى الارض ومن عليها
بالافناء والاهلاك توفى الوارث لارثه اه وفي الشهاب عليه قوله أو توفى الارض
أى نستوفىها أو نأخذها ونقبضها بالتشبيه الافناء بأخذ العين وقبضها بقبض الوارث
لما قبضه من مورثه وهو استعارة اه أى فيكون فى الآية استعارة تصرحية
تبعية وجريان الاستعارة فيها شبه افناء الارض وقبضها ببارث العين وقبضها
واستعيرارث العين وقبضها بافناء الارض وقبضها واشتق من الارث المصدر ثرت
عنى نفى الارض ونقبضها على طريق الاستعارة التصريحية التبعية سميت
تصريحية للتصريح فيها بالمشبه به وهو الارث المصدر المشتق منه ثرت الدال عليه
لان التشبيه لا يكون الا فى المصادر والاستعارة للالفاظ وتبعية لجريانها فى الفعل
بعد جريانها فى المصدر وتبعيتها له فاذا علمت ذلك تعلم فى وارث الارض ووارثين
كذلك استعارة تبعية وهى ان تشبه افناء الارض وقبضها ببارث الوارث للمال وتستعير
لفظ الارث لفظ افناء الارض وقبضها وتشتق من الارث المصدر وارث على وزن
فاعل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والعلاقة الجامعة بين المشبه
والمشبه به القبض والاستيفاء فى كل من المشبه والمشبه به والقرينة المانعة من ارادة
خقيقة الارث استحالة انتقال الملك بعد ان كان لغيره كما هو شأن الارث لانه
المالك للارض ومن عليها والموجود لها ومن عليها فهو المالك لها حقيقة وغيره لا ملك
له معه سبحانه وتعالى والمتين شديد القوة لا يضعف عما ير يد من المتانة بعثاة فوقية
شدة الشئ واستحكامه وهى مبالغة فى معنى القوى والمبالغة فيه السكمال الى أقصى
الغايات وهو تأثيرها أى شدة القوة فى سائر الممكنات ولا يؤثر فيها أى القوة والمتانة
شئ وحظ العبد منها اعتصامه واستعانته بالله تعالى وقوله وهو خير الوارثين قال
فى الجلالين أى الباقي بعد فناء خلقه وخبر أفعول تفضيل حذفته تخفيفا لكثرة
الاستعمال كشر فأصله أخير وهو امان الخير مصدر خارج بخير أى تلبس بالخير أو من
الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وهذا هو معناه فى الاصل وهو اعم لدخول
علامات الامم عليه وهو ممتنع من الصرف لازوم الوصفية ووزن الفعل ووضع
المعنى المشاركة بين المفضل والمفضل عليه وزيادة وهذا معناه على أصل وضعه وأما
فيمنحن بصدده هنا من قوله وهو خير الوارثين لا يصح هذا المعنى فانه لا مشاركة بينه
تعالى وبين أحد من خلقه فى الاخيرية فيكون أفعول التفضيل هنا على غير بابه
ومعناه التكميل كضرب الكثير الضرب وقتال الكثير القتل قال الناطم نفع الله به

﴿وأفضل الصلاة والتسليم﴾ * على رسـول الرحمة الكريم ﴿

﴿وآله وصحبه والتابعين﴾ * وأهل بيته الكرام الطاهرين ﴿

اغنائى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اعنى في ذلك الكتاب واغنائى معها بالسلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان الظاهر منه طلب الجمع بينهم ولذلك كره افراد الصلاة عن السلام وعكسه عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو خلاف الاولى فقط كما صرح به ابن الجوزي حيث قال ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الاولى ولو اقتصر على أحدهما جاز بلا كراهة وقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم الشاطبي (واعلم) ان للصلاة ثلاثة معان * الاول معنى لغوى فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر * والثاني معنى شرعى فقط وهو أقوال وأفعال مفتحة بالتمكيد ككبريى مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة * والثالث لغوى وشرعى وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو شجرا أو حجرا أو مدرا أو متضرعا والدعاء لثبوت صلاتها على النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الحلبي في السيرة وان اشبهت انما سلمت فقط وان شئت قلت وهو الاخصر بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم الدعاء وحينئذ يكون شاملا للاستغفار وغيره واختار ابن هشام في معنيه ان العطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ * ويترب على هذا الخلاف انهم من قبيل المشترك اللفظى على الاول وضابطه ان يتحد اللفظ وبمعنى المعنى كما في لفظ عين فانه واحد ومعناه متعددا لانه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع الى غير ذلك وانهم من قبيل المشترك المعنوى على الثانى وضابطه ان يتحد كل من اللفظ والمعنى امكن يكون لذلك المعنى افراد مشتركة فيه كما في لفظ أسد فانه واحد ومعناه واحد امكن لمعناه افراد مشتركة فيه والتحقيق الثانى خلافا لمن اختار الاول والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه كغيره من باقى الانبياء وقيل المنفعة عائدة على المصلى ليس الا لانه صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه الكتابات ورد بانه صلى الله عليه وسلم يترقى فى الكتابات دائما وأبدا اذ ما من كمال الا وعند الله أكمل منه كما أشير لذلك بقوله تعالى وللاخرة خير لك من الاولى بناء على ما قاله أهل الحقيقة من ان المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة امكن لا ينبغى التصريح بذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وصحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

اكنه لا ينبغى التصريح * لنا بهذا القول وذاصح

قوله وأفضل أفعال التفضيل وهو امم دل على الزيادة والصلاة اعم مصدر أصلى

والمصدر التصلية ولم يعبر به لايها العذاب قال تعالى وتصلية بحجم والتسليم مصدر
 سلم وكان عليه ان يعبر بالسلم الذي هو اسم مصدر لينااسب الصلاة فلت عبر بالمصدر
 لعدم الايمام الوارد على التصلية فأثره على المناسبة لانه الاصل وهذه الجملة خبرية
 لفظا انشائية معنى أى الله - صل وسلم أفضل الصلاة والتسليم أى صل وسلم - صل
 وسلاما يطيعان بعظيم قدره عندك والتسليم الأمان والمراد تأمينه - صلى الله عليه
 وسلم بما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم معصوم فكيف يخاف على نفسه
 نعم يخاف عليهم اخوف مهابة واجلال اذ المرء كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه
 ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انى لا خوف من الله وقيل المراد تأمينه -
 صلى الله عليه وسلم بما يخاف على نفسه عند اشتداد الكرب في المحشر لانه ينسى
 العممة كسائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفسر بعضهم بالتحية والمراد بها
 في حق تعالى مع رسوله أن يخاطبه بكلامه القديم لا على رفعة مقامه العظيم
 ولا يصح أن يكون الصلاة خبرية لفظا ومعنى كالحمد لان الخبر بالصلاة لا يكون مصليا
 بخلاف الخبر بالحمد حامدا كما سبق وعلى تقدير ان جملة الحمد خبرية لفظا ومعنى
 تكون الواو في أفضل الصلاة الخ للاستئناف لعدم حجة جواز عطف الانشاء
 على الخبر وعكسه الابطه مكلف وقيل ان معنى التسليم السلامة من الآفات والنقائص
 والأول أولى لانهم معصومون عن ذلك قال بعضهم واثبات الصلاة والسلام في صدر
 الكتاب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه
 ومن العلماء من يختم به ما كتابه أيضا فيجمع بين الصلاتين كما صنع الناظم في هذه
 الأرجوزة رجا لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه - صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست
 مردودة والله أكرم من ان يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما وقوله على رسول الرحمة
 الكريم متعلق بمحذوف تقديره كائن وهو خبر عن قوله وأفضل الصلاة والتسليم
 وليس من باب التنازع لعدم جريانه في المصادر ولا في اسماء المصادر وعبر بعلى
 إشارة الى ان الصلاة والسلام تمكنا منه - صلى الله عليه وسلم كما يمكن المستعمل من
 المستعمل عليه ففي الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقديرها أن يقال شبه مطلق
 ارتباط دعاء بدمعوله بطلاق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من
 الكليات للجزئيات واستعمل على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط
 دعاء بدمعوله خاصين والتحقيق ان صلى الله عليه وسلم على فلا حاجة للاستعارة والمراد
 برسول الرحمة الكريم هنا خصوص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا كل رسول وانما
 قال رسول الرحمة ولم يقل نبى الرحمة لان الرسالة أشرف من النبوة على الصحيح خلافا
 للعزبن عبد السلام في قوله بالعكس (واعلم) ان الرسول لغة المبعوث من مكان
 الى مكان آخر واطلاحا انسان أوحى اليه بشريع يعمل به وأمر بتبليغه * وأما

الذي فهو لغة الخبير بكسر الباء أو بفتحها فهو وفعيل بمعنى فاعل أي مخبر أو مفعول
 أي مخبر واصطلاحاً إنسان أوصى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه فكل رسول
 نبي ولا عكس فبينهم ما محمول وخصوصاً بالطلاق هذا هو المشهور ورجحة معان في نبي
 ورسول كنيتهما وينفرد النبي في الحضر مثلاً لا على القول بنبوته وقيل إنهما
 مترادفان وبعضهما يجعل بينهما محمولاً وخصوصاً ما من وجه بناءً على أنه يشترط في
 النبي أن يختص بأحكام لانهم ما حينه إذ يجتمعان فيمن أمر بتبليغ بعض الأحكام
 واختص ببعض الآخر وينفرد الرسول فيمن أمر بتبليغ الكل وينفرد النبي
 فيمن اختص بالكل ومتى أمر بالحكم بين الناس خليفة كما قال تعالى يا داود أنا
 جعلناك خليفة في الأرض الآية وأيضا قد اتصف بها بيننا صلى الله عليه وسلم * أما
 كونه رحمة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والاجماع وفي كونه رحمة حتى على
 الكافرين لا يعاجل بالعمى وقبلة ولا خذ بعتة كما وقع للإمام من قبله وكونه كريم فقد
 ورد أنه أجود من الرياح المرسله كيف لا وقد بذل نفسه صلى الله عليه وسلم وماله لله
 تعالى من يوم لبس حلال الخمار وقام بأمر العزيز القهار (قوله) وآله أي وأفضل
 الصلاة والسلام على آله فهو معطوف على رسول الرحمة وفيه الصلاة على غير الأنبياء
 والملائكة تبعاً وهي جائزة اتفاقاً بل هي مطلوبة لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد ولأنه صلى عن الصلاة البتري وهي التي لم يذكر فيها آل
 وأما الله تعالى فقل بأنهم متنوعة وقيل مكررة وقيل خلاف الأولى والأصح
 كراهة وألحق أبو محمد الجويني السلام بالصلاة بالنظر للغائب وأما المخاطب
 فيخاطب بالسلام عليك أو عليكم أو نحوه وأصل آل أول كجمل بدليل تصغيره على
 أول وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل وإضافته للفخيم في كلام الأنظام
 جائزة خلافاً لمن منعها قال عبد المطاب

وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلك

فاختلف في الأول على أقوال واختار بعضهم أن تفسير الآل في مقام الدعاء بما يناسب
 المدعوبه لا بالاتباع مطلقاً ففي نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب
 عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
 وآله هداة الأئمة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل على سيدنا محمد
 وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أمارك يحمل على الاتقياء ونحو
 اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع انتهى
 وبقي ما إذا كانت العبارة محمولة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل
 وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر أن الأولى حملها على
 العموم وقيل إن معنى الآل يختلف باعتبار المقامات ففي مقام الدعاء كما هنا كل

مؤمن ولو عاصيا لان العاصي أشد احتياجا للدعاء من غيره وفي مقام المدح كل مؤمن
 تقى أخذ ما ورد آل محمد كل تقى وان كان ضاعيفا وأما أنا حد كل تقى فلم يرد وفي
 مقام الزكاة بنوهاشم وبنوالمطلب عندنا معاشر الشافعية وبنوهاشم فقط عند
 السادة المالكية كالحنابلة وخصت الحنفية فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل
 وآل عباس وآل الحارث * وصحبه أي وأفضل الصلاة والتسليم على صحبه وخصهم
 مع دخولهم في الآل بالمعنى الأعم كامة لمزيد الاهتمام والتحقيق ان صحب ليس
 جمعا لصاحب بل اسم جمع وان كان له واحد من لفظه وهو صاحب ولان صيغة فعل
 ليست من أوزان الجوع وهو أي صاحب في الأصل من أطلال عشر نك والمعاد
 به هنا الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم ومؤنابه بعد البعثة في محل
 التعارف بأن يكون على وجه الارض وان لم يره أو لم يرو عنه شيئا أو لم يعز على الصحيح
 وان لم تطل معاشرته وأما قولهم ومات على الاسلام فهو شرط لدوام الصحبة لا لأصلها
 فان ارتدوا بعد اذ بالله تعالى ومات مرتد فليس بصحابي كعبد الله بن خطل وأما من عاد
 الى الايمان كعبد الله بن أبي مرثد فعود له الصحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا
 معاشر الشافعية واشتهر انهم لا تعود عند المالكية لكن المصريح في كتبهم
 التردد وحينئذ فلا مانع من الرجوع في ذلك لمذهب الشافعي على ما كان يرتضيه بعض
 أشيائهم وفائدة عودها التسمية والكفاءة فيسمى صحابيا ويكون كفوا لثبنت
 الصحابي ويدخل في الصحابي ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وكنت أمه به لكم
 بصره وأمه عبد الله أحد المؤذنين له صلى الله عليه وسلم ويدخل عيسى والخضر
 والياس عليهم الصلاة والسلام وتدخل الملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم
 في الارض فعيسى عليه الصلاة والسلام آخر الصحابة من البشر الظاهرين وبه
 يلغز يقال لنا صحابي حتى من البشر أفضل من أبي بكر وعمر وأما الملائكة فباقون
 الى النفخة والخضر يعوت عند رفع القرآن وقيل بل مات * والحاصل ان الخضر
 والياس ميثان على المعتمد ولكن الياس رسول بنص القرآن قال تعالى وان الياس
 من المرسلين * والخضر فقيس ولي وقيل نبي وقيل رسول وخبر الأُمور وأسطها
 (قوله) والتابعين جمع تابع والتابعي هو من اجتمع بالصحابي اجتماعا متعارفا
 ولا يشترط فيه طول الاجتماع كافي الصحابي مع النبي وهذا ما صحه ابن الصلاح
 والنووي وهو المعتمد والطريقة المشهورة أنه يشترط التسمي في التابعي دون
 الصحابي * والمعتمد عندنا معاشر الشافعية عدم اشتراطه في التابعي كما لا يشترط
 في الصحابي * وأفضل التابعين أويس القرني كما ان أفضل التابعيات حفصة بنت
 سيرين أخت محمد على خلاف في المسئلة * وما يدل على أفضلية التابعين على من بعدهم
 قوله صلى الله عليه وسلم خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

هكذا الرواية وظاهره أن ما بعد القرون الثلاثة المرتبة بالخيرية سواء في الفضيلة
 وذهب جماعة إلى تفاوت بقية القرون بالسبقية فكل أفضل من الذي بعده إلى يوم
 القيامة لحديث ما من يوم إلا والذي بعده شر منه وإنما يسرع بخياركم لكن قد ورد
 مثل هذه الأمة مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره والعيان قاض بذلك والله أعلم
 وأهل بيته السكرام الطاهرين أي وأفضل الصلاة والتسليم على أهل بيته الخ إنما
 أعاد المصنف ذكر أهل البيت بعد قوله وآله الشامل للممدوحين إشارة لخصوص
 ما أنشئ الله عليهم وخبرهم به بقوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
 البيت ويطهركم تطهيرا (وفي) البيضاوي إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أي
 الذنب المدنس لعرضكم وقوله أهل البيت نصب على النداء أو المدح ويظهركم عن
 المعاصي تطهيرا واستعارة للعصية والترشيح بالتطهير للتنفير عنها أي إن
 في الآية استعارة تصريحية أصلية وهي أن المعصية شبيهة بالرجس أي النجس
 أو المستنقذ بجماع حصول التدنس بكل منهما وإن كلا منهما ينفر عنه العاقل
 واستعير لفظ الرجس للعصية على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة
 المانعة معلومة من سياق الآيات المتقدمة قبلها والتطهير ترشيح ووصفهم بالسكرام
 وكاهنهم كذلك وهو أي السكريم من يعطى النوال قبل السؤال أو من خرج عن نفسه
 وبالله تعالى وكاهنهم كذلك فيكون عطف وأهل بيته الخ على آله من عطف الخاص
 على العام ونسبته اختصاص أهل هذا المقام من الآل زيادة الوصف قال الناطم
 نفع الله به

(و بعد فالعلم أجل ما طلب * وخير ما ينقله العزرا كتب)
 (وجل قدر من علوم الشرع * علم الموارث العظيم النفع)
 (حث عليه المصطفى وحرصا * بقوله تعلموا الفرائض)

لما ابتدأ بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتقل إلى المقصود
 فقال وبعد الخ بالبناء على الضم لحذف المضاف ونية معناه كما أنه يعرب في ثلاث
 حالات والتقدير أقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة والتسليم على رسول الرحمة وآله
 وصحبه والتابعين فالعلم الخ زهي أي بعد كلمة يوقى بها اللانتهقال من أسلوب إلى أسلوب
 آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والنوع المنتقل منه هو البسملة وما بعدها
 والمنتقل إليه هو بيان السبب الحامل على التأليف وأصلها الثاني أما بعد بدليل لزوم
 الفيا في حينها غالبا وهذا الأصل هو السنة فقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في
 خطبة ومراسلاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد والأصل الأصيل
 مهم ما يمكن من شيء بعد فلهما الم شرط مبتدأ أو يكن فعل الشرط وهو مضارع كان
 التامة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على مهم ما من شيء بيان لمهما وإن كان

شأن اليمان التخصيص وقد يكون مساويا أى كما هنا إشارة الى أن المراد الجنس
بتمامه فحذف مهمما ويكن من شئ وأقيمت أمام مقام ذلك وبعضهم يحذف أما ويأتى
بدلها بالواو فيقول وبعد كما هنا فالواو نائبة النائب وهل الظرف من معمولات الشرط
أو من معمولات الجزاء خلاف والراجح كونها من معمولات الجزاء ليعكون المعلق
عليه مطلقا على تقدير أقول قبل الظرف كما تقدم اه وهو أبلغ في التحقيق لأن
المعنى عليه ان وجود شئ في الدنيا مطلقا أقول بعد البسملة الخ ولا يرد أن الغاء
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها التوسيع في الظروف وبعد ظرف زمان كثير ويمكن
قليل لا وهى هنا الحجة للزمان باعتبار النطق وللمكان باعتبار الرقم * واختلف
في أول من نطق بها على أقوال خمسة أقر بها أنه داود وكانت له فصل الخطاب أى
يفصل بها بين الحق والباطل وقيل يفصل بها بين نوع الكلام ونوع آخر منه وقيل
قس بن ساعدة وقيل سحمان بن وائل وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن
قطان وقد نظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلف أما بعد من كان قائلا * لها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعد * فقس فسحمان فكعب فيعرب

وقيل الخلاف الى سبعة أقوال وزادوا على الخمسة آدم وبعثوب وجمعها بعضهم
أيضا فقال

فهاك خلافا في الذى تقدمنا * بنطق بأما بعد فاحفظ لتغنا

فداود وبعثوب وآدم أقرب * فقس فسحمان فكعب فيعرب

وقال بعضهم يصح أن تكون الواو في وبعد للاستئناف النحوى وهى ما كان
الكلام به دها مستأنفا ومبتدأ به ومقطوعا عما قبله والاستئناف اليماني وهى
ما وقع ما بعدها في جواب سؤال مقدر والتقدير هنا المنتقل اليه بعد البسملة
والجمله الخ قال وبعد فالعلم أجل ما طلب الخ وهذا على القول بأن اليماني يترن
بالواو والواو لعطف قصة على قصة وشرط في الانتقال بها أن يكون بين المنتقل منه
والمنتقل اليه مناسبة كما هنا فان بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسبة لأن كلامه هيد
للتأليف فهى من قبيل الاقتضاب المشوب بالتحلص أى الاقتطاع المخلوط بالتحلص
وأما الاقتضاب المحض أى الاقتطاع الخالص فهو الانتقال من كلام الى آخر
لا مناسبة بينهما كما في قوله

لورأى الله ان في الشيب خيرا * لجاورته الولدان في الخلد شيئا

كل يوم تبدى صروف الليالى * خلقنا من أبى سعيد غريبا

فلا مناسبة بين البيت الاول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
التحلص المحض فهو الانتقال من كلام الى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله

أطلع الشمس تبغي أن تؤمن بنا * فقلت كلا ولا كن مطلع الجود

فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخاص
المحض * والخاص ل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخاص محض
واقتراب مشوب بتخص. وبقيت أبحاث في هذه الكلمة فلانظيل بذكرها فالعلم
هو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع هـ ذات تعريف الاصوليين فهو لهم هو حكم
هو ادراك ان النسبة واقعة اولست بواقعة والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب
الآراء والمحكم في الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فاضافة الحكم اليه
من اضافة الشيء لآلته والجازم بالرفع صفة أولى للحكم ونسبة الشيء مجاز عقلي لان
الجازم صاحبه ويحتمل ان اسم الفاعل وهو جازم بمعنى اسم المفعول فالجازم بمعنى
الجزم ومعه على خذ قوله في عيشة راضية أي مرضية. ويخرج بذلك الظن والشك
والوهم والمطابق صفة ثانية للحكم بالرفع أيضا والواقع مافي نفس الامر وهو علم الله
وال في العلم اما الاستغراق والمراد منه العلوم النافعة لا كالفلسفة وعلوم الهيئة
وتجوها ما لا يجوز تعلمه كالسحر أو للعهد والمعهود هو التفسير والحديث والفقه وآلاتها
ولاعلم اطلاقات غير ما اشتهر عند الاصوليين فيطلق على المصلحة أي القوة والكيفية
التي يدرك بها الجزئيات وعلى الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى
القواعد المدونة والقنون المبينة وحملها عليها هنا أولى * والآيات والاخبار والآثار
في فضل العلم وطامليه وطالبه كثيرة شهيرة (أما الآيات) منها قال الله تعالى اغياخشى
الله من عباده العلماء وفي هذه الآية مدح العلم وأهله ضمن على قراءة نصب الاسم
الشريف على التعظيم ورفع العلماء على القراءة المتواترة وقرئ شاذا برفع الاسم
الشريف ونصب العلماء فهو بالغ في مدح العلماء لان المعنى عليها اغيا عظم الله من
عباده العلماء فالمراد بالخشية في حق تعالى التعظيم والمعنى على القراءة المتواترة
اغيا يخاف الله خوفا مع اجلال من عباده العلماء لانهم اعلم بالله فهم أشد خوفا منه
كما ان الانبياء أشد خوفا من الله كذلك العلماء أشد خوفا من الله لانهم ورثة الانبياء
وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اتوا بالمسلم درجات وهذه الآية صريحة
بمدحهم منطوقا وقال تعالى وقل رب زدني علما وهذا امر النبي صلى الله عليه
وسلم وهو أحب الخلق اليه وقد أحب له تعالى أحب الاشياء ولو كان أحب من العلم
لامر بطلبه فظهر ان العلم أفضل الاشياء وأهل العاملين به أفضل الناس وهذه
الآية من أدل الدلالة على فضل العلم وأهله وقال تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والملك والاولو العلم انظر كيف جعلهم ثالث الشهداء بعد شهادته وناهيلهم هذا شرفا
لهم وقال تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون والآيات في ذلك
كثيرة (وأما الاخبار) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه

في الدين ويولهم رشده وقال صلى الله عليه وسلم لم العلماء ورثة الانبياء ومعلوم انه
لا رتبة فوق النبوة ولا شرف فوق شرف وراثة تلك الرتبة وقال صلى الله عليه
وسلم يستغفر للعالم ما في السموات وما في الارض انظر كيف جعل الملائكة تستغفر
للعلماء وما ذاك الا لمحبة لهم وعظم شأنهم عند الله تعالى وقال صلى الله عليه وسلم
الناس معادن كعادن الذهب والفضة فخيرهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام
اذا فقهوا وقال صلى الله عليه وسلم اقرب الناس من درجة النبوة اهل العلم والجهاد
أما اهل العلم لم يفلحوا الناس على ما جاءت به الرسل وأما اهل الجهاد فجادوا
بأسيا فهم على ما جاءت به الرسل وقال صلى الله عليه وسلم لموت قبيلة ايسر من موت
عالم وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على
سائر الكواكب وقال صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا
فساطه على قومه كتمه في الخبير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يرضى بها بين الناس
رواه البخاري من حديث ابن مسعود وقال صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا
يلتمس فيه علماسهل الله له طريقا الى الجنة رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه والاعخبار في ذلك كثيرة وقال الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه طلب العلم افضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا ان كل أحد يدعيه وبالجهل قبحا ان كل أحد يذمه
وقال سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه لا كميل يا كميل
العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال والعلم جاك والمال يحكوك
عليه والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق وقال رضي الله تعالى عنه العالم
افضل من الصائم القائم المجاهد وادامات العالم تلم في الاسلام تلمة لا يستها الا خوف
منه وقال رضي الله تعالى عنه نظمها

ما الفخر الا لاهل العلم انهم * على الهدى لمن استهدا الدلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه * والجاهلون لاهل العلم أعداء
فغزبه لم تعش حياته أبدا * الناس موتى واهل العلم أحياء

وقوله أجل ما طلب أجل هو كذلك فهو أعظم المطالب الدنيوية والأخروية ولو تحقق
المولك حلاوته لأثروا على الملك وما ملك الدنيا الذي عاقبته حساب وعقاب مع من
جمع الله له بين العلم والعمل والمولك والمالك يقنون ويندرس ذكركهم وآثارهم والعلم
يبقي بعد موت أهله ويترحم على أهله ويثني عليهم وخير ما ينفع له العز لا كسب
فأجل وخير من أسماء التفضيل وضع الدلالة على الزيادة على المفضل عليه وتقدم
عند قول المصنف وهو خير الوارثين ان خير أفعول تفضيل حذفته تهنيئا لكثر
الاستعمال كسر فاصلة أخيرا الى آخر ما تقدم وما ينقله ما امام وصفه بعبارة شتى

وما بعد - دها في محل جرسفتها أو موصولة وما بعدها صلتهما وناهيك أن نقلة العلم النافع
أكثر - ير أو أعز نفرا كعلماء الصحابة رضي الله عنهم - ثم النافين العلوم عنه صلى الله
عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين فالأئمة الهادين فمن بعدهم - وهكذا إلى يوم الدين
فلهم الخير المستديم والعز المقيم أجزهم لا يبيد لهم - كل يوم ثواب جديد فهم أحياء بعد
الموت والجاهلون موت قبل الفوت ولله درظهر الدين المرغيب في ذلك
الجاهلون قوت قبل موتهم * والعالمون وإن ماتوا أحياء

وقال بعضهم

العلم أنفس شيء أنت ذاخره * من يدرس العلم لم تدرس مفاخره
فاجهد لنفسك ما أصبحت تحمله * فأول العلم اقبال وآخره

وقال المصنف نفع الله به

وجل قدر من علوم الشرع * علم الموارث العظيم النفع

جل بمعنى عظم وقدر التمييز تحول من الفاعل تقدم على الفاعل وهو جاز واما
المتنوع تقديمه على عامه ومن علوم الشرع متعلق بجل وعلم الموارث فاعل جل
والموارث جميع ميراث يطلق بمعنى الارث وبعنى الموروث والارث لغة البقاء
وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى
كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء أو حكما كانتقال المال إلى الخلفاء وشرعا
حق قابل للتجزي يثبت مستحقة بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينه ما أو نحوها
كالزوجة والولاء فقولهم حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص
وخرج بقابل للتجزي الولاء ولولا لاية على النكاح اذ ينبت لان بالموت لمن له حق في
العصوبة على الترتيب المذكور في بابيه ولو كان بعيدا وبقي بعد الموت من كانت له
تلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيت القراءة الوصية على القول بأن تلك
بالموت وفي شرح الترتيب وخرج يثبت مستحقة ما اذا اغتصب شخص ما وتعدر استحقاقه
لموته فلا يكفي استحقاق وارثه بل يستغفر الله له كما نقله الرافعي وغيره عن الحنطاطي هذا
تعريفه من حيث الارث * وتعريفه من حيث الفن الذي هو أحد مبادئ العشرة وقد
جمعها بعضهم فقال

ان مبادئ كل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبته والواقع * والاسم الاسناد وحكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز اشرفا

(فتعريفه وحده) هو الفقه المتعلق بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل
ذي حق من التركة وقيل هو علم باصول يعرف بها أقسام التركة ومستحقوها
وانصابهم منها (وموضوعه) التي كانت (وراضعه) التي صلى الله عليه وسلم (واسمها)

علم الفرائض والمواريث (واسمه داده) من الكتاب والسنة والاجماع (وحكمه)
الوجوب العيني والكفاي (ومسائله) قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى
موضوعاتها كقولنا الورثة أربعة أقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي
يسمى بها وهم سبعة الام ولدانهم والجدتان والزوجان * وقسم يرث بالتعصيب وحده
وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
مرة أخرى والجمع بينهما وهو الاب والجد وان كلاهما يرث السدس مع ابن أو ابن ابن
حيث بقي مع الفروض قدر سدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث بالتعصيب اذا
خلت الفروع الوارثة من ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض والتعصيب اذا كان
معه أنثى من الفروع ويبقى بعد الفروع أكثر من السدس وقد يجمع في الشخص
جهة التعصيب كابن هو ابن ابن عم فيرث بكونه ابنا لانه أقواها وغير ذلك مما هو مذكور
في المبسوطات (وفضله) انه فيه فضل جليل لما قيل انه نصف العلم وقد حدث النبي صلى
الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه (ونسبته) الى غيره انه من العلوم الشرعية والرياضية
(وفائده) الاقتدار على تعيين السهام لذويها (وغايته) ايصال الحقوق الى ذويها
ويعبر عنه أيضا بعلم الفرائض أي مسائل قسمة المواريث جمع فريضة بمعنى
مفروضة أي مقدر مسافها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة
التقدير ويرد لغة بمعنى القطع والتبيين فرض الفروض أي بينها والاتزال ومنه
ان الذي فرض عليك القرآن الآية أي أنزل والاحلال أي الاباحة والعطاء وشرعا
نصيب مقدر للوارث وهذا تعريفه أيضا من حيث الفرض والعظيم النفع صفة
لعلم مضاف لفاعله وصفة مشبهة كالحسن الوجه ولا يصح أن يكون العظيم النفع
من اضافة الصفة الى الموصوف وكونه عظيم النفع هو كذلك منافع عديدة وفوائده
لم تنزل جديدة وحاملوه والعاملون به قد هازوا الشرقيين الشرقيين الدنيوي والشرف
الأخروي ووزوا بالسعادتين فيه يعرف ذوا الحقوق من الورثة ما أقسم الله من
الميراث وبه يمتد ذوا الجمل بمقدار نصيب الوارث من التراث والعاملون العاملون
بما فيه يعدون من جملة الوارثين عن سيد البشر ويكونون في زميرهم بعد الموت والحشر
وفيم أنشئ الله عليهم في قديم الكلام وشرفهم من السادة القادة الاعلام
حب عليه الخ اشارة الى ما رواه ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن أبي هريرة
رضي الله عنه مرفوعا تعلموا الفرائض وعلموا الناس فانه نصف العلم وهو ينسب
وهو أول علم ينزع من أمي ورواه البيهقي في سننه وقال انقريذه حقه بن عمر وليس
بالقوى وفي خبره عفيف تعلموا الفرائض وعلموا فانه نصف العلم وهو ينسب وهو
أول علم ينزع من أمي أي يموت أهل هذه الرواية كالاولى الا انه في الاولى زيادة
الناس وصح تعلموا الفرائض وعلموه فاني أمير ومقبوض وان العلم سيقبض

وتظهر - رالفن حين يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضى بها وصح أيضا
الحقوا الف - رائف بأهلها لما بقي فلأولى أى أقرب رجل ذكر وفائدة ذكره بيان
ان الرجل يطلق بازاء المرأة فيعم وبازاء الصبي فيخص البالغ وقيل غير ذلك
حث عليه أى حض عليه كفى القاموس وحرض أى حض فيه ايضا فاللفظان
مشتركان فى معنى واحد قال الناطم نفع الله به

﴿ وافرض الامة زيد اذورد * به الحديث وهو نص لا يرد ﴾

لما ذكر المصنف ان النبي صلى الله عليه وسلم حث على تعلم علم الفرائض أخذ به
أعلم الصحابة فى هذا الفن بالنص عنه صلى الله عليه وسلم فقال وأفرض الامة الخ
وذلك النص ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه بإسناد جيد ان النبي صلى الله
عليه وسلم لم قال أفرضكم زيد قال ابن الصلاح وهو حديث حسن وروى الترمذى
أيضا فى جامعه بإسناد صحيح عن أنس رضى الله عنه بلفظ أعلم أمى بالفرائض زيد
ابن ثابت وزيد هـ ذاهوا بن ثابت رضى الله عنه الضحاك بن سعيد بن خزيمة
الصحابي الانصارى من بنى النجار الخزرجى من أكبر علماء الصحابة رضى الله عنهم
يكفى أباسعيد وقيل أباعبد الرحمن وقيل أباخزيمة قد علم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفى بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين
وكان من كتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن
فى زمن سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه من ذكر وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن
عوف ومعاذ بن جبل وعيم الدارى رضى الله عنهم - م أجمعين * روى ان ابن عمر
رضى الله عنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة * وخطب عمر رضى الله عنه
بالمدينة فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت وقال الشعبي علم زيد بن ثابت
بخصلة من القرآن وبالفرائض وكانت الصحابة يعترفون له بالتقدم فى الفرائض
ومن جملة الآخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وقد بلغ من تعظيمه
لزيد ان بعلمه قدمت اليه ليركها فأخذ ابن عباس بركبه فقال له زيد دخل عملك يا ابن
عم رسول الله فقال هكذا فعل بعلمائنا قبل زيد هـ وقال هكذا فعل بأهل بيت
فبينما رضى الله عنهم - م أجمعين ونفعنا بهم - م (فائدة) قد اجتمع فى زيد رضى الله عنه
مناصب كثيرة السنين تتعلق بالفرائض لم تجتمع فى امم غيره افرادا وجمعا وغدا
وطرحا وضربا والطرح هو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل
من المطروح منه * فالما الافراد فالزاوية سبعة وهى عدد أصول المسائل وعدد من يرث
بالفرض وحده والياء عشرة وهى عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات باليسط
والدال بأربعة وهى عدد أسباب الارث والاصول التى لا تعول وأما الجمع فالزاوية

الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والياء مع الدال باحدى
عشرة وهي عدد الوارثات على طريق البسط بزيادة مولاة المولاة والياء مع الدال
اربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون أنثى والياء مع الياء
والدال احدى عشر وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم
لان أصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد والثلثين اربعة
والثلثان اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم وهو الشيخ الجعبري في
ضمن بيت فقال

ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذ من مرتبنا رقل هب اذ برز

فالهاء بخمسة وهي لمن يرث النصف والياء باثنين وهي لمن يرث الربع والألف
بواحد وهي لمن يرث الثمن والدال بأربعة وهي لمن يرث الثلثين والياء باثنين
وهي لمن يرث الثلث والياء بسبعة وهي لمن يرث السدس * وأما العدد فعدة حروقه
ثلاثة وهي عدد أركان الارث وهي موروث ووارث وحق موروث وعدد
شروط الارث وهي تحقق موت الموروث وتحقيق حياة الوارث بعد موت الموروث
والعلم بالجهة المقضية للارث وعدد الاصول التي تعول وهي الستة والاثنا
عشر والاربعية والعشرون وان شئت قلت الستة وضعها وضضعها والاربعة
والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر ونصفها وضضعها
فالعبارتان الاثنتان للترقي لكن الأولى مصرح فيها بأسماء الاعداد دون الثانية
والثالثة للعدلى والاربعة للتوسط * وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة
وهي عدد الفروض القرآنية وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث
والسدس وعدد المواتع وهي الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر
أى الاصل بالذمة والحراية والرذة والعباد بالله تعالى والدور الحكى وهو كما سيأتى
بأن يقر حائر لائر كخ شقيق أولاب مثلاً ببن لاخيه الميت فيثبت بذلك نسب الولد
لابيه ولا تحكم له بالميراث من أبيه لاننا لو حكمنا له بالارث لصار الاخ المقرب بينونة
لاخيه الميت غير حائر لائر كذا فيبطل استحقاقه للابن واذا بطل استحقاقه بطل نسب
الولد لان كون المقر المستحق للابن شرطه الحيابة للتركة فعدا الحكم الى بطلان
الاستحقاق فنقطع هذا الدور بنبوت نسب الولد دون الارث لأجل صحة الاستحقاق
نعم على الاخ المستحق أن يدفع التركة لابن أخيه لانه لا يجوز له تملكها فيما بينه
وبين الله تعالى ليعلم ان التركة لابن أخيه فيأخذ ابن أخيه ويلاطفه بالعناية
في جبر خاطره ويقول له يا ابن أخى أنا الحققت بأخى الميت وأثبت نسبك له ولم يسع
لشريعة أن تحكم لك بغيرات أبيلك لأجل نبوت نسبك وأنا الآن يجب على أن أدفع
لك جميع ما خلفه لك أبوك فخذ بارك الله لك فيه فيفوز العم حينئذ بالسعادة الآخروية

واذا طرح الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف أي عدد حروف زيد
 وثلاثة مافيهما وقد علمت بيانه واذا طرح الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضا وثلاثة مافيهما
 وقد علمت بيانه فلا حاجة * وأما الضرب فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة أي
 حروف زيد في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأربع وثلاثة مافيهما
 سبعة وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والأربعة
 والعشرون وزيد عليها ثمانية عشرة والستة والثلاثون في باب الجد والاخوة
 بأصليان وتصحيجان ويتفرغ من العدد أشياء غير ما ذكر منها عدد الموانع بزيادة
 اللعان زيادة على الستة التي ذكروها وعدد أحوال الجد والاخوة كما سيأتي في بابها
 وكون الياء بعشرة عدد أصناف ذوى الارحام وعدد من يرث النصف والثلثين
 والثلثين وعدد من يرث النصف والثلث والرابع والثلثين وكون الدال بأربعة وهي
 عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو ظاهر وكونه لا يرث ولا يورث
 كالزبيب ويورث ولا يرث كالبعض وعكسه كالانبياء وكون عدة حروفه ثلاثة بعد
 أحوال الارث بالفرض فقط وبالعصيب فقط أو بهما معا فهذه ثلاثة أحوال وعدد
 صفات الوارث من حيث الحب وعدمه فانه قد يحجب بحجب حرمان أو نفعه فان أولا
 يحجب أصلا قال الناظم نفع الله به

(وما لم يخو قوله مجتهدا * امامنا المطلبى المقتدى)

ولما ذكر المصنف فضل سيدنا زيد في هذا العلم على سائر الصحابة وخصوصيته في ذلك
 عن لا ينطق عن الهوى فكان أحق من غيره بالتبعية والحد وحذره لهذه الخصوصية
 أشار الناظم الى ذلك فقال ومال الخ ومال الى الشئ عدل اليه كما في القاموس يعني أن
 امامنا الشافعى المطلبى المقتدى اجتهد في استنباط أحكام الموارث من الكتاب
 والسنة والإجماع فوافق اجتهاد امامنا اجتهاد زيد فاتفقا في غالب الأحكام قال اليه
 لا تقله داله لان المجتهد المطلق لا يقلده مثله وكذلك عبارته كيف أخذ فيقول من
 لو عاصرته وحاججني لمجتهده وانما مال اليه لهذه الخصوصية ولانه ما تكلم أحد من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل
 قد هجره الناس بالاتفاق الا زيد فانه لم يقل قولاهم بهور اما لاتفاق وذلك يقتضى
 ترجيح العدول اليه * ونحو يصح أن تكون ههنا بمعنى القصد أو المثل كما أنهم ما بعض
 معاني نحو أى ان أقوال امامنا ماثلة الى ما قصد زيد من الأقوال والى مثل ما قاله زيد
 منها * ومجتهد الحال من الفاعل وهو امامنا المطلبى المقتدى صفتان للإمام والمجتهد
 المطلق أى في الفروع هو الفقيه المستفرغ الوسع من النظر في الأدلة لتحصيل ظن
 بحكم وهو بالغ عاقل ذو ملكة أى هيئة راسخة في النفس يدرك بها ما من شأنه أن يعلم
 مع ما ذكره من الشروط المذكورة في باب القضاء والمجتهد المطابق هو المراد هنا وأما

مجتهد المذهب وهو المتمكن من تخريج الوجوه التي يدينها على نصوص امامه في
 المسائل والتخريج هو الاستنباط الاحكام من النصوص بان يقيس ما سكت عنه على
 ما نص عليه لوجوده في ما نص عليه فيما سكت عنه سواء نص امامه على ذلك
 المعنى أو استنبطه هو من كلامه أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم
 ذكره أو قاعدة قررها ومجتهدا للفتيا وهو المتجرب في مذهب امامه كالرافعي والنووي
 الملقب كن من ترجيح قول على آخر أو وجه للاصحاب على آخر فليس امر اذان هاهنا قال
 السيوطي رحمه الله تعالى ولم يذكر في جميع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح
 المذهب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات
 والمشكلات ويمكن عنه ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذا يعتد منه نقله
 وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لم يجده منقولاً وان وجد في المنقول معناه
 بحيث يدرك بغير كبير فكر انه لا فرق بينه وبين المنقول جاز الحاقه به والفتوى به
 وكذا ما يعي لم اندر اوجه تحت ضابط عمده في المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه
 عن الفتوى فيه انتهى وهذا وان كان لا يليق بهذا الشرح التطويل لكنه لما ناسب
 ذكره استطراد الاعمال الفائدة ذكرناه حرصاً عليها * وامامنا المظلي المقتدى
 الضعيف المضاف اليه في امامنا خير جمع شامل لجميع أفراد مقلديه من الشافعية
 الذين منهم الناظم نعم الله والمظلي نسبة الى جده المظلي بن عبد مناف والمقتدى
 اسم مفعول صفة كاشفة لامام لان الامام هو المقتدى والمتعلق محذوف أي به
 وان ذكر نسبته الشريف تبركاه فنقول هو جبر الامة وسلاطان الامة سيدنا محمد
 أبو عبد الله ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد
 بن زيد بن هاشم بن المظلي بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله
 عليه وسلم لم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المظلي بن هاشم بن عبد مناف وهذا نسب
 عظيم كاقبل

نسب كأن عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح عمودا
 ما فيه الاسيد من سيد * حاز المسكرم والتقى والجودا

وشافع بن السائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو مترعر وأسلم أبو السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم أي عن
 لم يسلم فأمر في جملة من أمر وفدى نفسه ثم أسلم وعبد مناف بن قصي بن كلاب
 ابن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
 ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان
 والاجماع منعقد على هذا النسب الى عدنان وليس فيما بعده الى آدم طريق صحيح
 فيما ينقل * وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

انتهى في النسب الى عدنان أمسل ثم يقول كذب النسابون أي بعده * وولد الشافعي
 رضى الله عنه تعالى على الاصح بغزة في الشام التي توفي هاشم جد النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وقيل بعسقلان وقيل بعني سنة خمسين ومائة ثم جيل الى مكة وهو ابن
 سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرة وثلاثة
 على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي أشد شقرة من باب أسماء الاضداد أي
 شدة بياضه وأذن له بالافناء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ يتيم في حجر أمه
 في قلة من العيش وضيق الحال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يسهل عليه
 في العظام ونحوه حتى ملامها خبايا ثم رحل الى مالك بن أنس رضى الله عنه
 بالمدينة ولازمه مدة وقرأ عليه الموطأ حفظا ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة
 فأقام بها سنتين واجتمع عليه علماء هوار جمع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها
 الى مذهبه وصنف بها كتابه القديم المسمى بالامام وقيل كتابه المسمى بالحجة ثم عاد
 الى مكة فأقام بها مدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام بها شهرًا ثم خرج
 الى مصر ولم يزل بها ناشر العلم ملازمًا للائمة عال بجامعها العميق الى ان أصابته
 ضربة شديدة فمضى بسببها أياما على ما قيل ثم انتقل الى رحمة الله تعالى وهو قطب
 الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع وتسعين ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه
 وولد الامام أبو حنيفة رضى الله عنه سنة ثمانين وتوفي سنة خمسين ومائة وهي السنة
 التي ولد فيها الامام الشافعي رضى الله عنه فعمره سبعون سنة * وولد الامام مالك
 رضى الله عنه سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره ثمانون * وولد
 الامام أحمد رضى الله عنه سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم ولدهم وفاتهم وعمرهم
 بقوله

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
 والشافعي صين ببرند * وأحمد سبق أمر جمعد
 فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم وفاتهم فاعلم

فيكن ضبط لمولدي حنيفة رضى الله عنه لان اليا من بكر بعشرة والكاف
 بعشرين والنون بمجده سين فالجـ له ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين وسيف ضبط
 لمولده لان الدين بستين والياء بعشرة والفاء بثمانين فالجـ له مائة وخمسون وهو قد توفي
 سنة مائة وخمسين وسطا ضبط لعمره لان الـ بر بستين والطاء بتسعة والالف
 بواحد فالجـ له سبعون وعمره كذلك * وفي ضبط لمولدا الامام مالك لان الفاء بثمانين
 والياء بعشرة فالجـ له تسعون وهو قد ولد سنة تسعين وقطع ضبط لمولده لان الفاء
 بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجـ له مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته كذلك

وجوف ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والغاء بثمانين فالجملة تسعة
 وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبط انكامة للبيت * وصين ضبط لمولدا الامام الشافعي
 لان الصاد بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده
 كذلك وبهر ضبط لوفاته لان كالا من البائين باثنتين والراء بمائتين فالجملة مائتان
 وأربعة وكانت وفاته كذلك وتد ضبط لعمره لان النون بخمسين والدال بأربعة
 فالجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك * وسبق ضبط لمولدا الامام أحمد لان كلا
 من البائين باثنتين والسين بستين والقاف بمائة فالجملة مائة وأربعة وستون وكان
 مولده كذلك وأمر ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعة والراء بمائتين فالجملة
 مائتان وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك وجعد ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة
 والعين بسبعين والدال بأربعة فالجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك * وقبر الامام
 الشافعي رضي الله عنه في بيت ابن عبد الحكم أحد أصحابه المشهورين والقبة التي
 عليه لم تكن من جملة العمارة المجددة في القرافة الكبرى التي يجب ازالته لان
 مكان قبته رضي الله عنه ملك ابن عبد الحكم وكان الامام تروج بنت ابن عبد
 الحكم رضي الله عنه وقد أبدى بعضهم في القرافة معنى لطيفا قال الشيخ العدوي
 ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل التي رافاة فزجاء وجعل علما على هذا
 المحل لان الشخص يجدر ارافة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

اذا ما ضاق صدرى لم أجدي * مقتر عبادة الا القرافة
 لئن لم يرحم المولى اجتهادي * وقلة ناصري لم اتق رافه

وقيل سميت بذلك لان بطن من معافرة يقال لهم القرافة تزلو هافسمى بامهم هذا وقد
 انتشر علمه في جميع الآفاق وقدم على الأئمة في الخلاف والوفاق وعليه حل
 الحديث المشهور عالم قريش بلا طباق الارض علما ومن كلامه رضي الله عنه
 أمت مطامعي فأرحت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون
 وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحيائه عرضي مصون
 اذا طمع يحل بقلب عبيد * علمته مهانة وعلاء هون
 وله رضي الله عنه

ما حلك جلدك من نمل ظفرك * فتول أنت جميع أمرك
 واذا قصدت الحاجة * فاقصد المعترف بقدرك

وقد أفرد بعض أصحابه في فضله وكرمه ونسبه وأشعاره كتب مشهورة وفي هذه تذكرة
 لاولي الالباب * قال الناظم نفع الله به

* فسكان في التقليد اسنى منزله * اذ وافق اجتهاده المشهود له
 * لا زال نور الفضل منه الاعلى * قبيحهما وللجميع جلاله

ولما ذكر مزينة زيد بن ثابت رضي الله عنه على سائر الصحابة وان امامنا وافقه في
الاجتهاد كان للوافق له في الاجتهاد منزلة وخصوصية مثل تلك المزية والخصوصية
فكان ذلك الموافق هو امامنا الاعظم سيدنا محمد بن ادريس رضي الله عنه احق بان
يقلدوا جدر بان يتبع لموافقه في الاجتهاد المشهود له من النبي صلى الله عليه وسلم
وهو سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه فمقلد الامام الشافعي رضي الله عنه الموافق
لزيد في الاجتهاد اسمى أى أعلا وأرفع منزلة من غيره ممن لم يوافق في اجتهاده سيدنا
زيد مساواة لزيد في هذه المزية وللخصوصيات التي خص بها من بين الائمة الاربعة
منها عالم قرين بالأطباء الارض علما ومنها قوله صلى الله عليه وسلم قد موافق يشا
ولا تمتد موهما فهذه المزية وان كانت عامة في قرين الا انها مزية في حقه بالنسبة
لمن لم يكن من الائمة من قرين فهو أفضل الائمة الاربعة رضي الله عنهم الذين تقلدوا
في الفروع واجب بالاتفاق لغير المجتهد البالغ رتبة الاجتهاد وهذا ارشاد من الناظم
نفع الله به الى ان امامنا احق بالتقليد ولا سيما في هذا الفن لما علمت ولما كان
نفعهم اعظم واجتهادهم أكثر واستحقاقهم ليدالهما أخذ المصنف يدعولهما
بقوله لا زال الخ وزال هنا بامامة ماضى يرال ومعناها ملازمة الخبر المخبر عنه على
ما يقتضيه الحال من الدوام وعدمه لكن المقصود به هنا الدوام وملازمة الخبر هنا
وهو منه لا والخبر عنه نوه الفضل والنوه في الاصل الكوكب كالنور يا نوه
التي كانت الجاهلية من العرب تنسب اليها حصول المطر ويقولون مطرنا بالنوه
الغلا في مع اعتقادهم ان النوه هو الموجد للمطر لكفرهم ثم استعمل النوه في الوقت
الذي يحصل فيه المطر أو يحصل فيه غيره كحلول الاجل كما فرضي مثلا بالنوه كذا
أي وقت طلوع النجم ثم استعمل في المطر فاستعمله أولا في النجم حقيقة عرفية
واستعمله في الوقت مجاز مرسل بجامع الظهور في كل من النجم والوقت والعلاقة هي
للارضية لازوم حصول الوقت بطلوع النجم ثم استعمله في المطر كذلك مجاز مرسل
والعلاقة المسببية لان الوقت سبب في حصول المطر فيه وهذا على الرابع من اعتبار
العلاقة بين المجاز الآخر والذي قبله لا بين الآخر والحقيقة وهذا من ابتناء المجاز
على المجاز وهل هو جائز خلاف قال بعضهم لا يجوز لان المجاز لا ينقل الا عن حقيقة
وابتناء المجاز على مجاز قبله أخذ الشيء من غير ما سكه والارجح الجواز لان اللفظ لما
نقل بعلاقة للشيء المجازي الاول كانت ما سكه لاسيما والمجاز موضوع بالنوع وإذا
نظر الى السبب كونهما سبب اقرب للمطر من الوقت فعد المجاز أكثر واستبدل
القابل بالمجوز بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سر اقلن السر ضد الجهر أطلق على
الوطء مجازا لانه لا يكون غالبا الا سرا فهو مجاز مرسل من اسم المحل في الحال ثم
استعمل السر في العقد الذي هو سبب الوطء فهو مجاز مرسل ايضا بعلاقة السببية

مبي على ايجاز الاول ثم بعد ما ذكر من تعدد المجاز استعمال النوء هنا المصنف يعني
 الرحمة الكثيرة على طريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بين المجاز الاخير وهو استعمال
 النوء في المطر والمجاز المنقول منه وهو الوقت واجزاء الاستعارة بأن شبهت الرحمة
 بالمطر بجماع حصول النفع في كل واستعرنا المطر للرحمة على طريق الاستعارة
 التصريرية الاصلية والقريبة الحالية معلومة من المقام وهي ان المؤول للماء الرحمة
 وازافة النوء الى الفضل ببيانية أي نوء هو التفضل والاحسان مستديما عليهما
 في قبرهما وما بعده الى دخول الجنة لان الرحمة في حقه تعالى لاستحالة معنائها
 وهي الرقة المراد بها في حقه تعالى غايته وهي الاحسان ومنه لا أي منسكبا
 ترشيع لانه من ملائمتان المشبهة ومنه لا بضم الميم وتشديد اللام اسم مفعول
 ثم ما قلنا من استعمال النوء في الوقت مجازا اذا كان الناقص المستعمل ملاحظا
 للعلاقة بينه وبين الحقيقي وهو اسم النجم وأما اذا لم يلاحظ العلاقة كاستعماله
 في الوقت الحاصل بطول النجم لا يريد الا ذلك فقد صار عند النوء حقيقة
 عرفية في الوقت فليس فيه مجاز لعدم العلاقة كاستعمال الشرحي الصلاة
 في ذات الاقوال والافعال فان استعماله الصلاة بماذا كحقيقة شرعية ثم قال
 والجميع جللا هذاتعميم من المصنف بالدعاء بالرحمة معهم الاستعداد القبول
 المترجي بحديث اذا دعوتكم الله فاجعوا فاعمل فيمن تجتمعون من تالوا ببركته وجلله
 الشيء علاه كفي القاموس وهو كناية عن شمول وعموم الرحمة للجميع وجلله
 النور علاه وفيه أيضا استعارة وهي أنه شبه عموم الرحمة وشمولها بما يعملوا الانسان
 من الخمر الملابس التي تورث صاحبها اجالا وتعظيمها كحلة عظيمة واستعرنا لها
 المشبهة وهو عموم الرحمة وشمولها ثم حذفنا المشبهة وهي الحلة العظيمة ورمزنا
 اليها بشيء من لوازمها وهو الجلال واستعرنا للرحمة واشتقينا من الجلال جل
 الشيء بمعنى علاه على سبيل الاستعارة المكنية وهذا التطويل وان كان لا يليق
 بهذا الشرح المختصر ولكن جرا الكلام اليه حرصا على اتمام الفائدة
 قال الناظم نفع الله به

﴿وهالك فيه نبذة مختصرة * أودعها الضوابط المحررة﴾

﴿خليفة عن الفروع المشككة * عربية عن الرموز المعضلة﴾

لما ذكر المصنف فضل العلم وأهله وخص علم الفرائض والمستغلين به بزيادة فضائل
 اخذ ذكر وصف هذه المنظومة الكافلة لمهمات هذا الفن فقال وهالك فيها
 اسم فعل بمعنى خذ والكافي حرف خطاب والمخاطب أي راغب في الاشتغال في
 هذا العلم فيه أي علم الموارث ونبذة أهم للشيء السير القليل كافي
 القاموس والمعنى انها نبذة منظومة صغيرة في علم الموارث فلاها تواضعه على

طريقة الساف من المؤلفين مع انها كافلة بالمقاصد من هذا الفن وقال ذلك مدحا
لما أى انهم مع صغر حجمها وقلة ألفاظها مشتملة على المطلوب من هذا الفن وذلك
من باب التحدث وأما بنعمة ربك فحدث ومختصرة أى قليلة الألفاظ كثيرة المعاني
أو مساوية لمعانيها صفة التبع أو بيان لما لان النبذة البسيرة لا تكون الا مختصرة
أودعتها انما قال أودعتها ولم يقل مثلها لاعتنتها أو نحو ذلك إشارة الى نفاسة الضوابط
التي أودعتها هذه الارجوزة لان الشيء النفيس تشتد العناية العقل به فيخاف عليه
من أيده الخونة والمتلصصة وأهل الظلم فلا يأمن ويطمئن قلبه حتى يودعها أمين
ذوقه على حفظ النفائس فيكون في ذلك استعارة وهي انه شبهه فرائد الضوابط
ونفائس الاحكام بفرائد الجواهر وذاثر النفائس واستعرنا فرائد الجواهر
وذاثر النفائس لفرائد الضوابط ونفائس الاحكام ثم حذفنا المشبه به ورفرنا اليه
بشيء مما يدل عليه وهو انه لا يودع الا عند من يؤمن وهي الارجوزة لحصانة ألفاظها
ومعانة أبوابها ومعنى أودعتها أى ضمنتها والتمتها الضوابط جميع ضابط وهو
والقاعدة والاصل والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد وهو في الاصطلاح
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولهم مثلا هنا القريب وارث
فموضوع هذه القضية قولك القريب ومحمولها قولك وارث ومعرفة احكام جزئيات
موضوعها بأن تقول زيد وارث وعمر وارث وبكر وارث وهكذا أى كل فرد من افراد
القريبة وارث واحكامها ثبوت الارث * وكيفية تعرف احكامها عند المناطقة من
القضية السككية وهي القريب وارث ان تجعل الجزئى كزيد مثلا من زيد وارث
وذلك الذى تريد أن تعرف حكمه موضوعا وتجهل موضوع القضية السككية وهو
القريب محمولا وتجهل القضية المركبة منهما وهو زيد قريب صغيرى ثم تجعل القضية
السككية وهو وكل قريب وارث كبرى فاذا ركبتهما فبما سنا خرجت النتيجة ناطقة بحكم
ذلك الجزئى فاذا قلت فى المثال المذكور زيد وارث وكل وارث قريب خرجت النتيجة
قائلة زيد قريب من الشكل الاول وهو ما كان الحد الوسط فيه وهو المتروك المذكور
وهو محمول الصغرى وهو وارث من قولك زيد وارث وموضوع الكبرى وهو كل
وارث من قولك وكل وارث قريب يصير الباقي بعد المتروك زيد قريب وهو النتيجة
وهى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى والمخررة هى المهذبة المنقاة خالية عن
الفروع المشككة أى ان هذه الارجوزة خالية أى لم يخالطها شيء من خلات الدار
عن أهلها اتخذ لموخلو فوهى خالية وخالية اذا فارقتها أهلها والفروع جمع فرع وهو
ما انبنى على غيره والمعنى انهم لم يعمدوا فيها ألفاظ ولا مسائل مشككة بل جميع
ألفاظها ومسائلها بينة واضحة ومشككة صفة للفروع اعلم فاعلم من اشكل الامر
المزيد كما كرم يشكل اشكالا فهو مشكل اذا خفى النى والتيسر وعيوبه عن

الرموزية عن عارية من عرى كرضى عرياً وعريت فهو عار وعارية بمعنى تجرد
أو تجردت عن الثياب كما في القاموس والرموز جمع رمز وهو في الأصل الإشارة
أو الأيماء بالشفقتين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان قاله في القاموس
ومعضلة صفة للرموز وفي القاموس أيضاً تعضل الداء الاطباء فاعضلهم غلبهم وداء
عضال كغراب معين غالب والمراد ان هذه النبذة مجردة عن الخلفاء المستحسك الذي يمنع
صاحب الفهم ادراك حقيقة معانيها وافهم كلام المصنف ان هذه المنظومة لو جازتها
واختصارها فيها أصل الخلفاء لكانه بالتأمل والنظر يفهم كما هو شأن المختصرات كما
قيل الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليفهم معناه ويعلم ومن الرموز والالغاز
البعيدة عنهم قول بعضهم في الاحاجي

ما مثل قولك للذي * يشكو الحبيب اسكت رجع

أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عنه ذلك اسكت عن هذه الشكاية
فانه رجع عما تشكو به فزاده السؤال عن اللفظ المماثل لقولك اسكت وهو صفة فانه
مثل اسكت وعن اللفظ المماثل ارجع وهو بانه فانه مثل رجع فالذي مثل قولك
اسكت رجع صفة بانه فان معناهما اسكت رجع ومثل قول الآخر

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سومك

تراه بالعينين في بقطة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لسان اسم شيء قليل في سومك له صفة ذلك انك تراه بالعينين في حال البقطة
كما تراه بالقلب في نومك وهو السكون فانك اذا قلت نومك وقرأته من آخره صار كونا
وقد أحسن بعضهم حيث قال

اغما الالغاز عيب يجنب * فتركها والترنم حسن الادب

ان من أقبحها قولهم * عاجز أعمى ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أعمى أي بزالة العين منه ترقى يجعل أحاده عشر أب فالالف الواحد
تجعل بعشرة والحرف الذي في الحساب بعشرة وهو اليا والجم بثلاثة تجعل بثلاثين
والحرف الذي في الحساب بثلاثين هو اللام والزاى بسبعة تجعل بسبعين والحرف
الذي في الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقرائه من آخره صار اسم على
* قال الناظم نفع الله به

جاءت بها القريحة ارجحالا * تعرضا لفضله تعالى

جاءت بها أي بالارجوزة السجاء بنزيرة المناهض الى تعلم أحكام الفرائض
القريحة أي العقل (واعلم) ان القريحة في الأصل الاول مستنبط من المناهض نقلت
الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا أي وان لم يكن أول اما بالاستعارة
أو المجاز المرسل ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ويحصل من هذا انه

يحتمل ان يكون التحويزان المذكوران من المجاز بالاسـتـعـارة وان يكونان من المجاز
المرسل وان يكون الاول من المجاز بالاسـتـعـارة والثاني من المجاز المرسل وان يكون
الاول من المجاز المرسل والثاني من المجاز بالاسـتـعـارة وتقرير الاحتمال الاول ان
يقال شبه اول مستنبط من العلم او المستنبط منه مطلقاً بأول مستنبط من الماء
بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه وهو العقل للروح وفي المشبه به
وهو الماء للجسم واسـتـعـير لفظ المشبه به وهو لفظ القرحة للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى
المنقول اليه بنزله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى التحويز اليه بعد بجامع
الانتفاع والاهتداء بكل واسـتـعـير لفظ المشبه به وهو لفظ القرحة للمشبه وتقرير
الاحتمال الثاني ان يقال نقل لفظ القرحة من أول مستنبط من الماء الى أول
مستنبط من العلم او الى المستنبط منه مطلقاً بمجاز امر سـلاماً بما عبرة أو بأكثروا العلاقة
في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازاً من سـلاماً من اطلاق اسم
الشيء على آله وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين
الاخيرين راضع عامر وبعده ذاق صارت القرحة حقيقة عرفية في العقل لهجر
المعنى الاصل الاول والثاني بحيث اذا اطلقت انصرفت الى العقل لا الى المعنى الاصل
الاول والثاني حتى اذا اريد احدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد فيه من قرينة
فليفهم وارتجى الا هو الا نيان بالكلام في المقام المطلوب فيهم دون ان يهيا قبل
ذلك يقال ارتجى الشـعـر اذا نظمه في مقامه من دون ان يسهـة وعده قبل ذلك وفي
القاموس ارتجى الكلام تكلم به من غير ان يهيا وهو حال من فاعـل جاء
وتعرض فعول لاجله اى تصدياً واستعطافاً واستمداد الفضله اى تفضله وكرمه ان
يعيننى على انعامها ران يجعلها خالصة لوجهه الكريم وان يثيبني عليه انمحض فضله
انه لا يخيب من تعرض له ولجأ اليه وتوكل في جميع أمور عليه تعالى ارتفع وتزعم عن
كل ما لا يليق بحـلاله وفي القاموس تعرض له تصدى له ومنه تعرضوا النخبات رحمة
الله انتهى * قال الناظم نفع الله به

﴿مقدمة﴾

﴿في التركبات ما لا له أوجبه * من الحقوق خمسة مرتبة﴾
لما ختم الناظم خطبته بما حقه ان يختم به وهو التعرض لفضله له تسرع بتكلم فيها هو
الاحق أن يقدم في التركة ولذا اناسب ان يترجمه بقدمه فقال مقدمة خبراً مبتداً
محذوف تقديره هذه مقدمة على ما هو أظهر الاحتمالات في هذا المقام والمقدمة في
الاصل صفة مأخوذة من قدم اللازم معنى تقدم فهي بمعنى متقدمة أو من قدمه
المتعدى يقال قدم زيد عمراً فهي بمعنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين
فهي بكسر الدال ويجوز فتحها على انها من قدم المتعدى فهي بمعنى ان الغير قدمها

المعص فؤن تجهيزه - بن على قر يبه وعلى سيده بحسب ما فيه من الرق والحرية ان لم تكن
بينه وبين سيده مهابة والا فعلى من مات في نوبة ولومات من تجب نفقته على غيره
وقبل أن يخرج فؤن تجهيزه مات صاحب المال وضاق ثركته فهل بقى - ثم الاول
لتمه - ثم حقها أو الثاني لتبين أنه عاجز عن تجهيز غيره خلاف والمعتمد الثاني فان تعذر
في بيت المال ولا يزد في كفن من جهه - من بيت المال على ثوب واحد وكذا من
كفن من وقف على الا كفان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من كفن
من مال من تجب عليه نفقته أرمن مال أغنياه المسلمين فبحوز الزيادة فيه ما على الثوب
الواجب كما في المأثورة نقلا عن شيخ الاسلام فان تعذر فعلى أغنياه المسلمين فرض
كفاية عليهم كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياه المسلمين من عنده كفارة سنة
وزيادة مؤن التجهيز وهو - بذاني غير الزوجة التي تجب نفقتها وأما هي فؤن تجهيزها على
الزوج الموسر ولو كانت غنية ومثل الزوجة خادما غير المكتراة اذ ليس لها الا الاجرة
وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بائنا وهي حامل فلان تكن من تركتها وخارج
بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه - وان لزمه نفقتها بالحياة وخارج بالموسر المعسر
فلا يلزمه مؤن تجهيزها فتخرج من أصل تركتها الا من حصته فقط وضابط المعسر من لا
يلزمه النفقة المعسرين ويحتمل أن يقال من ليس عنده فاضل عما يتر كماله
وضابط الموسر على العكس فيه - ما ولو صار موسرا بعد النكاح اليه من الارث لزمه مؤن
تجهيزها وهذا مذهبنا كذا الحنفية وأما عند المذهبين فؤن تجهيزها من تركتها ولو
كان الزوج غنيا ووجه الاول أن علاقة الزوجية باقية لانه يرثها ويغسلها ونحو ذلك
ووجه الثاني أن التجهيز من توابع النفقة والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع
بالموت قال الناظم ثالث الخ أي والثالث المرسلة في الذمة أي المطلقة عن تعلقها
بغير التركة وانما قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت فقضاؤه واجب
والوصية تبرع فلذلك أخرت (فان قيل) فقد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من
بعد وصية يوصي بها أو دين (اجيب) بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأهم الان
شأنهم ان تشعيرهم الا نفس لكونها مأخوذة لا في نظير شيء وبينت السنة تقديم الدين
عليها راجح تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا مات قبل أداها وضاق التركة
عنهما لقوله عليه الصلاة والسلام دين الله أحق بالقضاء كما تقدم في الحق الاول اما
قبل الموت فان كان محجورا عليه قدم دين الآدمي جزما ولا قدم حق الله جزما محل
هذا التفصيل ان لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا
ولو اجتمع عليه ديون الله تعالى فلا وجه كما قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا
قدمت الزكاة والا فالنسوية ومن حق الله اسقاط الصلاة اذا وصى به وهو لو سئل
صلاة نصف صاع والوتر عند الحنفية كما في شرح السراجية للسيد الجرجاني واذا

كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كاذبة التبعي هذا أن تخرج الكفارة عن صلاة
 للمسكين ثم يذهب المسكين للتصدق ثم يخرج جهالة عن صلاة أخرى وهكذا حتى يبرأ من
 عليه الصلاة وهذا التفصيل في مذهب أبي حنيفة وقد نقل عن المازني من الأصحاب
 ذلك فينبغي أن تفعل احتياطاً انتهى ملخصاً من اللوازم وحاشية الماسر وهذا
 التفصيل راجع إلى ما سبق وأخرى هنا البيان المحجور عليه انتهى * قال الناظم
 نفع الله به آمين

﴿ثم وصايا الميت لاختصاصي * بالثلاث أو مادونه لأجنبي﴾

أي والرابع الوصية بالثلاث فمادونه لأجنبي والمراد به من ليس بوارث وإن كان
 قريباً من لارث فإن كانت بأكثر من الثلاث أو كانت لوارث فإن كان الوارث
 خاصاً فوصية أكثر من الثلاث تتوقف على إجازة الورثة بالنسبة للزائد وإن لم يكن له
 وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطله فيما زاد عليه لأن الحق للمسلمين ولا
 يجيز ولا يخرج على قولي تفريق الصفة لأنه يشترط فيما يصح وبطلانه في الآخر
 إذا قدم الصحيح كبعث الخمر والنجس لا يخلاف ما إذا باعها معاً كبعث الخمر والنجس
 فإنه يبطل فيهما بخلافه هنا في جمعه النافذ وغيره معاً كتنصيف ما في فائه يتغذى
 الثالث في صورتين فإذا عكس في تفريق الصفة كبعث الخمر والنجس يبطل في الكل
 لأن المعطوف على الباطل باطل كقولنا نساء العالمين طوالتي وأنت ياز وحتي لم
 تطلق لأنه معطوف على باطل وإذا أوصى لوارث توقفت الوصية على إجازة باقي
 الورثة ولو كانت بأقل ممتول * قال الناظم نفع الله به

﴿والخامس الارث على التفصيل * كما في محكم التنزيل﴾

أي * والخامس الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله أركان وهي ثلاثة
 مورث ووارث وحق موروث كما تقدم عند ذكر مناسبات زيد والمراد بالارث
 ثلث الوارث على التركة بالتصرف ليصح تأخره عما قبله من بقية الخمسة
 الحقوق والأفلا يصح أن الدين لا يمنع انتقال التركة إلى ملك الوارث وكون الارث
 هو المقصود بالذات أي المقصود لذاته وأما غيره فهو مقصود لغيره والمراد بالارث
 الذي هو أحد الأركان الاسمي في من مات ولا وارث له ولم ينتظم أمر بيت المال
 أوله وارث ولا مال له فلا ارث فإذا مات زيد عن ابن وخلف شياً فزيد موروث وابنه
 وارث والشيء الذي خلفه بحق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص بمنه
 كتاب الصيد مثلاً ولو لم يكن مالاً ولا اختصاصاً كالقصاص وحذا القذف وله شرط
 تقدم ذكرها في مناسبات زيد أيضاً وهي ثلاثة تحقق موت الموروث والحق
 بالموت حكماً كما في الفقه وإذا حكم القاضي بموته أو تدميراً كما في الجنين الذي انفصل
 بجناية على أمه متوجبة غرة وتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث أو الحاقه بالحياء

تقدير الحمل انفصل حيا حياة مسخرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت ولو نظفة
والعلم بالجهة المتضمنة الارث وهذا مختص بالقاضي ومثله المفتي * وقوله على
التفصيل أى ماسمى أن شاء الله مفصلا فى الابواب الآتية **كما أتى الخ**
أى مثل الذى أتى أى على حكمه وتقصي له والحكم هو المنفع المعنى من نص أو
ظاهر وهو ليدخل فيه الحمل نعم ان قامت عليه قرائن فهو من الحكم والافن
المتشابه ويقابل الحكم المتشابه وهو ما استأثر الله بعلمه وقد يطلع الله عليه بعض
أصفيائه انتهى من جمع الجوامع والتنزيل أى الكتاب المنزل وهو القرآن
ولما ذكر الناظم الحقوق المتعلقة بالتركة وختمها بحق الارث ناسب أن يذكر حد
الارث وما يتعلق به ذكره بقوله فقال

يؤخذ كحد الارث وأسبابه وموانعه *

أى هـ ذابيان ذكر حد الارث وبيان أسبابه وموانعه وذكر معنى مذكور وهو
حد فالأضافة لليمان * والحد هو لغة المنع وابطلا قول دال على ماهية الشئ وقد
اختصره على التدريج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو هـ ذابيان ثم حذف بيان
وأنا بـ عنه ذكر وهو الاولى أو اختصره دفعة واحدة لأنه أقل عملا فذكر على
هـ ذا اما نائب عن الخبر وحده وهو بيمان أو عنه وعن المبتدأ ورفع ذكر لشرف الرفع
على الجر ولأنه اعراب الخبر المقصود بالذات واما المبتدأ وهو هـ ذا فقدر على كل حال
لم ينسب عنه شئ ويجوز كون ذكر مبتدأ وحده مضاف اليه والخبر قوله الارث حق الخ
والصحح ان تراجم الابواب وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص كناية دمه وهى
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وانما ترجمت الكتب لانه أسهل
فى وجه ان المسائل وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولان القارئ اذا اخذتم بابا وشرع
فى آخر كان انشط وابعث له **كالمسافر اذا قطع فرسخا وشرع فى آخر ولذا كان**
القرآن سورا (وأسبابه) أى الارث جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء
كان حسيما كالجبل ومنه قوله تعالى فليمدد بسبب الى السماء أو معنويا كالعلم فإنه سبب
للخير ومنه قوله تعالى وآتيناهم من كل شئ سبيبا فان بعضهم فسر به العلم واصطلاحا
ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم هـ ذا ما عرفه به كثير من عرفه الآمدى
بأنه **كل وصف ظاهر منضبط معترف بالحكم شرعى** وهو أنسب لكونه تعريفا
للسبب الشرعى الذى الكلام فيه ولا يضر الايمان فيه بكل لانه قصد جعله ضابطا
محيطا فأتى بكل المفيدة للاحاطة والتعريف الاول يشتمل العقلى كالنظر فإنه سبب
عقلى للعلم على الخنار والشرعى كالصحيفة الموضوعه للعقلى فانما سبب له والعادى كحر
الرقبة فإنه سبب للقتل زاد بعضهم لذاته راجع للطرفين فـ كانه قال ما يلزم من وجوده
الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو فى الاول لدفع ما قد يقال يرد على

التعريف بالنظر للشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع أو فقه بشرط كان اقترن
 بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فإنه لم يلزم من وجوده
 الوجود لكن لا لذاته بل لمانع أو فقه بشرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال يرد على
 التعريف بالنظر للشق الثاني ما اذا وجد الميت عند عدم السبب لكونه خلفه سبب
 آخر كان فقدت القرابة وخلفه هانكاح أو لا فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث
 لكن لا لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب كما هو المناسب
 للوجود الخارجى من أن كلامنا من الاسباب سبب مستقل والا فالسبب في الحقيقة واحد
 لا بعينه وحينئذ فلا يتأتى وجود المسبب بدون السبب أصلا وقدر الشيخ العدوى أن
 قوله لذاته توضيح لمعنى من فأنه للتعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن
 أجل عدمه عدمه وحينئذ فلا يرد ما ذكرناه لمجرد التوضيح (وموانعه) جمع مانع وهو
 في اللغة الحائل ومنه قولهم هذا مانع بين كذا وكذا أى حائل بينهما واصطلاحا ما يلزم
 من وجوده عدمه ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم وعرفه الآمدى بأنه الوصف
 الوجودى المنضبط المعرف بنقيض الحكم وذلك كالرق فإنه وصف وجودى منضبط
 مع عرف بنقيض الحكم الذى هو الارث ونقيضه عدم الارث ويصدق التعريف الذى
 ذكره الشرح بالرق أيضا فإنه يلزم من وجوده عدمه ولا يلزم من عدمه وجوده الارث
 لا محال ان لا يكون رقيقا ولا يثبت لفقه شرط كتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث
 ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث لا محتمال ان لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط
 وعلم من ذلك ان المانع انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فإنه يؤثر بطرف الوجود
 والعدم وبخلاف الشرط فإنه انما يؤثر بطرف العدم زاد بعضهم لذاته وهو راجع
 للشق الاول وللشق الثانى بطرفيه فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من وجوده عدمه
 لذاته فلا يرد ما اذا كان على الشخص نجاسة وفقد الماء فإنه يصلى فاذا الطهورين
 وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود
 المرخص وهو فقد الماء والمعنى بالنظر للشق الثانى بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود
 لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقيق الشرط فإنه
 وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لا لذاته بل لوجود السبب وتحقيق الشرط ولا يرد
 أيضا عدم الارث عند عدمه لفقد الشرط كان لم نكتف في حياة الوارث بعدم موت الموروث
 فإنه وان لم يلزم من عدم الارث لكن لا لذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط
 للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من للتعليل كالتقدم التنبيه عليه في تعريف
 السبب والمانع عكس الشرط اذ الشرط ما يلزم من عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فإنه يلزم من عدمه
 عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا محال ان نكتف في حياة الابن بعدم موت

أبيه ولا يرث لقيام المانع به كترك أو القتل ولا يلزم من وجوده عدم الارث لاحتمال
 ان تتحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط
 فالشرط انما يترتب طرف العدم وقولنا لذاته راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه
 فالمعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرث ما اذا فقدت الطهارة
 وفقد الشخص الماء والتراب فانه يصلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من عدم
 الشرط عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المارخص وهو فقد الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا
 يرث ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كان تحقق شروط الارث لكن مع الرق
 أو القتل فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لا لذاته بل للمانع ولا
 يرث أيضا ما اذا وجدت الشروط وانتفت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم
 من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح
 كلامه وقد اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة ألقاظ الاول ذكر عدم الارث والثاني
 أسبابه والثالث موانعه وقد فصلها الناظم على سبيل الف والمشر المراتب وانما
 سميت الكتب والابواب والفصول تراجم لانها تراجم عما بعد هذا لان ما يذكروا
 في الباب تنبئ عنه الترجمة وتبينه أفاده البقرى على السبب * قال الناظم نفع الله به

✽ الارث حق للتجزي قابل * لمستحق ثابت وحاصل ✽

✽ بعوت من كان له مع السبب * وهو نسكاح أو لا أو نسب ✽

الارث بمعنى الموروث وهو أى الارث لغة البقاء كما ان الوارث بمعنى الباقي لانه باق
 بعد موت الموروث ومنه اسمعته تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد دفننا خلقه وانتقال
 الشيء من قوم الى قوم آخرين (واعترض) بان الارث صفة الوارث والانتقال صفة
 الشيء المنتقل كالمال المنتقل من الموروث الى الوارث فكان الانسب ان يقول
 واستحقاق الشيء بدل قوله وانتقال الشيء وأصل الارث الورث بالواو وقلت الواو
 هزة كنجاء أصله وجاء ويطلق الارث لغة أيضا على الاصل والبقية * ومنه خبره سلم
 أثبتوا بضم الهـ مزة والباء على مشاعركم فانكم على ارث أبيكم ابراهيم أى أصله
 وبقية نفسه أى أصل دينه وبقية من دينه وفرعاً ما ذكره الناظم وهو حق قابل
 للتجزي يشب لمستحق بعد موت من كان له ذلك وهذا التعريف للقاضي أفضل
 الدين الخوئي رحمه الله عليه والخوئي بضم الخاء وكون الواو وفتح النون
 نسبة الخوئي كـ كورجة بالذة كذا في القاموس والمسموع من أفواه المشايخ الخوئي
 بفتح الخاء والواو وكون النون أفاده العلامة البيهقوري * فقوله حق جنس يتناول
 المال وغيره كحق الخيار والسفعة والقصاص وكجاء الميتة قبل دبحه والخمرة المحترمة
 * وقوله قابل للتجزي قيد أول مخرج لولاية النسكاح فانها وان انتقلت للإب بعد عدم

موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى فكل واحد من الاخوة بعد الاب مثلاً ولاية
 كاملة لانها ولاية موزعة عليهم وآخر جوابه ايضا الولاء فانه وان انتقل للابعد
 بعد موت الاقرب لكن لا يقبل التجزى والتجزى انما هو الارث به فهو داخل في
 التعريف وأما نفس الولاء فيك النسب لا يتجزأ كذا قيل والحق أنه يقبل التجزى
 بنفسه على أن التحقيق انه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخر فوائده فيكون
 خارجاً بقرينة بعده ثبت المستحق بعد موت من كان له ذلك (فان قيل) ان الخيار والشفعة
 والقصاص من جملة الموروث مع انما لا تقبل التجزى اذ ليس شيء يفرز ويقسم
 (أجيب) بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز والقسم بل المراد به قبول
 أن يكون له ذانصفه وله ذائفة ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى
 وان لم تقبل الافراز والقسم وقوله ثبت المستحق بعد موت من كان له ذلك قيد ثان
 يخرج به الحق الثابت بالشرع والاتهاب ونحوهما فان كلامهم ما حقق ثبت المستحق
 لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحي كرامة أو محجزة لم ترجع له
 التي كذا زال الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه تبين عدم موته خلاف الفرض
 ولو مسح شخص جراحاً قسمت تركته لتزويل ذلك منزلة الموت وقياساً على قولهم تعدد
 المرأة عدة الوفاة أو حيواناً أو خيراً قسم التركة الى موته وقبله كمال الضائع بحجب حفظه
 وهو كفرقة الطلاق فتعدام أنه عدة الطلاق ولو عاد لا تعد له زوجته الا بعد جديد
 فان مسح نصفين فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قيل وهو لا يشمل التنصيف
 طولا فالاشمل والاحسن أن يقال ان فعل ما للحيوان من حركة وتنفس فحيوان
 والاعتماد وقوله اقرباً بينهم ما ونحوها أي من زوجية وولاء واصلان وهذا قيد ثالث
 يخرج به الوصية بناء على القول بأنها ملك بالموت فانما حقق ثبت المستحق الخ لكن
 لا اقرباً ونحوها وفي البيت الاول من البيتين التنصيف وهو كافي في شرح شيخ
 الاسلام على الخرجية تعلق قافية البيت بما بعده وهو معتبر للولدين عند بعضهم
 * وقوله مع السبب تقدم تعريفه لغة واصطلاحاً في الترجمة * وقوله وهو نكاح او لاء
 او نسب * اعلم أن أو موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء ثم هي لاحد معانيها
 الثمانية والاحد عشر لا تقيدها الا بقدرية المقام كما أفاده الرضوي وابن هشام
 وهي هنا للتقسيم فان النظم قسم السبب الى الثلاثة المذكورة وهو من تقسيم
 الكل الى جزئياته وهو ما صح أن نخبر فيه بالمقسم عن كل قسم مثل قول ابن الحاجب
 السكامة اسم أو فعل أو حرف فصح أن نخبر به عن كل واحد دفعة قول الاسم السكامة
 وهكذا وما هنا كذلك فقول النكاح سبب وهكذا نعم الغضبية هنا محجزة للخلوان
 زدنابيت المال بشرطه أو ذوى الارحام ان لم تشملهم القرابة غير مانعة الجمع كزوج
 معقيق هو ابن عم وان ورث بالاقرى كـ لم وجهه بنت عمه ولو كنه فاشترها وأعتقها

وتزوجها وهي مسلمة (قوله) وهو أى أحد الأسباب الثلاثة لنكاح أى الأول نكاح
وهو لغة الضم والجمع وشريعة الزجعية الصحيح وان لم يحصل به وطء ولا خلوة
تخرج بالعقد وطء الشبهة وان لحق به الولد وطء الزنا وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك
في الارث امكن المختلف في فساده كما صحح عند المالكية في إيجاب الارث
الانكاح الحيار ونكاح المريض عندهم لا يخلل الأول ولنهي الشارع عن ادخال
وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كنكاح الخامسة ولا عبوة بذهب الخوارج
حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال القائل

وايس كل خلاف جاء معتبرا * الاختلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من ان الفاسد لا ارث به اتفاقا لا يغير بظاهره ويمكن
حملة على المتفق على فساده ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترا فاعالما كم فالعبوة
عندنا ماشر الشافعية بذهب الزوج كما في اللؤلؤة عن ابن حجر ويورث به من الجانبين
فيرث الزوج الزوجة اذا ماتت وبالعكس اجماعا حيث لا مانع لقوله تعالى واسلم
نصف ما ترك أزواجكم الى آخر الآية وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن الى آخر الآية
ويتوارث الزوجان أيضا في مدة الطلاق الرجعي باتفاق الاثمة الاربعة سواء كان
الطلاق في الصحة أو المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء وتوابعه
لان الزوجة المطلقة باثني مرض الموت عندنا خلافا للثمة الثلاثة كأن طاعت ثلاثا
انقضت عدتها أو لا تزوجت أم لا اما لو طلقت باثني في الصحة فلا ارث بينهما اجماعا
وأما عند الاثمة الثلاثة في المرض فانها ترثه عند الحنفية ما لم تنقض عدتها فان
انقضت لا ترث عندهم وعند الحنابلة ما لم تزوج فان تزوجت لا ترث عندهم وعند
المالكية ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج ما لم يصح من مرضه صحة بينة قال في شرح
الترتيب وهذا اذا اتهم في طلاقها بالقرار من ارثها أما اذا لم يثبتهم كالأبائهم أو لها
أو علق طلاقها على شيء لها منه بدأى غنى ولا تأثم بتركه كان دخلت دار زيد مثلاً
ففعلة عامة أو علق طلاقها في الصحة على شرط فوجب في المرض ونحو ذلك فلا ارث
لها لعدم التهمة في القرار من ارثها انتهى لكن المعتد عندهم انها ترثه في الجميع
سواء الذرائع وطرد لذلك على وتيرة واحدة وان كانت العلة في الاصل انتهى عن
اخراج وارث وعند المالكية أيضا على ما سبق عندهم لو تزوج المريض في مرض
الموت امرأة فاعقد باطل ثم ان مات قبل الدخول لا تستحق صداقا ولا ارثا وان
دخل بها عليه الاقل من ثلث ماله أو المسمى أو صداق المثل فلا ترثه ولا يرثها أيضا
اذا ماتت قبل موته لقصد السبب كما هو مقتضى حكمهم ببطال العقد ولو تزوجت
المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها ولا ترثه بطلان العقد عندهم ولا يوافق
مذهبنا على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا اعتق أمته في المرض وعقد عليها

فانما الارث للزوم الدور فانه الورث لا يمكن عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما صح اجازتها اذا عتقت فتوقف عتقها على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا ترث (قوله) أو لا أى والسبب الثاني ولا وهو لغة السلطنة والنصرة يطلق على القرابة قال الجوهري يقال بينهم ما ولاه بالفتح أى قرابة وهو يفتح الواو معدودا ولا العنافة وشترعاصوبة سببها انعمة المعتق على رقيقه وهي ذلك ولا لا نسب العتيق الى معتقه كانتساب الولد لوالده واحترزنا بولا العتق من ولا الجاهلية وهو ولا الموالاة والمخالفة التي كانت تفعلها الجاهلية ~~في~~ صورته كما أن يقول الرجل لاخر هدمي هدمك أى هدمي بسفلك دمي كهدمك بسفلك دهمك وسلمي ساملك أى سلمني صلكم وحربي حربك ترثني وارثك وتنصرني وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك فيوافقه الآخر ويصير كل حليف الآخر ومواليه ووارثه وقد أبطل الشرع ذلك وقولهم عصوبة أى ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين الوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان في حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موجودا كاملا لا يكونه حينئذ يملك ويتصرف كما ان الولد كان معدوما والاب تسبب في وجوده فشكل من المعتق والاب تسبب في الوجود وقولهم سببها انعمة المعتق تعبيرهم بالمعتق جريا على الغالب والافلا يشمل ما لو ورث انسان أصله أوفرقه فعتق عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عصوبة سببها انعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق دون الاعتاق * ولذلك اعترض ابن كمال باشا على السيد الجرجاني في تعبيره بالمعتق وشنع عليه بانه أفصح عن قلة البضاعة في هذه الصغاة * وأجيب بان ذلك نادر فالحق بالغالب والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الولاء لمن أعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء بانه صفة حكيمية توجب الموصوفة احكام العصوبة عند علمها وبعضهم ترك تعريفه أدبائع النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بقوله الولاء لجهة كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب قال الأبي هذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف بحقيقة غيره ولا يجد بانتم منه ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ووجه الاستدلال ان تعليق الحكم بالمشتق وهو الموصول وصلته يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق رهنا في قوة المشتق فكأنه قيل الولاء للمعتق لاجل اعتناقه فيعلم من ذلك ان الاعتاق هو سبب الولاء لخالفه المحصر في قوله انما الولاء لمن أعتق أى لا لغيره لكن يلحق به من تسبب في العتق بشراء أصله أوفرقه ومثله الارث كما تدم ويرث به المعتق من حيث كونه معتقا وعصبته المتعصبون بأنفسهم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله وقد يرث العتيق

المعتمد كما لو اشترى ذمي عبدا وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فاسترق فاستترأه
 عتيقة فاعتقه فكل منهم ما يرث الآخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقاً لا من حيث
 كونه عتيقاً قال شيخ الإسلام وإنما كان الارث بالولاء ثابتاً من جانب المعتمد خاصة
 لأن الانعام من جهة فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم ورث
 عتيقاً من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيجعل على إعطائه من الحقة
 لا ارثاً وقوله من حيث كونه معتقاً انما زاد هذه الحيدة لئلا ترد الصورة الآتية وهي
 ما لو اشترى ذمي عبدا وأعتقه ثم التحق بدار الحرب واسترق واشترأه عتيقة وأعتقه
 فكل منهم ما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقاً لا من حيث كونه عتيقاً ومثل هذه
 الصورة ما لو اشترى عتيقاً بامعتقه وأعتقه فإن العتيق يرث من سيده كما أن السيد
 يرث من عتيقه - لكن لا من حيث كونه عتيقاً بل من حيث كونه معتقاً لا من سيده
 فيثبت له ولأهله السراية كما ثبتت لسيده ولأهله المباشرة وكذلك ما لو اشترى شخص أمه
 فعتق عليه ثم ماتت أبواؤها وأعتقه فإنه يثبت للولد على أمه ولأهله المباشرة ولأمة
 عليه ولأهله السراية انتهى من اللوازم نقل عن شيخ الإسلام وما تقدم من تقييد عصبية
 المعتق بالمتعصبين بأنفسهم هو كذلك كابن المعتق وأبيه وأخيه وجده واحترز بذلك
 عن بنات المعتق مع بنيه فإنهم عصبات بالغير وعن اخوات المعتق مع بناته فإنهم
 عصبات بالغير فلا يرثن بالولاء وجعل الشارع الولاء لحقة أي علقته وارتباطاً
 كعلقة وارتباط النسب بالحمة بضم اللام وفتحها لغة كما في المصباح العلقمة والقربة
 فيثبت للشبه ما ثبت للشبه به وقد ثبت للشبه به الارث فيثبت للشبه به لكن المشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا يقال التشبيه يقتضي انه يورث به من الجانبين كما
 في النسب مع انه لا يورث به إلا من جانب واحد ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته (قوله)
 أو نسب أي والسبب الثاني نسب أي قرابة إمام من جهة العلم كالبنوة والابوة والسفل
 كبنى الاخوة وبنى الاعمام أو التوسط كالاخوة والاعمام * فالأول كالأب مباشرة
 أو بواسطة كابن الابن والاب مباشرة أو بواسطة كالجد والجددة والثاني كبنى الاخوة
 لابوين أو لاب وبني الاعمام كذلك مباشرة أو بواسطة كبنينهم * والثالث كالاخوة
 لابوين أو لاب أو الأم والاعمام لابوين أو لاب أو بواسطة كاعمام الاب فيرث بها
 الأقارب زههم الأصول والفروع والحواشي للآية الكريمة والاحاديث الصحيحة
 العظيمة وما للحق بذلك بإجماع أو قياس ويورث بذلك من الجانبين تارة كالابن مع
 أبيه أي انه إذا مات أحد هما ورثه الآخر وكذلك الأخ مع أخيه زمن أحد الجانبين
 أخرى كالجددة أم الأم مع ابن بنتها لانها ترثه إذا ماتت وهو لا يرثها إذا ماتت لانه من
 ذوى الارحام وأخر سبب القرابة وهو أقوى الاسباب والجواب عما أخره لاستقامة
 النظم والطول الكلام على القرابة وإنما كان النسب أي القرابة أقوى لانها من أصل

الوجود فان الشخص في وقت ولادته يكون ابنا أو أخا ونحو ذلك بخلاف النكاح
 والولاء فان كلا منهما إما يطرأ أو يباحى لا تزول والنكاح قد يزول بان يطلقها مثلا
 ولانها تنجب النكاح نقصانا والولاء حرمانا وهما لا يجعبا نهما أو يضيوران بها
 بالفرض والتعصيب والنكاح يورث به بالفرض فقط والولاء يورث به بالتعصيب فقط
 فهذه أوجه القوة اه فهذه الثلاثة الأسباب المجمع عليها وهناك سبب رابع يختلف
 فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عندنا على الأرجح والمراد
 بجهة الاسلام هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق
 وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لم ليس بشيء وكذلك
 قول البيهقي أشار به الى ان الاسلام ليس سببا للارث والارث استيعاب المسلمين
 اه فهو ليس بشيء أيضا وعدم لزوم الاستيعاب لتعذره فيجوز تخصيص طائفة
 مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
 استيعابهم بل يجوز الصرف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام
 افاده في اللأواقة مع زيادة من الحنفى فيرث المسلمون ارثا مراه فيه المصلحة فليس فيه
 ارثا محضاً ولا مصلحة محضة اذ لو كان ارثا محضاً لا تمتنع صرفه لمن يطرأ وجوده
 أو اسلامه أو حرية بعد موت المورث والفضل المذكور على الانثى ولم ينصرف للارث حل
 مع أبيه ولو كان مصلحة محضة لجاز صرفه للمكاتب أو للكافر اذا اقتضت المصلحة الدفع
 له وفي القاتل وجهان أحدهما المنع وبيت المال هو المحل الذي يحفظ فيه مال المسلمين
 تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والافلامعنى
 ان يكون البيت الذي هو محل حفظ المال وارثا في نسبة الارث له تسمع وشروطه ان
 يكون منتظما كما تقدم أى بأن يكون متوليه عادلا بحيث يصرف المال الذي فيه
 في المصارف الشرعية عندنا معاشر الشافعية على الأرجح ومقابل الأرجح انه مصلحة
 بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه ومقابل شرط انتظامه انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
 للمسلمين فلا يرد قط باخلاف نائبهم كزكاة ورعاية رفق بأن الزكاة مستحقة وها
 شر كاه والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب فيرث عند المالكية سواء
 كان منتظما أم لا على الأرجح عندهم هذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب والشيخ خليل
 امكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المقتضى كما في شرح
 الاجهوزى فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بأن كان متوليه جاثرا بل يرد على
 من يرد عليه فان لم يكن فلزوى الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوه الخير
 فيها وهو مأجور على ذلك ويجوز له ان يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في
 الفقه ولا يرث عند الحنفية والحنابلة سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
 وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الحال

وارث من لا وراث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث اه وزاد
الحنفية سببا اخر ما سار هو لاه الموالاة بعد القرابة والعنق **و** صورته ان يقول
الرجل لشخص أنت مولاي ترثني اذا مات وتعقل عنى اذا جنت فيقول قبلت فيثبت
بذلك الارث للمولى وعصيته عند عدم القرابة والمعنق كما قاله الامير تغلقا عن السراجية
واعل هذا غير مائة دم عن الجاهلية اه ولم يذكروا النظم السبعين المذكورين
للخلاف فيهما * وما ذكر النظم الاسباب المشار اليها في الترجمة على سبيل الالف
والنشر المرتب شرع في ذكر الموانع لذلك فقال

و يمنع المراء وان لم يحجب * عن ارثه عنه د قيام السبب

و بركة ارقه له للثبوت * او باختلاف الدين او بالردة

قد تقدم ذكر حد المانع في الترجمة لغة واصطلاحا والموانع ستة ذكر المصنف في هذا
المبت منها اربعة الثلاثة المتفق عليها وواحد من المختلف فيها هو الردة وسكت عن
الاثنين للخلاف فيهما وهما اختلاف الدار والدور الحسنى وسيأتى ذكرهما ان شاء
الله تعالى * قال ويمنع المراء أى الشخص ذكر كراكن أو أنثى أو خنثى أو خنثيان
قلنا بحكمة التزويج بالجنسية على معتمد الرمى كالمولى ومنعه ابن حجر كشج الاسلام
وابن يونس وابن عبد السلام فقال ابن حجر فلا يصح لانسى نكاح جنسية وعكسه
لان الله تعالى امتن عليه ابجوعل الازواج من انفسنا ليتم السكون اليها والتمانس
بها وذلك يستلزم ما ذكره الالفات ذلك الامتنان * وفي حديث فيه ابن لهيعة وحديثه
حسن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وأجاب ابن قاسم عن
الرمى عن الآية بحصول الامتنان بأعظم الامرين وهو السكون الا أنه بالانس اتم
وبجمل الحديث على الكراهة ويقضى على الجنسية باحكامنا اعتبارا بذهب الزوج
ولا يقضى على الجنى اذا تزوج انسية بأحكامنا أفاده المبحر على المنهج وما زيد
على الثلاثة الموانع المتفق عليها وتسميتها بالموانع فيه تساهل لان المراد بالمانع كقوله
الراقى ما يجامع السبب والشرط بخلاف ما سميأتى من بقية الستة وبخلاف الاعان
والزنا فان عدم الارث فيهما لا انتفاء السبب وبخلاف استبهاام تاريخ الموت بغرق
ونحوه والشلثى وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والجل فان عدم الارث فيهما
اعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وعند المتولى النبوة
من الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن
معاشر الانبياء لا نورث ماتر كنا صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع
ان من تعلق به لا يرث ولا يرث كالرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يترتب
عليه ان من تعلق به لا يرث فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يورثون والحكمة فيه
أن لا يتمنى قريبهم موتهم لاجل الارث فيملك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان

تكون أموالهم صدقة بعورهم تعظيم الأجرهم كما أشار إليه في الحديث بقوله صلى الله
عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى حكاية عن زكريا فهو لي من لدنك وليا يرثني
ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة والعلم لا وراثته المال انتهى من التالوة
بتصرف (قوله) وإن لم يحجب أى بالغير كاقرب منه حجب نقصان أو حرمان * وقوله
عن ارثه تنازعه كل من يمنع ويحجب والعمل للثانية عنه البصريين ويعمل الاول
في ضمه والعكس عند الكوفيين * وقوله عند قيام السبب أى وجدان السبب
بخلاف من لم يقم به سبب الارث كأنه في باللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيهما
لا تنفاه السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه كالمفقود
فإن عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط وتقدمت الاشارة اليه * وقوله بركة الخ
أى أحد الموانع حاصل بركة وهو لغة العبودية وشرعاً عجز حكى يقوم بالانسان بسبب
الكفر وكونه حكى أى حكمه الشارع لا حصى اذ للعبد قدرة على التصرف حسب
اكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه وكونه يقوم بالانسان أى يتصرف به ذكراً
كان أو أنثى وكونه بسبب الكفر أى بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان وخرجه
العجز الحكى الذى يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل سبب عدم حسن التصرف كما
في الصبي والمجنون وهو مانع من الجانبين جانب الرقيق وقريبه بجميع أنواعه التى هى
الغن والمدير والمعلق عتقه بصفة الموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض لانه
لورث لكان لسيده هو اجنبي من الميت ولا يورث لانه مالك له ولو ملكه سيده بل ماتحته
من الاكساب ونحوها لسيده لكان المبعض يورث عنه جميع ماله كما به بعضه الحر على
الارجح عندنا وبعضهم استثنى من مسئلة الرقيق مالهو كان كافر له أمان فجنى عليه حال
حرية وأمانه ثم نقض الأمان فسبى واسترق فميرت عليه الجناية ومات حال رقه فان
قدر الدية يكون لورثته قال البلقينى وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه إلا
هذه لكانهم اغماً أخذوها بالنظر للحرية السابقة والاستثناء بالنظر الى أنه حال الموت
رقيقاً وقولهم على الارجح عندنا أى معاصر الشافعية ومقابل الارجح أنه بين ورثته
ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية وقال البولاقى مقابله قولان أحدهما أنه لمالك
بعضه وهو مذهب الامام مالك الآتى ذكره والثانى لبית المال ولا يورث المبعض
ولا يرث كالغن عنه المالكية والحنفية تغليب الجانب الرق وماله كما به بعضه الحر
يكون لمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحر فى جميع احكامه وبه قال
الحسن البصرى والنخعي والشافعي وجابر والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر بن ريث
ويورث ويحجب كالحرد ذكره فى التالوة ويورث عنه جميع ماله كما به بعضه الحر عند
الحنابلة كذهبنا فلومات ابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق عن أبيه وأمه فلامه
ثلث ماله كما به بعضه الحر ولا يورثه باقية عنه عندنا وعند الحنابلة وأما عند المالكية

والخفية فلا شيء لهما وماله لهما لك بعضه ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية
معاملة لبعضه الحر يحجبكم الاحرار ولا بعضه الرقيق يحجبكم الارقاء فلو مات حر عن أم
وأخ حرين وابن مع بعض نصفه حر ونصفه رقيق فللام سدس ونصف سدس لان الابن
يحجبهم من الثلث بنصفه الحر عن نصف السدس ولو كان حرا كاملا ليجبها عن السدس
كاه ولا لكل من الابن المبعوض والاخ الحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه الحر
نصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف ويرث الاخ النصف الآخر فالمسئلة
أصلها من ستة للام واحد ونصف فانه كسرت على مخرج النصف وهو اثنان يضربان
في ستة باثنى عشر للام ثلاثة وهي سدس ونصف في تسعة ولا نصف لها صحيح
فانه كسرت على مخرج النصف أيضا وهو اثنان يضربان في اثنى عشر بأربعة وعشرين
للأم ستة وللأبن تسعة وللأخ تسعة ولو كان هناك ابنان مبعوضان وأخ حر لكان لكل
من الابنين الربع وللأخ النصف * وقيل قياسه أن يجمع حريتهم ما في حرية ابن تام
ويقسم المال بينهم ما ويسقط الاخ وهذا كله عند المنابلة ولا يخفى الحجب عنه دنا وهو
أنه يورث ما له من بعضه الحر ولا يرث * وقوله أو قتله أى وثانى الموانع بقتله مطلقا
عندنا وهو موانع للقاتل فقط عن الارث ولو قال المقتول ورثه فوصية وقد يرث المقتول
قاتله كان مات قبله ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر فمات
لا سفلى لم يرثه الا على لانه قاتل له وان مات الاعلى ورثه الا سفلى لانه غير قاتل له
نقله الا ذرعى وهو ظاهر * واختلف الاثمة الاربعة في القاتل الذى لا يرث فعندنا
لا يرث من له مدخل وتسبب للقتل تسببا قريبا فلا يرث ما اذا أحبل الزوج زوجته
فماتت بالولادة فانه يرث وان كان له تسبب في قتلهما بالايجاب لانه تسبب بعيد فيمنع
القتل ولو كان بحق كقتل وامام وقاض امر بالقتل المورث وأما عند المالكية
فيرث بالاختلاف كما في المطاب وغيره ولا يرث جلا بامر الامام أو القاضي وشاهد
ومرئى صدق أو بالاولى ان كذبا ولو كان القتل بغير قصد كمنام ومجنون وظل ولا
يرد خبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون
حتى يفيق لان المرفوع اغما هو قلم التكليف وما نحن فيه من قبيل خطاب الوضع
وخالف أبو حنيفة فقال يرث القاتل اذا كان صبيبا أو مجنونا لا يرتفع القلم عنهما وقد
علمت أن المرتفع اغما هو قلم التكليف ولا تعلق له بالارث ولو قصد بالسبب المقتضى
الى القتل مثل قتل كضرب الاب ابنه للتأديب ويط الجرح للعالمية لان ذلك مصلحة
للمقتول كالتأديب والتدبير ويط الجرح شقه وهو يفتح الباب وتشديد الطاء المهمة
مصدربط كرد مثله سقيه دواء أفضى الى موته * والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء والمعنى فيه تهمة الاستهجال في بعض الصور وهى
ما ذاقته عمدا فأضت المصلحة الى حرمانه من الارث عمدا بقاعدة من استجمل بشئ

قبل أو انه عوقب بحرمائه والاستعجال انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا
فذهب أهل الحق أن المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وسد الباب في الباقي كما في النائم والمجنون والطفل ولا مدخل للفقهاء في القتل ولو
كان على معين لانه ليس بعلم ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضاع
وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالمال ومن أتى لامر أنه يلهم فأكلت منه حية ثم
أكلت منه الزوجة فماتت وافهم قتلهم فأكلت منه حية انه لو أتى لها يلهم أو غيره قد
أكلت منه حية علم أو لم يعلم انه يحرم الارث للثمة ولا يمنع من أحبل زوجته فماتت
بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث بقتل جلد الجلدة فمات فلانظر فيه مجال
لمكن ظاهرا لافهم منه بذلك بخلاف من أفتى على معين لانه مخبر بالحدكم فقط
بخلاف القاضي فانه ملزم لا مخبر وعند الجنفعية كل قتل أوجب الكفارة منع
الارث لان القتل عندهم امانة خطأ كان يرمى الى صبي في صبي انسانا فيموت
فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبهه عمد كان يتعمد ضربه عمدا لا يقتل
خالبا كسوط فيموت منه فمات كذلك مع الاثم أو جاري مجرى الخطا كان نام فانه قلب عليه
فقتله أو وطئته دابة وهو راكبه فمات كذلك أيضا بلا اثم أو قتل بالسب كان حفر بئرا
في ماله فمات فيها مورثه فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم فلا يمنع عندهم
ومعلوم أن القتل بحق لا يوجب شيئا والقتل العمد العدوان يوجب القصاص والاثم
دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذا تم هذا فنقول قتلهم كل قتل أوجب الكفارة
منع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبه العمد أو الجاري مجرى الخطأ وقولهم فما لا فلا أى
وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسب والقتل بحق واستثنوا
من قاعدتهم المذكرة وهو كل قتل أوجب الكفارة القتل العمد العدوان فانه
لا يوجب الكفارة ومع ذلك يمنع الارث لانه قطع الموالاة التي هي معنى الارث
واحترازوا بالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من خرج عن طاعة الامام من
المورثين فانه عمدا غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وعند الحنابلة كل قتل
مضنون بقصاص أو بدية أو بكفارة يمنع من الميراث لان القتل عندهم اما قتل عمد
عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم
الواقف في صف الكفار ولم يعلم فيه مسلما فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت
عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فاذا علمت ذلك فقولهم كل قتل مضنون
بقصاص أى كالقتل العمد العدوان وقولهم أو بدية أى كقتل الخطأ أو شبه العمد
وقولهم أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم
ولم يعلم فيه مسلما وقولهم يمنع من الميراث أى يمنع القتال من الارث وما لا يكون

مضموننا بشي كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث وعند المالكية ميراث قاتل الخطأ
 من المال دون الدية أي من المال الموجود عند المقتول قبل الموت والافلاكية مال
 وانما ورث من المال المذكور اعدم تجميل القتل وانما لم يرث من الدية لوجوبها
 عليه ولا معنى له بكونه يرث شيئا واجب عليه ويوجب في المال المذكور دون الدية
 فلو قتل ابن أبا خطأ مات عنه وعن زوجته فللزوجة ربع الدية وعن المال فان
 القاتل لا يرث في الدية فلا يصححها فيها وما في شرح السراجية عن سيدنا مالك من
 ان الزوجة لا يرثان في الدية غير معمول عليه وتعليقه بأن الزوجة انقطعت بالموت
 يقتضي عدم ارث الزوجة من مطلقا ولا يرث قاتل العمد العدوان لان مال ولا من
 دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاعاقلا بخلاف ما اذا كان صبييا أو مجنونان
 عدهما كالخطأ لا يصحح رمان من الارث على المعتد مد وعهم بعضهم أي حيث قال
 سواء كان كبيرا أو صغيرا ذميا أو مكرها انتهى فان شئت في القتل هل كان عمدا
 أو خطأ منع القاتل من الميراث لان الشك كاف في المنع وهذا في غير ارث الولاء
 فيرث عندهم قاتل العمد والخطأ الولاء فيرث قاتل السيد الولاء على العتيق فاذا
 مات العتيق عنه ورث ماله بالولاء ~~ويعلم~~ ان شبه العمد عندنا وهو قسم داخل
 في العمد عندهم فقد فسر والعمد بأن يقصد الشخص ضرب غيره ولو عمالا
 يقتل به غالب الفليس القتل عندهم الا قسمين عمدا وخطأ فاندفع ما يقال شبه العمد
 تنازعه المفهومان وخرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان كان قتله لدفعه له عن
 نفسه أو ~~واحد~~ كونه خارجا عن طاعة الامام * وثالث الموانع اختلاف دين الوارث
 واليتم بالاسلام والكفر واطلاق اسم الدين على الكفر جائزا لكن الاسلام دين
 حق والكفر دين باطل ويدل على ان الكفر يسمى ديننا قوله تعالى ومن يبتغ غير
 الاسلام ديننا فلن يقبل منه ولا ينافيه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام لان
 المعنى والله أعلم ان الدين المرصى عند الله الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من
 الجانبين وعرفوا الكفر بأنه في اللغة الجحود والستر فن كفر نعمة الله تعالى بحدها
 وسترها وفي الشرع قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر أو ايقافا للكفر قطع
 ما بينه وبين الله فقطع الارث بينه وبين المسلمين فلا توارث بين مسلم وكافر لم
 يصحح لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فلموات الكافر عن ابن مسلم
 وعم كافر ورثه العم دون الابن ولموات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه العم دون
 الابن فوجود الابن كالعدم انما عدم ارث الكافر المسلم فيما لا جماع واما
 عكسه فعند الجمهور خلاف لما عايناهم يرضى الله عنهم ما ومن وافقهما ودليهما
 الخبر الصحيح الاسلام يزيد ولا ينقص والقياس على النكاح والاغتنام فكأن المسلم
 يتزوج الكفاية بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكما ان المسلم يرث مال
 الكافر كذلك يرث المسلم الكافر * وأجيب بان الخبر معناه ان الاسلام يزيد بفتح

البلاد ولا ينقص بالارتداد وأما القياس فردود بأن العبد ينكح الحررة ولا يرثها
 والمسلم يفتن مال الحربي ولا يرثه انتهى فلا توارث بين المسلم والكافر سواء أسلم
 الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافاً للامام أحمد
 رحمه الله في المسئلتين حيث قال إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيباً له
 في الإسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر لخبر النسائي لا يرث المسلم النصراني
 إلا أن يكون عبده أو أمتة صححه الحاكم * قلنا الولاء فرع النسب فهو أولى منه
 بعدم الارث وأما الخبر فمعل تأويله أن ما بيده ليس بيده كافي الحياة لا الارث من
 العتيق لأنه سماه عبداً كما في الألوثة نقلنا عن شيخ الإسلام * فائدة * استثنى
 بعضهم من توريث المسلم من الكافر مال الوهاب كافر عن زوجة حامل ووقفنا الميراث
 للعمل فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرثه مع ~~كنا~~ بنا بإسلامه بإسلام أمه وهو مذهبهما
 أيضاً والمشهور في مذهب المالكية أنه لا يحكم بإسلام الولد غير الميراث لا تبعاً
 لإسلام أبيه قال ابن الهيثم رحمه الله * قلت والتجبه عدم استثناء هذه لأنه ورث منذ
 كان حلالاً فلم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناءه
 بعضهم من نظر الحال الولادة وهي شرط لتحقيق الارث وهذا هو المراد من قول بعض
 الفضلاء لنا جاد يملك انتهى كلام ابن الهيثم أي لأن العبرة في الارث بوقت الموت
 والحمل كان وقت الموت محكوماً بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله أعلم * فائدتان *
 هل الكافر كله ملة واحدة أم ملل الأصح من مذهبهما أن الكافر كله ملة واحدة
 وهو مذهب الحنفية في توارث الكفار بعضهم من بعض الامامية أي استثناءه
 ولو اختلفت أديانهم كالهمود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان * فإن قيل *
 كيف يتصور ذلك مع أن من انتقل من دين لا يخرج عن الإسلام لا يتر عليه * أجيب *
 بأن له صوراً * منها الولاء كان يعتق يهودى نصرانياً ومنها النكاح كان ينكح
 نصراني يهودية * ومنها أن يكون أحد أبويه يهودياً والآخر نصرانياً فيتم توارث الولدين
 بعد البلوغ كما جزم به الرافعي حتى لو جاهداهما ولدان كان لأحدهما أن يختار اليهودية
 والآخر أن يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة
 والاخوة مع اختلاف اليهودية والنصرانية أفاده في الألوثة عن شيخ الإسلام والثاني
 الكفر ملل وعليه فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودى
 النصراني وبالعكس وهو مذهب المالكية والحنابلة قال فالله يهودية ملة والنصرانية
 ملة ومباعدة ملة وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن
 مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً
 وثاني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن أكابر المذهب واعتمده الأجهوري أن
 اليهودية ملة والنصرانية ملة ومباعدة ملة كثيرة فالمجوسية ملة وهم جراح عليه فلا

يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً واسكل من قولي من قال ان الكفر كله
 ملة ومن قال انه ملل دليل قدليل من قال بأن الكفر ملة واحدة قوله تعالى فاذا بعد
 الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم زنى دين وقوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود
 ولا النصارى حتى تتبع ملتهم فسماهم ملة واحدة ودليل من قال ان الكفر ملل
 قوله تعالى اسكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يتوارث
 أهل ملتين وأجاب الاول بان معنى الآية واسكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم
 جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبان المراد بالملتين في الحديث الاسلام
 والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر انتهى من شرح
 الترتيب (الفائدة الثانية) بقي من الموانع ثلاثة أيضا أحدها اختلاف ذوى الكفر
 الاصل بالذمة والحاربة فلا توارث بين ذمى وحربى فى الاظهر فلو عتق الامام الذمة
 لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيد الصيمرى فى شرح
 الكفاية بكون أهل هذه الذمة بدارنا وعليه ففى المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة
 مع أهل الحرب لكونهم قاطنين بدارهم قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق
 على الغالب فلا يخالفه ~~وواعلم~~ أن اختلاف الدار ليس بما نفع عندنا بين الحربيين
 فيرث الحربى الرومى من الحربى الهندى خلافا لابي حنيفة انتهى من شرح الترتيب
 وانما منعوا التوارث بين الحربى والذى لعدم الموالاة بينهما بخلاف العادل والباغى
 فلا أثر لاختلافهما بذلك لاجتماعهما فى أشرف الجهات وهو الاسلام أفاده
 فى المأثرة وبعدم التوارث باختلاف الكفر بين الذميين والحربيين كما هو مذهبنا
 قالت الحنفية واختلاف المالكية والحنابلة وهل المعاهد يفتح المأوكسرها وهو
 من طاهه مدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند
 ضعفنا والمسلمة تأمن وهو من عقد له الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل دارنا بأمان
 كالذمى وهو من عقد له الامام ذمة على ان عليه كل سنة ديناراً مثلاً أو كالحربى
 وجهان أرجحهما كالذمى أى فلا توارث بينهما ما وبين الحربى خلافاً للآئمة الثلاثة
 وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى أنهم ما كالحربى لانهم لم يستوطنوا دارنا
 انتهى وعليه فيجوز التوارث بينهم ما وبين الحربى (الثانى) الرد أعادنا الله والمسلمين
 منها ولا يغنى عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين أخوين ارتدا الى النصرانية
 مثلاً فمافى المأثرة من أنهم اذا دخلوا فى اختلاف الدين فيكون ما فى هذه المنظومة فى
 قوله نفع الله به أو باختلاف الدين أو بازدة من ذكره الرد بعد اختلاف الدين مستغنى
 عنه بذكر اختلاف الدين فهو هو وكما صرح بذلك شيخ مشايخنا العلامة البيجورى
 نقلاً عن رد عبارة المأثرة من الحق قين * والردة اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع
 والانصراف عن الشئ واصطلاحاً قطع من يصح رطاً طلاقه الاسلام بغير مل مكفر

أو اعتقاده أو قوله كما تقدم في تعريف الكفر فلا يرث المرتد ولا يورث لانه ليس بينه وبين أحد من الأولاد فرق بين المال والعصا وان استوفاه وارث ولا الردة فيه ما لو قطعت يده مثلنا ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب وقيام ذلك يأتي في حد القذف وذكر في الأولاد ان الرافعي وابن اللبان وغيرهما نقلوا عن مالك رضي الله عنه أنه قال اذا ارتد في مرض موته فاتهم بأنه قصده حرمان الورثة من المال ورثوه لكن قال العلامة الامير هذا غير معول عليه لبعده هذه التهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره انتهى فالتمتع مدعندهم عدم الارث وتقدم انه لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية لا توارث بينهم لانهم لا يقران على ما انتقل اليه ولا عبرة بالموالات بينهم لانهم احييتهم كالعدم كما أفاده في الأولاد ومال المرتد في فيخمس عندنا كما هو مقرر في الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به كجمل الميعة وكاب الصبي وهذا ان قرئ مال بفهم اللام والاولى قرأته بكسرهما حينئذ تكون ما سميها موصولا واللام المنفردة توصل باللام التي بعدها وعليه لا يصح أن تكون اللام الاولى للملك بل للاختصاص حتى تشمل جمل الميعة وكاب الصبي وغيره ما من الاختصاصات والمعنى والذي اختص بالمرتد وثبت له في ذلك الحق والحق المنتفع بهما ولو غيّر مال ولا يخفى أن محل كون مال المرتد فيا بعد موته واماني حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فيا ولو كان المرتد انثى فمالها في بعد موتها كذلك خلاف للحنفية حيث قالوا اما لورثتها سواء اكتبته في حال ردتها أو اسلمها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذكر والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم بخلاف الذكر فانه يقتل ولا فرق عندنا في كون مال المرتد فيا سواء اكتبته في حال الاسلام أو في الردة خلاف للحنفية أيضا حيث قالوا اما اكتبته في حال الاسلام لورثته المسلمين وما اكتبته في حال ردة لميت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردة وسواء المرتد أسلم لم قبل قسمة التركة أم لا فإذا مات المسلم عن قريبه المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت خلاف للحنابلة قالوا ان أسلم لم قبل قسمة التركة يرث ولا ينزل لحوقه بدار الحرب منزلة موته فلا يكون ماله فيا بسبب لحوقه بدار الحرب بل يكون موقوفا كالمولم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيا وان أسلم لم رجعه له خلاف للحنفية قالوا ان لحوقه بدار الحرب ينزل منزلة موته فقسمة تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم رد الورثة سابق بأيديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتصموا بعد حكم الحاكم لحوقه والارجع عليهم كما يفيد مخرج الترتيب * والندوة كالردة فلا يرث الزنديق ولا يورث والزنديق هو من يخفي الكفر ويظهر الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا يمتحن أي يختار ديننا وقيل من ينكر الشرع جملة وكون الزنديق لا يرث ولا يورث خلافا

للمالكية قالو امال الزنديق لو رثته اذ مات قبل الاطلاع على زندقته لا حتمال توبته
 او طعمته في الشهود ولو كان حياً وأما اذا اطلعنا على زندقته باقراره ودام عليها الى ان
 مات فلا يورث اجماعا لانه اوجب من المرتد افاده العلامة الامير المصري المالكي وأما
 الدعي الذي لا وارث له يستغرق التركة بان لم يكن وارث أصلاً وله وارث لا يستغرق
 كسب يكون ماله اذ لم يكن له وارث أصلاً أو الفاضل اذا كان هنالك وارث لا يستغرق
 فيما ولا يشترط في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في
 النفي فلو خلف عمة منسلاً أو بنتاً فمال كل في الأولى والباقي بعد نصف البنت في
 الثانية لبيت المال ولا شيء للعمة ولا رد على البنت كما قاله في شرح الترتيب قال ولا
 شك في ذلك وان توقف فيه بعض العصريين وادعى ان البنت تأخذ الباقي رد او ان
 العمة مثلاً تأخذ الجميع مع ملا بانالم يجد أحداً يخص الرد بالمسلم اذا كان بيت المال
 غير مختظم * وجوابه ان انتظام بيت المال انما هو شرط في الارث لا في النفي كما تقدم
 انتهى أفاده في المألوثة (الثالث) هو آخر الموانع الستة للدور المحكي والدور
 الرجوع للبدا كاللاثرة التي لا يدري أين طرفاها وقيل له حكمي لتعلقه بالاحكام وهو
 ان يلزم من التورث عدمه وعرفوه بما ذكر لأن المراد به المانع من الارث الذي
 الكلام عليه والا فالدور المحكي اعم رضا بطله كل حكم ادى ثبوته لنفيه فيدور على
 نفسه ويكرها بالبطلان * ومن صورته ما اذا قال لجارية ان صليت صلاة كاملة فأنت
 حرة قبلها فصليت مكشوفة الرأس فامش - هور انما لا نعتق بحال واليه يرجع الغزالي
 أيضا لا للتعليق المفضي الى الدور لان الوعقة لم تكن كشف الرأس خلافاً في صلاتها
 فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق وقيل نعتق ومشلوا الاول المراد ههنا بان يقرأ خاتراً بان
 للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور او بان يعتق الأخ عبيدين من التركة فيشهدان بان
 للميت ويقبل القاضي شهادتهما وان لم يقرأ الأخ فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث
 للميت العبيدين فيبطل عتقهما فبطل شهادتهما لقرعتهما فيبطل النسب فلا يرث فاثبات
 الارث يؤدي الى نفيه وخرج بقولهم - أخ الاب فانه اذا استلحق مجهول النسب ثبت
 نسبه ويرث وبقولهم حائز أي أخذ الجميع التركة سواء كان واحداً كما في المثال أم
 متعدداً كما لو أقر اخوة حائزون للتركة بان للميت مالو كان غير حائز كسبنت أو أخت
 أو بنت أو اخوات اقرب أو اقررن بان للميت فانه يثبت نسبه ويرث وبقولهم بان
 للميت أي ليجب المقر حجب الحرمان مالو أقر بمن يحجبه نقصانا كما لو أقر ابن أو بنون
 بان آخر ثبت نسبه وارثه فاستشكاه امام الحرمين كما في كشف الغوامض بأن المقر
 في هذه الصورة خرج عن كونه حائزاً للجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان مقتضى
 الظاهر ان لا يرث قال امكن الاصحاب لم ينظروا لذلك اهـ لمخصان الزاوة وحاشية
 الامير وقولهم أولاً فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزاً بل يكون

فحجوباً فلم يصح إقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى إرثه إلى عدم إرثه فلذلك نقول ثبت
نسبه ولا يرث في أظهر قول الشافعي وهذا أغما هو بالنظر للظاهر ولا فيجب على المقر
باطنان كل صادقاً في إقراره أن يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال والقول
الثاني للشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد قال ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت
نسبه ولا يرث وهو مذهب داود الظاهري وعندما لك وأختاه يرث ولا يثبت نسبه
الا إذا أقرته عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حراً عتقهم كذا بخط بعض
الفضلاء وعلم من اقتصرارهم على الستة أنه لو كان المورث صيداً أو الوارث محرراً لا يعتنق
إرثه وهو كذلك على الأصح وخرج بالدور المحكمى الدور الكوفي أى التعلق بالكون
الذى هو الوجود وهو توقف كون كل من الشيئين على كون الآخر وهذا هو الواقع في
أصول الدين والفقه والفلسفة وهو أن يكون شيئان كل منهما عاقل للآخر بواسطة
كالحساب المتوقف معرفة الحساب عليه ومنه قولهم في اثبات وجود الواجب الممكن
يقترن لغيره بديهية وذلك الغير لا بد أن يكون واجباً ومنتهياً إليه والأفان كان عاقل
غير منتهى إلى الواجب فإن انتهى افتقاره إلى الأول لزم الدور والأفان سلسل وهما
باطلان فثبت وجود الوجود وهو المطلوب انتهى شيخ الإسلام أودونها الحركية
الخاتمة الحاصلة بلا راسطة بحركة الاصبع وهى أى العلة ما أوجبت لملها حكماى
ما صحح قولهم وجد فوجد فالاول لليلة والثاني للمعلول قال العضد انه دورى لأن
المعلول مشتق من العلة لانه ماله علة فنتوقف معرفته على معرفته فليزى الدور ثم
منع العضد الدور بعد ذلك فقال والدور يعتنق تبعاً للإمام الرازى فقال وامتناعه
بالضرورة لما يلزم على الدور من اجتماع العلية والمعلولية فى شئ واحد من جهة
واحدة أو بالاستدلال وذلك لأن العلة متقدمة على المعلول فلو كان الشئ علة
لعلة لزم تقدمه على علة المتقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو باطل فبطل
الدور ولزم تقدم العلة على معلولها أى أن العلة قبل يجب لزم بانها ما يتم لها وجود
فى نفسها لم توجد فى غيرها وهو الصحيح لقولنا كانت العلة فكان المعلول من غير
هكس فان أحد الايشك فى انه يصح ان يقال تحركت اليد فتحرك الخاتمة ولا يصح
ان يقال تحرك الخاتمة فتحرك اليد وتصور التقدم على هذا ضرورى فبطل الدور
والاستحجال منه السبقي وهو ما يقتضى كون الشئ سابقاً مسبقاً كالمؤثر فى زيدا
أو جديراً وان عمراً أو جديراً فان ذلك يقتضى ان زيداً سابقاً من حيث كونه
مؤثراً مسبقاً من حيث كونه أثراً وكذلك عمرو وبخلاف المي كالابوة مع البقرة
والدور الحسابى أى المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقارين على العلم بالآخر
ولذلك يقال له الدور العلمى وهذا دور فى الظاهر فقط لجواز أن يحصل العلم بشئ
آخر غيرهما فى الحقيقة لا دور الا اذا أردت علم أحد هما من الآخر ومثال ذلك

ما اذا ذهب أحد مريضين للأخر عبد افوهبه الثاني للأول ولا مال لهما غيره وما تافلا
 يعلم ما صح فيه هبة كل منهما وقد راجع اليه الابدع العليم بالأخر لان هبة الأول
 صححت في ثلث العبد فصار مالا للثاني وما وردت عليه هبة الثاني صححت في ثلث الثالث
 المذكور من مال الأول فتسرى اليه الهبة أي الى ثلث الثالث وهو التسع الراجع الى
 الأول من الثاني فيرجع ثلثه للثاني بالهبة أي ثلث هذا التسع لسريان الهبة وعدم
 استقرارها من الجهتين ثم يرجع بهبة الثاني للأول ثلث ما ورد وهو تسع للتسع
 لسريان الهبة وعدم استقرارها وهكذا فلا تقف الهبة من الطرفين طرفي الأول
 والثاني على حد في الترداد بينهما لانه كلما حادت هبة أحدهما للأخر سررت هبته
 فيما رجع اليه بالسراية الى ان يتلاشى المقدار الحاصل بالسراية ولا يعرف الابدع
 قدح القريحة لو فرضنا للسراية نهاية بعد مدد معلوم بموت أحدهما لان السراية
 لا تنقطع الا بموت أحدهما فبقي الدور الى ذلك ولا سيما اذا طالت المدة ويحصل العلم
 لو علمنا انقطاع الدور بالموت أو حكمنا بانقطاعه بطريق الجبر والمقابلة وبما يانه ان
 نقول صححت هبة الأول في شيء من العبد فبقي عنده عبد الاشياء وصححت هبة الثاني في
 ثلث ذلك الشيء فصار مع الأول عبد الاثنى شيء لان ثلث الشيء رجع اليه بهبة الثاني
 فبقي عنده ثلثة الشيء ورضم ثلث الشيء لما عند الأول فيكون معه عبد الاثنى شيء
 ومعلوم انه لا بد أن يكون الباقي مع الواهب بعد ضعف ما صححت فيه هبته وقد قلنا
 صححت هبة الأول في شيء مجهول من العبد بقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ
 فنقول ما بقي مع الأول وهو عبد الاثنى شيء بعد دل شيئين هما ضعف ما صححت فيه
 هبته أي يساويه ما وبعده ذلك فاجبر كلام الطريقة بين بازالة المقص بان ترد
 المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الأول وهو ما بقي مع الأول عبدا كاملا وتجعل
 الطرف الثاني شيئين وثاني شيء فنقول عبدا كاملا يقابل شيئين وثاني شيء ثم تبسط
 الشيئين اثلاثا من جنس الكسر أعني ثلثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد
 منهما ثلثي شيء وبعده ذلك فاقسم الطرف الأول وهو العبد الكامل على الثمانية
 التي كل واحد منها اثنان شيء يخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فيعلم ان ثلث الشيء ثمن
 العبد وان الشيء ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبد الاشياء انه بقي عنده
 خمسة أثمان العبد ومعنى قولنا صححت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء انها صححت في ثلث
 الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الأول عبد الاثنى شيء انه صار مع الأول
 سبعة أثمان وهو ضعف ما صححت فيه هبته لانها صححت في ثلاثة أثمان وضعفها سبعة
 أثمان ومعنى قولنا بقي عنده أي الثاني ثلث الشيء انه بقي عنده ثمان وهما ضعف
 ما صححت فيه هبته لانها صححت في ثمن وضعفها ثمان فبقي لورثة كل من المريضين
 ضعف ما صححت فيه هبته أفاده العلامة الأمير بزيادة اضاو به يتضح ما في اللواؤة

عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية فعلمت انه لا دور في الحقيقة وانما هو دور بحسب
الظاهر وعرفت ما صح لكل واحد منهما وهو ستة أثمان للاول وثمان للثاني على
طريقة الجبر والمقابلة والافسكان المتبادر في قطع الدوران الاول صحت هبته بثلاثة
اتساع العبد وبقي له ستة اتساع والثاني صحت هبته بتسع العبد وبقي له تسع اتساع
للاول غابقي له ومن هبة الثاني سبعة اتساع لم يكن عرفت انهما قسمت مسئلتهم على
ثمانية عادت اثمانا على اصطلاح أهل فن الجبر والمقابلة والجبر هو اثبات المستثنى
في الطرفين بان ترد الى كل طرف ما انكسر منه حتى يعود كما كان قبل الكسر
والمقابلة بضد الجبر وهي ازالة المشترك من الطرفين فقد صحت الوصية لكل منهما
بضعف ما أوصى به والذي أوصى به الاول الثلث ونخرجه ثلاثة وضعف الثلاثة
ثلاثة فصع بيد الاول ستة أثمان والثاني ثلث الثلث وهو واحد وضعفه واحد
فصع بيد ثمان ومنه الدوران الغلطى كما في المسئلة السرججية وهي ما اذا قال الزوج
ان أواذا أومتى طلقك فانت طالق قبله ثلاثة كانت موطوءة فطلقها طلاقة واحدة
وقع النجس ز فقط وهي الواحدة لا المعلق وهو الثلاث اذ لو وقع المعلق لم يقع
النجس وزا لم يقع النجس لم يقع المعلق لبطان شرطه وهو عدم وقوع النجس وهو الطلاقة
المعلق ووقوع الثلاث علم افروقع الدور فتنقطعه بوقوع النجس وهذا الذي نقله يونس
عن أكثر النقلة عن مذهب الامام الشافعي وأطبق عليه علمه ابغداد في زمن الغزالي
منهم ابن سريج وقد ألف في ذلك ابن حجر رسالة سماها الادلة المرضية على بطلان
الدور في المسئلة السرججية وهو المعتمد في المذهب وقيل يقع ثلاث طلاقات النجزة
وطلقتان من الثلاث المعلقة واختاره أكثر من المتقدمين قالوا لانه اشتمل على
مكن ومستحيل فألغينا المستحيل وأخذنا بالممكن ونقل عن الائمة الثلاثة ورجع
اليه السبكي آخر امره بعد ان صنف تصنيفين في ثبوت الدور الآتي وقيل لاشي يقع
لا النجس ولا المعلق لا الدور ونقله جماعة أيضا عن النص وعن أكثرين وعدوا منهم
عشرين اما ما قاله الادريجي هو المنسوب الى الأكثرين في الطرفين وعزاه الامام
الى المعظم والعمري الى الأكثرين أيضا وقالوا وهو مذهب زيد بن ثابت ورجعه الغزالي
أولا ثم ثالثا كما دل عليه قوله كتب نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب
ونص عليه الشافعي ثم قال الغزالي فلا حلى تغليب أدلة بطلانه رأينا تصحيحه
من جملة الحور بعد الكور وأقت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى
بتبينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رأيه على الابطال ناشئ عن عدم رؤيتهم
لهذا الا الأخير من كلامه واشتهرت بآب سراج لاند الذي أظهرها لكن الظاهر انه
رجع عنها لتصحيحه في كتابه الزيادات بوقوع النجس ثم رأيت الادريجي قال الظاهر
ان جوابه اختلف ويؤيد رجوعه فخطئة لما زردى من نقل عنه عدم وقوع شيء

وقول القاضي وابن الصباغ اخطأ من نسب اليه تصحيح الدور وأطال الاسنوي وغيره
 في تصحيح الدور ورد عليهم ابن حجر ثم قال كيف وقد نسب القائل بالدور الى مخالفة
 الاجماع والى ان القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم
 قال ابن الرفعة عن شيخه ابن العماد اخطأ القائل به خطأ ظاهر او البلقيني كان
 عبداً للسلام ينقض الحكم به لانه مخالف للآراء الشرعية ولو حكم به كما قلنا
 للشافعي لم يباغرت به الاجتهاد في حكمه كالعديم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف
 الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال الروباني مع
 اختياره لوجه لتعليمه للعوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم لان الطلاق صار في
 السنة كالتطبيع لا يمكن الانفكاك عنه فيكونهم على قول عالم بل أنتم أول من
 الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق
 وقال ابن الصباغ اخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو سمحت
 هذه المسئلة وابن مريج يرى مما ينسب اليه فيما رقد قال بعض المحققين المظاهرين
 لم يوجد عن يافته شيء يقول بصحة الدور بعد الاستماتة الا السبكي ثم رجع والا
 الاسنوي وقوله انه قول الاكثرين منقوض بان الاكثرين على وقوعه وقد قال
 الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور هو الدور
 الشرعي وأما الدور الجعلي فلم يرج عليه قط انتهى ويؤيده قول جميع القائلون
 بالنسب الى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجد فيه نعم بين الشافعي
 ان من نسب اليه اعمدة على ظاهر كلامه في التعريض بالخطبة وما أحسن قول
 بعض المحققين هذه المسئلة وقوع التعارض فيها بين المتن دمين وأكثر النصائيف
 من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيخان على
 كل ذلك مع صحة قههما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يدعيا عن القول
 بوقوع المنجز ثم تلاه ما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدي الدور
 وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد لمعنى الدور قال ابن المقرئ ولا أرى حقاً
 الا قول هؤلاء فان كثيراً من المتفهمة لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلاً
 عن العوام وعلى صحة الدور فلو أقر بعد الطلاق انه لم يصدر منه تمليقه ثم أقام بينه
 لم تقبل له كذبه لما بالافرار الاول ثم قال العمادة ابن حجر (تنبيه) ليس
 لقاض الحكم بصحة الدور نعم ان اعتقد صحة تقليد قائله وصحته لم يكن له
 الحكم به الا بعد وجود ما يقتضي الوقوع والا كان حكماً قبل وقته ولو وجد
 ما يقتضي وقوع طلاقه في حكمه بالغائم لم يكن حكماً بالغائم ثانية ولو وقعت فان تعرض
 في حكمه لذلك فهو سفيه وجنل لا يراد الحكم في شيء محله فعمل أنه لا يصح الحكم بصحة
 الدور مطلقاً بحيث لو أوقع طلاقاً بعد لم يقع قاله بعض المحققين وانما يصح لو حكم

بالاحتلال الموجب وهذا الطوله لا يناسب الشرح لكن لما استرخى عنان القلم في مضمار
 البيان وافقه البنان حرصا على اتعاب الفائدة ﴿تمنيته﴾ تقدمت الإشارة الى
 محترز قول الناظم نعم الله عند قيام السبب عن لم يعم به سبب الارث كالمنفى
 باللعان وابن الزنلان اللعان ليس بمانع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفاء الارث
 فيه بين الملاحن ومن يدلي به وبين المنفى لانتفاء السبب وهو النسب وليست أمه
 ولا عصبتها عصبته عندنا خلافا للإمام أحمد رحمه الله تعالى وتوأم اللعان ليسا
 بشقة من خلافا للمالكية وتوأم الزنا ليسا بشقة من عند الأئمة الأربعة والتوأمان
 الولدان اللذان ليس بينهما شقة أشهر وكان في بطن واحدة وانما لم يكونا شقة من
 لانتفاء قرابة الأب فلا توارث بينهما ما لا يقر به الأم لثبوت قرابتهما بينهما ما قالت
 المالكية ان توأم اللعان شقة من ﴿واشتد كل﴾ كونهما شقة من بعدم قرابة الأب
 شرعا ﴿وأجيب﴾ بتحقيق كون أبيهما واحدا ولو استلحقهما الأب وأحدهما
 للحقاه وعلى هذا في توارثان بالتعصيب أفاده في الأولوة ﴿فان قيل﴾ ما الفرق
 بين توأم اللعان وتوأم الزنا عند المالكية ﴿أجيب﴾ بان الفرق أنه يصح
 استلحاق الأولين دون الآخرين واذا كذب النافي نفسه ولو بعد موت الولد وان لم
 يخاف المنفى ولدا ولا أخا ثبت نسب الولد من أبيه وترقب عليه مقتضاه من الارث
 وغيره ولا التفات لاهمة انه يرث ماتر كة فيما اذا كان بعد الموت بل لو قبل واستلحقه
 لحقه ولا يقتل به ولو كان اكذابه نفسه الواقع بعد موت الولد بعد دقمة تركه الولد
 وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال الامام أبو حنيفة
 ومالك ان كان الولد حيا حين التكذيب ثبت النسب وحذو يقع التوارث بينهما وكذا
 ان كان ميتا وخلف ولدا أو اخا ولا معه وتنفق القسمة فيهما للحاجة الداعية الى
 ثبوت نسب ولده أو الاخ الموجود من النافي والا فلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى
 ثبوت النسب اذا ﴿واعلم﴾ انه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث
 الحاضر ولو عام اذا مات بلا وارث كما لو ألحق به الامام محمول النسب وكذا الميت مسلم
 كما قبله في المهمات لحقه أفاده في الأولوة كما لو استلحقه النافي قال ابن الهيثم
 قال الرافعي في كتاب الاقارار وبه ذافه مع معظم العراقيين هذا عندنا وأما عند المالكية
 فيختص الاستلحاق بالأب والذي يكون من غيره اقارار لا يستلحق انتهى ﴿ولما ذكر
 نعم الله به حد الارث وأسبابه وموافقه ناسب ان يذكر عدد الوارثين فقال

﴿ذكر عدد الوارثين﴾ بالاسباب الثلاثة السابقة هي النسكاح
 والنسب والولاء (من الرجال والنساء)

أي هذا بيان ذكر عدد الوارثين المذكور هو عدد فالاضافة للبيان كما تقدم الى آخره
 وقد ذكرهم على سبيل اللف والنشر فقال

الوارثون الابن وابن الابن * أدلى بخالص الذكور فاستبين
 ال في الوارثون للجنس الصادق بالواحد فبطلت الجمعية فلذا صبح الاخبار بالمفرد
 وهو الابن الخ والابن كان يلزم المطابقة بين المبتدأ والخبر وان الخبر محذوف تقديره
 عشرة كما يعلم من عد الناطم لهم بالاختصار * الاول الابن اغنا بدأ به لانه مقدم حتى
 على الاب في الميراث * والثاني ابن الابن فيه وضع الظاهر موضع المفعول للوزن والا
 فكان حق العبارة ان يقال وابنه وخرج بقوله ان أدلى بخالص الذكور ابن
 البنت وابن بنت الابن ونحوه من كل من في نسبه للميت أنثى * وقوله فاستبين أى
 خذ بيان ذلك بظهوره ووضوحه بهذا القيد وهو قوله ان أدلى الخ لانه من استبان
 ظهور ووضع المحض الخالص أى الذكور المحض الخالصين عن شوب النساء
 ثم ذكر الثالث الرابع فقال

* (والاب والجد وان علا اذا * لم يل في المدلى بهم ذات أذى) *

والثالث والرابع الاب أى أبو الميت وحده وان علا أى المدلى بمحض الذكور
 كابن الاب وأبيه وهكذا وخرج بذلك كل جسد أدلى بأنثى وان ورثت وهو المراد
 بقوله اذا لم يل في المدلى بهم ذات أذى أى حيض والمراد بها الانثى سواء كانت
 ذات حيض أولا لان شرط ارث الجد ان لا يكون مدلى الى الميت بأنثى لانه غير
 وارث وان ورثت المدلى بها كابي الأم أو أبا الجد واغنا قيد الناطم به لان شأن
 الانثى وطبعها وجعلتها الحيض وان لم تحض بالفعل لا تقييد ان الانثى المدلى بها
 تكون عن حيض بالفعل بل هو لبيان الحال والطبع * ثم ذكر الخامس
 والسادس بقوله

* (والأخ من أصليين أو من واحد * وابن الأخ المدلى له بالوالد) *

أى ان الأخ وارث سواء كان من الجهتين وهو الشقيق أو من واحد أى من أحد
 الجهتين كالأخ لأب أو أخ لأم وسمى الأخ من الجهتين شقيقا لما شاركته في شقي النسب
 فكانهما انفسهما شيئا واحدا وابن الأخ المدلى له بالوالد اشمل من قول غيره بالأب
 لشمول الوالد الأب والأم أى سواء كان ابن الأخ لأبوين أو لأب الا انه قد يقال شمل
 ابن الأخ للام مع انه غير وارث الا أن نقول انه غير مراد هنا لانه لا شمل له هنا
 وان ورثت في ذوى الأرحام * ثم ذكر السابع والثامن والتاسع والعاشر بقوله

* (والعم للام وابنه لأب * زوج ومعتق ومن له عصب) *

أى ومن الوارثين العم للام أى عم الميت أخو أبيه شقيقه وعمه أخو أبيه لأبيه
 واحد ترز بقوله للام عم الميت أخو أبيه من أمه وابنه لأب أى ابن العم من الأب
 والام وابن العم للأب واحد ترز به عن ابن العم لأم والزوج والمعتق وعصبه المعتق
 المتعصبين بأنفسهم وهو الذكور ركاسه يأتى ان شاء الله وعدنا لهم عشرة طرق

الاختصار وأما بالسبط فخمسة عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجدة ابوه وان علا
والأخ الشقيق والأخ للاب والأخ للام وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للاب
والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذو الولا
وكلا طريق الاختصار والسبط مفهومان من كلام الناظم منظوماً ومفهومان
عدهما ولا من الذي كورفن المختلف في ارثهم وهم ذوو الارحام كبن البنت وابي الام
وابن الاخ للام والعم للام وابنه والحال * ولما انتهى الكلام على الذي كور بالمجمع على
ارثهم شرع يذكر النساء المنجى على ارثهن فقال

﴿والوارثات البنت بنت الابن ان * أدلت بوارث وأم من دفن﴾

أي فالاولى من النساء السبع مع الوارثات البنت والثانية بنت الابن وان نزل أبوها
بمحض الذي كور كبنت ابن الابن وهكذا واحترزوا به ولهم بعض الذي كور عن ما إذا
توسطت البنت بين الذي كور كبنت ابن بنت الابن لأن أباهما غير وارث فهي غير وارثة
بل هي من ذوي الارحام وأدلت الى الابن بمحض الاناث كبنت بنت الابن لأن أمها
غير وارثة فهي لا ترث بل هي من ذوي الارحام وهذا هو محترز قول الناظم ان أدلت
بوارث والثالثة أم من دفن أي أم الميت * وذكر الناظم نفع الله به الرابعة والخامسة
بقوله

﴿وحدة أدلت باصل وارث * والاخت مطلقاً بنص الباعث﴾

أي ومن الوارثات من النساء السبع الجدة من جهة الام أو من جهة الاب أو من
جهة أم ما كمن أدلت بمحض الاناث كأم الام أو بمحض الذي كور أدلت كام أبي الاب
أو أدلت بمحض اناث الى محض الذي كور كام أم أبي الاب وفي ذلك تفصيل وهو ان أم
الام وأمها تم المدليات باناث خالص وأم الاب وأمها تم المدليات باناث خالص فجميع
عليهم ما فان أدلت الجدة بالجد كام أبي الاب فلا ترث عند المالكية لان الجدة عندهم
لا ترث الا التي اتصلت بالام وأمها تم والتي اتصلت بام الام وأمها تم وترث عند
الحنابلة وان أدلت بابي الجد كام أبي الاب فلا ترث عند الحنابلة ولا ترث عند
المالكية أيضاً وأما مذهبا ومذهب الحنفية فيرث جميع من ذكرنا من أم الام
وأما أمها وأم الاب وأمها وأم أبي الاب وأم أبي الاب وكذا كل جدة تدلى بجد
وارث فانها ترث وأمها الجدة التي تدلى بذكرين اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر
غير وارث وبالجدة القاسية وبالجدة الساقطة فهي من ذوي الارحام باتفاق الاثمة
الرابعة * والخامسة الاخت مطلقاً أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام * بنص
الباعث أي بنص القرآن في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها
نصف ما ترك لا ينهم أجمعوا على أن الآية نزلت في الاخوة للاخوين والاخوة للاب
وأما الاخت للام فله قوله تعالى فان كان له أخ أو أخت زاد ابن عم من رضى الله

(والثاني) فرض بنتي الابن فاكثر قياسا على البنات لان بنت الابن كالبنات
(والثالث) فرض الاختين الشقيقتين فاكثر (والرابع) فرض الاختين لآب
وتخرج بذلك الاخوات الام لعم دم دخولهن بصاحبات الثلثين لان الواحدة لا تترك
النصف فخروجهن بقول الناطم من نصف من للنصف الخ * ثم ذكر من يرث الثلث
وهما اثنتان الاول ذكره بقوله

والثلث لاثنتين فاكثر استقر * من ولد الام وكالانثى الذكر

ذكر في هذا البيت ميراث الاخوة الام اذا كانوا اثنتين فاكثر وهو الثلث لقوله
تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقوله وكالانثى الذكر أى ويستوى
فيه الذكر والانثى فان التشرىك المفهوم من الآية اذا أطلق يقتضى المساواة وهذا
ما يخالف فيه اولاد الام غيرهم فمنهم خالفوا غيرهم في خمسة اشياء الاول والثاني
لا يفضل ذكرهم على انثاهم اجتماعا ولا انفردا والثالث يرثون مع من أدلوا به
والرابع ان يجب عليهم نقصانا والخامس ان ذكرهم أدلى بانثى ويرث بخلاف
غيرهم فانه على الاول والثاني ان البنات اذا اجتمعت مع الابن عصم افعله ضعف
مالها واذا انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال ويرثون مع
الام التى أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كابن الابن فانه لا يرث مع الابن
فالقاء لدهان من أدلى بواسطة حبيته تلك الواسطة الأولاد الام على الثالث
ولا يحجب من أدلى به بل من أدلى به يحجب على الرابع وغيرهم اذا أدلى بانثى لا يرث
كابن البنات على الخامس وهذا في النسب وأما في الولافة فيرث وان أدلى بانثى كابن
المعتقة وانما قالوا ذكرهم أدلى بانثى ويرث ولم يقولوا وانماهم لان انماهم لاختلاف
انثى غيرهم فانه عهدان الانثى تدلى بانثى وترث كام الام أقاده في الولافة عن مخرج
الكفاية لشيوخ الاسلام * وفي كمال الفرض الثاني من الثلث فقال

وهو لام الميت حيث لا عدد * من اخوة وليس للميت ولد

أى والثلث مرض الام بشرطين عدمين أحدهما عدم العدد من الاخوة للميت اثنتين
فأكثر كما أشار اليه بقوله حيث لا عدد فان العدد حقيقة أقله اثنتان فليس الجميع على
حقيقته من أن أقله ثلاثة * وقوله حيث الحيشية حيشية بقبيل أى بقيد عدم العدد من
الاخوة ولا نافية للجنس وعدا سهما مبنى على فتح معدر منع من ظهوره سيكون القافية
في محل نصب وخبرها محذوف أى حيث لا عدد موجود من الاخوة الصادق باثنتين
فاكثر وقد عدها شيخ مشايخنا العلامة البيجورى ثلاث عشرة صورة الاول ذكران
والثانية اثنيان والثالثة انثى وذكر والرابعة ثلاث ذكر والخامسة ثلاث اناث
والسادسة ذكر وانثيان والسابعة ذكران وانثى والثامنة خنثيان والتاسعة خنثى
وذكر والعاشرة خنثى وانثى والحادية عشرة ثلاث خنثانا والثانية عشرة ثلاث خنثانا

وذ كروا الثالثة عشرة ثلاث خثانا وانثى ويزيد على ذلك ثلاث خثانا مع الذكور ثلاثة
 فاكثر ثلاث خثانا مع الاناث ثلاث فاكثر فهو خمسة عشرة صورة ثم الاخوة لا فرق
 فيهم بين ان يكونوا اسقاء اولاب اولام أو مختلفين ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين
 جميعهم أو بعضهم يجب بالشخص كالاب فهذه ثلاث صور مضروبة في الاربع قبلها
 وهي اسقاء اولاب اولام أو مختلفين باثنتي عشرة مضروبة في الخمس عشرة الصورة
 الاولى بمائة وثمانين صورة وقولهم يجب بالشخص احتراز عن الحبب بالوصف كالزق
 والقتل واختلاف الدين فلو كان الاخوة محجوبين بالوصف لا يحجبون الام من
 الثلث ويكون وجودهم كعدمهم * وثانيها عدم الولد للثلاث ذكرنا ان كان اناثي أو خنثي
 واحدا كان أو متعددا ومثل الولد ولد الابن ذكرنا ان كان اناثي أو خنثي اجماعا فان
 عدم من ذكر فلها الثلث والأصل في ذلك قوله تعالى فان يكن له ولد وورثه أبواه فلامه
 الثالث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السادس هذا الاستدلال على
 عدم وجود الاخوة في ارث الام الثلث وهو بالنص بخلاف اولاد الابن فبالقياس
 على الاولاد وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا
 ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن
 معاذ رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة لذ كور وأولادهم وروى عن
 الاناث وأما الاخوات الصراف فلا يردها عنه السادس لانه لان الاخوة جميع ذكور
 والاناث الخالص لا يدخلن في ذلك والجمهور على خلاف ابن عباس ومعاذ فيكون بانه
 يردها عن الثلث السادس اثنتان أو اثنتان كتمان عدم ويردها عنه له أيضا الاناث
 الخالص وجواب الجمهور في الرد على ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنتين بل هو أقل
 الجمع عندهم وبعضهم وقد اجمع التابعون بعد ابن عباس على حجج باثنتين والاجماع
 المنعقد بعد الخلاف حجة على الأصح وعلى معاذ ان المراد ما يشمل الاخوة والاخوات
 لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط والاناث فقط وبهم ما معا
 وحينئذ فتجب الأم بالاناث الخالص عن الثلث السادس أفاده في اللوازم عن شرح
 الترتيب * ولما كانت الأم قد لا ترث الثلث ولتس هنالك فرع وارث ولا عدد من
 الاخوة والاخوات في مسألتين تسميان بالغزواتين لشهرتهما كالكوكب الاغر
 وقيل لأن الام غرت فيهما باللفظ الثلث وهو ما سدس أو ربع وتسميان بالعمريتين
 لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك وتسميان أيضا بالغريبتين لغرابية
 السادس والرابع بالثلث ذكرهما الناظم بقوله

(ثلاث باق ان يكن أم وأب * وأحد الزوجين للام واجب)

أي وللأم ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين ان يكن أي يوجد ويمكن هنا مضارع
 كان تامه وأم فاعلهما وأب واحد الزوجين معطوفان عليه وثلث باقي عتبة أو مضاف

وهو بنت الأب اذ تنفرد * حيث الاشقاء والفروع فقه

(والخامس) فرض بنت الأب وهي الأخت للأب اذ تنفرد أي لم يكن معها من الأخوات للأب أحدا ولا يفرضهن الثلثان ولم يكن معها أشقاء ذكورا أو إناثا أو أكثر ولا فرع الميت أي ولد الميت ذكرا كان أو أنثى ومثل الولد ولد الابن ذكرا كان أو أنثى كما تقدم فإن كان من ذكركم جميعا أو شقيقة فلها مهر الدس أو أكثر حجب إلا أن كان معها معصب أو بنت أو بنات فهي معها أو معهن عصبة كما سيأتي والأصل في إرث كل واحد من الأختين قبل الإجماع قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك لأنهم أجمعوا على أن الآية نزلت في الأخوة للإبوين والأخوة للأب دون الأخوات للأم * ولما أنهى الكلام على أهل فرض النصف وهم خمسة كما علمت أخذت ذكر أهل فرض الربع فقال

(والربع للزوج إذا الفرع وحده * وزوجة فصاعدا إذا فقد)

أي والربع بسكون الباء للوزن وأحد لغاته كما تقدم فرض اثنين الأول الزوج إذا الفرع وحده وهو ولد الزوجة سواء كان من الزوج أو من غيره ولو من غيري باللعان أو من الزنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه ويرثها والثاني الزوجة أو الزوجات إذا فقد الفرع المنسوب إلى الزوج ذكرا أو أنثى أو خنثى من الزوجة أو من غيرها لأن نفاه باللعان ولا ولد من الزنا من الزوجة أو من غيرها ومثل الولد ولد الابن ذكرا كان أو أنثى أو خنثى ولا يحجب الولد في الجهة بين الأباذ لم يقم به مانع من الموانع السابقة والأصل كان وجوده كعدمه فعلم من النظم أن للزوج الربع مع الفرع لقوله تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وللزوجة الربع عند عدمه لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد * ثم ذكر من يرث الثمن فقال

(والثمن للزوجة شرعا فرضا * فصاعدا ثم فرع من قضى)

والثمن بسكون الميم للوزن وأحد لغاته المتقدمة المذكورة فرض الزوجة فصاعدا أي فأكثر من زوجة إلى أربع عند وجود فرع الزوج ذكرا كان أو أنثى وسواء كان فرعه المذكور منها أو من غيرها ومثل ذلك في الحجب فرع ابن الزوج ذكرا كان أو أنثى أو خنثى ومن قضى أي قضى عليه الموت لقوله تعالى فإن كان لهن ولد فلهن الثمن مما تركن كان مات عن زوجة وابن فالمسئلة من ثمانية للزوجة الثمن والباقي للإبوين سيأتي الكلام مستوفي إن شاء الله تعالى في باب قسمة المسائل والانسكاس السابق ولما سيأتي * ثم ذكر من يرث الثلثين بقوله

(والثلثان فرض من تعددا * من نصف من للنصف حازم فردا)

أي والثلثان فرض أربعة أصناف وهم المراد بقوله فرض من تعددا من نصف من للنصف حازمالة كونه مفردا وقد تقدم أن أهل فرض النصف خمسة منهم الزوج

فورد على اطلاق النظم الزوج فانه من اهل فرض النصف * الجواب لا اصل لهذا
الايراد فانه يرد قوله فرض من تعدد من صنف من النصف ولا تعدد للزوج فان الزوج
الوارث لا يكون الا واحدا وان فرض التعدد في صورة نادرة كان ادعى انسان
أو أكثر مية انها زوجته وانما باقية في عقد نكاحه وآرخ كل من المدعين عقد النكاح
في لحظة واحدة وأقام كل من المدعين بينة على وفق دعواه وحكم بها القاضي فان
هذه الصورة وان كان ظاهرها التعبد من حيث اتفاق البنتين على التحداد من
العقد واثبات النكاح فانها في الحقيقة ونفس الامر لا تعدد لعدم صحة شرع لان
العقد لا يتخلو اما ان يكون معا بان يقول الولي زوجته لكم موليتي فلانة فبقبلوا معا
أربعة تعدد الاولياء ويقعدوا معا فهذا النكاح باطل أو يقع العقد مرتباً فالاول هو
الصحيح ولا تعدد بل يحبس نصيب الزوج وهو النصف حتى يتبين الحال أو يصطلحوا
وليس هذه الصورة كالمقدمة في مسألة الدور الحكمي فيما اذا ادعى املقوفان
أن له آتى الرجال والنساء والمثلثان بضم اللام ولا يجوز في كلام النظم هنا تسكينها
وان تقدم انه أحد لغتين في اللام لانه يلزم عليه دخول القطع في الحشواى الزيادة وهو
أى القطع منوع فيه والقطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله (قدي يقال) القطع من
خواص الرجز كالسب والكمال (قلت) القطع هناك هو حذف ساكن التوتة المجموع
واسكان ما قبله كما هو مقرر في محله وهو غير ما هنا فميتعين فيه الضم لاجل الضرورة
(الاول) من الاربعة فرض البنتين فاكثر موافقة للاجماع وماروى عن ابن عباس
رضي الله عنهم ان البنتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما تركتكم كرم وضع عنه والذي صح عنه موافقة القياس كما قاله ابن عبد البر
وتوضيح ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهم أنه تعالى جعل الثلثين للبنات بقية
كونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهوم ان البنتين النصف كالنبت الواحدة وردد ذلك
بأن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين كما صححه
الترمذي وغيره وقيل ان في الآية تقدماً وتأخيراً وحذفاً والاصل اثنتان ففوق
وقيل ان لفظة فوق صلة على حذف ظاهر يوافي الاعناق وتعب هذا بان الاسماء
لا يجوز زيادتها في كلام العرب لغیر معنى فما بالك بأصح الكلام والجواب الاول
أوضح وهو ان المفهوم معطل الى آخره ودليل الاجماع فيما زاد على الثنتين الآية
المذكورة وهي قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما تركت أي فان كانت
المتروكات نساء الخ فالضمير الذي هو نون النسوة عائد على المتروكات كما نعت له الخ
الطبري وقيل عائد على الاناث التي في ضمها الاولاد المذكورة في قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم وبه قال السهلي وهذا الدليل بناء ان لفظة فوق غير مقهومة
ولا تقدم ولا تأخير ولا حذف وقيل ان الدليل في البنتين في القياس على الاثنتين

مضاف اليه * وقوله وجب للام الجملة في محل رفع خبر المبتدأ ففي زوج وأم وأب
المسئلة من سبعة لأن فيها النصف وثالث الباقي ومخرجهما النصف من اثنين وثالث
الباقي من ثلاثة وضرب اثنين في ثلاثة بسبعة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي
واحد وهو في الحقيقة سدس المسئلة وللأب الباقي اثنان * وفي زوجة وأم وأب المسئلة
من أربعة لأن فيها الربع وهو أكثر كسراً في المسئلة ولا نقسمها عنه للزوج ربع
واحد وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي اثنان وأبقى لفظ
الثلث في فرض الأم في الصورتين وعلمت أنه في الحقيقة سدس في الأولى وربع في
الثانية تأدب مع القرآن وقد اجتمع في المسئلة الثانية ربعان واحد للزوج
واحد للام * وقد أغز بعضهم في ربع الأم وفي اجتماع الربعان في المسئلة بقوله

قل لمن أتقن الفرائض فهما * أيما امرأتها الربع فرض
لا يعول ولا برد وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضو
ثم قل لي ربعان في أي ارث * ثابتان وما لذلك نقص
فأجابه كاتبه فقال

قل لمن بلغز السؤال فاني * أظهر رنه فهل بذلك ترضو
ذاك في زوجة وأم وأب * حق امها والربع فرض
لا برد ولا يعول وما هي * زوجة فارض باليمين لتقضو
وبها خير زوجة الميت ربع * ثم ربع بها بذلك تقضو
وهي أحد الغراوتين اعلمها * واقف قوما لها النواجز عضوا
غير ان الشيوخ معوه ثلثا * ادباني الكتاب ذاك الاحض

وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم من الأئمة الأربعة
وذلك لأننا لو أعطينا الأم الثلث كاملاً لزم ما تفضل الام على الأب في صورة الزوج
وأما أنه لا يفضل عليها التفضل المعهود في صورة الزوجة مع أن الأم والأب في
درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كاملاً لظاهر
نص الآية في قوله تعالى فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه فللامه الثلث وأجاب الجمهور
عن الآية من أنها فيما اذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضاً ابن عباس بخبر الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي فالأولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالجدة وأجاب
الجمهور بأن عصبوبة الأب غير ممتحضة وخالف الجدة لانه في درجة الأم والجدة
أربع درجات منها انتهى من اللؤلؤة ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج لانه
لو أعطيناها قيم الثلث كاملاً فضلت الأب ولان لها في هذه المسئلة السدس وهو
فرضها في الجملة ووافق ابن عباس في مسألة الزوجة لانها لا تفضل على الأب بل

فضلها هو بنصف السدس وقد عرفت المساواة بين الذكر والأنثى في أولاد الأم
فالفاضلة بشئ أولى ولأنها أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها الربع
وهي لا ترثه قط فيكون لها الثلث للثبوت لها بالنص وفيه ان قاعدة الباب امام مساواة
الذكر والأنثى أو تفضيله عليها التفضيل المعهود وكلاهما مفعود في صورة الزوجة
أفاده في الأولوة عن شيخ الاسلام وبقي عن ثلث الباقي الجدة أيضا في بعض
أحواله مع الأخوة وسبق في ذلك في باب الجد والأخوة والله أعلم ثم أخذ كراهل
فرض السدس وهم سبعة كما يعلم من عدمهم في النظم بقوله

والسدس فرض الأب والأم وجد * ان وجد الفرع بذ النقص ورد

أي والسدس الأول فرض الأب مع الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى كما هو
الظاهر من عموم كلام الناظم بقوله ان وجد الفرع الشامل للذكر والأنثى والخنثى
أي والآن له ما بقي بعد فرض البنت أو البنيتين فأكثر تعصبا بالمساواة يأتي انه قد
يأخذ بالفرض والتعصيب والسدس الثاني فرض الأم تأخذه في حالتين الأولى
مع وجود الولد ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى كما تقدم والحالة الثانية ستأتي في كلام
الناظم قريباً والسدس الثالث فرض الجسد أي عنه قد قد الأب يأخذ في حالتين
الأولى مع وجود الفرع ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى أيضا كما تقدم وهل يدخل في
الفرع ولد الابن كابن الابن مع الابن والظاهر من كلام الناظم فيما سبق دخوله
مجازاً ولما كان ولد الابن لا يدخل الامحاز اصرح بذلك رحمه الله بقوله

وهكذا مع ولد الابن الذي * مازال ينفو اثره ويحتذى

وتنقص عما ذكر ان الأب يرث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن
وان الأم ترث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن ويأخذ ما بقي
بالتعصيب كالأب والحالة الثانية ستأتي في كلام الناظم * وقوله بذ النقص ورد أي
في قوله تعالى ولا يورثه لـكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وفي الآية
تغليب الأب على الأم لشرفه والجار والمجرور في قوله تعالى ولا يورثه خبر مقدم
والسدس مبتدأ مؤخر * وقوله لـكل واحد منهما بدل من قوله لا يورثه وقائدة هذا البديل
دفع توهم الاشتراك في السدس لوقيل لا يورثه السدس وانما لم يقل ولا لـكل من أبيه
السدس مع انه لا إيهام في ذلك لانه في الابدال اجمال ثم تفصيل وهو أرسخ في النفس
وقوله مما ترك متعلق بالسدس * وقوله ان كان له ولد أي ان كان لليت ولد (فان قيل)
لا شك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد في الحكمة في جعل نصيب الولد أعظم
(أجيب) بان الحكمة في ذلك أن الوالدين ما بقي من عمرهما الا القليل غالباً فكان
احتياجهم الى المال قليلاً وأما الولد فهو في زمن الصبا فكان احتياجه للمال كثيراً
انتهى من مخرج الترتيب وأثرنا هذا التطويل الغير اللائق بهذا الشرح حرصاً على

اتمام الفائدة وما أحسن هذا الترتيب في كلام الناظم فإنه أعقب ذكر الأب بالأم
مؤخر الجدة عنهما من أجل أن الله جمع بينهما في الآية الكريمة وأما الجد فبالقياس
على الأب لافي جميع أحواله كما سيأتي * ولما كانت الأم تزيد على الأب بأنها آثر
السدس مع العدد من الأخوة مطلقاً أي أشقاء أولاب أولام وهي الحالة الثانية من
حالاتي الأم في أخذ السدس ذكرها بقوله

﴿وتأخذ الأم إذا الميت هلاك * عن عدد الأخوة سدس مائر﴾

أي وتأخذ الأم السدس أيضاً إذا هلك الميت عن عدد من الأخوة اثنين فأكثر لضيق
العدد ما فاصداً كما سبق والميت بالسكون من مات بالفعل وتقدم في أول الشرح
أن الأظهر اتحاد كل من الخفف والمشدّد حقيقة فيمن مات بالفعل مجاز فيمن سيمون
ويتعين هنا السكون للوزن والمراد بالأخوة هنا ما يشمل الأخوات ففيه تعليل المذكور
على الاناث وخرج بالأخوة بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس (فان
قبل) لم يحجبوا ولد الابن كبيه ولم يحجبها ابن الأخ كإبيه (أجيب) بأن الأخ لا يطلق
على ابنه بخلاف الابن فإنه يطلق على ابنه مجازاً شافياً قبل حقيقة وأيضاً فإولاد
الابن أقوى من أولاد الأخوة وارث الأم للسدس مع الأخوة منحصراً في خمس
وأربعين صورة * وبما أن ذلك ان الأخوة باعتبار الذكور والإناث والخمسة ثلاثة
أصناف وباعتبار كونهم أشقاء أولاب أولام ثلاثة أصناف أيضاً فإذا ضربت
الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسع صور وهي أخ شقيق أخت
شقيقة خنثى شقيق أخ لأب أخت لأب خنثى لأب أخ لام أخت لام
خنثى لام فإذا رتبتهما هكذا وأخذت الأول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه
ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين الناشئة من هذه التسع خساناً أربعين صورة
بما أنهما ان تقول أخ شقيق مع أخ شقيق أخ شقيق مع أخت شقيقة أخ شقيق
مع خنثى شقيق أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لأب أخ شقيق مع
خنثى لأب أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لام أخ شقيق مع خنثى لام
فهذه تسع صور * ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة أخت شقيقة مع خنثى شقيق
أخت شقيقة مع أخ لأب أخت شقيقة مع أخت لأب أخت شقيقة مع خنثى لأب
أخت شقيقة مع أخ لام أخت شقيقة مع أخت لام أخت شقيقة مع خنثى لام فهذه
ثمان صور ثم تقول خنثى شقيق مع خنثى شقيق خنثى شقيق مع أخ لأب خنثى
شقيق مع أخت لأب خنثى شقيق مع خنثى لأب خنثى شقيق مع أخ لام خنثى
شقيق مع أخت لام خنثى شقيق مع خنثى لام فهذه سبع صور * ثم تقول أخ لأب
مع أخ لأب أخ لأب مع أخت لأب أخ لأب مع خنثى لأب أخ لأب مع أخ لام أخ
لأب مع أخت لام أخ لأب مع خنثى لام فهذه ست صور * ثم تقول أخت لأب مع

أخت لاب أخت لاب مع خنثى لاب أخت لاب مع أخ لام أخت لاب مع أخت
 لام أخت لاب مع خنثى لام فهذه خمس صور * ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب
 خنثى لاب مع أخ لام خنثى لاب مع أخت لام خنثى لاب مع خنثى لام فهذه
 أربع صور * ثم تقول أخ لام مع أخ لام أخ لام مع أخت لام أخ لام مع خنثى لام فهذه
 ثلاث صور * ثم تقول أخت لام مع أخت لام أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان صور
 ثم تقول خنثى لام مع خنثى لام فهذه صورة واحدة * والجملة خمس وأربعون صورة
 ولو أخذت كل واحد مع ما قبله أيضا لكانت ثمان وست وثلاثون صورة والحاصل أن أصل
 الصور إحدى وثمانون صورة حاصلة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أنسقت منها المكرر
 وهو ست وثلاثون بقي منها خمس وأربعون وقد علمت * ثم ذكر الناظم الحالة الثانية
 من حالتى الجد اللتين يأخذ فيهما السدس بقوله

* (والجد فى حال من الأحوال * له مع الاخوة سدس المال) *

أى والجد الذى لم يدخل فى نسبه لليت أنى لانه المراد عند الاطلاق فلا ينصرف اللفظ
 الا للوارث فتمكون أله فيه للعهد والمعهود هو الوارث ويوضح ذلك ذكر الاخوة معه فى
 البيت مع الاخوة أى أشقاء أو ألاب لانهم هم الذين يرثون معه وأما الاخوة للام
 فصاحبون به كالأب كما سيأتى فى باب الحجب ان شاء الله تعالى له مع الاخوة سدس
 المال والحالة التى يأخذ فيها السدس حقيقة أو عاملا كما إذا أخذ السدس ناقضا
 بسبب العول وهى ما إذا كانت المقاسمة أو ثلث الباقي تنقصان عن السدس أو يساويانه
 فمأخذ السدس فى نحو زوج وأم وجد وأخوين ومثلمة من ستة لان فيها السدس
 للام للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد فنصيب الزوج والام أربعة منهم
 يبقى اثنين فيلخذ الجد السدس واحد يبقى واحد للأخوين منه كسر عليهم ما وقع
 المسئلة من اثني عشر للزوج النصف ستة وللأم السدس اثنان وللجد السدس اثنان
 والباقي للأخوين لان الجد ان قاسم أو أخذ ثلث الباقي أخذ أقل من السدس وتمكسر
 المسئلة وقصم من ستة وثلاثين وسيأتى ان شاء الله تعالى فى باب الجد والاخوة أن له
 السدس أيضا كعلا فيما إذا بقي أقل من سدس أو لم يبق شئ فيه فرض له السدس
 وتقول المسئلة ويسمى سدسا عاما وهل يأخذ السدس المذكور فرضا أو تعصيبا صرح
 البلقينى بالاول وقال ابن المصائيم فى شرح كفايته الظاهر أنه بالعصوبة قال فى
 شرح الترتيب والوجه الاول وكلام الناظم يحتمل القولين * ثم ذكر السدس الرابع
 وهو فرض الواحد من الاخوة للام بقوله

* (وهو لقرع الام انى اود كر * منفردا والحكم فيمن زاد من) *

أى وهو أى السدس فرض ولد الأم المنفرد ذكره كان أو أنثى أو خنثى وخلا عن من
 يحجب عن يأتى ذكرهم فى باب الحجب فمأخذ السدس اجماعا لقوله تعالى وإن كان

ربعها ولا ولدها كذلك ولا ربع لها صحیح في ضرب نحره وهو أربعة في اثني عشر
 بثمانية وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوج مع سلس أحد الأبوين أربعة
 وعشرون فيتنزع الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينه ويتنازع
 الزوج مع أولاد الزوجة في بقية الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينهم وكل من
 الثلاثة لا نصف له صحیح في ضرب نحره وهو اثنان في أربعة وعشرين بثمانية
 وأربعين فعلى كل من الأصلين تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة
 ثلاثة ولا ولدها ثلاثة وهذا هو الربع المتنازع فيه ولا يجمع بين الربع والثلث من
 التركة لأن الواحد أحداهما فقط فأوجبوا الأكثر وهو الربع وقسم بينهم للجهل
 بخصوص مستحقه حينئذ ولكل من الأبوين السدس ثمانية يبقى عشرون تقسم
 بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة وأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من
 أجل المتازعة مع الزوج تضم لعشرتهم في كل لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد
 من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم فتضرب عدد رؤسهم الخمسة
 في الثمانية والأربعين يحصل مائتان وأربعون فنلشئ من الثمانية والأربعين
 أخذ مضروباً في جزء السهم وهو خمسة فللزوج ستة في خمسة بثلثين وللزوجة ثلاثة في
 خمسة بخمسة عشر ولكل من الأبوين ثمانية في خمسة بأربعين ولأولاد الزوج عشرة في
 خمسة بخمسين لكل منهم عشرة ولا ولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة بخمسة وستين
 لكل منهم ثلاثة عشر فالجمله مائتان وأربعون هذا توضيح ما في الأولوة عن شيخ الإسلام
 * ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والانات شرع بيّن كل ما يرثه واحد
 منهم مقسداً الارث بالفرض لتقديمه على التعصيب باعتبار افعية ميراثه ولا الارث
 بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لأنه لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة
 ما يعطى لصاحب الفرض وان جاز اعطاء العاصب أولاً وان كان الارث بالتعصيب
 أقوى أى لان الوارث به قد يستحق كل المال ولان ذا الفرض اغراض له لضعفه
 لثلاثة اقسامه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وهذا ما خرجه الرشيدى
 في شرح الجعبرية واختاره الشنشورى في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو
 الذى ينبغي اعتماده وجزم ابن الهيثم في شرح الاشبيهة بالعكس لعدم سقوطه
 بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف في ذلك مما لا يظهر له ثمرة انتهى * وقد
 شرع فيما ذكره فقال

﴿ذَكَرَ الْفُرُوضُ السَّيِّئَةُ وَمِنْ بَرَثِهَا﴾

أى هذا باب ذكر الفروض الخ وقدّم المصنف نفع الله به على ذكر الفروض تقسيم
 الارث الى الفرض والتعصيب فقال

﴿وَالْأَرِثُ نَوْعَانِ إِلَيْهِ يَنْقَسِمُ * فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ بِيَابِهِ عَالِمٌ﴾

لما كان الفرض والتعصيب لثلاثة أنواعين للارث وانما نوعاهما الارث بهما أشار الى ذلك بقوله الارث نوعان اليه ينقسم * فرض الخ أى ان الفرض والتعصيب نوعا الارث المقدر بعد نوعان لان الفرض والتعصيب هما النوعان والتقدير الارث نوعان ارث فرض وارث تعصيب وهو المراد بقوله اليه أى الارث ينقسم فرض وتعصيب لانهم انفس النوعين فعبارة الناظم هذا أولى من عبارة الرحبية واعلم بان الارث نوعان هما * فرض وتعصيب على ما قسمنا

لان عبارة الرحبية تنوهم ان الفرض والتعصيب بيان للنوعين أو بدل وهو هذا الاشكال والتقدير انما يأتي اذا جعلنا قوله الارث نوعان بالمعنى المصدرى أى الارث بمعنى الاستحقاق وأما على جعله بمعنى المورد المعرف بأنه حق قابل للتجزى الخ فلا اشكال ولا تقدير لان الفرض والتعصيب نوعان له وكون الارث نوعان أى لثالث لهما فى الارث المتفق عليه فلا يرد الرد ولا بيت المال ولا ذر والارحام على ان الارث بالرد تابع للفرض بدليل انه يرد بحسب الفروض عند تعددها * وقوله فرض أى الارث به وهو فى اللغة يقال لمان منها الحزب والقطع ومنها التقدير ومنها العطية تقول فرضت للرجل أعطيته ومنها الانزال قال الله تعالى ان الذى فرض عليه القرآن أى أنزله ومنها البيان قال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالخفيف أى بيناها ومنها السنة تقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سن ومنها الاحلال قال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أى فيما أحل الله له انتهى شيخ الاسلام وفى الاصطلاح النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذى لا يزاو الا بالرد ولا ينقص الا بالعلو فخرج بقولهم النصيب التعصيب المستغرق وبقولهم المقدر التعصيب غير المستغرق لعدم تقدير وخرج به ايضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وبقولهم شرعا الوصية فانها مقدرة جعللا لشرعا أى يجعل الموصى لأبصل الشرع وبقولهم لوارث العشر فى الزكاة فانه مقدر شرعا لغير وارث وبقولهم خاص أتوا به لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج به أيضا عن خرج به التعصيب وبقولهم الذى لا يزاو الخ أجيب عنه بأنه بيان وتوضيح للفرض لا من تمام الحديث * وقول الناظم بيا به علم أى فى باب التعصيب كما سيأتى قريبا ان شاء الله تعالى * ثم أخذ يذكر عدد الفروض الستة فقال

فالفرض ثلثان وثلث وسدس * والنصف والرابع وثمان وهى أس أى الفروض الستة المترجم لها الأول الثلثان بسكون اللام للوزن ولانه أحد لغتها والثانى النصف والثلث بسكون اللام أيضا للوزن ولانه أحد لغتها أيضا والثالث السدس بضم الدال وفى لغة بسكونها فى غير بيت الناظم والرابع النصف يجوز تثليث ثونه واثنا عشرة ونصف والخامس الربع بسكون الباء للوزن

وهو أحد لغاته والثانية الضم والثالثة يسم والسادس الثمن يسكون اليهم
للوزن وهو أحد لغاته والثانية الضم والثالثة ثمين وبدأ بالثلثين لأنه أعلا كسر
ولأن الله تعالى بدأ به عند عدم الفروض في آية يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل
حظ الانثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها
النصف إلى آخر الآية فوافق ما اعترض به السبكي على الجمهور وقال كنت أودقو بدوا
بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما حتى رأيت أبا النجاشي أنهما فأعجبني ذلك وذكر في
القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن
كانت اثنتان فلهما الثلثان مما ترك وذكر الثالث في موضعين وهما قوله تعالى
ورثة أبوا فلامه الثلث فهم شركاء في الثلث وذكر السادس في ثلاثة مواضع في قوله
تعالى لكل واحد منهم ما السدس فإن كان له أخوة فلامه السدس وله أخ أو أخت
فلكل واحد منهم ما السدس وذكر النصف في القرآن في ثلاثة مواضع وهو قوله تعالى
وإن كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخ أو أخت فلها
نصف ما ترك والرابع ذكر في موضعين وهما قوله تعالى فإن كان لمن ولد فلكم الربع
مما تركن ولهن الربع مما تركن وذكر الثمن في القرآن في موضع واحد وهو قوله
تعالى فإن لكم وللفلن الثمن وقد ذكر الناظم نفع الله به الفروض الستة في بيت
واحد سالك طريق التدلي المشيرة لحال الناظم من سلوكه طريقة التواضع وحسن
الخلق ولين الجانب ولما وافقته لترتيب القرآن كما تقدم ولله دره * وقوله وهي أس أي
وهذه الفروض الستة أصل أي كل واحد منها أصل أو هي الأكثر شهرة كالأصل
الواحد مبالغة أو هي أصل بمعنى أصول وأداه إلى الاختصار عن ضمير الجمع بالمفرد ضيق
النظام * وللفرضيين في عقد الفروض المذكورة طرق بعضها أخصر من بعض فن طرق
التدلي المبسوطه ما ذكره الناظم وهي أن تذكر أول الكسر الأعلى ثم تنزل إلى ما تحته
وهكذا فتم الثلثان والنصف ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما
وربعهما فنصف الثلثان هو الثلث وربعهما هو السدس والنصف ونصفه وربعه
فنصف النصف هو الربع ورابع النصف هو الثمن وهذه الطريقة مبسوطه
والذي قبلها أخصر منها والقريب الأول قول بعضهم النصف والثلثان ونصفهما
ونصف نصفهما والثانية طريقة الترتيق وهي أن تذكر أول الكسر الأدنى ثم ما فوقه
وهكذا كأن تقول الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما أو تقول الثمن
وضعفه وضعف ضعفه والسدس وضعفه وضعف ضعفه والثالثة طريقة التوسط وهي
أن تذكر أول الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضع عدد درجة كإن تقول الربع
والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثلث ونصفه وضعفه
والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير إذا عرفت ذلك وأردت معرفة

أصحاب هذه الفروض

﴿فالنصف للزوج إذا الفرع فقد * وهو بنت الصلب حين تتحد﴾

أي إن النصف فرض خمسة الأول الزوج عند عدم الفرع الوارث بالاجتماع ذكرنا
كان أو أنثى ومثل الولد ولد الابن اجتماعا ذكرنا كان أو أنثى وارث كما سيأتي
لقوله تعالى ولا لكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وهذا معنى قوله إذا الفرع
فقد أي بأن لم يكن هناك فرع أصلا أو كان هناك فرع غير وارث أو كان هناك
فرع وارث مختلف في ارثه كولد البنت فلا يحجب من النصف إلى الربع إلا الفرع
الوارث المجمع على ارثه وصنيع النازم هناك في قوله فالنصف للزوج إذا الفرع فقد
أولي من صنيع الرحي في قوله * فالنصف فرض خمسة أفراد * الزوج لذ كره شرط
فرض النصف وهو فقد الفرع في الزوج ولأنه لا معنى لكون الزوج فردا إذا
يكون الزوج الأول أو الثاني فرض البنت عند انفرداها عن معصية أو هو أخوها
ولاحظة أن يقال وإن تكون واحدة لأن فرض المسئلة اثاني صدد ذكر فرض
البنت فقط بل انفرداها عن معصية وهو المراد بقوله حين تتحد لقوله تعالى وإن
كانت واحدة فلها النصف * ثم ذكر فرض بنت الابن فقال

﴿وبنت الابن حيث فرع عدما * مساو وأعلى إلى الميت أنثى﴾

(والثالث) فرض بنت الابن أي عند فقد البنت وعدم فرع كالابن وعند انفرداها
عن معصية لها من أخ أو ابن عم اجتماعا قياسا على بنت الصلب لأن ولد الولد كالولد
ارثا ويحجب الذكور كذا ذكرنا وأنثى كالأنثى واحترز بقوله بنت الابن عن بنت
الميت فهي من ذوى الأرحام واحترز بقوله حيث فرع عدما إلخ الشامل للذكر
والأنثى عما إذا كانت مع البنت فلها السدس تسكيلة الثلثين وعند وجود أكثر
من بنت فلا شيء لهما ما لم تصب بابن أو كان هناك ابن فانه يحجبها أو كان معها ابن
ابن مساو عصبة كما سيأتي إن شاء الله تعالى * وقوله انتمعي أي انتسب إلى الميت
والميت بسكون الياء وصف لمن مات بخلافه بتشديد الياء فانه وصف لمن سميوت كما
يقدم والله أعلم * ثم ذكر فرض الأخت فقال

﴿والأخت فردة لأم وأب * بشرط فقد الفرع والمعصية﴾

(والرابع) فرض الأخت فردة أي حالة كونها مفردة لأب وأب وهي الشقيقة
فلو كن معها شقيقة أو أكثر ففرضهن الثلثان كما سيأتي بشرط فقد
الفرع أي الولد ذكرنا أو أنثى ومثل الولد ولد الابن ذكرنا كان أو أنثى فإن كان
معها من ذكر فلا شيء لهما مع الابن لحجبه لهما وهي مع البنت عصبة وبشرط فقد
المعصية كشيعة فأكثر فإن وجد من ذكر عصبة كما سيأتي إن شاء الله تعالى * ثم
ذكر الأخت من الأب بقوله

رجل يورث كلاله أو امرأته أو له أخ أو أخت فلم يكل واحد منهما السدس والمراد الأخ
أو الأخت للام كما قرئ في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم
وقرأه الصحابي كالحديث الآحادي * وقوله والحكم فيمن زاد من أى فيما إذا زاد ولد
الأم على الواحد من فى أن لهم الثلث ثم ذكر السدس الخامس وهو فرض الأخت
للأب مع الأخت الشقيقة بقوله

* (والأخت من أب فصاعد أبلا * معصب مع أخت أصلى ذى البلاء)

أى والأخت من الأب فأكثر إن لم يكن معها أو معهن من يعصبها أو يعصبهن من
الأخوة للأب مع الأخت الشقيقة لليت فرضها السدس فالأخت مبدلة أو الحبر
محذوف وهو فرضها السدس أو والأخت بالجر عطف على قوله وهو لرفع مع حذف حرف
الجر وهو اللام فى محل رفع خبر والممتد المحذوف تقديره السدس تسكئة للثنتين وكذا
الاختان للأب فأكثر مع الشقيقة فلمهما أولهن السدس قياسا على بنت الابن
أو ابنتى الابن فأكثر مع الميت واحترز بقوله مع أصلى ذى البلاء إذا كانتا شقيقتين
فأكثر سقطت الأخت أو الأخوات لأب إذا كان معها أو معهن أخ لأب يعصبها
أو يعصبهن كما تقدم وأصلى تنبيه أصل حذف تون التنبيه لضافته إلى ذى والبلاء
بكمس الباء من بلى الثوب يبلى بلاء إذا ضعف وتقطع بسبب قدمه واستعماله وبلى
الميت يبلى إذا تفرق جسده لطول المدة والمعنى مع الأخت الشقيقة لليت صاحب
البلاء أى الآيل إلى البلاء أو الأضعف لال * ثم ذكر السدس السادس وهو فرض بنت
الابن أو بنات الابن مع البنت بقوله

* (وبنت الابن حيث لم تعصب * فصاعدا مع بنت أو مع أقرب)

أى وبنت الابن أو بنات الابن المتخاضيات فى الدرجة إذا لم يعصبها أو يعصبهن ذكر فى
درجتهن مع البنت أو مع بنت ابن أقرب منها ففرضها السدس * وأعراب هذا البيت
على مثال ما تقدم فى البيت قبله أى إن بنت الابن أو بنات الابن مع البنت أو بنت
ابن ابن أو بنات ابن ابن مع بنت الابن تأخذ أو يأخذ السدس تسكئة للثنتين
وهكذا كل درجة تزل أنفردت أو تعددت مع أفراد من فوقها تأخذ السدس تسكئة
للثنتين وهو معنى قوله أو مع أقرب وذلك للإجماع ولقول ابن مسعود رضى الله عنه
وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت لأقضى فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم للبنت النصف ولبنت ابن السدس تسكئة للثنتين وما بقى فلاخت رواه
البخارى وغيره وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها
وأنما قال لأقضى لانه سئل عنها أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه فقال للبنت
النصف وللأخت النصف ولا شئ لبنت الابن وقال للسائل وأنت ابن مسعود
فسيوافقتا فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين لأقضى بن الخ فقال أبو موسى لا

تسألوني أولاً تزلوا بخير ما دام هذا الخبر فيكم وكان الأولى تقديم هذا البيت على الذي قبله لقياس حكم من تقدم على من ذكرهنا * ثم ذكر السدس السابع وهو فرض الجدة فأكثر بقوله

﴿وهو نصيب جدة فأكثر﴾ * والحجب والترتيب ثم ذكر

أي بالسدس نصيب جدة وارثة فأكثر سواء كانت من جهة الأم أو كانت من جهة الأب وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له أخوة أو لم يكن لما ورد في ذلك من قضائه صلى الله عليه وسلم للجدة أم الأم بالسدس وقضاء أبي بكر لها به أيضاً وقضاء عمر به للأم الأب وقال هو لك إن انفردت وإن اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو لك كما وشذ عن ابن عباس أن لها الثلث عند عدم الولد وعدم الجمع من الأخوة والسدس عند وجود الولد أو الجمع من الأخوة فتمسكون كالأم كما أن الجد كالأب * وأجاب الجمهور بأنهم ألحقوا الجد بالأب لقوته لأن ابن الأب وهو الأخ للاب يقوم مقامه في العصوبة فكذلك أبوا الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجد بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ للام لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق الثلث كذلك أمها وهي الجدة واحترزنا بالوارثة عن الجدة غير الوارثة وهي المدلية بذكر بين اثنين كما أن أم الأم كما سيأتي إن شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ قال الماوردي الجدة المطلقة هي أم الأم واختلف أصحابنا في أم الأب هل هي جدة باطلاق أو بالتقييد واختلفوا فيمن سئل عن ميراث جدة هل يجيب قبل أن يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأصح أنه إن كان هناك حاجب للأم الأب لم يجيب حتى يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأجاب من غير سؤال أفاده في الواوثة عن شيخ الإسلام * وقول الناظم والحجب والترتيب ثم ذكر أي حجب القربى للبعدى الحاصل مع ترتيب قوة القرب وضعفه المترتب عليه الحجب فالواو بمعنى مع كقوة قرب أم الأم على أم أبي الأب وأم الأم على أمهم الأم وهكذا كما سيأتي في باب الحجب إن شاء الله تعالى أو الواعطفة أي وذ كر كل من الحجب والترتيب المترتب عليه الحجب ثم ذكر أي هناك في باب الحجب الآتي ذكره وذ كر يعني سيد كر تله منزلة المذكور خارجا لتحقيق الوقوع أغلبة حصوله بمشيئته تعالى واعتمدا على كرمه بتمام هذه المنظومة فكانه متحقق الحصول لقوة الرجاء على جدوله تعالى أتى أمر الله يعني يأتي نزل منزلة الذي قد أتى لتحقيق الوقوع في المستقبل في علمه تعالى وألف ذكر أيصح أن تكون للتنبيه كما هو المتبادر وإن تكون للإطلاق كالفأكثر أي حكم ما ذكرهنا من الحجب والترتيب ذكرهنا ثم ذكر الناظم قيد الماء أطلقه من ذكر الفرع والولد في هذا الباب بقوله

﴿وحينما ذكر فرعا أو ولدا﴾ * بغير قيد فهو وارث ورد

وحينما أي وقت أو موضع ذكر الفرع أو الولد لمطلقا عن التقييد فالمراد به

الوارث احترز بذلك عن غير الوارث كمنث البنت كما اذا وجد به احدى الموانع عما
 تقدم كالقعة لـ وغيره من الموانع لا المحجوب حرمانا لان الفرع اذا اخلا عن الموانع
 لا يحجب حرمانا ولا يكن قد ينقص الذي ذكر عن التعصيب بسبب تراحم أهل الفرع وروض
 لانه قد يحوز جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض وقد تنقص الأنثى عن
 النصف أو الثلثين اذا كن اثنتين فأكثر اذا كثر عدد المعصب لها أو هن في الدرجة
 ولا يحجب حرمانا الا ولدا لابن بالابن الا أنه يدخل ولدا لابن بالابن مجازا لـ يكن يطلق
 عليه انه وارث لان حرمانه من الارث لا يمنع قام به بل لتقدم من هو أقوى منه
 ارثا كما يطلق على بقية العصبه المحجوبين عن هو أقرب انه وارث ولما انتهى
 الكلام على الفروض ومحققها شرع في ذكر العصبات فقال

✽ ذكر أحكام العصبات وترتيب ميراثهم ✽

أى هذا بيان ذكر أحكام الخ وذكر معنى مذكور وهو أحكام العصبات الخ
 فالإضافة للبيان وتقدم بيان تمام الترجمة عند ذكر حد الارث فارجع اليه
 والأحكام جمع حكم والمراد به هنا النسبة التامة بين المحكوم به والمحكم له وهى
 ثبوت استحقاق جميع التركة أو باقية بعد استيفاء الفروض بالتعصيب للعصبية
 وليس المراد بالحقكم هنا خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف لان
 تلك أحكام الشرع العامة وهنا خصوص الأحكام المتعلقة بالعصبية والعصبات جمع
 عصبية وعصبية أيضا جمع عاصب مثل طالب وطالبة وكاتب وكتبة وعصبية على
 عصبات المذكر مثل قسبة وقصبات فعصبات جمع الجمع وتطلق أيضا العصبية
 على الواحد وعلى الأثرتين قال زيد عصبية والزيدان عصبية والزيدون عصبية ولكن
 هذا ينافي قولهم انه جمع لعاصب الا أن يقال انه فيه اسمة عملان فيستعمل جمعا
 ويستعمل اسم جنس افرادى ويحتمل اسمة عمله فى الواحد مجاز من اسمة عمله
 اسم السكل فى الجزء وهو الذى اسمة عمله العلامة الأمير المصرى حتى ابن الصلاح
 اطلاقها على الواحد من كلام العامة واشبهاهم من الخاصة انتهى من اللؤلؤة
 وترتيب ميراثهم أى وذكر ترتيب الخ بتقديم الاقرب من الميت على من بعده * وقد
 ذكر العصبية أولا معترفاهم بالحد فقال

✽ العاصب الحائز للمال اذا ✽ لم يبل فرض أولباقى أخذ

العاصب اسم فاعل عصب كضرب بالتخفيف لا اسم فاعل عصب بالتشديد لان
 اسم فاعله معصب كما حققه شيخ مشايخنا العلامة البيهقورى رحمه الله عليه والمراد به
 فى عبارة الناظم مطلق عاصب الشامل لجميع العصبية المعروف بقوله الحائز الى آخره
 لا المفرد والعاصب لغة قريب الرجل لا يبهى به لانه عصب به أى أحاط به فشكل
 ما استدار حول الشئ فمقد عصب به ومنه العصاية بالكسر أى العمامة وغيرها وقيل

هي به المتقوية بغيره من العصب وهو الشدة والاحاطة والمعمع يقال عصب السبي عصبها
 شدته ومنه العصابة لشدة الرأس بها والرأس بالجماعة شدته وقبل غير ذلك فدار هذه
 المادة على الشدة وناقته والاحاطة واصطلاحاً ما ذكره الناظم بقوله العاصب الحائز
 الى آخره وقوله الحائز لئلا يلبس الى جميع التركة وقوله اذ لم يك فرض هذا قيداً لحيازته
 لجميع التركة أو لبقاؤه اذ هذا من تمام التعريف أي انه اذا كان هناك صاحب
 فرض أخذ العاصب الباقي بعد الفرض وهذا الجماعا لقوله تعالى في حق الأخ
 شقيقاً وأولاً وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير الأخ بالقياس عليه ولقوله صلى الله
 عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر والمراد بالأولى في
 الحديث الأقرب لا الأقرب لانه كما قاله شيخ الاسلام لو كان المراد به الأقرب لخالع
 الفائدة لانا لا ندرى من هو الأقرب بخلاف الأقرب فانه معروف والنقيض بالرجل
 للأغلب والأفعل معتقة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل (فان قيل) ما فائدته بعد رجل
 مع فهمه منه (أجيب) بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي
 قيل ذكر إشارة الى انه في مقابلة المرأة والمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين للمراد (فان
 قيل) فهلا اقتصر على قوله ذكر لحصول هذا المعنى مع الاختصار (أجيب) بانه يغوث
 حينئذ افادة اطلاق الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب نقلاً عن ابن الهيثم
 (فان قلت) هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقي
 فيخرج العصبية بغيره ومع غيره (قلت) يخص مفهوم هذا الحديث وهو ان غير الذكور
 لا يستحق الباقي بالنص والاجماع الذين على ان العصبية بالغير ومع الغير يستحق
 الباقي اهـ وقول الناظم الحائز لئلا يلبس أو لبقاؤه أخذاً (قد يقال) هذا تعريف بالحكم
 الذي هو حيازة جميع المال أو الباقي والتعريف بالحكم دورى كما هو معلوم عند
 علماء المعقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة الردود * ان تدخل الاحكام في الحدود

والتعريف بالحكم أيضاً من قبيل التعريف بالخاصة لان الحكم خاص للمعرف
 ولان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فصار التعريف متوقفاً على المعرفة
 بواسطة أخذ الحكم فيه ومن المعلوم ان المعرفة متوقفة على التعريف فتوقف
 كل منهما على الآخر فاء الدور (وأجيب) بأنه تعريف لفظي فهو لمن يعرف بالحكم
 ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف ان الأب مثلاً اذا انفرد حاز جميع المال واذا
 اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقي لكان يجهل انه يسمى بلفظ عاصب واجيب أيضاً
 بأن الحكم يتوقف على تصور الحكم عليه بوجه ما وان لم يكن بالتعريف حتى يجي
 الدور على ان الحق ان الحكم انما يتوقف على تصور المجعول جنساً في التعريف
 كالاتم في تعريف الفاعل بانه الاتم المرفوع الخ لانه هو الحكم عليه فلم يتوقف

على تصوير المعرف حتى يجي الدور افاده المحقق الامر واحكام العاصب الثلاثة وهي
 أنه اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقى الفروض
 واذا استغرقت الفروض التركة سقط ذكر منها في هذا البيت اثنين وذكر الثالث
 الذي أسقطه الرحي فجزاء الله خيرا بقوله

واسقطه في سوى المشتركة * حيث الفروض استغرقت للتركة

أي واسقط العاصب حيث استغرقت أهل الفروض التركة الا في المشتركة فان
 الاخوة الاشقاء فيها لا يسقطون والاخت في الاكدرية وستأنيان ورد العلامة
 الامر بهذا الثالث وقال هذا الاستثناء بحسب الظاهر والا فلا شقاء في المشتركة
 انتقلوا الفرض فليسوا عصبية واستثناء الاكدرية قالوا فيه تسهع لأن موضوع
 المسئلة العاصب بنفسه والاخت في الاكدرية عصبية بالغير وهو الجدل أنه كالاخ في
 سهمه والحكم سكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء افاده الامر
 وشمل العاصب العاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام لا الحكم
 الاول وهو أنه يجوز جميع المال اذا انفرد قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني
 يشترك فيه أقسام العصبية نظرا لان العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع
 العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل انتهى أي بان يقال المراد أنه يأخذ
 الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ جزء الباقي * ثم بعد تعريف العاصب
 بهذا التعريف المتقدم المعترض بأنه دوري وبأنه قاصر على العاصب بالنفس بل
 لا نجد تعريف للعاصب سائما من الاعتراض ولذا قال ابن الهاشم في كفايته

وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعد

شرع في عددهم وهم سبعة عشر فقال

وقدم الأقرب ثم الأقربا * وهالك تعدادهم مرتبا

أي ويقدم الأقرب شرعا وطبعيا الى الميت والا قوى تعصيفا في أخذ جميع التركة
 أو ما بقى على من دونه في القرب على مثال ترتيبهم في الوضع وهالك اسم فعل بمعنى أخذ
 تعدادهم أي عددهم حالة كونه مرتبة الأقرب فالأقرب وشرع في ذكرهم مرتبين
 بقوله

ع (الابن فأنه وهكذا قدم * فالأب فالجد مع الشقيق ثم)

أي أن أقرب عاصب الابن فبقية قدم في الارث على ابن الابن فبقية في القرب ابن الابن
 فبقية قدم على ابن ابن الابن وهكذا اذا تفاوتت درجاة البنوة قدم الأقرب قبلي البنين
 أو بنينهم الاب فبقية قدم في الارث على الجد فبقية في القرب الجد مع الاخوة الاشقاء فمع
 الاخوة والاب وهو معنى قوله

(الجد مع أخ الى الاب انساب * فابن الاخ الشقيق فأنه لأب)

أى ان الجد كالأب فالجد الأب مع الأخوة فى مرتبة واحدة سواء كانوا أشقاء كما تقدم أولاب للأخ للأب لأنه فحجوب بالجد كالأب وهو المراد بقوله مع أخ إلى الأب انتسب فإلى الجد والأخ فى الرتبة ابن الأخ الشقيق فيقدم فى الارث على ابن الأخ للأب فإلى ابن الأخ الشقيق فى القرب ابن الأخ لأب وهكذا ان تراخت درجة ابني الأخ يقدم الأقرب وهو المراد بقوله

*(وهكذا مقدما للأعلى * ان استووا فإن الشقيق أولى)*

أى ومثل ما تقدم من تقدم الأقدم فالأقرب فالأقرب من الأخوة كذلك يفعل عند تراخي الدرج فيقدم فى الارث الأقرب فالأقرب من أولاد الأخ والمراد بهم هنا أولاد الأخ للأبوين أولاب للأب لأنه من ذوى الارحام ليس عصبية ولا صاحب فرض وقوله ان استووا الخ أى فان استووا فى الدرجة فإن الشقيق أولى من ابن الأخ للأب فالجملة مستأنفة لا قيد لما قبلها للتناقض بين الجملةين * ولما ذكر الفروع والاصول رجاشية النسب القربى وهم الأخوة وبنوهم ذكر حاشية النسب المبعدى بقوله

*(فالعم من أصلين ثم من أب * فأبناهما كابنى أخ فرتب)*

أى فبعد الأخوة بينهم فى القرب العم الشقيق فيرتب التركة اذا انفرد فبعده فى القرب العم للأب فيرتب التركة عند انفراده لا العم لأنه من ذوى الارحام فبعده فى القرب ابن العم الشقيق فبعده ابن العم للأب لابن العم للأب كإبيه وهكذا ابن ابن العم الشقيق فإن ابن العم لا يقدم الأقرب فالأقرب عند اختلاف الدرجة كابناء الأخوة فى الترتيب * ثم ذكر عم الأب والجد زيادة على ما فى الرحيمية وان دخل فى عموم العم بقوله

*(وبعدهم عما أب فأبناهما * بالقرب فالقوة ترتبهما)*

أى وبعد عم الميت وابن عم الميت على الترتيب السابق بأخذ التركة عم أبى الميت ونسأه الناظم ليكون التعبير صريحاً بما يذكر العم الشقيق والعم للأب والافاطلاق عم الأب شملهما فأبناهما بالقرب فالقوة ترتبهما أى والترتيب فى الارث على حسب ما سبق فيقدم الأقرب فالأقرب فيقدم أولاً عم الأب الشقيق فيرتب التركة فان عدم عم الأب للأب فان عدم ما فإن عم الأب الشقيق فان عدم فإن عم الأب للأب وهكذا ان تراخت الدرج على حسب ما تقدم فى الترتيب والقوة كتقديم الأخوة على الأعمام وقديم الناظم نفع الله به القرب على القوة فى قوله بالقرب فالقوة وعطف القوة بالقوة المفيدة للترتيب مع ان القوة أقوى كابن ابن أخ لأب وعم شقيق فان ابن ابن ابن الأخ لأب يقدم على العم لان القرب قديمة قدم على القوة اذا كانا من جهة واحدة كالأخوة أو العمومة فيقدم ابن أخ لأب على ابن ابن أخ شقيق لحجبه بالأقرب منه درجة

وان كان ابن الاح للاب ضعيفا من حيث القوة فقدم بعربة في الدرجة وكان عم لاب
وابن ابن عم شقيق فيقدم الاول على الثاني للقرب على الاقوى لبعده في الدرجة فهذا
مفادته - ديم القرب على القوة والعطف بالفاء في كلام الناظم فلهذا * ثم اعلم انه اذا
اجتمع عاصبان فكثر فتارة يستويان او يستويان في الجهة والدرجة والقوة فيستتركان
او يتركون في المال او ما بقى الفروض وثارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب
بعضهم ببعض واذ ذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعبري رحمه الله تعالى في بيت واحد
حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بعربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

* (تنبيهان) * اعلم ان جهات العصوبة عندنا معاشر الشافعية سبعة البنوة ثم
الابوة ثم الجدة ودودة والاخوة ثم بنوا الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا علمت
ذلك فاذا اجتمع عصبان فن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت
جهته مؤخره فان ابن اخ شقيق اولاب مقدمة على العم وذلك معنى قول الجعبري
رحمه الله فبالجهة التقديم فان اتحدت جهتهما فالقرب درجة وان كان ضعيفا
مقدم على البعيد وان كان قويا كما تقدم مثاله وذلك معنى قول الجعبري ثم بعربة فان
اتحدت درجتهم ايضا فالقوى وهو ذو القرابتين مقدمة على الضعيف وهو ذو
القرابة الواحدة كما سبق تشمله وذلك معنى قول الجعبري وبعدهما التقديم بالقوة
اجعلا * (التنبيه الثاني) * هذه القاعدة كما هي في العصبان قد تأتي في أصحاب
الفروض وفي أصحاب الفروض مع العصبان وعليها مع قاعدة اخرى وهي ان كل من
أدلى بقاعدة حجيته تلك الواسطة الاولاد الام في باب المحجب والله أعلم وغالب ما ذكر
هنا يعلم عاسبق ثم ذكر عم الجدة بقوله

* (فهم جدو كذا فيما بقي * فعتق فعصبان المعتقد) *

أي فان عدم عم أبي الميت وابنه فبرث الميت عم جده الشقيق فعم جده لاب فان عم
جده الشقيق فان عم جده لاب وكذا فيما بقي اذا ارتفعت الدرجة على حسب ما تقدم
من الترتيب فان فقد جميع العصبية من النسب المذكر ورون فالمعتقد ذكره كان
أوانثى أو خشي فان فقد المعتقد فعصبته المتعصبون بأنفسهم * وقد ذكرهم بقوله
* (بنفسهم ترتيبهم كما سبق * لكن أخو المعتقد وابنه أحق) *

أي ان المراد بعصبية المعتقد المتعصبين بأنفسهم احقر من ذلك عن المتعصب بالغير
كالبنات بالبنين والاخوات بالاخوة ولما قال الناظم ترتيبهم كما سبق أفهم كلامه ان
عصبية المعتقد كعصبية النسب في الترتيب من تقديم الاقرب فالاقرب على حسب
الترتيب السابق فاستدرك هذا المفهوم بقوله لكن أخو المعتقد وابنه أحق أي ان
أخ المعتقد وابنه أخيه يقدمان على هذه بخلاف عصبية النسب كما تقدم فان الاخ والجدة

في القرب في درجة الا ان الجد يأخذ الا حظ الاجود ويقدم الجد على ابن الاخ
بضد ما هنا * ولما كان أخو الميت وابن أخيه أحق من الجد ذكره بقوله

* (من جده بالارث في ذى المسئلة * فمعتق المعتق فالعاصب له) *

المجرورات الثلاثة متعلقة بأفعال التفضيل في البيت قبله والمراد بأحق ان أخ الميت
وابن أخيه يستحقان التركة دون جده وكثير في عبارات المؤلفين ذكر أفعال التفضيل
ويريدون الاستحقاق لا المشاركة في أصل الاستحقاق فأفعال التفضيل ليس على
بابه أى ان استحقاقهما ثابت في هذه المسئلة على مقتضى ترتيب عصبة النسب كما تقدم
فإن فقد المعتق وعصبة فمعتق المعتق فإن عدم معتق المعتق فعصبة المعتصمون
بأنفسهم كما سبق في عصبة المعتق ويقدم أيضا أخو معتق المعتق وابن أخيه على جده
وترتيب ميراثهم على حسب ما سبق في عصبة النسب أيضا * قال الناظم
* (وهكذا تم لبيت المال * عند انتظام أمره بالوالى) *

أى فان فقد عصبة معتق المعتق فهكذا معتق معتق المعتق فان فقد عصبة على
ما سبق في المعتق وعصبة * واعلم ان الولاء سببه زوال الملك عن رقيق بالمعتق فن
اعتق في عدم انجزا كأن قال أنت حر وعلق عتقه بصفة كأن قال لعبدك ان قدم
فلان من الحج فانت حر فاعتق معلق بصفة هي قدومه ودخوله في البلد أو بوجه كان قال
له ان مت فانت حر أى بعد موتى أو أنت حر بعد موتى أو استولد الامة عتقت بعد موته
أو كاتب العبد أو اعنته على مال أو التمس من مالك عبد عتق عبده على مال فأجاب
أو اعتق نصيبه من مشرك فسرى أو ملك قريبه فمعتق عليه ثبت له الولاء عليه
وعصبة المعتصمين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الاختلاف هذا
عندنا معاشرة الشافعية وأما عند المالكية فلا ولا عند اختلاف الدين فلو اعتق
الكافر مسلما فلا ولا له عليه عندهم لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا وانما الولاء للمسلمين والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به
وكما ثبت الولاء على العتق المذكور أو لانتى يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتقه
وعلى عتق عتيقه وانما يثبت على فرع العتق بشرطين أحدهما ان لا يغيب الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولأه لعنته وعصبة من بعده فان لم يوجد فليبيت
المال ولا فلا عليه المعتق الاصول كان اعتق شخص أصل العبد كاتبه أرجده
واعنتى آخر الفرع فلا ولا لمعتق الاصل على الفرع لان معتق الفرع مباشر للعتق
فهو أقوى ولا من معتق الاصل * الشرط الثاني في ثبوت الولاء هو الى الام وهو ان
لا يكون الاب من الاصل على الصحيح وأما عكسه وهو ان يكون الاب عتيقا والام حرة
الاصل فهل يكون عليه الولاء لموا الى الاب لانه يثبت اليه أولا فغلبت العربية كعكسه
الصحيح الا ان قال الامام النووي رحمه الله تعالى في الرضة في فرع * من مشرك

وعتق فلا ولا عليه لمعتق أبيه وامه وسائر اصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال
 أم لا فالباشر باعتاقه ولا وله ثم لعصبته فاما اذا كان حرا اصل ول وأبوا عتيقان أو أبوه
 عتيق ولا وله مولى أبيه وان كان الاب رقيقا واما لا معتقة فالولا لمعتقها فان مات
 والاب رقيق بعد دورته معتق الام وان اعتق الاب في حياة الولد انجر الولد من مولى
 الام الى مولى الاب ولومات الاب رقيقا وعتق الجد انجر من مولى الام الى مولى الجد
 ولو عتق الجد والاب رقيق ففي انجراره الى مولى الجد وجهان أحكمهما ينجز فان عتق
 الاب بعد ذلك انجر من مولى الجد الى مولى الاب والثاني لا ينجز لان حياة الام مانعة
 من انجراره لمولى الجد فيسمى الولد لمولى الام وبه قال أبو حنيفة فعلى هذا لومات
 الاب بعد عتق الجد ففي انجراره الى مولى الجد وجهان أحكمهما عند الشيخ أبي علي
 رحمه الله تعالى لا ينجز وقطع البغوى بالانجرار قال الامام النووي قلت الانجرار
 أقوى والله أعلم فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نسكاح فإله لمعتقه فان كان له
 صاحب فرض لا يستغرق فالباقى لمعتقه فان لم يكن المعتق حيا في الصورتين وورث
 العتيق أقرب عصيات المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذر ففرض فان لم يكن
 للمعتق عصبية بالنسب فلمعتق المعتق فان لم ينجد له فلعصيات معتق المعتق كذلك
 فان لم ينجد لهم فلععتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق عصيات المعتق
 الا لمعتق أبيه وأجدده ولا لعصبية عصبية المعتق اذ لم يكن عصبية للمعتق كما اذا تزوجت
 امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم ماتت عتيقها عن ابن عم ولدها
 المذكور فقط فلا يرث ابن عم ابنتها عتيقها لانه ليس بعصبية لها بل هو أجنبي منها وان
 كان عصبية لابنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح كشف
 الغوامض انه نازع بعض معاصريه فيها وأطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد
 ذكر الاصحاب رضي الله عنهم ضابط الميراث من عصبية المعتق اذ لم يكن المعتق
 حيا فقالوا هو ذكر يكون عصبية وارثا للمعتق لومات المعتق يوم موت العتيق بصيغة
 العتيق وخرجوا على ذلك مسائل منها أنه لا يرث امرأة بولاء الغير أصلا وانما يرث
 بالباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى أولاده واحفاده وعتيقه كالرجل وتقتضى
 الإشارة الى ذلك آخر العصبيات * ومنها الواعتق عبدا ومات عن ابنين فمات أحدهما
 عن ابن ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه
 * ومنها لومات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن
 خمسة فلومات العتيق ورثوا باعتبارها بالسوية * ومنها الواعتق مسلم عبدا كافر ومات عن
 ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه لابن الكافر لانه الذي يرثه المعتق بصيغة
 الكفر ولو أسلم العتيق ثم مات العتيق مسلما فال ميراث بينهما وهذه المسائل يخرج
 أيضا على ان الولاء يورث به ولا يورث (فرعان) أحدهما الذين يرثون بالولاء من

عصبة المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر ان أبا المعتق وابن أخيه
وقدمان على جده الثاني لو اشترت امرأة أباهما فعتق عليها ثم أعتق الأب عبدًا ومات
عتيقه بعده وللمعتق عصبة بالنسب كبنه فيراث العتق للعصبة دون البنات لانها
معتقة المعتق فتأخر عن عصبة النسب وقد قيل أخطأ فيها أر بعمة فاض غير
المتفقة حيث قالوا ارث العتق للبنات لانها معتقة المعتق ووجه خطأهم ان ابن
المعتق مقدم على معتق المعتق فتسمى مسئلة القضاة * وصورة بعضهم مسئلة القضاة
بما لو اشترى ابن وابنة أباهما فعتق عليهما ثم عتق عبدًا ومات العتق بعده موت
الأب عنهم ما فرائه لابن دون البنات لانه عصبة المعتق بالنسب ولعل الحادثة تعددت
وعلى هذا التصوير الثاني قول السبكي

اذا ما اشترى بنت وابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
واعتقهم ثم تم المنية عجالت * عليه وما تقا بعده بليالى
وقد خلفوا مالا فما حكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يبالي
أم الأخت تبقى مع أخيهما بركة * وهذا من المذكور حل سواي
أجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو طاصب * وليس لفرض البنات ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد طاصب * لذا حجت فافهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيها طوائف أربع * ما بين قضاة ما وعوه ببالي
وغلط فيها أربع مائة قاض فقالوا ارث العتق بينهم والله أعلم فان لم يوجد أحد ممن
ذكر جميع التركة ميراث لبيت المال اذا انتظم أمره على الاربع عنه دنا معاشر
الشافعية وهو جهة الاسلام أى يرثه المسلمون بسبب الاسلام كما سبق في أسباب
الميراث فان لم ينتظم أمر بيت المال لعدم الوالى أو طغيانه فيرد على صاحب الفرض
كما ذكره الناظم بقوله

ولا دونه فالراجح الرد على * ذوى فروض نسب لذى البلاى
أى لا دون المنتظم فلا يرث على الاربع ومقابل له انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبيهم كالزكاة وربما يفرق بأن الزكاة مستحقة وها
شركاء والمال موجود بخلاف الموروث كما في شرح الترتيب والراجح الرد على
أهل الفروض ومقابل الراجح ان التركة لبيت المال وان لم ينتظم كما علمت * وقوله
نسب لذى البلاى ان الرد على أصحاب الفروض الناظر فيهم للبيت من جهة النسب
احترز بذلك عن الثابت ارثهم من ذى البلاى بسبب النكاح واحترز بذوى الفروض
عن الارث بالتعصيب فان العصبة لا يأخذون التركة بالرد بل بالتعصيب
لجميع المال أو ما بقى وعن الارث بالولاء لان الارث به ثابت بالتعصيب كما تقدم

((واعلم)) ان حكم الرد على اهل الفرض هو ما أفتى به المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب ومذهب السادة الحنفية والحنابلة رضى الله عن الجميع اذا كانت
 الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عليهم بنسبة فروضهم ماء ذأ
 الزوجين فانه لا يرد عليهم ما قال لم يكن له ورثة من المجمع على ارثهم أو كان له
 أحد الزوجين وكان له أحد من ذوى الأرحام فخاله في الأولى أو الفاضل بعد فروض
 الزوجية في الثانية فيرد ما بقى بعد الفروض على أهلها غير الزوجين بنسبة
 فروضهم ففي بنت وأم المسئلة من ستة لان فيها السدس للام والنصف للبنت
 والسدس أكثر كسر في المخرجين للام السدس واحد وللبنت النصف ثلاثة
 فمجموع عدل فرضهم أربعة ونسبة الثلاثة للاربعة ثلاثة أربعة ارباعها ونسبة الواحد
 لها فيرد عليهم الباقي عنهم بتلك النسبة فللبنت ثلاثة ارباع الباقي بطريق الرد وللأم
 ربعه كذلك والأخير أن تجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة ارباع المال فرضا
 ورد للام ربعه كذلك * ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد في شرح السراجية
 قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في الفروض والى ذلك
 عليها آيات المواثيق يرد عليهم بمعموم الأولوية ولذلك لا يرد على الزوجين لانهم من
 حيث الزوجية لا رحم لهم وان اتفق ان لهم رحما من جهة أخرى ومن السنة منعه
 صلى الله عليه وسلم لسهل من ان يزيد في الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل
 على ان لها حقا فيما فوق النصف وليس الابارد والرد في ذلك العول وهو زيادة في
 انصبا الورثة ونقصان من السهام فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كام أو ولد
 أم فله جميع التركة فرضا ورثا أو كان من يرد عليه صنفان كبنات
 جدات فأصل المسئلة من عددهم كالعصبة أو كان من يرد عليه صنفان كبنات
 وجدتين أو أكثر بأن كانوا ثلاثة أصناف فقط كبنات أخوات متفرقات ولا
 يتجاوزها ولا فلارد كاربعة أصناف لا تستغرق الفروض التركة مع كونها طائلة
 كام وأخت لأم وأخت شقيقة وأخت لأب لان المسئلة من ستة للام السدس واحد
 والأخت للام السدس والأخت للأب السدس واحد تكملة الثلثين والأخت
 الشقيقة النصف ثلاثة ومجموع ذلك ستة استوفت المسئلة اهل الفروض أو كانت
 حائلة كام وأختين لأم وشقيقة وأخت لأب المسئلة من ستة كالأولى للام السدس
 واحد والأخت للأب السدس واحد تكملة الثلثين والأختين للام الثلث اثنان
 وللشقيقة النصف ثلاثة عالت بسدها واحد الى سبعة فقد زادت على اتمام المسئلة
 فعلم ان مسائل الرد لا يتجاوز الثلاثة أصناف واطلاق الصنف هنا على الواحد من
 اهل الفرض بجاز والافالصنف لا يطلق الا على المتعد فان أردت معرفة الرد فاجمع
 فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض ولينبتان في المثال السابق مسئلتهما من

ثلاثة مخرج الثلاث لهما الثلاثان اثنان يبق واحد فالمجتمع بيد الورثة أصل المسئلة الرد
فاقطع النظر من الباقي كالواحد في المثال المذكور ومن أصل مسئلة كانه لم يكن
فتجعل المسئلة من اثنين فرضا وردا بنسبة ما بيدهما والجدتان في المثال السابق
مسئلتهما من ستة لهما السدس واحد منه كسر عليهم ما ضرب رؤسهم ما في المسئلة
بأثني عشر لهما السدس واحد في اثنين باثنين لكل واحد فتجعل مسئلتهما
بنسبة ما بيدهما اثنين فرضا وردا والثلاث الأخوات المتفرقات في المثال السابق
مسئلتهن من ستة للأخت للام السدس واحد وللأخت للاب السدس واحد وتكلمة
الثلاثين وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة فجمع ما بأيديهن خمسة وهو أصل مسئلتهن
فتجعل مسئلتين من خمسة فرضا وردا للشقيقة ثلاثة أخماس وللأختين الأختين
الجنسيتين لكل واحدة الخمس وكبنتين وبق ابن من ستة للبنات النصف ثلاثة
ولبنات الابن السدس واحد فإذا جمعت فروضهم من أصل المسئلة كانت أربعة فهي
أصل مسئلة الرد فتجعل مسئلة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كانه لم يكن
فلبنات ثلاثة فرضا وردا ولبنات الابن واحد فرضا وردا (واعلم) ان مسائل الرد التي
فيها صنفان أو ثلاثة ليس فيها أحد الزوجين كلها من ستة وانما قد يحتاج التخصيص كما
في بنتي بنتي ابن فسألتهم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تخصيص لان نصيب بنتي
الابن غير منقسم عليهم ما في ضرب اثنين في أربعة وتصح من ثمانية فلبنات ستة وبنتي
الابن اثنان كل واحدة واحد وان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض
الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من رد
عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كما في زوج وأم أصل المسئلة من ستة للزوج
النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وواحد بالرد عليهم الثلاثة فتجعل المسئلة من مخرج
فرض الزوج وهو النصف اثنان النصف واحد للزوج والنصف الثاني للام واحد
فرضا وردا أو صنف واحد أو ذلك متعدد كما في زوجة وثلاث حذات المسئلة من أربعة
الربع واحد للزوج وثلاثة للجدات الثلاث منقسم عليهم فرضا وردا فأصل مسئلة
الرد مخرج فرض الزوجية وهو النصف في الأولى من اثنين والربع في الثانية من
أربعة وان كان من يرد عليه أكثر من صنف كما في زوجة وأم ولديهما فأعرض على
مسئلة من يرد عليه التي تحصلت من جميع فروضه بعد أخذ فرض الزوجية ويكون
ذلك من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية أصل المسئلة الرد
أصل مسئلتها من اثني عشر لان فيها الربع والسدس للزوجة الربع ثلاثة وللأم
السدس اثنان وللأخوين للام الثلث أربعة الباقي ثلاثة ترد على غير الزوجية فتجعل
المسئلة من أربعة مخرج فرض الزوجية فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة
كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسئلة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم

من أصل مسألة تلك الفروض وهي الأربعة فلا تقسمهم وليس كل من ولدها معهم وان لم
يقسم الباقي على مسألة من يرد عليه كافي زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا
أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على
مسألة من يرد عليه وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وضربت
مسألة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية فنضرب في المثال المذكور أربعة وهي
مسألة من يرد عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية ستة عشر لانه لا يكون
الامباينة الان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينة المسئلة الردف بالغ فهو أصل
لمسألة الرد من له شيء من مسألة الزوجية أخذ مضر وباني مسألة الرد من له شيء من
مسألة الرد أخذ مضر وباني الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا بمنزلة مهام الميت
الثاني في مسألة المناخنة وقد تحتاج مسائل الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح
أيضا كافي زوجتين وأم فان فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على
الزوجتين فيضرب اثنتان في أربعة بثمانية فللزوجتين اثنتان والباقي للام فرضا
ورد كما تحتاج مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضا اذا تكرر ذلك
فأصول مسائل الرد سواء كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول * اثنتان كجدة
وأخ لأم وكزوج وأم * وثلاثة كام وولدها * وأربعة كبنت وأم أصل مسألة الرد
أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة
مخرج السدس الذي للام فلان بنت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل
مسألة الرد فلان بنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين
وكزوج وأم وولدها فأصل مسألة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض الزوجية وهو
واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد
فروض من يرد عليه فللزوجة واحد وللأم واحد وليس كل من ولدها واحد وهذه من
المسائل التي فيها أحد الزوجين * وخمسة كام وشقيقة وأب أصل مسألة الرد خمسة
عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة حاصلة
من ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف فلازم اثنتان وللشقيقة أو التي للأب ثلاثة
مجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فلازم اثنتان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل
التي ليس فيها أحد الزوجين * وثمانية كزوجة وبنت فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج
فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنات سبعة فرضا
وردا * وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب وهي حاصلة من ضرب أربعة الرد في
أربعة مخرج فرض الزوجية بمباينة الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد في له شيء من مسألة
الزوجية أخذ مضر وباني مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضر وباني
الباقي فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللشقيقة ثلاثة من مسألة

الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين * واثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت وبنت ابن هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج
 فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في له شيء من مسألة الزوجية أخذه
 مضروباً في مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي فلا زوجة
 واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة
 بواحد وعشرين فرضاً ورداً وللبنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بسبعة
 * وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وحده هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في
 ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في له شيء من مسألة
 الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في
 الباقي فلا زوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين
 فرضاً ورداً وللبنت الابن واحد في سبعة بسبعة وللجدة كذلك (قوله) الذي البلاء أي
 لصاحب البلاء أي الانحسار والتفتت والزوال والمراد به المنقضى إلى الميت بطريق
 النسب إلا النكاح كما سبق فان لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من يرد عليه من
 أهل الفرض غير الزوجين فالتركة لذوي الارحام * كما ذكره الناظم بقوله
 * (ان فقدوا فلذوي الارحام * وحكمهم في الكتب بالتمام) *

أي ان فقد أهل الفرض الذين يرد عليهم فالتركة لذوي الارحام جميعها أو باقية ان
 كان في المسئلة أحد الزوجين (قوله) وحكمهم في الكتب بالتمام أي أحكامهم
 والخلاف في توزيعهم مذكور في الكتب المبسوطة بتمامه فعندنا معاشر الشافعية
 اذا لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من أهل الفرض من يرد عليهم غير الزوجين فالمال
 جميعه أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين ميراث لذوي الارحام وهو المذهب المفتى به
 عند المتأخرين والمعتمد عند السادة المالكية وعند السادة الحنفية والحنابلة رضى
 الله عنهم أجمعين اذا فقد من يرد عليهم من أهل الفروض غير الزوجين فجميع المال
 أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين لذوي الارحام وان انتظم أمر بيت المال فعملت
 اتفاق المالكية على المعتمد والشافعية اذا لم ينتظم أمر بيت المال والحنفية
 والحنبلية لا يورثون بيت المال وان انتظم فالمال أو الباقي بعد أحد الزوجين وفقده
 من يرد عليهم من أهل الفرض لذوي الارحام والارحام جميع رخصهم القرابة وهم
 لغة أصحاب القرابات واصطلاحاً كل قريب غير من تقدم من الجمع على ارثهم من
 العصبه وأهل الفرض وهم وان كثروا يرجعون إلى أربعة أصناف * الأول من ينتمي
 إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان تزوا فينزلون منزلة البنات
 وبنات الابن * الثاني من ينتمي إليهم الميت وهم الاجداد كالأب وأبيه وان علا
 والجدات كالجددة الفاسدة وهي أم أبي الأم وأما هارن علث وينزلون منزلة الأم

وهم الساقطون في جماعة دم * الثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم أولاد الاخوات
 سواء كانوا اشقاء أولاب أولام ولا فرق في الأولاد بين الذكور والاناث وبنات
 الاخوة اشقاء أولاب أولام وبنو الاخوة للام ومن يدلي عن ذكر وان تزولوا * الرابع
 من ينتمي الى أحد اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمة شقيقات أولاب
 أولام وبنات الأعمام سواء كان الأعمام اشقاء أولاب أولام والاخوان سواء كان
 الاخوال اشقاء أولاب أولام والخالات سواء أكان الخالات اشقاء أولاب أولام
 وان تزولوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث ذوى الارحام ان من انفرد من هؤلاء
 ذكر ا كان أو أنثى حاز جميع المال قيل بالتعصيب ان ورث جميع المال أو بالفرض
 أو بالتعصيب ان ورث البعض وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع * وفي ذلك مذاهب
 مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم هجر منها الاخير وهو
 مذهب أهل الرحم بهم جماعة يسوقون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد
 والذي ذكره غيره فاذا وجدت بنت خال وبنت بنت خال فالمال بينهما بالسوية عندهم
 والذي لم يهجر منها مذهب أهل التنزيل وهو بذلك لا يسمون ينزلون كل من
 ذوى الارحام منزلة من يدلي به الا الاخوال والخالات فينزلونهم من منزلة الام والا
 الأعمام للام والعمة مطلقا فينزلونهم من منزلة الأب ومذهب أهل التنزيل هو
 الاقيس والاصح عند الشافعية وهو مذهب الخنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم
 منزلة من يدلي به الا الاخوال والخالات فنزلة الام والا الأعمام للام والعمة وبنات
 الأعمام فنزلة الأب على الاربع فان سبق أحد الى وارث قدم مطلقا فبعد تنزيل
 كل شخص منزلة من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السبق الى الوارث سواء قربت
 درجته للميت أو بعدت * ففي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن المال للثمانية لسبقها
 للوارث وان كانت الأولى قربت الى الميت وان استووا في السبق الى الوارث قدم
 كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم
 موجودون فمن يجب لاشئ لمن يدلي به * ففي زوج وبنتي اختين للزوج النصف كاملا
 من غير عول وما فضل لبنتي الاختين * وتضع المسئلة من أربعة لان الزوج له النصف
 ونحو رجة اثنان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الاختين
 فيضرب اثنان في اثنين باربعة ولو كان مع الزوج نفس الاختين لعالت المسئلة على
 سدسها * وفي أبي أم وبنتي اختين لام وبنت اخت شقيقة وبنت اخت لاب فلا يبي
 الام السدس ولبنتي الاختين للام الثلث ولبنت الاخت الشقيقة النصف ولبنات
 الاخت لاب السدس فالمسئلة من ستة وتعول لسبعة فيحصل العول بينهم لكن ان
 وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا من غير عول ويختص بفرض العول ان كان
 ذوا الارحام بخلاف من يجب بحجب وصف فترث بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في

حياته لأن وجوده كالعدم * ففي بنت أخ لاب مع بنت أخ شقيق لاشئ للارولى لانها
أدت بالاخ للاب وهو محجوب بالاخ الشقيق والمسال كالمثانية وما أصاب كل واحد
قسم على من نزل منزله كانه مات وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم
واناثهم بالسوية كتابتهم مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكور واناثا قسم ميراثه
بينهم * لذ كرمثل حظ الانثيين والاحمال والحالة للام فيقسم بينهم * لذ كرمثل حظ
الانثيين مع انه لومات الام وخلفهم * كلفوا اخوتهم الامها فلا تفضل بينهم * وعند
الحنايلة وهم من المنزلة ايضا انه اذا كان الذكور والانثى من جهة واحدة في درجة
واحدة فالمسألة بينهم بالسوية لا يفضل ذكور على انثى والمذهب الثاني مذهب أهل
القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغوي والمتولى من أصحابنا وهم يقدمون
الأقرب فالأقرب كالعصبجات والظاهر من مذهبهم * ثم يديم الصنف الأول وهو من
ينتمي الى الميت وهم أولاد وأولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا على الثاني وهو
من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون ويقدمون الثاني على الثالث
وهو من ينتمي الى أبوي الميت وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام
ومن يدلي بهم وان نزلوا الثالث على الرابع وهو من ينتمي الى أجداد الميت وجداته
وهم العمومة للام والعلمات وبنات الاعمام والحولة وأولادهم فإدام أحد منهم
من الفروع فلا تنسئ لواحد من الاصول * والفروع هم الصنف الازل والاصول هم
الصنف الثاني وما دام أحد منهم من الاصول فلا تنسئ لأولاد الاخوات وهم الصنف
الثالث وبنات الاخوة للام وما دام أحد من هؤلاء فلا تنسئ للاخوال والعلمات
والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدلي بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم
الصنف الثاني وهو الاصول على الاول وهو الفروع وقدم أبو يوسف ومحمد الصنف
الثالث وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوات وبنو الاخوة للام على الثاني وهم
الاصول ومتى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من الاصناف الاربعه ففي ذلك
تفصيل حاصله انه اذا اختلفت درجاتهم فقدم الأقرب فالأقرب الى الميت فتقدم
بنت الميت على بنت بنت البنت وان استووا ورثوا جميعا وكيف يرثون اختلف فيه
أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا سوى
بينهم وان اختلفوا فلا ذكر مثل حظ الانثيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم
وبين الميت من ذوي الارحام * ففي بنت بنت بنت بنت بنت بنت فابو يوسف يسوي
بينهم او محمد يقول للارولى الثالث والثمانية الثلثان (الامثلة على مذهب أهل التنزيل)
بنت بنت ابن وابن بنت بنت المسال للارولى لسبعة لها وارث أبو أم وأم أبي أم المسال
للارولى لسبعة لها وارث بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن أخرى نصف المسال للارولى
ونصفه بين الآخرين ان لا ناعدا وانصافا عند الحنايلة ابن وبنت أخ لأم المسال بينهم

انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت أخ لأبوين وبنت أخ لأم المال للأولى
والثالثة على ستة لثلاثة منهم وللأولى خمسة أسهم ولا شيء للثانية * ثلاثة أخوال
متفرقين أحدهم شقيق والثاني لأب والثالث لأم للخال من الأم السدس والخال من
الأبوين الباقي وسقط الآخرفي قدران الأم ماتت وخلفت أحاسنة وأخا لأب وأخا لأم
وسقط الآخرفي حقه بالخال الشقيق * ثلاث خالات متفرقات المال بينهن على خمسة
للسقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد أصل مسئلتهم باعتبار الفروض ستة
ومسئلة الرد خمسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة ولأبى للأب
السدس تسكلة الثلثين ولأبى لأم السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل
مسئلة الرد وتقدر كالأولى أن الأم ماتت وخلفت أختا شقيقة وأختا لأب وأختا لأم
ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث خالات متفرقات فيقدر في تلك الحالة أن الأم ماتت
وخلفت أخا وأختا لأم وأخا وأختا لأبوين وأختا لأب للخال والحالة من الأم
أثلاثا عندنا وانصافا الثلث عند الحنابلة والباقي للخال والحالة من الأبوين كذلك
عندنا وعند الحنابلة أي أثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة أصل هذه المسئلة من ثلاثة
مخرج الثلث وتصبح من تسعة عندنا من ضرب ثلاثة في ثلاثة عدد الرؤس ومن ستة عند
الحنابلة لأن كسرا على ثلاثة عندنا وعلى اثنين عندهم ولا شيء للخال والحالة من الأب
لجميع المال الشقيق وكون الأثر أثلاثا عندنا لأننا فضل الذكر على الأنثى وانصافا
عند الحنابلة لأنهم لا يفضلون الذكر على الأنثى * ثلاث عمات متفرقات شقيقة ولأب
ولأم المال بينهن كالحالات فالأب بينهن على خمسة لأن مسئلة الرد من خمسة للشقيقة
ثلاثة ولكل من الباقيتين واحدة فيقدر أن الأب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب
وأخت لأم * ثلاث بنات أعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها السبعة للوارث
مع حجب الأم الشقيق الأم للأب فكان الميت مات عن هم شقيق وعم لأب وعم لأم فالعم
لأم ساقط وعم الأب محجوب بنت أخ لأم مع بنت عم شقيق وأولاب الأولى من النصف
الثالث والثانية من النصف الرابع للأولى السدس والباقي للثانية تنزيلا لهما منزلة
من أدلياه * ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فنزلهن الثلاث خالات
منزلة الأم والثلاث عمات منزلة الأب الثلث للخال على خمسة نظرا لمسئلة الرد
والثلاث لعمات على خمسة نظرا أيضا لمسئلة الرد فيقدر أن الأم ماتت عن ثلاث
أخوات متفرقات وأصل مسئلتهم من ستة وترجع بالرد إلى خمسة فبين المسئلتين
تفاضل وهي الخمسة والخمسة فتضرب إحدى المسئلتين في أصل المسئلة العامة للمسئلتين
ثلاثة وهي مخرج الثلث يحصل خمسين عشرة فللخال من الأبوين ثلاثة ولأبى من الأم
مهمم ولأبى من الأم مهمم ولأبى من الأم مهمم ولأبى من الأم مهمم ولأبى من الأم
مهمم (ومن أمثلة أهل القرابة مع أهل التنزيل) ابن بنت وبنت بنت أخرى

وثلاث بنات بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثالث ولبنت البنت
 الأخرى الثالث ولثلاث بنات بنات البنت الأخرى أيضا الثالث تنزيلا لمثل منزلة
 من أدلى به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين * ومن
 الأمثلة على أهل القرابة أيضا * بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وقد تقدم فعلى
 مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهم بالسوية وعند محمد ثلث المال للاولى
 وثلاثة لثانية لاعتباره المتوسطين بينهم - وبين الميت من ذوى الارحام كإس (ومن
 الأمثلة على مذهبهم أيضا) بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب
 أهل التنزيل لميتي بنت البنت النصف بالسوية ولثلاث بنات ابن البنت الأخرى
 النصف أثلاثا - وعند أبي يوسف المال بين الخمس بالسوية وعند محمد يقسم المال
 بين الذكور والأنثى المتوسطين ويقدر الذكور ثلاثة ذكور بعدد ذكورهم وتقدر الأنثى
 اثنتين بعدد ذورهم فيكون المال على ثمانية حصة الذكور ستة فهي لبناته بالسوية
 وحصة الأنثى مهمان هما البنتان والله أعلم انتهى ما يبره الله تعالى من مسائل الرد
 وذوى الارحام * ولما انتهى الكلام على القسم الاول من العصبه وهو العصبه
 بنفسه * مخرج في القسم الثاني وهو العصبه بغيره فقال

﴿ وكل من نصيبها النصف استقر * عصبها الاخ المائل الذكور ﴾

أى وكل أنثى استقر لها النصف حالة كونه نصيبها وفرضها فكل مبتدأ ومن أهم
 موصول بمعنى التى أى أنثى ونصيبها مبتدأ ثان والنصف خبر المبتدأ الثانى وجملة
 استقر الثانى صلة الموصول وجملة عصبها الاخ خبر وكل من المماثل والذكور صفتان
 للاخ أى عصبها الذى كراماثل لها فى الدرجة والقوة أى الجهة أيضا كالابن وابن
 الابن والاخ الشقيق والاخ للاب فيشمل قوله وكل الخ ما فى البيت الآتى وهو قوله
 وبنت الابن فيكون من قبيل التفصيل بعد الاجمال وانما خصها بالذكور مع شمول
 هذا البيت لها لانه قد يعصبها ابن ابن ابن أسفل منها اذ الميراث لغيرها من الثلثين
 كما سيأتى واحترزوا بقوله والقوة التى هى الجهة عن نحو بنت وأخ فيكون الأنثى منهم
 مع الذكور المساوى لها عصبية بالغير فبالعصبه بغيره أربع البنات وبنت الابن
 والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة منهم مع أخيه وترتد بنت الابن عليهن بأنه
 يعصبها ابن ابن فى درجتها مطلقا ويعصبها ابن ابن أنزل منها اذ لم يكن لها شئ من الثلثين
 من نصف أولادهم أو مشاركة فيه أو فى الثلثين وترتد الاخت شقيقة كانت أولاد
 بأنه يعصبها الجد كما سيأتى فى الجد والاختوة * الأمثلة على هذه الأمثلة فهى خبر
 المبتدأ محذوف بنت فأكثر مع ابن فأكثر فالmaal بينهما أربعين - للذكر مثل حظ
 الأنثيين ومثل ذلك بنت ابن مع ابن ابن سواء كان أحاهما أو ابن عمها وأخت شقيقة مع
 أخ شقيق وأخت لاب مع أخ لاب فأكثر فى الجميع بنت وبنت ابن وابن ابن فى درجتها

سواء كان أخاها أو ابن عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر
 مثل حظ الانثيين * بنت ابن وابن ابن ابن أنزل منهما النصف والباقي له فلا يعصها
 لاستغنائهم بغيرهما * بنت وبنت ابن فأكثر وابن ابن ابن للبنت النصف ولبنت الابن
 فأكثر السدس تسكيلة الثلثين والباقي لابن ابن الابن النازل فلا يعصها المأمور * بنتا
 ابن وابن ابن ابن لهما الثلثان والباقي له كما مر * بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن
 ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكيلة الثلثين والباقي لبنت ابن
 الابن مع ابن ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وقس على ذلك أخت
 شقيقة أولاد مع جد المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كما سيأتي في باب الجدة
 والاخوة وقسم ما انكسر في هذه الامثلة غير خافية والاصل في ذلك كله قوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين * والحكمة ان للذكر مثل
 حظ الانثيين ان الذكر ذو حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لعياله والانثى ذات حاجة
 واحدة فقط وأيضا فالانثى قليلة العقل وكثرة الشهوة فإذا كثر عليها المال عظم
 فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فإذا كثر عليه المال صرفه فيما يفيد
 الثناء الجليل في الدنيا والثواب الجليل في الآخرة * وروى ان جعفر الصادق
 رضى الله عنه سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة وأكلتها
 وأخذت حفنة أخرى وخبأتم اثم أخذت حفنة أخرى ودفعتمها الى آدم فلما جعلت
 نصيبها ضعف نصيب الذي كرم الله الامر عليها جعل نصيب الذي كرم نصيب
 الانثى انتهى من الاولوة وما يؤيد أدلة هذا الباب قيام أولاد الابن على أولاد
 الصلب مع مناسبات في باب الجدة والاخوة من ان الجدة مع الاناث كالخوة وهذا دليل
 لتعصيب الجد للأخت ولذلك أثر الناظم ذكره في هذا الباب مع ما سيأتي من ذكره
 هناك بقوله وهو لاخت الميت مثل الاخ الخ فقال

والمجد للأخت بنوعيهما جعل * كالاخ والتفصيل في الباب نقل *

أي ومن العصبية بالغير الأخت مع الجد في بعض أحوال الجد مع الاخوة الآتية
 في أيام ان شاء الله تعالى كما نصير معه عصبية عند القسمة في المسئلة الا كدرية
 في قياسهما كالاخ للذكر مثل الانثيين * وقوله بنوعيهما أي سواء كانت أختا
 لأبوين أو لأب فان الجد يكون معها كالاخ في القسمة * وقوله والتفصيل في الباب
 أي تفصيل احكام العصبية في بابها نقل عن المتقدمين والمتأخرين وقد حوى النظم
 هنا عميون هذا الباب بما زاد على ما في الرحبية فجاء الله الناظم خير الجراء آمين
 وليس المراد بالتفصيل هنا احكام الجد والأخت اذ لا تفصيل في ذلك يخرج الى
 الذي ذكره وان عصبية الأخت للأب في المعادات في باب الجدة والاخوة اذ
 لا يقعان ومن العصبية بالغير بنت الابن مع ابن الابن وقد قدمت الإشارة اليها وقد

وبنت الابن بانه تعصبت * ان استموا قر باوان هي اعنت *
 محجوبة فان ترث في المسئلة * ففرضها تاتأخذ والغاضل له *
 وبنت الابن بصل هذه الابن ابنه وتحريل الياء من هي ووصل همزة اعنت للوزن
 اي ان الابن يعصبت بنت الابن في درجته سواء كانت أخته أو بنت عمه كابن ابن
 الميت وبنت ابن له آخر وهو معنى قوله استموا قر با (قوله) وان هي اعنت من العلو
 وهو لرفع رفاة أي انه أيضا يعصبها وان اعنت عنه كعمته أخت أبيه أو بنت عم
 أبيه والحال انها محجوبة بالاسم تغرق من فوقها الثلثين * مثال ذلك في الصورتين
 كبنتين فأكثر وبنت ابن وابن ابن المسئلة من ثلاثة للبنتين أو أكثر الثلثان
 اثنتان والثلث واحد لبنت الابن وابن ابن الابن المذكر وفهي عمته أخت أبيه
 والثانية بنتان أو أكثر وبنت ابن وابن ابن له آخر فهي بنت عم أبيه والحال
 انها قد محجبتا في الصورتين عن السدس لاسم تغرق الثلثين بالبنين فأكثر فابن
 ابن الابن يعصبت عمته أو بنت عم أبيه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين
 وأما اذا بقي من الثلثين شيء كما اذا كانت بنت الصلب واحدة فان لبنت الابن معها
 السدس تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ولا يعصبها في هذه الحالة لانها صاحبة
 فرض وقد أخذت فهي غير محجوبة وهو معنى قوله فان ترث في المسئلة الخ وقد تقدم
 ذلك عند قوله وكل من نصيب النصف استقر * ولما انتهى الكلام على القسم
 الثاني من العصبية شمر ع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غير وهو
 اثنتان فقال

والأخت من أصلين ثم من أب * بالبنات أو بنت الابن عصب *

أي والأخت الشقيقة فأكثر والأخت من الأب فأكثر مع البنات فأكثر أو بنت
 الابن فأكثر عصبية * وقوله عصب فعمل أمر به كسر الباء للوزن أي احكم بأن
 الأخوات المذكرات مع البنات أو بنات الابن عصبية * والاصل في ذلك حديث ابن
 مسعود رضي الله عنه المتقدم في باب السدس لما سئل عن بنت وبنت ابن وأخت
 لأقربين فم انقضوا رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنات النصف ولبنات الابن
 السدس تكملة الثلثين وما في ذلك الاخر رواه البخاري وغيره وهذا بشرط أن
 لا يكون مع الأخت أخوها فان كان معها أخوها فهي عصبية بالغير لا مع الغير
 (نعم) حيث صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير بأن كانت مع البنات
 أو بنت الابن كما سبق صارت كالأخ الشقيق فتحجب الأخوة للأب ذكرًا كانوا
 أو إناثًا ومن بعدهم من العصبيات كبنات الأخوة ولا يحسم بينهم وحيث صارت
 الأخت للأب عصبية مع الغير بأن كانت مع البنات أو بنت الابن صارت كالأخ

للأب فتحجب بنى الأخوة ومن بعدهم من العصبات كالأعمام وبنينهم * وقد ذكر
هذا الناظم في باب الحجب بقوله نفع الله به
والأختان بالنسب عصيها * تسقط من يسقطه أخوها
(واعلم) أن كل ابن أخ غير أم كايه فأبن الأخ الشقيق كايه وابن الأخ للاب كايه وأما
ابن الأخ للأم فليس كايه بل من ذوى الأرحام إلا في مسائل فليس ابن الأخ غير
الأم كايه فيها الأولى أنه لا يرد الأم من الثالث إلى السادس ولا يعصب أخته ولا
يرث مع الجد بخلاف أبيه لأن ابن الأخ لا يسمى أختا بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابنا
مجازا كما سبق وكونه لا يعصب أخته لأنهما من ذوى الأرحام ولا يرث مع الجد
لحبه إياه وأما الأخ فإنه يرد الأم من الثالث إلى السادس إذا زاد على الواحد ويعصب
أخته ويرث مع الجد وابن الأخ الشقيق يسقط أيضا في المشرقة وبالأخ للاب
وبالأخت شقيقة كانت أو لاب إذا صارت عصبة مع الغير ولا يحجب الأخ للاب
بخلاف أبيه وابن الأخ للاب يسقط بابن الأخ الشقيق وبالأخت للاب إذا صارت
عصبة مع الغير ولا يحجب ابن الأخ الشقيق بخلاف أبيه والله أعلم * ثم الورثة أربعة
أقسام * قسم يرث بالقرض وحده من الجهة التي هي بها وهم سبعة الأم وولدها
والجدتان والزوجان * وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة
بالنفس غير الأب والجد * وقسم يرث بالقرض والتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما
وهن ذوات النصف والثلاثين كما سبق * وقسم يرث بالقرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهما مرة وهو الأب والجد فان كانا من مائيرث بالسدس مع ابن أو ابن ابن
وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث
بالتعصيب إذا خلع الفرع الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع بين القرض
والتعصيب إذا كان معه أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس
والله أعلم * وقد يجتمع في الشخص جهتان تعصبا كابن هو ابن عم وكان هو وعمه
وكأخ هو وعمته فيرث بأقواهما والأقوى معلوم من القاعدتين قاعدة الجعبري
وقاعدة كل من ادلى بواسطة حبيته تلك بواسطة الأولاد الأم وقد تقدمت الإشارة
إليها في هذا الباب فيعلم من القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين في الابن الذي
هو ابن ابن عم جهة البنوة لأنها مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الأخ
الذي هو وعمته جهة الأخوة لأنها مقدمة على الولاء وقد يجتمع في الشخص جهتان
فرض ولا يسقط ذلك إلا في نكاح المحوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما
لاهم ما على الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد
والمحقق وبه قال ابن مبريق وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به

عند المسألة انه يرث بالأكثر انتهى شيخ مشايخنا العلامة الباجوري رحمه الله
 عليه والقوة بأحد أمور ثلاثة * الأول ان تعجب أحدهما الآخرى يجب حرمان كمنبت
 هي أخت من أم كان يبطأ بحجوسى أمه أو ان يبطأ شخص أمه وطء شبهة فتلد بنتا ثم يموت
 عنها فترث منه بالبنية لا بالاختية للام لأن البنية أقوى لجهة الاختية للام
 والثاني ان تكون أحدهما لا تعجب حرمانا بالشخص والآخرى تعجب لجهة الامومة
 أو البنية لا تعجب يجب حرمان بالشخص وجهه الاختية من الاب تعجب بالابن
 والاب والأخ الشقيق كام أو بنت هي أخت من أب كان يبطأ بحجوسى بنته أو يبطأ
 شخص بنته وطء شبهة فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فقد اجتمع في الكبرى
 جهة افرض لانهم أمها وأختها من أبيها فترثها بالامومة لا بالاختية من الاب لأن
 الامومة لا تعجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الاب فانهم تعجب حرمانا به
 أو عكسه وهو بان يموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهة افرض
 لانها بنتها وأختها من أبيها فترث منها بالبنية لا بالاختية للاب لأن البنية لا تعجب
 حرمانا بالشخص بخلاف الاختية للاب * والثالث ان تكون أحدهما أقل حجباً أى
 محجوبة بكبد أم أم هي أخت أب كان يبطأ بحجوسى بنته أو يبطأ شخص بنته وطء
 شبهة فتلد بنتا ثم يبطأ الثانية فتلد بنتا ثم تموت السفلى عن العليا فقد اجتمع في العليا
 جهة افرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وذلك بعد موت الوسطى لانها
 لو كانت الوسطى حية لحجبت العليا من جهة كونها جدة حينئذ زاد الشنشوري والاب
 أى وبعد موت الاب وهو ليس بقيد كما حققه العلامة الامير فترثها بالجدود دون
 الاختية لان الجدود من جهة الام وان حجبت بالام الا انها أقل محجوبة من
 الاختية للاب فترث بالجدود السديس مع أنهم الوورث بالاختية لاستحققت النصف
 وهناك قول ضعيف مصرح به عند المسألة انه تارث بالأكثر كما تقدم فلو كانت
 لجهة القوة كالجدود محجوبة ورثت بالضعيفة كالاختية للاب كان يموت السفلى
 وهي البنت الأخيرة عن الوسطى وهي أمها وأختها لا يها وعن العليا وهي جدتها
 أم أمها وأختها من أبيها فترث العليا بالاختية للاب لا بالجدود لجهة بالام وهي
 الوسطى فترث النصف لتكون الاخت للاب وترث الوسطى بالامومة لا بالاختية لأن
 الامومة لا تعجب بخلاف الاختية كما تقدم * ويلغز بها فقال أى جدة لها النصف
 فزاد أى جديريه نصيب محجوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الام ولا ذلك قال
 الشيخ الامير ملغزاً فيها أيضاً

اعولاي قول في الفرائض جدة * لها النصف فرضاً ما سمعنا بمثله
 وما طالب فقد زاد محجوبة * فما حجبه والارث يقولوا جله
 وما جده نالت مع الام ارثها * وأدلت بها ارشده فتاك لسؤله

وقال العلامة السجاعي ملغزاقها أيضا

ابن لي هذا ك الله ما هي جدة * عن الارث لم تحجب دواما بينهما
وبنت لها ام وقد ورثا معا * فنلت لام ثم نصف لامها
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح محوسى لبنت فبينها
فاولا دهى ان تمت كانت امهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
باختصاصه للميت فاسمع هذا الذى * طلبت حبك الله فضل أولى النهى
وقد يجتمع في الشخص جهة فرض وتعصيب كجهة اخوة الام أو الزوجة مع جهة
العمومة في ابن عم هو أخ لام أو زوج * وصورة ذلك ان يتعاقب اخوان على امرأة فتلد
لكل منهما ابنا ثم يموت أحد الابنين عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لاه * والثانية ان
تزوج المرأة بان عمها ثم يموت عنه فهو ابن عمها وزوجها ويرث بمباحث أمكن ان
عدم الحاجب وبقي شيء للعاصب فان لم يكن بان وجد مانع للارث باحدى الجهتين
ورث بالآخرى كما لو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان البنت تمنعه من الارث
بالاخوة للام فيرث بالتعصيب فقط * ثم ذكر الناطم كيفية القسمة بين العصبية اذا
كانوا ذكورا واناثا بقوله

(واقسم نصيب العصبان ان حضر * كمثل حظ الانثيين للذكر)

أى واقسم بين العصبية سهامهم وجوبا ان طلب الكل أو البعض القسمة ولم يكن
حسب ولا غائب لم يعلم محله بشرائط القسمة الآتى ذكرها ان شاء الله تعالى في آخر
الشرح ان حضر الورثة والمال للذكر كمثل حظ الانثيين ان كانت العصبية ذكورا
واناثا والمراد بالعصبية هنا العصبية بالغير لا العصبية بالنفس ولا العصبية مع الغير
وجمعهم الناطم باعتبار الأفراد وأل فيه للعهد الحضورى لان الذى يقسم بينهم
التركة للذكر كمثل حظ الانثيين هم العصبية بالغير وتقدمت الامثلة في محالها من
الباب * ولما نهى الكلام على العصبان ناسب ذكر المسئلة المشتركة والمناسبة
بينها وبين العصبية ظاهرة لان الاشقاء من العصبية وهم يعطون باستغراق أهل
الغروض التركة فكون المشتركة كالستدركة مما قبلها وصنيع الناطم هنا أولى
من صنيع الرحي من تعقبه باب العصبية بالحجب فلهذا ذكرها بقوله

﴿ذكر المسئلة المشتركة﴾

أى هذا بيان ذكر أحكام المسئلة الخ وذكروا معنى مذكور والمشاركة باثبات التام كما
حكى عن الشيخ أبى حامد وحذفها وهما يقع الراعى على المشهور كما ضبطه ابن الصلاح
والنوموى رحمه الله تعالى أى المشترك فيهما فدخله الحذف للبحار وهو فى * وإيصال
الضمير فى السكاف فصار المشتركة والمشاركة وهو أى الحذف والإيصال وان كان

قوله وإيصال الضمير الخ
الصواب وإيصال الضمير
فى اسم المفعول كما لا يخفى اهـ

سماعية فوقع في كلام المؤلفين كالقياسي ويعرأ بكسر الراء مشرقة على نسبة
التشريك اليها مجازا عقليا كاضبطها ابن يونس لان المشترك حقيقة هو المجتهد
ظاهر او الشارع باطنا لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الأخ الشقيق المشترك
لأولاد الام في قرابتها التي هي سبب في التشريك بينه وبينهم نسب التشريك اليها
فهو على حد قولهم أثبت الربيع البعل وليس مجازا امر سلا خلافا لمن وهم فيه
ومشتركة بكسر الراء أيضا على نسبة التشريك اليها مجازا لان المشترك حقيقة هم
الاخوة ولقب هذا الباب بالمسئلة المشتركة لما فيها من التشريك بين أولاد الابوين
وأولاد الام في فرض واحد وتسمى هذه المسئلة بالمخارية وبالجزرية وبالجمية لما
سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل
عنه وهو على المنبر قال ابن الهيثم رحمه الله وفيه نظر لان المنبرية المشهورة انما
تعرف اصطلاحا في المسئلة التي سئل عنها سيدنا علي وهو على المنبر كما سيأتي
* قال الناطم

﴿ لا يسقط العاصب في المشتركة * وهي اذا استغرقون التركة ﴾
* الزوج والام أو الجدة ثم * اثنان أو أكثر من أولاد أم *
أي ان أهل الفروض اذا استغرقوا التركة يسقط العاصب الا في المسئلة المشتركة
فالعاصب وهو الأخ الشقيق لا يسقط باستغراق أهل الفروض لما شاركته للاخوة
للأم في الفرض بسبب قرابة الام والمشاركة هي اذا كان المستغرقون التركة
المذكورين وهم الزوج والام أو الجدة واثنان فأكثر من أولاد الام ثم ذكر نصيب
كل من الورثة المذكورين فقال

* للام أو الجدة السدس حكم * والنصف للزوج اذا الفرع عدم *
* والثالث للاخوة من أم و ثم * أخ شقيق عاصب والمال ثم *
* فيدخل الشقيق بين اخوته * في الثلث ثم سوتهم في قسمته *
﴿ كالخمس انى ذلك الفريق * وألق في البهيم أبا الشقيق ﴾
أي ان أصل هذه المسئلة من ستة مخرج السدس ولأنه أكثر كسرا في المسئلة للام
والجدة السدس واحد وللزوج النصف ثلاثة عند عدم الولد أو ولد الابن وللأخوة
للأم الثلث اثنان في مجموع الانصباب ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى
الحكم السابق أن يسقط الاستغراق الفروض * وقد أشار الى ذلك الناطم بقوله
و ثم أي هناك أخ شقيق عاصب والمال ثم أي استغرفت أهل الفروض التركة فكان
الظاهر سقوط الشقيق وذلك هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولا
وهو مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وأحمد بن حنبل رضي الله عنه وهو أحد
قولين عندنا وأحد الراويين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم وقعت اعمرين

الخطاب فأراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت هو أي أفرضوا إن أباهم كان
حمارا خطاب للجمع وفي رواية هب أي أفرض قمارا هبم الأب الأقربا وقيل
قائل ذلك إحدى الورثة وقيل قال بعض الأخوة لعمر رضي الله عنه هب إن أبانا
كان حمارا ما في في الم فلهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى بالتشريك
بين الأخوة للام والأخوة الأشقاء كأنهم كانوا كلهم أولاداً م بعد أن كان أسقطهم
في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا أي فيما مضى وهذا على
ما نقضى أي الآن أي لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ووافقه على ذلك جماعة من
الصحابة منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في أشهر الروايتين عنهم ومنهم عثمان بن
عقان رضي الله عنه وذهب إليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام
الشافعي رحمه الله الذي قطع به الاصحاب رحمهم الله ولذلك أشار الناظم بقوله فيدخل
الشقيق الخ أي فيشارك الشقيق الأخوة للام في الثلث وبقية نسبه بالسوية
فلو كان مع الأشقاء فيها أنى أخذت كواحد من الذكور ويختلف تصحيحها باختلاف
عدد الأخوة من النصفين فلو كان فيها أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقة كان مع
الزوج والام كانت المسئلة من ستة لأن فيها السدس للام وهو أكثر كسرى المسئلة
فللزوج النصف الثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوة من الأم والأشقاء الثلث
اثنان بين الأربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة
لا تقسم وتوافق رؤسهم بالنصف فيضرب نصف الأربعة وهو اثنان في ستة باثنى
عشر ومنها تصح فللزوج ثلاثة في اثنان بستة وللأم واحدة في اثنان باثنى
وللأخوة اثنان في اثنى بأربعة بين الأربعة كل واحد منهم وسواهم بالأشقاء
الذكور والانات لأن ميراثهم بقراءة الام فشاركوا الأخوة للام في الحكم بالتسوية
بين الذكر والأنثى وقد أشار إلى ذلك الناظم بقوله ثم سوههم في قسمته كالحل انثى
الخ ولما كرر سميت المسئلة بالمشركة وقول الناظم وألقى في الم إشارة إلى وجه
تسميتها بالميمية وتقدم انها تسمى أيضا بالجزرية والجزرية ولا بد في تسميتها بما ذكر
والحكم عليها بهذه الأحكام من هذه الأركان الأربعة وهي زوج وذو سدس من
أم أو جدة واثنان فأكثر من أولاد للام وعصبة شقيقة ومحرر زار كأنهم لم يكن
زوج أو ذو سدس من أم أو جدة واثنان من ولد الام لبق شيء بعد الفروض تأخذه
الأشقاء بعصبيها ولو كان بدل الأشقاء أخوة لأب لسقطوا أباسه متغراقا في الفروض
التركة وكذلك لو كان أخ لأب وأخت كذلك فتسقط الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشؤم
لأنه لو عدم الفروض لها النصف وعالت المسئلة ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لأب
لأعيل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لأب أعيل لها بالثلثين أو خنثى
شقيق فباعتبار ذكره يشارك الأخوة للام في الثلث وبقية نسبه لا يشارك

بل يفرض له النصف وتعمل المسئلة فيجعل للتذكير مسئلة وللأنثى مسئلة فتحصل
 وتقسم تلك الجامعة على مسئلتى التذكير والأنثى ويعامل كل بالاضرفى حقه
 ويوقف ما بقى * مسئلة الذكورة مع تديران أولاد الام اثنتان تصح من ثمانية
 عشر لان أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد بقى اثنتان على
 ولدى الأم والشقيق فيلنقسم الاثنين على الثلاثة فتضرب الثلاثة فى ستة
 بشمانية عشر فلزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللأم واحد فى ثلاثة بثلاثة ولكل
 واحد من ولدى الأم والخنثى اثنتان * ومسئلة الانوثة من تسعة لانه يعالى بالنصف
 للأنثى الشقيقة فتعمل من ستة الى تسعة وبين المسئلتين تدخل لان التسعة
 داخله فى الثمانية عشر فيكتفى بالأكبر ويجعل هو الجامعة فتصح المسئلتان من
 تلك الجامعة وهى ثمانية عشر فاذا قسمت ثمانية عشر التى هى الجامعة على مسئلة
 التذكير وهى ثمانية عشر كان جزء السهم واحد فهو جزء سهم مسئلة الذكورة
 واذا قسمت على مسئلة الأنثى وهى تسعة كان جزء السهم اثنين فهما جزء سهم
 مسئلة الانوثة فلزوج من مسئلة الذكورة تسعة فى واحد بتسعة ومن مسئلة الانوثة
 ثلاثة فى اثنين بستة فيعطى الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الانوثة
 وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة فى واحد بثلاثة ومن مسئلة الانوثة واحد فى اثنين
 باثنين فيعطى اثنين فقط معاملة لها بالاضرفى حقه او هو الانوثة ولكل واحد من
 ولدى الأم من مسئلة الذكورة اثنتان فى واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة واحد
 فى اثنين باثنين فلكل واحد من ولدى الأم اثنتان على كل من الذكورة والانوثة
 والخنثى من مسئلة الذكورة اثنتان فى واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة ثلاثة فى اثنين
 بستة فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذكورة ويوقف الباقي
 وهو أربعة فان بان انثى فهى له ويكمل له بها ستة وهى نصف عائل كالزوج وان
 بان ذكر أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها ستة وهى النصف وأخذت الأم
 واحد او يكمل لها به ثلاثة وهى السدس ومع كل واحد من ولدى الأم والخنثى اثنتان
 وهذا عند الشافعية وأما عند المالكية فتضرب الجامعة فى حالتى الخنثى وهما
 التذكير والأنثى فالحاصل من ضرب ثمانية عشر فى اثنين بستة وثلاثين فتقسم
 على كل من المسئلتين يخرج جزء السهم جزء سهم مسئلة الذكورة اثنتان وجزء سهم
 مسئلة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من المسألتين ويعطى نصف
 المجموع ولا وقف فلزوج من مسئلة الذكورة تسعة فى اثنين بشمانية عشر ومن مسئلة
 الانوثة ثلاثة فى أربعة باثني عشر في المجموع ثلاثون يعطى نصفها خمسة عشر وللأم من
 مسئلة الذكورة ثلاثة فى اثنين بستة ومن مسئلة الانوثة واحد فى أربعة باربعة فى المجموع
 عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الأم من مسئلة الذكورة اثنتان

في اثنين باربعة ومن مسألة الاثثة واحد في أربعة باربعة فالمجموع اسكل واحد منهما
ثمانية يعطى نصفها اربعة والخمسة من مسألة الذكورة اثنان في اثنين باربعة ومن
مسألة الاثثة ثلاثة في أربعة بارباني عشر فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فقط
الزوج خمسة عشر والام خمسة وولدها ثمانية كل واحد منهما اربعة والخمسة ثمانية
ومجموع ذلك ستة وثلاثون وابطاح هذه المسئلة يعلم ما أتى في باب الخمسة المشكل
وتوجيه كل من المذهبين مذهب القائلين بالنشربك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه
مذهب القائلين بالنشربك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته
بالعم مثلافاته يرث بقرابة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق
الفروض التركية ورث بقرابة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم النشربك ان
الاصل في العاصب سقوطه عند استغراق الفروض التركية وقد استغرقت هنا
والا لغازيها * وصورته ان يقال لنا عاصب استغرقت الفروض التركية ولم يسقط
أو يقال أخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة ~~وتنبه~~
انما قالوا في الاشقاء بالمشاركة بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لئلا يراد ما لو كان
معهم أخت أو اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق جريا على الاصل
من يجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع ولا يفرض للاخت للاب النصف
وتعول لتسعة أولاد اخوات الثلثان وتعول لعشرة قال في كشف الغوامض ولا نعلم
أحد استثنى من الاجماع الشقيق في المشركة ثم قال وقد أخطأ بعض المفتين في
عصرنا منهم من ساء أتى ذكرهم فأفتوا بأنه يفرض للاخوات للاب في المشركة
وتعول الى تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقرابة الام وألغيت
قرابة الاب فلا يجب للاخوات للاب كالأخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك
وهو قول مخترع فاسد مخالف لاطلاق الاجماع وتوهم محتمة بعضهم منهم الشيخ
سراج الدين الجوهري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المالكي
وغيرهم وهو توهم باطل لمخالفته للاجماع على ان الاخ الشقيق يجب أولاد الاب
ولم ينقل عن أحد من العلماء انه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشركة
وهذه الواقعة في عصر السبط المارديني وقد بسطها في شرحه على كشف الغوامض
المذكور والله أعلم * ولما أنهي الكلام على المسئلة المشركة شرع يذكر أحكام
الحجب فقال

* (ذكر مسائل الحجب) *

أي هذا بيان وذكر بمعنى مذكور هي مسائل الحجب فالإضافة لليسان وهو لغة المنع
فالحجب لغة المانع ومنه قول الشاعر
له حاجب في كل أمر يشنه * وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يصف به النبي صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم ما منع عن كل أمر يشينه وليس له ما منع عن طاب المعروف والاحسان واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه فالاول حجب الحرمان والثاني حجب النقصان وهو قسمان حجب بالاصاف وهى الموانع السابقة وحجب بالاشخاص وهو المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان حجب نقصان وهو سبعة (اولها) الانتقال من فرض الى فرض أقل منه كحجب الزوج من النصف الى الربع (وثانيها) انتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كأن انتقال الأخت من النصف بالتعصيب اذا كانت مع البنت الى الثالث بالتعصيب اذا كانت مع أخيها (وثالثها) انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كأن انتقال البنت من النصف فرضاً اذا انفردت الى الثلث بالتعصيب مع ابن (ورابعها) انتقال من تعصيب الى فرض أقل منه عكس ما قبله كأن انتقال الأب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصيباً اذا انفرد الى السدس فرضاً (خامسها) مزاحمة فى الفرض كما فى البنات فان بعضهم يزاحم بعضاً فى الثلثين (وسادسها) مزاحمة فى التعصيب كما فى البنين فان بعضهم يزاحم بعضاً فى التعصيب (وسابعها) مزاحمة بالعول كما فى أم وزوج وأخت لغير أم وهذه الأقسام السبعة تعلم كلها من كلام الناطم وحجب حرمان وقد سبق بعضه فى العصبات وذكر هنا شيئاً منه وشرع الناطم أولاً فى تعريفه وتقسيمه فقال

* (الحجب منع من به قام سبب * ارث من الكل أو الحظ الأحب) *

* (وهو على قسمين حجب حرمان * وهو المراد هاهنا ونقصان) *

أى ان الحجب شرعاً هو منع من قام به سبب الارث من جميع الارث أو من أوفر حظيه كما سبق (قوله) سبب الارث كالتقريبه فنع من لم يقم به سبب الارث لا يسمى حجباً اصطلاحاً والارث بمعنى الموروث وهو على قسمين حجب حرمان أى بالشخص وهو المراد ههنا بالوصف وحجب نقصان كما سبق وقد ضبط الناطم نفع الله به من لم يحجب بأحد بقوله

﴿فكل من أدلى بنفسه الى * ميت فلا يحجب غير ذى الولا﴾

أى ضابط الذين لا يحجبون بأحد وهم كل من أدلى الى الميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره الا المعتق والمعتقة فانهم ما وان أدليا بنفسهما الى الميت لم يكن ما فرغ عن النسب ولأن الولاء مشبهة بتقديم عليه وقوله يحجب بالبناء للمفعول فلا يحجب ابوان وزوجان وولاد كرا كان أو أنثى أو خنثى عن الارث بأحد اجماعاً بل يحجب غيرهم هم هم * وقد ذكره الناطم نفع الله به قاعدة كلية فقال

﴿ومن سوى ابن الام أدلى بأحد * يحجبه المدلى به كما ورد﴾

أى ان القاعدة المشهورة عند الفرضيين ان من أدلى بواسطة حجة به تلك الواسطة

الاخوة من الام فاتهم - م يدلون بالام ويرثون معها ويحجبون عنها - ونهاج نقيصان من
 الثالث الى السادس كما سبق ان ذلك أحد الاحكام الذي يفارق فيها اولاد الام غيرهم
 * وقوله كما رد اي عن الفرضين تصريحهم بم - هذه القاعدة فان الابن وان سفل
 لا يحجب عنه الا اثنان * الا قول ابن اعلانه اجماعا لانه امان يكون ابا له لا لثمة وجمعه
 لانه اقرب اوان ابن اقرب منه - كبن ابن ابن وابن ابن ابن * الثاني أهل
 الفرض المستغرقه كلوين وبنتمين والجدوان عللا لا يحجبهم الا ذكر واحد متوسط
 بينهما وبين الميت اجماعا كالاب لان كل من أدلى للميت بواسطة حجبته كما سبق
 واحترزوا بقولهم في الجد لا يحجبهم الا ذكر من أدلى بانتي فانه لا يرث أصلا فلا سيما
 حجبها والاخ للابوين يحجبهم ثلاثة الأب والابن وابن الابن وان سفل اجماعا والاخ
 للاب يحجبهم أربعة الثلاثة المذكورون والاخ للابوين ويحجبهم أخت لابوين معها
 بنت أو بنت ابن كما سيأتي عند قول الناظم * والاخت ان بالميت عصموها الخ * وابن
 الاخ للابوين يحجبهم ستة أب وجد وان عللا لانه قوي وقيل بقاسم ابا الجد لا استواء
 درجاتهما كالأخ مع الجد ويرد هذا القول لانه خارج عن القياس فلا يقاس عليه
 وابن وابنه وأخ لابوين وأخ لاب لانه اقرب منه * وابن الاخ لاب يحجبهم سبعة
 هؤلاء الستة وابن الاخ لابوين لانه اقرب منه والعلم للابوين يحجبهم ثمانية هؤلاء
 السبعة وابن أخ لاب لانه اقرب منه * والعلم لاب يحجبهم تسعة هؤلاء الثمانية * وعم
 لابوين لانه اقرب منه * وابن العلم لابوين يحجبهم عشرة هؤلاء التسعة * وعم لاب لانه
 اقرب منه * وابن العلم لاب يحجبهم إحدى عشرة هؤلاء العشرة * وابن عم لابوين
 لانه اقرب منه * وبعد هؤلاء عم الأب لابوين يحجبهم ابن عم لاب * وبعد عم
 الأب لاب فابن عم الأب لابوين * وابن عم الأب لاب فعم الجد لابوين فعم الجد
 لاب فابن عم الجد لابوين فابن عم الجد لاب على حكم ما تقدم من حجب الاقرب
 والاقوى للابعد والاضعف والمعتق يحجبهم عصبة النسب اجماعا لان النسب اقوى
 ومن ثم اختص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها والله أعلم
 ثم ذكر الناظم من يحجب اولاد الام بقوله

* (ويحجب ابن الام فرع ورننا * والاب والجد فراغ المجننا) *

اي ويحجب الاخ للام بأربعة الفرع أي الولد كرا كان أو انثى أو خنثى أو ولد الابن
 كذلك وبالاب والجد الآية السكالة الأولى في سورة النساء من قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلي كل واحد منهم ما للسدس فان كانوا أكثر
 من ذلك فهم - شركاء في الثلث الآية لان السكالة من لم يختلف ولدا ولا والدا - وقيل
 السكالة اسم للورثة اذ لم يكن فيهم - ولد ولا والد وقيل ميت فاقبل للولد وقيل ورثة
 فاقدوه وروى التوفيق فيها عن عمر رضي الله عنه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف
 بقوله

وفي المراد بالكلالة اختلف * والا كثرون أنه ما عرف
 فقيـل وارثون ما فهمـم ولد * ووالد وقـيل ميت فقد
 ذين وقـيل فاقـد للولد * أو وارثون فاقـد دونه فاعدد
 والوقف في معناه يروى عن عمر * وعز وسابق الى الجبل اشهر

ليكن مخص من الكلالة الام والجدة فلا يحجبان ولدا الام بالاجتماع * وقوله فرع ورثنا
 اخبر بذلك عن غير الوارث كان وجهه احدى الموانع وألف ورثنا مخصصا لالطلاق
 والمجث مفعول اعم لمكان المجث والبحث في اللغة التفتيش عن الشيء والحفر وفي
 الاصطلاح طلب دقائق الاحكام وغوامضها واقامة الدلائل عليها * ثم ذكر حجب بنى
 الاخوة فمن دونهم من بقية العصبية بالاخت الشقيقة أو لاب بقوله
 * (والأخت اب بالبنيت عصبوها * تسقط من بسقطه أخوها) *

أى ان الأخت الشقيقة اذا عصبتها البنت أو بنت الابن سوا كانت واحدة أو أكثر
 والأخت للاب سواء كانت واحدة أو أكثر لم يكن معها أخ في درجتها فهى مع البنت
 أو البنات عصبية كما تقدم فتحجب اخت لابوين معها بنت أو بنت ابن أخ لأب كما
 يحجبها أخوها الشقيق بخلاف ما اذا كان مع الأخت الشقيقة أخ شقيق فإنه يعصبها
 ولا تكون عصبية مع البنت كما تقدم والأخت لأب مع البنت أو بنت الابن تكون
 عصبية وتحجب ابن الأخ بخلاف ما اذا كان معها أخ لأب فإنه يعصبها ويكون هو
 الحاجب * ثم ذكر حجب بنت الابن بالبنيتين بقوله

* (وبنت الابن بابنتين يحجب * الا اذا بذكر تعصبت) *

أى ان بنت الابن فاكثر تحجب أو يحجب عن فرض السدس اذا استكمل الثلثان
 بأن كن البنات اثنتين فاكثر وذلك لفهوم قول ابن مسعود رضى الله عنه السابق
 في بنت وبنت ابن وأخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكملة
 الثلثين أى ما لم يستكمل الثلثان والافهى محجوبة الا اذا عصبها الذكـر من ولد
 الابن وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت الابن بان كان أخاها أو انزل
 منها بان كانت عمته أو عمه أيمه أو جده لا حتميا جها اليه للعصبة وهذا خلافا
 لابن مسعود رضى الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكـر خاصة
 وأسقط بنات الابن وخلفا للبردين حيث فضّلوا بين ان يكون ابن الابن في درجتها
 فيعصبها وان يكون أنزل منها فلا يعصبها أو يأخذ الباقي (نقطة) ما قالوه في بنت
 الابن مع بنتى الصاب يجرى في كل بنت ابن نازلة مع من تستغرق الثلثين من بنات
 الابن العالميات كبنت ابن ابن مع بنتى ابن وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن فلا شئ للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان
 معها في درجتها أو أسفل ابن ابن فيعصبها كما سبقت الإشارة لذلك والله أعلم

والاحسن تقديم هذا البيت على الذي قبله * ثم ذكر حجب الاخت للاب بالشقيقة بن بقوله

(وبالشقيقة بنت لأخت للاب * تسقط عند عدم المعصب)

أي وتسقط الاخت للاب بالشقيقة بنتين فكثر عند عدم من يعصب بهما من الاخوة للاب فان كان هناك اخ للاب يعصبها واقسموا الباقي للذ كرمثل حظ الاثنين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ ولما كانت الاخوات للاب لسن كبنات الابن في جميع الاحكام لأن بنت الابن يعصب بهما من هو أنزل منها اذا لم يكن لها في الثلثين شيء ولا كذلك لأخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ للاب فقط فلا يعصب بهما ابن الاخ وان احتاجت اليه ولانه لم يعصب من في درجته من فوقه لا يعصب بهما من باب أولى أشار الرحي بقوله

وليس ابن الاخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

تنبيه * القريب المبارك هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصب بها سواء كان أختها مطلقاً أو ابن عمها أو أنزل منها في أولاد الابن وأما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك الا مساوياً للأنثى من أخ مطلقاً أو ابن عم لبنت الابن * وله صور منها زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن المسئلة من اثني عشر لأن فيها الربع والسادس وقد توافق بالانصاف فللزوج الربع لثلاثة وللأم السادس لثلاثين وللبنات الثلثان وللبنات النصف سبعة وللبنت الابن السادس فتعول المسئلة لخمس عشرة فلو كان معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الغرض وتكون اذ ذاك حائلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت فهو أخ مشوم عليها * ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت للاب وأخ كذلك المسئلة من سبعة لأن فيها السادس للام السادس واحد وللأخ للام كذلك وللزوج النصف ثلاثة يبقى واحد فيعمل عليه باثنين وتكون الثلاثة للأخت فالمسئلة من سبعة وتعول لثمانية وتسقط الاخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الغرض التركة فلولاه الأخ للاب لورثت الاخت للاب السادس تسكيلة الثلثين فهو مشوم عليها والله أعلم (تنبيه) المحبوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب أحد الآخر ماناً ولا نقصاناً والمحبوب بالشخص حرماناً لا يحجب أحد الآخر قد يحجب نقصاناً وذلك في مسائل ست * الأولى أم وأب واخوة اشقاء أولاب أولام فللام السادس والباقي للاب ولا شيء لهم لحيهم بالاب * الثانية أم واحد وعد من أولاد الأم فللام السادس والباقي للجد ولا شيء لأولاد الأم لحيهم بالجد فالاخوة للام مع كونهم محجوبين بالجد يحجبوا الأم من الثلث الى السادس * الثالثة أم وأخ شقيق وأخ للاب فللام السادس والباقي للاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب فالاخ للاب مع كونه محجوباً بالاخ الشقيق يحجب معه الأم من الثلث الى السادس

أى ان الجدة القربى من جهة الأب كام أب تحجب البعدى من غير جهة الأم كام
 أبى الأب وأم أم الأب لا أم أم الأم بل يشتركان فى السدس على الصحيح من القولين
 للإمام الشافعى رضى الله عنه وبالقول الصحيح قال الامام مالك رضى الله عنه
 وأشهر الرواية بن عن زيد بن ثابت رضى الله عنه لان التى من جهة الأم وان كانت
 أبعد فهى أقوى لكون الأم أصلا فى أرث الجدات فعدل قريب التى من قبل الأب
 قوة التى من جهة الأم فاعتدلا فاشتركا والقول الثانى انها تحجب باجر يا على الأصل
 من ان القربى تحجب البعدى وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه وهو المقتضى به عند
 الحنابلة رحمهم الله تعالى وكل جـدة أدلت الى الميت بغير وارث فهى ساقطة لا ارث
 لها كانهما لا يقال انها محجوبة اذا ارث لها لانه لا يجب الالوارث وذلك الجـدة
 مثل أم أبى الأم وهى التى تدلى بذكر بين اثنين فهى من ذوى الارحام فلا ارث
 الا عند من قال بتوريثهم كما تقدمت الإشارة الى ذلك فى حكم ارثهم * (تنبيه) وحاصل
 القول ان الجدات عندنا معانثر الشافعية على أربعة أقسام (القسم الأول) من
 أدلت بمحض الاناث كام الأم وأمهاتهن المدليات باناث خلص وهذه وارتها باجماع
 الأئمة الأربعة واحترزوا بقولهم المدليات باناث خلص ما لو كان هنالك ذكر بين
 الاناث فانهم لا ارث حينئذ (والقسم الثانى) من أدلت بمحض ذكور كام الأب
 وأم أبى الأب وأم أبى أبى الأب وهكذا بمحض الذكور * فالأولى وارتها باجماع الأئمة
 الأربعة وكذا أمهاتهن المدليات بمحض الاناث الى الأب * والثانية ترث عند الأئمة
 الثلاثة ولا ترث عند المالكية ومثلها فى ذلك أمهاتهن المدليات باناث خلص الى
 الأب * والثالثة ترث عند الشافعية والحنفية دون المالكية والحنابلة وقولهم
 بمحض الذكور كام أبى أبى أبى أب (والقسم الثالث) من أدلت باناث الى ذكر
 كام أم أب وكام أم أم أبى أب وهكذا أم أم أم أبى أب وهذه يجمع على ارثها كما
 علم عامرا أيضا وكل جـدة كانت من هذه الأقسام الثلاثة أى من أدلت بمحض الاناث
 ومن أدلت بمحض الذكور ومن أدلت باناث الى ذكر فهى وارتها عندنا وعند
 الحنفية وأما عند المالكية فلا ارث للأم والأمهات وأما الأب وأمهاتهن
 المدليات بمحض الاناث فيهما وأما عند الحنابلة فترث هاتان الجدتان وأم أبى الأب
 وان أدلت بمحض الاناث وهذه هى المعبر عنها بالجـدة الصحيحة من هذه الأقسام
 الثلاثة (والقسم الرابع) عكس الثالث وهى من أدلت بذكور الى الباث كام أبى
 الأم وهى المعبر عنها بالفاسدة وهى غير وارتها عندنا كالحنفية والمالكية والحنابلة
 الا على القول بتوريث ذوى الارحام كما سبق نعم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث
 من قبل الأم الاجدة واحدة فقط لانه اذا اجتمع جدات من جهة الأم كام أم وأم
 أم أم وأم أم أم وأم أم أم ورث منهم الاولى فقط وغيرها محجوب بها لان القربى من كل

جهة متحجب بعدها وكذا الواجتماع أم أم أم وأم أبي أم فالوارث الاول فقط دون
 الثانية لانها أدلت بمحض الاناث دون الثانية لانها أدلت بذكر بين اثنين
 وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب كام أم أم الاب وأم أم أبي الاب وأم أبي
 أبي الاب فهو لا الثلاثة كلهن وارثات وأم أم أبي أم الاب فغير وارثة لادلائها بذكر
 بين اثنين والى الكلام في الجدات بما يطول * ومحصله ان أول درجة من درجات
 الاصول فيها الاب والام * والثانية فيها اثنتان وهما أم أم وأم أب وهما وارثتان
 فلا يسقط شيء من هذه الدرجة * والثالثة فيها أربع ضعف ما قبلها وهن أم أم أم وأم
 أم أب وأم أبي أب وهؤلاء الثلاث وارثات * وأم أبي أم وهي غير وارثة * والرابعة
 فيها اثنتان ضعف ما قبلها وهن أم أم أم الأم وأم أم أبي الأم وأم أبي أبي الأم
 أبي الاب وهؤلاء الأربع وارثات وأم أبي الأم وأم أبي أبي الأم وأم أبي أبي الأم
 وأم أبي أم الاب وهؤلاء الأربع غير وارثات والوارث في كل درجة العدد المسمى
 باسم موافق لاسم تلك الدرجة فالوارث من الدرجة الثانية اثنتان ومن الثالثة
 ثلاث ومن الرابعة أربع وهكذا وهذا هو بحسب الامكان العقلي كما قاله في شرح
 الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع جذبات كثيرة بحسب العادة لان الذي
 يتصور اجتماعهن عادة أربع أم أم الأم وأم أم الاب وأم أبي الاب وأم أبي الأم
 فالثلاث الاول وارثات والرابعة ساقطة وانما تذكر الزيادة للمعمرين في الحساب
 ولتشجيع الازدهان وان أردت البسط في ذلك فعليك بشرح الترتيب للامام الرضي
 * ثم ذكر ان الام تحجب جميع الجدات بقوله

* وتجب الام الجميع فافهم * وتم في الحجب هديت كامى *

أى ان الام تحجب جميع الجدات السابق ذكرهن سواء كن من جهة الام أو من
 جهة الاب أو من جهتهما كالدلية بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم أم أبي
 أبي الاب أما التي من جهة الام فلا دلائها أو أما التي من جهة الاب فلا يكون الام
 أقرب من يرث بالامومة كما قال الرضي

ونسقط الجدات من كل جهة * بالام فافهمه وقسم ما أشبهه

وأشار نفع الله به الى تمام أحكام الحجب بقوله وتم في الحجب الخ وقد دعا بخاطبا
 للشغل بهذه الأرجوزة حفظها وفتحها المعاني بالهداية وهي الدلالة على الخير
 موصلة كانت الى السعادة الدنيوية والاخرية وهي المرادة هنا أو غير موصلة
 كما في قوله تعالى وأما تودوه فدينهم الآية * ثم أشار الى حجب العصبات السابق
 بعضهم ببعض بقوله

* وتجب التالى في التعصيب * منلو في سالف الترتيب *

أى ان المتراسخ بالادلاء الى الميت محجوب عن هو أقرب الى الميت وأعز منه تعصبا

فالتالى منه - عول مقدم ليجب ومتلوه فاعله وهو اسم مفعول فالتالى البعيد الى الميت
 محجوب بمتلوه أى الأقرب منه الى الميت كابن الابن فهو محجوب بالابن وبالابن اقوى
 كالأخ للاب فهو محجوب بالأخ للابوين وهكذا كما سبق ترتيبهم - ثم فى باب التعصيب
 فلا عود ولا إعادة * وقد أشار الى ذلك الناظم بقوله فى سالف الترتيب * ولما أنتمى
 الكلام على الحجب شرع يذ كر أحكام الجد والاختوة بقوله

يؤخذ كرا أحكام الجد والاختوة

أى هـ ذابيان ذكر أى مذ كور هو أحكام الجد والخ فالإضافة للبيان والاختوة
 المراد به - هم الاختوة من الابوين ومن الاب فقط كما هو صريح كلام الناظم سواء كان
 أحد الصنفين منهم ما منفردا عن الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثر من
 الذكور أو من الإناث أو منهم ما والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معه - أما حكمه منفردا
 عنهم - وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم ~~في~~ وأعلم ~~بأن~~ الجد والاختوة لم يرد فيهم - ثم شىء من
 الكتاب ولا من السنة - وأما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضى الله عنهم - ثم فذهب
 الامام أبى بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم كابن الزبير
 وعبد بن الصامت وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وأبى موسى الأشعرى
 وعمران بن حصين ومن التابعين رضى الله عنهم كسريج وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن
 عبد العزيز والحسن البصرى وطاوس وأبى حنيفة رضى الله عنهم وغيرهم ومن تبعهم
 من الشافعية كالزنى وابن مريج وابن اللبان وغيرهم - كل بن ثور ومحمد بن نصر
 المروزي والأستاذ أبى منصور البغدادى أن الجد كالأب فيجب الاختوة مطلقا
 وهذا هو المفتى به عند الحنفية ومذهب الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه
 وتكرم وجهه - وزيد بن ثابت رضى الله عنه وابن مسعود رضى الله عنه - أنهم يثرون معه
 على تفصيل وخلاف * واصله أن مذهب على بن أبى طالب فى المشهور عنه أن للجد
 الباقى بعد فرض الأخوات أن لم يكن معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم
 تنقصه المقامعة عن السدس ولم يكن ثم أحد من البنات أو بنات الابن فإن نقصت
 عنه أو كان الباقى بعد فرض الأخوات أقل أو كان معه أحد من البنات أو بنات
 الابن فرض له السدس - وعنه أنه ~~ك~~واحد منهم أبدا ومذهب زيد ماسية يذكره
 المصنف ومذهب ابن مسعود أن الجد يقامعه - مالم ينقص حظه عن الثلث وان بنى
 البيان وهم الاختوة للاب لا يعتد بهم - مع بنى العيان وهم الأشقاء فى القسمة وفى
 جد وشقيق وأخ للاب للجد النصف وللشقيق النصف الباقى عنده وان الأخوات
 المنفردات معه ذوات فروض لا تعصبات به فإذا كانت معه أخت شقيقة وأخت
 لاب فلا ذولى النصف ولله الثانية السدس وله الباقى عنده * ودليل الفريق
 الأول القائلين بإسقاط الجد للاختوة أن ابن الابن نازل - منزلة الابن فى إسقاط

الاخوة وغيره فليكن أبو الأب نازلاً من نزلة الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس
 ألا يبقى الله زيد بن ثابت يجمع لـ ابن الابن ابناً ولم يجمع لـ أبا الأب أباً * وأجيب عن
 ذلك بأن الاخوة إنما يجوبوا بالأب لادلائمهم به وهو منتف في الجد فلا يـ نزلاً من نزلة
 الأب * ومن الأدلة للفريق الثاني ان ولد الأب يدعى بالأب فلا يـ قط بالجد كما قال
 انتهى من الواوثة عن شرح الترتيب * ومذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تقدم
 من الصحابة رضي الله عنهم * هو مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
 رضي الله عنهم ووافقه محمد وأبو يوسف والجمهور رحمهم الله تعالى * وهو ما ذكره
 الناظم نفع الله به بقوله

﴿ للجد أحكام مع الاخوة لا * للام فاحفظ شرحها مفصلاً ﴾

أي ان للجد مع الاخوة لا للام أحكام تخصهم وسواء كان الاخوة أشقاء أو لأب ذكورا
 أو إناثاً أو ذكورا أو إناثاً واحترز بقوله لا للام عن الاخوة للام فلا دخل لهم في هذه
 الأحكام لأنهم محجوبون به فاحفظ شرحها أي اعلم كشف ذلك الأحكام وبيانها
 واحفظها عن ظهرك لانتها من مهمات هذا الفن فوجه اليها أيها المخاطب المتأهل
 لذلك عنايتك لتصير من جملة العلماء المشهورين بحفظ الأحكام وبيانها للطلالين حالة
 كون شرحها وبيانها مفصلاً وموضحاً واغراض الناظم على حفظ شرح هذه الأحكام
 لأب باب الجد والاخوة خطر صعب المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 قبل تدوين المذاهب الاربعية يتوقون الكلام فيه جداً * فمن عني رضي الله عنه
 وكرم وجهه من عمره أن يفتح جرائم جهنم فليقض بين الجد والاخوة والاقسام
 الدخول والجرائم الاصول والمعظم جمع حرمة بمعنى الاصل والمعظم باجوري رحمه
 الله * وعن ابن مسعود رضي الله عنه سئلوا عن عضدكم وائر كونا من الجد لا حياه
 الله ولا نبياء وعضل جمع عضلة كعرف جمع غرفة أي مشكلات أموركم وائر كونا
 أي لا تسألونا عن مسائل الجد لا حياه الله أي لا مله ولا اعتمده بالتحية كما في
 الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيالك الله أي ملهك من التحية وهي الملك ومنه التحيات
 لله أي الملك لله وبياك الله أي اعتمدك وروي بيباك أصلك انتهى وفي القاموس
 التحية السلام وحياء تحية والبقاء والملك وحيالك الله ابقاك أو ملهك انتهى * وورد
 عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه أبو الواوثة وكان لعنه الله عبد المجوسي
 وقيل نصرانياً للغيرة بن شعبة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول
 في الجد شيئاً ولا أقول في الكلاله شيئاً ولا أولى عليكم أحداً * ثم شرع في بيان أحكامه
 بقوله

﴿ تحيئته ان تجدد في المسئلة * صاحب فرض واجعل الاحظه ﴾

﴿ من ثالث باقي المال بعد الفرض أو * سدس جميع المال فاحفظ ما روي ﴾

(أو قسم ما يفضل بينه وبين * احتماده للفعل مثل الاثنين)
 والخير من ثلث الجميع ان عدم * ذو الفرض أو من قسمته له حكم
 أي ان كان في مسألة الجدمع الاخوة صاحب فرض فاختر له لاحظ الاجود من هذه
 الاحوال الثلاثة التي ذكرها الناطم وهي ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس جميع
 المال أو المقاسمة وان لم يكن في مسئلته مع الاخ صاحب فرض فاختر له الاجود من
 الحالين اللذين ذكرهما في البيت الاخير وهما المقاسمة أو ثلث جميع المال واجعل
 ذلك وجوباً بنصيبه أي أن المفتي اختر له لاحظ من هذه الاحوال أو ان الجمهور من
 الفرضين اختر واله ذلك لان ذلك يفرض الى خبرته فيحتمل ان يفسد ما يراه خير له
 (واعلم) بأن الجدمع الاخوة ذو احوال باعتبار ان فبا اعتبار اهل الفرض معهم
 وجود او عدمه حالان وباعتبار ماله من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال لانه
 ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب
 فرض فله احوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فهذه خمسة احوال
 اجمالاً وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة له عشرة احوال لانه ان كان معهم
 صاحب فرض فاما ان يتعين المقاسمة اما ان يتعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس
 جميع المال أو تسدس له المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال
 أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة ولكن لم يكن معهم صاحب فرض فاما
 ان يتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستويان في اذا كان معهم صاحب
 فرض سبعة احوال وفي اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة احوال فهذه عشرة
 وباعتبار احد الصنفين معه واجتماعهما معه أربعة احوال لانه اما ان يكون معه احد
 الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل اما ان يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من
 ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل أربعة احوال والمراد بالصنفين
 الاخوة الاشقاء والاخوة لاب والذى يتصور انهم معه سبعة وهم الزوج أو الزوجة
 والام والجدتان من جهة الام ومن جهة الاب والبنات وبنت الابن لانه لو لم يكن
 معهم ذو فرض أخذ ثلث المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في الزاوة
 وقد تبين من النظم الاحوال السابقة بعضها منطوقاً والباقي مفهوماً * (الاحمال
 الاول) * هو ثلث الباقي وهو خير له من المقاسمة وسدس جميع المال اذا كانت
 المقاسمة تنقصه عن ثلث الباقي ولا بد أن يكون خيراً من السدس والا كان له السدس
 ففي أم وجد وخسة اخوة المسئلة من ستة للايم السدس واحد يبقى خمسة من كسرة
 على الجند والخسة اخوة وثلثها واحد وثلثان ولا شك ان ذلك أكثر من المقاسمة
 والسدس لان المقاسمة يصير نصيبه فيها واحداً السدس واحد وسدس المال
 واحد ايكن الباقي ليس له ثلث صحيح فيضرب بخارج الثلث وهو ثلاثة في المسئلة

وهي ستة بشمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاختوة خمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد ثلث الباقي خمسة والباقي عشرة بين خمسة لكل واحد اثنان فثلث الباقي خمسة خير من سدس المال وهو ثلاثة وخير من المقاسمة وهي اثنان ونصف منه كسرة فتضرب المنكسر عليهم وهو خمسة عشر في رؤسهم وهي ستة بتسعين ومنها تصح للام ثلاثة في ستة بشمانية عشر ولكل من الجد والاختوة اثنان للجد واحد وللجد والاختوة لا يوين أولاب المسئلة من ستة للام أو الجدة السدس واحد يبق خمسة للجد ثلث الباقي واحد وثلثان كما سبق والباقي منه كسر على الجد والاختوة فتضرب مخرج الثلث ثلاثة في المسئلة ستة بشمانية عشر للام أو الجدة السدس واحد في ثلاثة بثلاثة يبق خمسة عشر ثلث الباقي خمسة والعشرة منه كسرة على ثلاثة فتضرب رؤسهم في المسئلة ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين للام أو الجدة أو الجدة السدس ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلث الباقي خمسة عشر ولكل واحد من الاختوة عشرة وخمسة عشر خير من سدس المال وهو تسعة وخير من المقاسمة وهي إحدى عشرة وربع منه كسرة تنصيب كل واحد فتضرب رؤسهم أربعة في أربعة وخمسين بمائتين وستة عشر للام أو الجدة تسعة في أربعة بتسعة وثلثين وللجد خمسة عشر في أربعة بتسعين ولكل واحد من الثلاثة الاختوة أربعون فأربعة وستون احظوا أكثر من سدس المال ستة وثلثين ومن المقاسمة خمسة وأربعين * (الحال الثاني) * السدس خير له من المقاسمة وثلث الباقي اذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصيا صرح البلقيني بالاول وقال ابن الهيثم بالشأن قال في شرح الترتيب والوجه الاول في زوج وأم وجد واخوين المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد والباقي اثنان فيتم عين له السدس واحد لأنه أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وينكسر واحد على الاخوين فتضرب رأس المنكسر عليهم اثنين في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم واحد في اثنين باثنين وللجد واحد في اثنين باثنين وللأخوين واحد في اثنين باثنين لكل واحد منهم واحد ووجه تعيين السدس في ذلك ان الباقي بعد تصحيح المسئلة الثلث أربعة له السدس اثنان وهو أكثر من المقاسمة واحد وثلث وأكثر من ثلث الباقي واحد وثلث أيضا وتصح من ستة وثلثين وللجد بعد ذلك ستة وهي خير من أربعة في الحالتين ومذهبت وزوج وجد وأخ المسئلة من اثني عشر للبنات النصف ستة وللزوج أربع ثلاثة الباقي ثلاثة للجد السدس اثنان ووجهه ظاهر وهو ان اثنين خير من ثلث الباقي واحد ومن المقاسمة واحد ونصف وتصح من أربعة وعشرين للجد أربعة وأربعة خير من المقاسمة ثلاثة ومن ثلث الباقي اثنان ومذهبت وزوجة وجد واخوان المسئلة من أربعة وعشرين بنات

النصف اثني عشر وللزوجة الثمن ثلاثة الباقي تسعة فللجد السادس أربعة وتصح بعد
 الكسر من ثمانية وأربعين للبنات النصف اثني عشر في اثنين بأربعة وعشرين
 وللزوجة الثمن ثلاثة في اثنين بسبعة وللجد السادس أربعة في اثنين بثمانية وهو خير
 من ثلث الباقي ومن المقاسمة ستة ومنه بنت وأم وجد وأخوان المسئلة من ستة للبنات
 النصف ثلاثة وللأم السادس واحد وللجد السادس واحد واحد للاخوين منه كسر
 عليهما وتصح المسئلة من اثني عشر للبنات ثلاثة في اثنين بسبعة وللأم واحد في اثنين
 باثنين وللجد واحد في اثنين باثنين السادس وهو خير من المقاسمة ومن ثلث الباقي
 واحد وثلاث (الحال الثالث) المقاسمة الصادقة بان تكون المقاسمة خير له من الثلث
 أو السادس وبأن تكون مساوية لما ذكر وذلك المشار اليه بقول الناظم أو قسم
 ما يفضل بينه وبين أحفاده والاحفاد هم أولاد البنين وهم أحفاد الجد وأخوة الميت
 وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الأخوة أقل من مثليه وهي جد وأخ المسئلة
 من اثنين جد وأخت من ثلاثة لذك كمثل حظ الاثنين كالأخ مع الأخت جد
 واختان من أربعة جد وثلاث أخوات من خمسة جد وأخ وأخت من خمسة أيضا
 المقاسمة في هذه الخمس الصور خير من ثلث المال ومن السادس كما هو واضح ومنه
 ما إذا كانت المقاسمة والثلث سميان وذلك في ثلاث صور وهي جد وأخوان جد وأخ
 واختان جد وأربع أخوات الأولى من ثلاثة والثانية من ستة والثالثة من ستة
 أيضا والثلث والمقاسمة فيها سميان وقول الناظم أو قسم يشير الى اختيار المقاسمة
 حيث استوى الأمران وهو أحد أقوال ثلاثة ذكرها في شرح الترتيب فقبل يعبر
 بالمقاسمة وعليه فآرته بالنعصيب وقبل يعبر بالثلث وعليه فآرته بالفرض وقبل
 بالتخير فيتمخير المفتي بين ان يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الاسلام في شرح
 الفصول وحكي بعض العلماء في آرته ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالنعصيب
 يتمخير المفتي وقال السبط رحمه الله الأولى التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض
 أصحابنا ان الأخ ذباله فرض ان أمه كان أولى بقوة الفرض وتقدم ذرى
 الفروض على العصبة وقال المتولي اذا استوى للجد المقاسمة والثلث يعطى الثلث
 دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما قال ابن
 الهيثم في الوصية كالأوصى بثلث الباقي مثلا بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
 وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها
 وهو عدم الفرض وأما على الثالث وهو التخير فالظاهر الصحة على تقدير اختيار
 المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك جد وأربع أخوات فعلى الأول
 أصلها من ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر وعلى الثالث
 تختلف باختلاف التعبير فما قيل من انه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء أفاده في

الأول (تنبيه) قد حصر السبط المارد بنى في شرحه الفية ابن الهاشم صور المقاسمة عند
 مطلق المساواة في الأحوال الثلاثة السابقة في خمس وخمسين مسألة منها مقاسمة
 لذين مثليه من الاخوة في خمس صور مشهورة وهي أن يكون مع الجدة أخت واحدة
 أو أختان أو أخ أو ثلاث اخوات أو أخ وأخت فهذه خمس وتقدم بياضها واستواء
 المقامه وثلاث المال مع مثليه من الاخوة والاخوات واستواءها ينحصر في ثلاث صور
 وهي أن يكون معه اخوان أو أربع اخوات أو أخ وأختان فهذه ثلاث صور وتقدم
 ذكرها فهذه ثمان صور فإن كان معهم في كل مسألة من الثمان الصور المذكورة
 وهو الربع والسادس جميعا كما إذا كان معهم زوجة واحدة أو أربع فقط كزوجة
 أو ست فقط كجدة أو نصف فقط كزوج فهذه أربعون مسألة من ضرب خمسة
 وهي هذه الأحوال الأربعة وحالة خلوها في ثمانية المقامه المذكورها كان الحاصل
 أربعين * وبيان ذلك ان الصور السابقة ثمان فإذا اعتبرت الربع والسادس
 في كل صورة من الثمان صارت ثمانى أخرى فيكون مجموعها مع الثمان قبلها ستة
 عشر ومع الربع وحده أربعة وعشرين ومع السادس اثنين وثلاثين ومع النصف
 أربعين ويقاسم ايضا بعد فرض الثلثين كما إذا كان معه بنتان أو بعد النصف
 والسادس كبنيت وبنت ابن أو بعد النصف والثلث كبنيت وزوجة في ثلاث مسائل
 إذا كان معه أخت أو أخ أو أختان فهذه تسع مسائل لأنها من ضرب ثلاثة في ثلاثة
 أى كل واحد من الثلاثة الأخيرة في كل واحد من الثلاثة الأول ويقاسم بعد فرض
 الثلث كأم أو جد الثلث والربع كام وزوجة جميعا وأخت وبعد فرض النصف
 والربع كبنيت وزوج مع أخت فقط فهذه خمس مسائل أخرى فالجمله أربع وخمسون
 مسألة نظم اليها الألفية الآتية تكون الجمله خمس وخمسين (الحال الرابع
 والخامس) ان له الا حظه من ثلث جميع المال عند عدم ذوى الفرض أو المقاسمة
 وتقدم في الحال الثالث المقاسمة خير له من الثلث والسادس في خمس صور وفيما
 إذا استوى الثلث والمقاسمة في ثلاث صور * وصور كون الثلث خير له من المقاسمة
 غير منحصرة وضابطها ان تزيد الاخوة على مثليه منها جد وإخوان وأخت المسئلة
 من ثلاثة له الثلث واحد وللأخوين والأخت اثنين منكسر ان عليهم ورؤسهم
 خمسة وخمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد واحد في خمسة بخمسة وهو الثلث ولهم اثنان
 في خمسة بعشرة للابن المنكسر اثنان ولذا كرضعته أربعة ولو قاسم لمكان له
 أربعة سبعان وهي أقل من خمسة وربع من مائة وخمسة من ضرب سبعة في خمسة
 عشر فنلتها خمسة وثلاثون وسبع مائة ثلاثون فالثلث وهو خمسة وثلاثون خير من
 المقاسمة وهو السبعان ثلاثون * ومنها جد وثلاثة اخوة المسئلة من ثلاثة للجد الثلث
 واحد يبقى اثنان منكسرة على ثلاثة اخوة فاضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة للجد واحد

في ثلاثة بنات ثلاثة وللأخوة اثنان في ثلاثة ستة لكل أخ اثنان والمقاسمة للجد اثنان
 وربيع ولكل واحد من الأخوة كذلك وثلاثة خير من اثنين وربيع ونصف من ستة
 وثلاثين من ضرب أربعة في تسعة فللجد الثلث اثناعشر ولكل أخ ثمانية ومعه
 المقاسمة للجد الربيع تسعة ولكل أخ تسعة واثناعشر خير من تسعة وهكذا في
 كل صورة زادوا فيها على العدد المذكور الثلث خير له (تنبيه) ماذا كرهه من المقاسمة
 والثلث حالان من الأحوال الخمسة التي تقدمت وهي المقاسمة أو ثلث المال
 ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال
 ان كان هناك صاحب فرض وترجع المقاسمة والثلث الى ثلاثة أحوال من
 عشرة وهي تعيين المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الأمرين ان لم يكن هناك صاحب
 فرض وتعيين المقاسمة وتعيين ثلث الباقي وتعيين سدس جميع المال واستواء
 المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع
 المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض كما تقدم بيانها فعملهم انهم ترجع الى
 ثلاثة أحوال اجمالا وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال وسبعة تصويلا
 فان كانت المقاسمة أو ثلث الباقي ينقص فيهما عن السدس فالسدس له فان ساواه
 ثلث الباقي فكذلك * وبيان السبعة أحوال وهي اما ان يتعين له ثلث الباقي في نحو
 أم ووجدت خمسة أخوة مما كان فيه الفرض دون النصف وكان الأخوة أكثر من
 مثليه ووجه تعيين ثلث الباقي في ذلك ان الباقي بعد سدس الأم خمسة على الجد
 والخمسة الأخوة ومثلتهم من ستة للام السدس واحد وللجد ثلث الباقي واحد
 وثلثان وللأخوة ثلاثة وثلث وانكسر على الجد والأخوة نصيبهم * ونصف من ستة
 وثلاثين من ضرب رؤسهم ستة في المسئلة ستة للام السدس واحد في ستة ستة
 وللجد ثلث الباقي واحد في ستة ستة وثلثان اثنان في ستة باثني عشر ثلث بأربعة
 سهام الى ستة بعشرة وللأخوة الباقي عشرون بين الخمسة من أربعة ولو قسم لكان
 له سدس الباقي وهو خمسة وعشرة أكثر من خمسة وأكثر من سدس المال ستة
 واما أن يتعين له المقاسمة في نحو زوج ووجدوا أخ مما كان الفرض فيه قدر النصف
 وكانت الأخوة أقل من مثليه ووجه تعيين المقاسمة في ذلك ان الباقي بعد نصف
 الزوج النصف الآخر على الجد والأخ ومثلتهم من اثنين للزوج النصف واحد
 والباقي واحد منه كسر على الجد والأخ فاضرب رؤس المنكسر عليهم اثنين في
 المسئلة اثنين بأربعة للزوج واحد في اثنين باثنين يبقى اثنان للجد واحد وللأخ واحد
 فالمقاسمة هنا خير له واما ان يتعين له السدس في نحو زوج وأم ووجدوا أخوين مما
 كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الأخوة أكثر من مثله بواحد ولو أنثى ووجه
 تعيين السدس في ذلك ان مثلهم من اثني عشر للزوج النصف ستة وللأم السدس

اثنتان وللجد السدس اثنتان وللأخوين اثنتان لكل واحد واحد والسدس خبير
 من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتفصيل ذلك ظاهر بما قبله وأما أن تستوى له المقاسمة
 وثلث الباقي في نحو أم وجد وأخوين مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة
 مثليه ووجه استواء المقاسمة وثلث الباقي أن أصل مسئلتهم من ستة للام السدس
 واحد وللجد الثلث أو المقاسمة والثلثة منه $\frac{1}{3}$ كسرة عليهم فتضرب رؤسهم ثلاثة في
 المسئلة ستة بمخاف عشرا للام السدس واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والأخوين خمسة
 في ثلاثة بخمسة عشر للجد خمسة على كل من الثلث أو المقاسمة وللأخوين الباقي عشرة
 لكل واحد خمسة وأما أن تستوى له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجدة وجد وأخ
 المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد السدس واحد يبقى اثنتان للجد واحد
 على كل من السدس والمقاسمة وللأخ واحد وذلك مما كان الفرض فيه قدر الثلثين
 وكانت الأخوة مثله وأما أن يستوى السدس وثلث الباقي في نحو زوج وجد وثلاثة
 أخوة مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه
 استواء السدس وثلث الباقي أن مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وثلث الباقي
 واحد وهو السدس للجد وللأخوة اثنتان منه كسرة عليهم ما فتضرب رؤسهم في المسئلة
 ثلاثة في ستة بثمانية عشر للزوج النصف ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلث الباقي
 وهو السدس واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة اثنتان في ثلاثة بستة لكل واحد اثنتان
 فقد استوى ثلث الباقي وسدس المال وأما أن تستوى له الأمور الثلاثة في نحو
 زوج وجد وأخوين مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الأخوة مثليه ووجه
 استواء الأمور الثلاثة ظاهر لأن مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث
 الباقي واحد وهو السدس ونصيبه بالمقاسمة وللأخوين اثنتان لكل واحد واحد قد
 استوت الثلاثة وجعل هذه المسائل من ستة ابتداء يظهر أن نصيب الجد أخذه
 بالفرض لا بالتعصيب فهذه الأحوال السبعة مع ذوى الفروض تحتها الأحوال
 العشرة مع انضمام الثلاثة أحوال عند عدم أهل الفرض وهي تعين المقاسمة أو ثلث
 المال أو يستويان **(تنبيه)** تقدم أن الجد فيما إذا كان معه بنت أو بنت
 ابن أنه يفرض له السدس ويأخذ الباقي بعد الفروض تعصيبا وهذا إذا لم يكن معه
 أحد من الأخوة والأخوات أما إذا كان معه أحد من الأخوة والأخوات فلا يفرض
 له مع البنت وبنت الابن ذلك السدس بل يعطى غير الأمور الثلاثة كما تقدم فيمنعني
 تقييد ما أطلقوه في غير هذا الباب بما ذكره في هذا الباب وكان أصحاب
 الفروض والفرضيين تركوا التقييد اعتمادا على بيانه في هذا الباب **(تنبيه)**
 آخر **(ي)** إذا أوجبنا للجد الفرض قلنا لا يعصب الأخوات الخالص كما في زوج وجد
 وعشر شقيقات فالظاهر أن الأخوات في مثل هذه الصورة عصبية مع غيرهن

الاحوال الاربعه المشار اليها سابقا عند ذكر الاحوال ذكرهما بقوله

﴿واعدلدي القسم عليه واحسب * مع اخوة الاصلين اولاد الاب﴾

﴿وبعد اخذ الجدة معهم اقسام * بينهم كالقسم مهم ما عدا دم﴾

أى ان الاخوة للاب يعدون على الجد عند القسمة مع الاخوة الاشقاء لينة قص بسبب ذلك نصيبه وذلك اذا كان الاشقاء دون مثلى الجد فان كانوا مثلى الجد أو أكثر فلا معادة لانه فائدة لها وذلك في ثمان وستين مسألة ويختصرون المثلين في خمس صور وهي شقيقة أو شقيق أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق وشقيقة ويكون مع من ذكر من الاشقاء من يكمل المثلين من اولاد الاب فاما الشقيقة فيكون معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث اخوات لاب أو أخ لاب أو أخ وأخت لاب فهذه خمس مسائل وأما الشقيق فيكون معه أخت لاب أو أختان لاب أو أخ لاب وهكذا مع الشقيقتان فهذه ست مسائل وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا الأخت للاب وهكذا مع الاخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فكملت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو امان لا يكون معهم ذوفرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع كزوجة أو سدس كأم أو حدة أو هما أو نصف كزوج فهذه خمس هذه الاربع والخامسة عدم الفرض تضرب في الثلاث عشرة يحصل خمس وستون والثلاث الباقية ان يكون مع الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان كابنتين أو نصف وسدس كمنث وأم أو نصف وثن كمنث وزوجة فهذه ثمان وستون وأصولها محصورة في الثلاث عشرة المتقدمة وزاد السبب في شرح كفاية الحفاظ مسائل * منها جد وأخ وأخت لابوين وأخ لاب ومنها جد وشقيقة واخوان لاب * ومنها جد وشقيقة وأربع اخوات لاب * ومنها ان يكون في الأخيرة جدة * ومنها جدة وشقيقة وأخ وأختان لاب فقط أو مع أم أو جدة ذكر هذه المسائل الرافعي والنووي وابن اللبان وغيرهم فهذه خارجة عن العدد المذكور ومقتضى كلام الرافعي ان مسائل المعادة لا تختص في عدد فانه ذكر في مسائلها شقيقة مع أخوين أو أربع اخوات لاب فصاعدا وأقره النووي في الروضة ولا سيما وقد عدا من المعادة تسعينية زيد رضى الله عنه وهي أم وجد وشقيقة واخوان وأخت لاب ومنها أخ وثلاث اخوات لاب وكذا خمس اخوات لاب أو أكثر وقول الناظم نفع الله به * وبعد اخذ الجدة معهم اقسام * الخ وذلك انه اذا كان في الاشقاء ذكر فلا شيء للاخوة للاب كجد وأخ شقيق وأخ لاب فالأخ الشقيق يعد الاخ للاب على الجد فيستوى للجد اذا المقاسمة والثالث فاذا أخذ الجد حظه وهو ثلث المال يبقى الثلثان فيأخذهما الاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لاب المسئلة من أربعة فللزوجة الربع واخذ وبعد الشقيق الاخ للاب على الجد فيأخذ ايضا ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو

ربع أيضا يبقى نصف المال اثنان يأخذ الشقيقة ولا شيء للاخ للاب وان لم يكن في
 الاسقاء ذكر فان كانتا شقيقتين فلهما الى الثلثين ولو فضل شيء لكان للاخوة للاب
 ولا يكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجد والفرس ان كان شيء فلا شيء للاخوة للاب
 مع الشقيقتين ففي جد وشقيقتين وأخ للاب يستوي للجد المفاصلة والثلث فله ثلث
 المال والباقي للشقيقتين لأنه ثلثان ولا شيء للاخ للاب وقد بدية من الباقي عن
 الثلثين في نحو زوج وجد وشقيقتين وأخ للاب أو أكثر المثلة من ستة للزوج النصف
 ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد يقي للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لأنه ليس
 ارثهما ههنا بالفرض المحض بل هو مشوب بتعصيب لكونهما مع الجد وان كانت
 شقيقة واحدة فلهما الى النصف فان بقي بعد حصة الجد والفرس نصف المال أو أقل
 فهو للاخت الشقيقة ولا شيء للاخوة للاب كزوجة وجد وشقيقة وأخوين للاب
 المثلة من أربعة فللزوجة الربع والاحظ للجد ثلث الباقي واحد فيبقى بعد الربع
 وثلث الباقي نصف المال فتخصص به الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وكزوج وجد
 وأخت شقيقة وأخوين المثلة من ستة فللزوج النصف ثلاثة وللجد السدس أو ثلث
 الباقي واحد من ستة ويبقى اثنان من ستة وهما أقل من نصف المال فهما الشقيقة
 ولا شيء للاخوين للاب وان بقي بعد حصة الجد والفرس ان كان أكثر من نصف
 المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب ويبقى أكثر من النصف وذلك
 في ست صور وهي ان يكون مع الجد والشقيقة من أولاد الأب أخ وأختان أو أخ
 وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع فهذه أربع صور أو يكون في الاخريتين
 وهي أخ وأخت أو ثلاث أخوات صاحب سدس يقطع النظر عن ان يكون أم أو جدة
 فنظر الى الفرض لا الى من يأخذ هذه هذه صورتان فالجملية ست صور أو ثمان بزيادة
 خصوصية ان صاحب الفرض اما الأم أو الجدة نظرا الى صاحب الفرض ههنا وفي
 الحقيقة الصور ست فقط فالأول بالنظر الى عدد ههنا في شرح الترتيب والثاني بالنظر
 الى شرح الفرضية تبعا لابن الهيثم وذكر في شرح الترتيب هل النصف الذي تأخذه
 الشقيقة بالفرض أو التعصيب قال العلامة الأمير الحق انه ليس فرضا محضاً ولا
 لا عمل لما يبال النصف في غير هذه المسائل عامة تقدم ولا تعصية بمحض ولا لكان للجد
 أمثلاً فله من كل شيء وقد استحسنوا في الباب أشياء كثيرة مخالفة للقواعد انتهى
 قد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوه ههنا * ومن الصور التي يبقى فيها الولد
 الأب شيء الزيدات الاربع * الأولى العشرية وهي جد وشقيقة وأخ للاب أصلها
 من خمسة عدد الرؤس وأغتنبت الى العشرة لصحتها ههنا وفي الأولوة انها يقع الشين وفي
 البوالاتي انها يسكون الشين ووجه صحتها من العشرة ان للشقيقة النصف ولا نصف
 للخمسة صحيح فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجد خمسة

أربعة ولاخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخ للاب * الثانية العشر ينية وهي جد
 وشقيقة واختان للاب وسبع عشر ينية نسبة للعشرين احصيت امها فاصلها خمسة عدد
 الرأس كالتى قبلها للجد سهمان بالمقامسة وللشقيقة نصف المال ولا نصف
 للجدسة صحيح في ضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة للجدة أربعة ولاخت خمسة يبقى
 واحد للاختين للاب بينهم مائة مائة فاضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل
 عشرون للجدتين ينية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهمان كذا في شرح
 الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الهيثم عما في شرح كشف الغوامض من ان يقال أصلها
 خمسة للجدسة سهمان ولاخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين
 الاختين للاب لكل أخت ربع سهم فانه كسرت المسئلة أولاً على مخرج النصف
 وثانياً على مخرج الربع والأول داخل في الثاني فيكتفي به وتضرب الأربعة في
 أصلها وهو خمسة فتصع من عشرين أفاده في الأوازة * الثالثة مختصرة زيد وهي أم وجد
 وشقيقة وأخ وأخت للاب سميت بذلك لان تصحيحها من مائة وعشانية باعتبار المقامسة
 وتصح بالاختصار من أربعة وخمسة بين امال توافق الانصباء بالنصف وما بأن تعدل
 الى ثلث الباقي لأنه ساوى المقامسة هنا قاله العلامة الأميزي وتوضيح ما ذكره العلامة
 انه يستوى للجد في هذه المسئلة المقامسة وثلث الباقي فان اعتبرت المقامسة كل أصلها
 من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لانتقاسم وتباين رؤسهم فتضرب الستة
 عدد الرؤس في ستة أصل المسئلة ستة وثلاثين للام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقامسة
 يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملاً وهو عشمانية عشر بفضل سهمان على
 الأخ والأخت للاب اثلاثاً فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وعشمانية للام
 عشمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون للاخ للاب أربعة ولاخته
 اثنتان وترجع بالاختصار الى أربعة وخمسة لتوافق الانصباء بالنصف فتراجع
 المسئلة الى نصفها ويرجع كل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الأحسن
 فاصلها من عشمانية عشر باعتبار ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من
 ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم الأم ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة
 يثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الأخ والأخت
 للاب اثلاثاً فتضرب ثلاثة في عشمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والأولى انصب بتسميتها
 مختصرة زيد فلو كان في المسئلة أخ للاب دون أخت للاب أو بالعكس لم يربط الأخ في
 الأولى ولا الأخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها مختصرة زيد ووجه ذلك ان
 الجد يتعين له المقامسة فيهما فالأولى من ستة للام واحد وللجد اثنتان يبقى ثلاثة هي
 نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للاخ للاب لانه لم يبق له شيء والثانية من ستة
 أيضاً للام واحد يبقى خمسة منه كسرة على أربعة رؤس الجد والشقيقة والأخت للاب

تضرب في أصل المسئلة وهو ستة بأربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة
يبقى عشرة وهي أقل من النصف ففقط للشقيقة ولا شيء للاخت للاب فلو كانت
امرأة الاب حاملا وقف الامر الى البين ويعاياهم افيقال جاءت امرأة حبلى الى ورثة
يقسمون تركه فقالت لا تجلوا فاني حبلى فان ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان
ولدتهم امعاورثا فهذا ميت ترك أما وشقيقة وجدا وهناك امرأة اب حامل فان ولدت
ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهم امعاورثا وهي حينئذ تحتصره زيد انتهى
مخلصا من الأولوة وزيادة من الحنفى * والاربعة تسعينية زيد وهي أم وجد وشقيقة
واخوان وأخت لاب وسعت تسعينية زيد نسبة للتسععين اصحابها منها لم يقولوا
التسعينية كما قالوا العشرية والعشرية ثمانية للحفاظ على ما وضعه أهل الفن من أسماء
هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظ للجد هنا ثلث الباقي بعده سدس الام
فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت
أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثلاث لما صحح تضرب ثلاثة
مخرج الثلث في ستة المسئلة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة
نصف المال تسعة يبقى واحد بين الأخوين والأخت للاب انكسر على خمسة
رؤس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح للام ثلاثة في خمسة
بخمسة عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة
وأربعين ولكل من الأخوين للاب سهمان وللأخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه
المسئلة ترك تسعين دينار لخص هذه الأخت دينار واحد * ويعاياهم افيقال لنا ميت
ترك ثلاثة ذكور وثلاث أناث وتسعين دينارا فأخذت إحدى الاناث دينار اوليس
نمدين ولا وصية وهي الأخت للاب في هذه الصورة انتهى أولوة * ولما كان من
الاحكام السابقة في الجد انه حيث بقي بعد الفروض قدر السدس أخذه الجد
وسقطت الاخوة الا لأخت في الأكدرية * ومنها انه لا يرض للأخت مع الجد
في غير مسائل المعادة على نزاع فيها فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل بالتعصيب
وقد تقدم ان الحق ان فيه الشائبتين الا لأخت في الأكدرية وكان من أحكام
العاصب انه اذا استغفرت الفروض التركة سقط العاصب الا لأخت في الأكدرية
كما سبق أعقب الناظم نفع الله به ذكر الجد والاخوة ببيانها لكونها منه بقوله

✽ ذكر المسئلة الأكدرية ✽

أي هذا بيان ذكر أي مذهب كور هو أحكام المسئلة الأكدرية فالأضافة للبين كما
سبق وسميت أكدرية لوجه كثيرة * منها كونها كدرت على زيد مذهب رضى الله عنه
ومنها كون الجد كدر على الأخت ميراثها حيث أخذت النصف ثم عاد عليها بالقيامها
ومنها ان عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أكردها فأخطأ فيها * ومنها ان امرأة

من أكرمات وخلفتهم * ومنهم ان الزوج اسمها كدرو كونها كدرت على زيد مذهبه
لان زيد لا يفرض الاخوات مع الجد ولا يعيّل بل يسقط الاخوة معه اذ لم يبق لهم
شيء وهنا أعال للاخت ثم جمع الفروض فقام على جهنم التعصيب فخالفت هذه
القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا الوجه ان تسمى مكدره
لا كدرية انتهى فلا نسب والاحسن نسبتها بالأ كدركا قاله العلامة الامير وتعرف
هذه المسئلة بالغراء أيضا الظهورها حتى نصارت كالكوكب الأغر اذ ليس في
مسائل الجد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها
سواها وقيل لان الجد غار على نصيب الاخت كما في الأولوة * ثم شرع في بيانها
بقوله

﴿نعم مع الجد بالأ كدرية * يفرض بالعدل للاخت الميت﴾
وهي اذا ما الوارثون في العدد * زوج وأم صحبا أخا وجدة

أي ان الاخت لا يفرض لها مع الجد كما سبق قريبا في أحكام الجد والاخوة ولما
افهم هذا الحكم العموم استدرك الناظم نفع الله به حكم الأ كدرية بقوله نعم
مع الجد الخ أي الا في الا كدرية فانه يفرض للاخت وتعمل المسئلة بسبب ذلك الى
تسعة كما سيأتي فلا يفرض لها في ما عدا هذه المسئلة والا في مسائل المعادة على تزاغ
فيها ثم بين أركان هذه المسئلة بقوله وهي الخ أي ان عددها أربعة وهم زوج وأم وأخت
وجد ثم ذكر أصلها وتقسيمها بقوله

* فأصلها الستة وهي مائة * لتسعة فاقسم عليها حاصله *
* للزوج نصف عائل ثلاثة * والام سهمان من الوراثه *
* والسدس للجد وللأخت معه * نصف فكلتا الحصتين أربعه *
* وبعد خلط الحصتين فاقسم * للجد مثلي ما لها من أهمهم *

أي أصل هذه المسئلة من ستة الحاصلة من ضرب مخرج النصف اثنين في مخرج
الثالث ثلاثة للزوج النصف ثلاثة والام الثالث اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس
فيأخذ الجد فكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت وهو مذهب الحنفية واما
مذهبننا كما سلكية والحنابلة تبعوا زيد رضي الله عنه انه يفرض لها النصف ثلاثة
وهو معنى قول الناظم وللأخت معه نصف وللجد السدس واحد فعالت المسئلة بنصفها
الى تسعة اسكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها لزادت على الجد ردت
بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته الى حصتها ويقسمان الاربعه بينهما
اثلاثا لذكر مثل حظ الانثيين الا ان الاربعه اذا قسمها اثلاثا تنقسم صحيحة ولا
موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة
وهو ثلث المال والام اثنان في ثلاثة تسعة وهي ثلث الباقي وللجد والاخت أربعة

في ثلاثة باثني عشر فللاخت أربعة ثلث باقي الباقي وللجد ثمانية هي الباقي فلهذا يلغز
فيمقال ميت خلف أربعة من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث ميتهم يحكم واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما * يبقى لثانهم برأى جامع
ولثالث من بعده ثلث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع
وأجاب المحقق الأمير بقوله

أفدى الذي حاجي بعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع
سحر البيان وحكمة الشعر التي * منها بوجه الحل شكر السامع
يعنى التي ميتها من أكدر * معروفة لاسمها بالمبارع
ومن ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف
ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق
الأمير بقوله

أى شخص له من الارث جزء * واثان سهمهم بعة دار نصفه
ثم نصف الجزءين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه
أجاب كاتبه عفى الله عنه

يا امام بديع لغز بوضفه * فاق معنى مع اختصار بلطفه
هم أدلوا كدرية الجد فلاخت قام فالزوج فامنع بكشفه

وتوضح ذلك ان الجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية
والأم أخذت ستة وهي نصف الاثني عشر والزوج أخذت سبعة وهي نصف الثمانية
عشر التي هي ضعف التسعة فلولم يكن زوج لكانت الحرقاء وهي أم وجد وأخت
وقد قدمت ولولم تكن أم لمتقاعم الجد والأخت فيما بقي بعد فرض الزوج ولولم يكن
جد لفاضت الأخت بفرضها بعد العول بغيره له وهو ثلثا اثنان وكانت المباحلة
وقد قدمت ولو كان بدل الأخت أخ لاسقط وصحت المسئلة من أصلها وهو ستة ولولم
أخت وكان بدل الجد أبا كانت أحد الغراوين ولو كان خنثى فاجعل له مسئلة
الذكورة ومسئلة الأنوثة وجامعة بينهما ما فمسئلة الذكور من ستة ومسئلة الأنوثة
من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلتين توافق بالثلث فاضرب وفق احدهما
في كامل الأخرى يحصل لكل منهم تسعة فهي جزء منهم مسئلة الذكور واقسمها
أيضا على تسعة مسئلة الأنوثة قبل التجميع يخرج ستة فهي جزء منهم مسئلة الأنوثة
فاضرب نصيب كل وارث في كل من الجزءين واعطه أقل النصيبين فللزوج من
مسئلة الذكور ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة الأنوثة ثلاثة في ستة

بثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر ومن مسألة الأثوثة لانها
الأضر في حقه ويوقف له تسعة وللأم من مسألة الذ كورة اثنان في تسعة بثمانية
عشر ومن مسألة الأثوثة اثنان في ستة باثنى عشر فتعطى أقل النصيبين وهو اثنان
عشر من مسألة الأثوثة لانها الأضر في حقه ويوقف لها تسعة وللخثى من مسألة
الذ كورة واحد في تسعة بثمانية ولاشي للخنثى من مسألة الذ كورة وللجد والخنثى
من مسألة الأثوثة أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير
أثوثة ثمانية فيعطى الجد أقل النصيبين وهو تسعة من مسألة الذ كورة لانها الأضر
في حقه ولا يعطى الخنثى شيأ مما له بالأضر في حقه وهو مسألة الذ كورة ويوقف
خمس عشر لانه جملة ما أخذ وتسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح الخنثى
بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تسعة لانه نصه على مسألة الذ كورة
أيضا وان اتضح بالأثوثة أخذ ثمانية وأعطى للجد تسعة على التسعة التي معه فيصير
له ستة عشر فقد صار مجموع نصيب ما أربعة وعشرين وقسمت بينهم ما أثلاثا لانه ذكر
مثل حظ الانثيين وهذا مذاهبنا وعند السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل
واحد من الورثة نصف ماله من المسئلةين مسألة ذ كورة ومسألة أثوثة وما بقي فهو
للخنثى وتصح من مائة وثمانين لانها جامعة للمسئلةين من ضرب حالي التذ كبر
والتأنيث في أربعة وخمسين بمائة وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والأم من
مسألة الذ كورة وهي الستة في أصل المسئلةين وهو جز السهم عندهم وهو ثمانية
عشر واثنى عشر لان مسألة الذ كورة ستة والأثوثة تسعة عائلة كما عرفت
مضروبين في الحالتين اثنان في ستة باثنى عشر واثنان في تسعة بثمانية عشر فتضرب
للزوج النصف ثلاثين من ستة مسألة الذ كورة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين
وثلاثين في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب في الأصلين تسعين تعطيه
نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة الذ كورة في ثمانية عشر بستة
وثلاثين واثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين يكون المجموع تسعين تعطيها نصف
ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذ كورة تسعة ومن مسألة الأثوثة تسعة عشر يكون
المجموع خمسة وعشرين مضروبة في اثنان مسألتى الذ كورة والأثوثة تبلغ خمسين
تعطيه من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما لكل مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك
مائة وثمانية هذه طريقة المالكية * ولما أنهى الناظم الكلام على مهم المسائل
الفقهية الفرضية شرع في بيان المخارج والنسب من المسائل الحسابية فقال

(ذكر مخارج الفروض والنسب الأربع)

أى هذا بيان ذكر أحكام مخارج الفروض الخ فالإضافة للبيان كما تقدم غير مرة
أى بيان المسائل المتعلقة بمخارج الفروض الستة المتقدمة أول الكتاب والنسب

الأربع وبيانها والمخرج جميع مخرج والمخرج هو أقل عدد يصح منه الكسر والنسب جميع نسبة وهي اضافة الشيء الى غيره (واعلم) ان علم الفرائض اعم لمجموع مسائل قسمة الموارث كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل ونصيحها كقولنا كل مسألة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم ان كسر على فريق وباقية سهمها بضرب عدد رؤسها في أصل المسئلة فلما فرغ الصنف من الكلام على الجزء الأول أعني المسائل المتعلقة بقسمة الموارث أخذت كلام على الجزء الثاني أعني المسائل المتعلقة بالحساب ثم شرع في بيان المخرج والنسب بقوله

- * (اذا عرفت قسط كل وارث * واحتجت للقسمة بعد الحادث) *
 * (فاعرف مخرج الفروض الموصلة * بضبطها لأصل كل مسألة) *
 * (فانثان أصل النصف في الوراثه * والثالث والثلثان من ثلاثة) *
 * (أربعة للربع ستة للهيمه * للسدس والثلثان له الثمانية) *

أى اذا عرفت قسط أى نصيب كل وارث عن سبق من العصبه لان مسئلتهم عدد رؤسهم ان تحضوا ذكورا ولذا كرم مثل حظ الأنثيين ان كانوا ذكورا وانثى كما تقدم والمعنى اذا عرفت قسط كل وارث من أرباب الفروض اجمالا كالسدس والربع أو الثالث والثلث مثلا ولم تعرف مقدار ما يخص كلاً من عدد السهام واحتجت للقسمة لتعرف ما كان مجهولا من مقدار سهام كل فرض بعد حدوث الحادث وهو موت المورث وجهه لعددها السهام لكن يعكس على هذا المفهوم الثانى قوله بعد فاعرف مخرج الفروض لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل لانه اذا عرفت قسط كل وارث اجمالا كاهذا السدس ولهذا النصف تعلم ضرورة ان السدس واحد من ستة وهكذا وتعرف المخرج الذى هو العدد الذى يصح منه الكسر كالسنة والثمانية وهو القدر قد عرفه اجمالا فيعين حينئذ المعنى الأول وهو أنه اذا عرفت نصيب كل وارث من العصبه واحتاج لقسمة المسائل الذى فيها أصحاب الفروض المجهولة عددها سهمهم أصل المسئلة * وقوله فاعرف أى اعلم مخرج جميع مخرج وهو أقل عدد يصح منه الكسر كما سبق والفروض وهى الستة المتقدمة أول الكتاب وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الموصلة لقسمة المخرج بضبطها أى معرفة ضوابطها أى قواعدها الكلية لأصل كل مسألة من مسائل الفروض المجهولة عددها سهمها والمخرج خمسة ذكرها بقوله * فانثان أى الأول من المخرج اثنتان وهو مخرج النصف وهو أحد الأربعة الأصول التى لا تعمل من السبعة الأصول الآتية تمامها فيما بعد وستأتى اشارة الناظم الى هذه الأصول الأربعة فمخرج النصف مع الباقي اثنتان كزوج وعم للزوج النصف واحد

والباقي لأم واحد بنت وعم من اثنين للبنت النصف واحد والباقي لأم بنت ابن وعم
كذلك أخت شقيقة وعم كذلك أخت لأب وعم كذلك وتسمى هذه المسائل حينئذ
ناقصة لنقص فروضها عن عدد هاهو مثل النصف النصفان كزوج وأخت شقيقة
من اثنين للزوج النصف واحد وللأخت النصف واحد وزوج وأخت لأب كذلك
وتسمى هاتان المسئلتان عادلان لمساوات فروضهما العددهما فان زادت سميت
عائلة كسبأقي وتسمى هاتان المسئلتان بالنصفيتين وباليتميتين تشبيها لهما
بالدرة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض مسألة تورث فيها انصفان فقط
بالفروض الا هاتين المسئلتين وسبأقي أن النصفين متماثلان يكفي بأحدهما
* والاصل الثاني عا لا يعول الثلاثة وهي مخرج الثالث كام وعم فلازم الثالث
واحد والعم الباقي اثنان ومثله الثلثان كبنتين وعم وهي فيها سبأقي ناقصة كما
سبق أو الثالث والثلثان كاختين لأم وأختين شقيقتين أولاب وهي عادلة كما سبق
وهما أيضا متماثلان لان يكفي بأحدهما * والاصل الثالث عا لا يعول الاربعة
وهي مخرج الربع كزوجة وعم للزوجة الربع واحد والباقي لأم أو زوج وابن كذلك
أو عم الربع نصف كزوج وبنت وعم للزوج الربع واحد وللبنت النصف اثنان
والباقي لأم واحد أو زوجة وأخت شقيقة أولاب وعم للزوجة الربع وللأخت
النصف والباقي لأم أو عمه ثلث الباقي كزوجة وأبوين للزوجة الربع وللأم
ثلث الباقي واحد والباقي لأب اثنان ووجه ذلك انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر
مضاف للباقي أخذت مخرج المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان
انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع
وثلث الباقي فأنزلوا ألقىت من الاربعة واحدا وهو بسط الربع وجدت
الباقي منقسمه على ثلاثة حينئذ أصل المسئلة أربعة وان لم تنقسم فاما أن يبين
كنصف وثلث الباقي فأنزلوا ألقىت من الاثنين واحدا وهو بسط النصف وجدت
الباقي ثلاثة فتضرب في ثلاثة بسطة وأما ان يوافق كسبع وربيع الباقي
فأنزلوا ألقىت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للاربعة
بالنصف فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في سبعة باربعة عشر انتهى من
الاولوة موضعا * والاصل الرابع العمانية وهي مخرج النعم كزوجة وابن أو كان
معه نصف كزوجة وبنت وعم المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنت
النصف أربعة ولعم الباقي ثلاثة فهذه الاصول الاربعة وهي لا تعول وهي مخرج
الفروض الخمسة المتقدمة وانما كانت الخارج أربعة والفروض خمسة لان مخرج
الثلث والثلثان واحد * والاصل الخامس الستة وهي مخرج السدس وسبأقي أنها
من الاصول الثلاثة التي تعول وذكرها لانه من جملة الخارج الخمسة * ثم ذكر

النسب الاربع بقوله

- * (واعرف حساب النسب المشروحا * لتعرف التأصيل والتصحیحا) *
 * (وهی هـ دیت أربع من النسب * تمائل بعرفه كل العرب) *
 * (تداخل وهو اذا أفنى الاقل * بالحط أو في العددين والمثل) *
 * (ثلاثة مع ستة أو تسعة * واثنان مع أربعة أو ستة) *
 * (توافق وهو اتفاق العددين * في أى كسر سالم في الطرفين) *
 * (كسمة مع تسعة في الثالث أو * في النصف مع أربعة كجروا) *
 * (تباين وهو اذا الف رد فضل * من بعد حط كل أو في الاقل) *
 * (فهذه الخارج المقرره * والنسب المشروحة المعتمده) *
 * (ليس الى التصحيح والتأصيل * بغير حفظهن من سبيل) *

أى واعلم بيان النسب الاربع الآتية الحسابية وإضافة حساب الى النسب من
 إضافة الصفة الى الموصوف والمشروحة لحساب وهو معرفة وحساب نسكة ولا يصح
 وصف النسبة بالمعرفة عند الجمهور وأجاز الاخفش وصفها ان خصصت كما هنا
 واستدل له الاخفش بجعل الأوليان صفة لأن في قوله تعالى فأخرا نية ومان
 مقامهما من الذين استحق عليهم ما الأوليان * وقوله لتعرف التأصيل والتصحیحا
 تعليل لمعرفة النسب * وقوله وهی هـ دیت دعاء من الناظم لم يعلم هذه النسب
 ويعتقنها بالهداية أى الدلالة على الحير موصلة كانت أم لا كما تقدم لكن المراد بها
 هنا الموصلة ودعائه بالهداية اليها والى غيرها اللاعتماد بشأنها لانها من مهمات
 هذا الفن لتتوصل بعرفتها الى قسمة التركات أربع من النسب وهی التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين (النسبة الاولى) التماثل والتماثل تفاعل من
 الجانبين أى عدد تماثل لعدد غيره أى المساوى له كخمسة وخمسة وعشرة وعشرة
 * وقوله يعرفه كل العرب أى يعرف معنى التماثل بديهية كل من عرف لغة العرب
 فلا يحتاج الى طول شرح (النسبة الثانية) التداخل وهو جزء الشئ الذى اذا سلط
 عليه أفناه وهو معنى البسط وهو ان يكون أقلها جزا من اكبرهما ومعلوم ان الاصغر
 داخل فى الا كبردون العكس خرج بذلك الجزء المسمى $\frac{1}{2}$ رر كالاربعة بالنسبة
 للستة فهم متوافقان لامتداد اخلان أو يقال المتداخلان هما العددان اللذان يفنى
 أصغرهما اكبرهما أى ولو فى أكثر من مرتين وعبارة المنهاج مع النهاية وان اختلفا
 وفى الا أكثر بالاقل عند اسقاطه من الا أكثر مرتين فاكثر فة دخالن لدخول
 الاقل فى الا أكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالا أكثر ويجعل أصل
 المسئلة كثلاثة مع ستة أو تسعة أو خمسة عشر فان الستة تفنى باسقاط الثلاثة
 مرتين والتسعة ثلاث مرات ومثله فى التحفة فالتفاعل وان كان يقتضى التفانى

من الطرفين الا انه هنا ليس على باب كناية دم * وقول الناظم وهو اذا افنى الاقل
الحضابط كاف لحد التداخل والاقل فاعل افنى وبالخط جار ومجرور متعلق به
واوفى العدين بمعنى أكثرهما فعول لا فنى (النسبة الثالثة) التوافق وهو ان
يوافق العدد عددا آخر فهم ممتوافقان ويقال لهما مشتركان أيضا والتوافق
يحصل ولو في جزء من الاجزاء يقال أيضا المتوافقان هما اللذان لا يفنى أصغرهما
أكبرهما وانما يفنيهما عدد ثالث كاربعة وسبعة فان الاربعة لا تفنى السبعة
ويفنى كل منهما الاثنان ومثل له الناظم كسبعة مع تسعة في الموافقة بالثلاث وسبعة مع
اربعة في الموافقة بالنصف (والنسبة الرابعة) التباين وهو ان يبين العدد عددا
آخر فهو ممتباينان أي متخالفان وقد بينه الناظم بقوله نعم الله وهو اذا الفرد
فضل من بعد حظ كل الخ وبيان ما تعرف به النسب المذكور من الطرقتين
أحسنه تسليط الاصغر على الاكبر وطرحه منها في مرتين فأكثر فلم يبق شيء كانا
متداخلين كاثنتين وأربعة أو سبعة وان بقي شيء فان بقي واحد كانا متوافقين
كاربعة وسبعة وان بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخمسة
أو تسعة فان المدار في التباين على بقا واحد بعد طرح الاصغر من الاكبر وقد
يطرح بعد ذلك ما بقي للاكبر من الاصغر كاربعة وسبعة فان اذا طرحت الاربعة
من السبعة غم طرحت ما بقي للسبعة من الاربعة أي طرحت ثلاثة من الاربعة لاجل
طرح الثلاثة ببقية السبعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق
معرفة التوافق وطريق معرفة التباين وأما التماثل فواضح لاحتياج معرفته
لطريق انتهى وقوله فهذه الخارج المقررة الخ الاشارة الى المذكورة المرسومة
في هذا الباب أو الاشارة الى الخارج والنسب التي في الذهن فيه الخلاف المشهور
المنقول عن السيد الشريف الجرجاني قدس سره الى سبعة أقوال لان الاشارة
اما أن تكون الى الالفاظ أو الى المعاني أو الى النقوش أو الى الالفاظ والمعاني
أو الى الالفاظ والنقوش أو الى المعاني والنقوش أو الى الثلاثة وهي غير جائزة
للمعاني لانها غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تعلم أن تكون مدلول ولا جزء
مدلول فبطلت احتمالات أربع وللنقوش لانها لا تفسر لكل أحد ولا في كل
وقت فلا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء مدلول ولا لالفاظ لانها اعراض
تنقضي بمجرد النطق بها فبطلت البقية وتعين الاحتمال المذكور والاشارة
لما في الذهن مطلقا قد دم الكلام أو تأخر أما عند تأخر الكلام عن الاشارة فالامر
ظاهر وأما عند تقدم الكلام كما هنا على الاشارة فلان الالفاظ اعراض تنقضي
بمجرد النطق بها وأصل وضع الاشارة الى المحسوسات فيكون في غيرها مجازا
بالاستعارة وهل الاستعارة في اسماء الاشارة تبعية أو أصلية الارجح أنها تبعية

* ولما كانت المخارج والنسب أصل لا بد من معرفته في هذا الفن - حض عليهم ابعرض
الخبر بقوله ليس الى التصحيح الخ * وقوله في أي كسر ساءم الطباق وهو ذكر الشيء
وضده ثم ذكر الناظم نفع التبيه تأصيل المسائل ووجه الاخذ بالنسب الاربع
المذكورة في هذا الباب فقال

* (ذكر تأصيل المسائل) *

أي هذا بيان ذكر تأصيل المسائل وبيان وجه الاخذ من النسب الاربع وبيان
الاصول العائلة وشرع في بيانها بقوله

- * (مهما يت عن عصبية محض * من نسب ولم يكن ذو فرض) *
- * (فعدة الرؤوس والفرض المذكور * كالانثيين أصلها الذي اشتهر) *
- * (وان تجددت ففرضا واحدا * فأصلها مخرجها أوزاندا) *
- * (فانظر وقاك الله سوء المنقلب * الى مخارج الفروض بالنسب) *
- * (فاغن بواحد من المماثل * واكتف بالاكثري في التداخل) *
- * (وان يكن توافقا فبادر * لقرب وفق واحد في الآخر) *
- * (وان يكن تبائنا فالكل * في الكل والحاصل فهو الاصل) *

أي شخص عوت عن محض العصبية من ذوى النسب ولم يكن في العصبية ذو فرض
فشملة هم عدد رؤوسهم فان كانوا كورا استوت سهامهم ورؤوسهم وان كانوا كورا
وانا ناجعل رأس الذ كر كائنين وقسمت التركة بينهم لاذ كر مثل حظ الانثيين وتقدم
الكلام عليهم في باب العصبية (قوله) وان تجددت ففرضا الخ أي وان كان في المسئلة
صاحب فرض فأصلها من مخرج ذلك الفرض كالسدس أوزاندا اعلى ذلك الفرض
كان كان في المسئلة سدسان كابوين وابن فتمثالان وقد أشار الى ذلك الناظم مقدما
الداه للناظم في مخارج الفروض بكفاية سوء المرجع والمآل والعاقبة بالوقاية له من
ذلك وهو عدم العقاب بعد الموت في البرزخ والحشر ودخول النار ففسأله سبحانه
وتعالى السلامة من ذلك كله حتى قال فاغن بواحد من المماثل واكتف به عن الآخر
فيكون المأخوذ جزء السهم كما سيأتى في كلام الناظم بعد هذا الباب فاضربه في أصل
المسئلة ان لم تعمل أو في مبلغها بالعلول ان عالت لانه جزء السهم واكتف بالاكثري
في المتداخلين ويسميان بالتناسبين وهو أكبر العديدين عن الاصغر أي أقل
العديدين فيكون الاكثر جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة ان لم تعمل أو مبلغها
بالعلول ان عالت لانه جزء السهم كما سيأتى وان توافقا اضرب جميع الوفاق الحاصل
من أحد العديدين في العدد الآخر وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وفق أحدهما
في كامل الآخر في أصل المسئلة أو في مبلغها بالعلول ان عالت لان ذلك جزء السهم
وان تبائنا فاضرب الكل في الكل في الكل فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في أصل

المسئلة ان لم تزل ارقى مبلغها بالعول ان عالت فما حصلت في المتناسبات الاربعة
وهو احد المتماثلين واكبر المتماثلين وحاصل وفق احد المتوافقين في كامل الآخر
بالعول ان عالت وحاصل المتباينين جزء السهم من اصل المسئلة ومبلغها بالعول ان
عالت ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم رحمه الله انه اذا قسم المصحح على الاصل
تماما اوها بالخرج ما حصلت من المتناسبات لان الحاصل من ضرب أحد العددين في
الآخر اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر * مثال ذلك زوج وست
شقيقات المسئلة من ستة لان فيها النصف والثلاثين وهما متباينان فتضرب بخروج
أحدهما في كامل الآخر اثنان في ثلاثة بستة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقات الثلاثان
أربعة عالت الى سبعة وهي لا تقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتردها الى
وفاةها وهو ثلاثة وتضرب الثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل واحد وعشرون
للزوج ثلاثة في ثلاثة بستة وللشقيقات أربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحدة اثنان
فاذا قسمت هذا المصحح على سبعة خرج لكل سهم منهم ثلاثة فبقي جزء السهم
والمطلوب القسمة ونصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الاصل أو المنتهي اليه
بالعول يسمى بهما وحاصل المضروبين يسمى جزءا فلذلك قيل جزء أي حظ الواحد
من الاصل أو المنتهي اليه ثم اذا قسمت المسئلة بين الورثة باحد الوجه التي ذكرها
الغرضيون * منها أن تضرب حصه كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم فان كان
الفريق بشخص واحد أخذ وان كان جماعة فاقسمه على عددهم يخرج مال لكل
وارث عما حصلت منه المسئلة * ففي أم وثلاثة أخوة لأم وعم المسئلة من ستة للام
السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لانه قسمان عليهما وبياضان الرأس
والباقي للعم فتضرب برؤس المنكسر عليهم ثلاثة في أصل المسئلة ستة ثمانية عشر
للأم واحد في ثلاثة جزء السهم بثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة بستة لكل واحد
اثنان والعم ثلاثة في ثلاثة بتسعة للعم لانه شخص واحد * ومنها ان تقسم جزء السهم
على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب من الاصل يخرج نصيب كل واحد
من ذلك الصنف ففي ثلاث بنات وأخوين لأبوين أو لأب المسئلة من ثلاثة يخرج
الثلاثين وللبنات الثلاث اثنان وهما لا يقسمان على ثلاثة وبياضان وللأخوين
واحد لا يقسم عليهما وبياضين وبين الرؤس بعضهم بعض ثمان فاضرب ثلاثة
رؤس البنات في رأسي الأخوين بستة وهي جزء السهم ثم تضرب بها في أصل
المسئلة وهو ثلاثة ثمانية عشر فاذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات
وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان واذا خرجت الخارج وهو اثنان يخرج أربعة وهي
نصيب كل بنت واذا قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد
ثلاثة واذا ضربت الخارج في نصيب الأخوين من الاصل وهو واحد بقي ثلاثة وهي

نصيب كل أخ * ثم ذكر الأصول السبعة مشيراً إلى تقدم الأربع الأصلية التي لا تعول بقوله نفع الله به

- * (ووضح مهمما عرفت ما ذكر * ان الأصول سبعة المختبر)
- * (فالجمعة الخارج المشهوره * منها وتلك سابقا مذكوره)
- * (ولا اجتماع الربع مع سدس برى * أو ثلث أو ثلثين فائتي عشر)
- * (وأصلوا عشرين تلوا ربعه * للثمن والثلثان أو سدس معه)
- * (والعول في الستة والاثني عشر * وضعفها يدخل في بعض الصور)
- * (وهو بأن يراد في السهام * كما إذا الفروض في ازدحام)
- * (زيادة تستلزم النقصانا * قدرا من النصيب انى كانا)
- * (فتبلغ الستة بالآحاد * عولا إلى العشر من الاعداد)
- * (وضعفها تبلغ بالآثار * للسبع بعد مرفد الا عشر)
- * (والعدد الأعلى بثمنه انضبط * عولا إلى سبع وعشرين فقط)
- * (فهذه مسائل التأصيل * واقنع بأجمالى عن التفصيل)

أى ان ما سبق من ذكر القسمة بين العصابة وبيان النسب الأربع ظاهر وواضح ومهما عرفت ما ذكر من الفروض ومخارجها فاعلم ان الأصول المتفق عليها سبعة فجواب الشرط محذوف وانما علق الناظم نفع الله به معرفة الأصول السبعة على معرفة ما تقدم من الفروض ومخارجها لأنها متفرعة عنها ومبنية عليها يعرفها المختبر بها والمطلع عليها * منها أى السبعة الخارج الخمسة المتقدمة ذكرها وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والخامسة وهذه الأربع تقدم ببيانها انما لا تعول والخامس الستة ذكره هناك وسيأتى هنا بيانها لأنه من الثلاثة التى قد تعول والاثنا عشر والأربعة والعشرون فهذه هى السبعة الأصول المتفق عليها وأما المختلف فيها فمافهم اثمانية عشر كفى أم وجد وخمسة أخوة لا يوين أولاب المسئلة من ثمانية عشر أصلا للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة واسكن أخ اثنان من العشرة الباقية * وستة وثلاثون كفى أم وزوجة وجد وسبعة أخوة اشقاء أولاب المسئلة من ستة وثلاثين أصلا للام السدس ستة وللزوجة الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة واسكن أخ اثنان من الأربعة عشر الباقية وكونهما أصلين على الزاج لا تصحها هو ما عليه المحققون لأن ثلث فرض مضوم افرض آخر افرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثلث الباقي صحها ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثلث الباقي صحها ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تصحح لأن الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثلث الباقي لم يرد فيها فهو ما تصحح لا تأصيل فأصل الأولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحح

للباقي بعد سدس الأم تضرب ثلاثة في ستة بمائة عشر وقد علمت قسمتها وأصل
 الثانية من اثني عشر مخرج السدس والرابع ولا ثالث صحيح للباقي بعد سدس الأم
 ورابع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر بستمائة وثلاثين وقد علمت قسمتها * ثم هذه
 الأصول الثلاثة التي تعول وهي الستة والاثني عشر والأربعة والعشرون والعول
 لغية يقال لعان منها الارتفاع يقال حال الميزان أي ارتفع ومنها القيام بكفاية
 العيال يقال حال عياله إذا قام بكفائهم ومنها الاشتداد يقال حال الأمر
 إذا اشتد ومنها الغلبة يقال حاله انشأ إذا غلبه ومنها الميل يقال حال الميزان إذا
 مال ومن هذا المعنى قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تعملوا ولا تجوزوا وعن
 إمامنا الشافعي رضي الله عنه أن لا تكثر عياله كمن هو لم ينقر بذلك بل سبقت إليه زيد
 ابن أسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخطأ بعضهم بأن ذلك اغماض ومعنى أعال
 لا معنى حال وبأنه تعالى أباح التسرى في الآية بلا حصر وفيه تكثير العيال اه
 وهو الخطي في تخطئه لأن حال جاء بمعنى أعال أي أ كثر عياله كما هو منقول عن
 الكسائي والأصح وأبي عمر ورواهم وقرأ طائوس أن لا تعيّلوا من أعال وهو
 عاضد لما قاله إمامنا رضي الله عنه ولأن التسرى مظنة قلة الولد بحسب القصد
 الأصلي لأنه يقصد للتمتع والولد إذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه تكثير
 العيال كما قال وأصله طاحنا زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصباء ففيه
 زيادة كمال المنفصل وهو العدد ونقص كمال المتصل وهو القدر * (واعلم) أنه لم يقع
 العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول
 من حكم به حين رفعت إليه مسألة زوج واختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالاختين
 لم يبق للآخر حق فأشير وأعلى فأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقيل زيد بن
 ثابت ولعلهم تكلموا بذلك في مجلس واحد لاستشارة عمر أياهم واجتمعت الصحابة
 على العول ثم أسامات عمر أظهر ابن عباس الخلاف فيه وقال ان الذي أحصى رمل
 حاج عددا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذا ان النصفان قد ذهبا بالمال فأين
 الثلث وذلك في مسألة زوج وأم وأخت شقيقة أولاد فانها تعول بثلثها كما سيأتي
 وقال لو قدم ما قدم الله وآخر وأما آخر الله ما عالت فريضة قط وروى عنه انه قال
 من أهبطه الله من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه من فرض إلى
 غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك فقبل له ما يالك لم تغل هذا العمر فقال
 كان رجالهم أيا فهمته فقال له عطاء بن أبي رباح ان هذا لا يغني عني ولا غنك شيئا
 لو مت أو مت لقسمة ميراثنا على ما عليه الناس فقال فان شاؤا فلندع أبناءنا
 وأبنائهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نميتهم لئلا نجعل لعنة الله على
 الكاذبين ولذلك تسمى المباهلة وظاهر ما تقدم انه كان مخالفا في زمن عمر لكنه

كتم ذلك كما يقتضيه التعجب. ويرى قولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف ويؤيده قوله
 كان رجلا معها باهية. قال السبكي وليس معناه أنه خاف عدم انقياد عمر له. لعلم
 القطعي بانقياده للحق. ولكن الهيبة خوف منشأه العظيم. فلعظمة عمر في صدر ابن
 عباس لم يبد ذلك له. كما يعرض ذلك لطالب العلم. فتمت. وعظمة شيخه من أن يبدى
 احتمالات تحتلج في صدره. (واستش كل ذلك) بانه كيف يسكت عما يظهر له
 لأجل هذا مع أن غير الصحابة لا يظن به هذا. كيف بهم (وأجيب) بانه لما كانت
 المسئلة اجتماعية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير إليه. ساغ له عدم اظهاره
 ما ظهر له. واحتج مشيئ العول باطل. لاق آيات الموارث وبجديت الحق والغرائض
 بأهلها. والقاس على الديون والوصايا. إذا ضاق عنها المال. ذكر ذلك شيخ الاسلام
 (الأصل الأول) من الثلاثة الستة. ما غير عائلة كجدة وعم أو مع النصف كجدة
 وبنت وعم أو مع الثالث كام وأخوين لام وعم أو مع سدس آخر كجدة وأخ لام وعم
 أو مع الثلثين كام وبنتين وعم أو مع نصف وثلاث كام وأخت شقيقة وأخوين لام
 أو مع نصف وسدس آخر كبنت وبنت ابن وأم وعم أو مع نصف وسدس وسدس ثالث
 كام وثلاثة أخوات متفرقات شقيقة وأخت لأب وأخت لام وكل من في هذه المسئلة
 أصحاب فروض مستوفية للسهم أو مع الثلثين وسدس آخر كام وأختين شقيقتين
 وأخت لام وهذه كالأولى مستوفية للفروض. فجميع هذه الصور أصلها من ستة
 لأنها تخرج السدس وما عداها مما ذكره. فخرجها داخل في الستة فيكتفي بها. لأن
 المتداخلين يكتفي بأكبرهما. وكذا إذا اجتمع النصف مع الثالث. كزوج وأم وعم
 للباينة. بين تخرج النصف والثالث. وخاصيل الاثنين والثلاثة ما ذكره جميع هذه
 الصور غير عائلة بل هي في بعض الصور تسمى ناقصة كما تقدم وهي التي ذكر فيها
 العم وفي بعضها عادلة وهي التي لم يذكر فيها العم وقسمه ذلك ظاهرة. ثم اعلم
 أن الستة قد تكون من فرضين أو أكثر. كما ظهر لك في القميل وأما الاثنى عشر
 والأربعة والعشرون الآتيان فلا يكونان إلا من فرضين فأكثر. (الأصل
 الثاني) من الثلاثة الاثنا عشر غير عائلة. إما من كب من الثلث والرابع كزوجة
 وأم وعم أو زوجة وأخوين لام وعم المستلثان من اثني عشر من ضرب أحد المخرجين
 المتباينين في الآخر ثلاثة في أربعة باثني عشر للزوجة في الأولى الربع ثلاثة وللأم
 الثلث أربعة وللعم الباقي خمسة. وفي الثاني للزوجة الربع ثلاثة وللأخوين للام
 الثلث أربعة من اثنين وللعم الباقي خمسة. وكذا إذا اجتمع الربع مع الثلثين
 كزوجة وأختين شقيقتين وعم المخرجان متباينان كالتى قبلها. وأصح بضرب
 أحدهما في الآخر من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية
 والباقي واحد. ولعم وكذا إذا اجتمع الربع مع السدس والربع والسدس بينهما

التوافق تضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كزوجة واحدة وعم من اثني عشر
أو الربع مع النصف والسدس كزوج وبنت وبنت ابن وعم من الربع والسدس
التوافق كالذي قبله القسم في هذه الصور ظاهر وهي فيها ناقصة ولا يكون في الاثني
عشر صورة عادلة أصلاً وستأتي الصور العائلية (الأصل الثالث) الأربعة
والعشرون غير عائل وهو وامرأب من الثمن والسدس كزوجة وأم وابن وابن
المخرجين التوافق يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين أو الثمن
والثلثين كزوجة وبنتين وابن ابن بين المخرجين البنين أو النصف والسدس
كزوجة وبنت وبنت ابن وعم أو الثلثان والسدس كزوجة وبنتين وأم وعم في
المستثنين بين المخرجين التوافق من أربعة وعشرين والضرب والقسم ظاهر ولا
يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع
الوارث والوارث للثلث الأم أو العدة من الأخوة للأم بشرط عدم الفرع الوارث
فشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث الثلث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن
قول الجعبري في ذلك * وثلاث وثن لا يحلان منزلاً * ولا يجتمع الثمن مع الربع
لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجة بشرط عدم الفرع
الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير ممكن الا في مسألة الملفوف المتقدمة ذكرها
أول الكتاب وهي نادرة * قال ابن الهائم

والثمن في الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وعز واقع

(فائدة) كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا النصف والسدس
قد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب (ثم اعلم) لأن الأربعة
والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادلة أبداً بل قد تكون عائلية
وستأتي الصور التي تعول فتعول هذه الثلاثة اجتماعاً قبل اظهار ابن عباس رضي
الله عنهما الخلاف في ذلك كما تقدم فتعول الستة بالأفراد والأزواج إلى العشرة وقد
أشار إلى ذلك الناظم نفع الله به بقوله فتبلغ الستة بالأحاديث أي بالأحاد التي
تطلق على كل واحد ترقياً من الستة إلى العشرة اذهي جمع أحد كما في القاموس
وهو يطلق على كل فرد من الأعداد كالسابع فإنه أحد والثامن كذلك هذا هو المعنى
اللفظي وأما بالنظر للسطح الحسابي من أن الأحاديث الأوتار فيكون المراد تبلغ
الستة بالأحاد أي والأزواج ويكون حذفه لشهرته وعليه في كلامه كفاً على حد
قوله تعالى سراويل تقيكم الحرأى والبرد وعبر في هذا البيت بالأحاد والثاني
بالأوتار للثمن وهو ارتكاب فتن من اللفظ دفعا لسأمة تكرار اللفظ فتعول الستة
لسبعة كزوج وأختين شقيقتين أو لاب وهذه هي أول فريضة عالت في الإسلام كما
قبل وتقدم أن الأول مسألة حدثت في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه *

والتمانية كالمسئلة المباهلة على وزن مفاعلة من الهملي يقال به لله الله أي لعنه سميت
 هذه المسئلة بذلك لأن ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف
 رأيك فقال فان شأوا فلم يدع أبناءه وأبناءهم ونساء نازسهم وأنفسا وأنفسهم
 ثم نهى ففعل لعنه الله على الكاذبين كما تقدم وهي زوج وأم وأخت شقيقة
 أولاد وقيل أيضا أنهم الأول فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المباهلة لقب لكل
 عائلة المسئلة من ستة من ضرب المخرجين المتباينين مخرج النصف ومخرج الثلث
 الزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت النصف ثلاثة عالت الى ثمانية
 ولستع كزوج وثلاث اخوات متفرقات شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأم المسئلة من
 ستة لأن فيها السدس وهو أكثر كسر للزوج النصف ثلاثة وللشقيقة النصف ثلاثة
 وللأم السدس واحد وللأخت الاب السدس واحد وللأخت للام السدس واحد عالت
 الى تسعة وكذا الغراء وهي زوج وأختان لابوين أو لأب وأختان للام المسئلة من ستة من
 ضرب أحد المخرجين المتباينين وهو الاثنان مخرج النصف والثلثة مخرج الثلث
 بالآخول زوج النصف ثلاثة وللشقيقتين أو لأب الثلثان أربعة وللأختين للام الثلث
 اثنان عالت الى تسعة ولقب بالغراء لأن الزوج أراد النصف كما لا فأسأل بنو أمية
 فقهاه الحجازفة قالوا له ثلث المال بالعول فأشهرت حتى صارت كالسكوكب الاغر وقيل
 ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمة هذه بالغراء هو ما رجحه في الفصول
 ومشي عليه في الكفاية ولعشرة كالفروخ وهي زوج وأم وأختان شقيقة اثنان
 أولاد وأختان للام المسئلة من ستة لأن فيها السدس للزوج النصف ثلاثة وللأم
 السدس واحد وللأختين للام الثلث اثنان وللشقيقتين أو لأب الثلثان أربعة
 عالت الى عشرة وكفيت بأب الفروخ بالخاء المعجمة الأكثر ما فريخت في العول قال
 أبو عبد الله الوفي شبهوها بطير معه أفراخه وقال بعضهم ان الفروخ لقب لكل عائلة
 الى عشرة وقال القمولى انها تلبق بأب الفروخ بالجيم أيضا لكثرة الفروخ فيها
 وتلقب أيضا بالشرحية لأن شريحها وهو قاص بالبرصة أنها رجل فسأله عنها فأعطاه
 ثلاثة أعشار المال فكان اذا التقى الفقيه من العلماء يقول له اذا ماتت الزوجة ولم
 تترك ولدا ولولا ابن فما يخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح
 فصا ولا ثلثا فبقي الفقيه شريحاً فبأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذا التقى
 الرجل قال اذا رأيتني ذكرت بي حكما جاثرا واذا رأيتك ذكرت بل رجلا فاجرا قد
 بان لي فجورك انك تشيع الفاحشة وتكتم الفضيلة وفي رواية انك تذبح الشكوى
 وتكتم الفتوى اه من الزوجة وكزوج وأم وأخوين للام وأخت شقيقة وأخت
 الأب المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأختين للام
 الثلث اثنان وللأخت الشقيقة أولاد النصف ثلاثة عالت الى عشرة وتقول الانثى

عشر بالافراد الى سبعة عشر عند الجمهور وأما عند سيدنا معاذ رضي الله عنه فعول
 الى تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقةتين وأختين لام فللزوجة ربع ثلاثة
 وللأم الثلث أربعة على مذهب معاذ فإنه لا يراد الأم من الثلث الى السدس بالاخوات
 الخالص وللأختين الشقيقةتين الثلثان ثمانية وللأختين للام الثلث أربعة فقد عالت
 المسئلة الى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور ذكره في الأوازة فتمعول الاثنى عشر ثلاث
 مرات على توالي الافراد لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فتمعول الى ثلاثة عشر
 كزوجة وشقيقةتين وأم المسئلة من اثني عشر من ضرب أحد المخرجين المتوافقين في
 كامل الآخر وهما الأربعة والامسة ومخرج الثلث اندرج تحت الستة بالنصف فللزوجة
 الربع ثلاثة وللشقيقةتين الثلثان ثمانية وللأم السدس اثنان فقد عالت الى ثلاثة
 عشر والى خمسة عشر كزوج وبناتين وأبوين اصلهما كلتي قبلها الزوج الربع ثلاثة
 وللبناتين الثلثان ثمانية والابوين السدسان أربعة فقد عالت الى خمسة عشر والى
 سبعة عشر كثلاث زوجات وثمان اخوات لابوين أو لأب وبناتين وأربع اخوات
 لام فهن سبعة عشر امرأة عالت المسئلة الى سبعة عشر اصلها كلتي قبلها الزوجات
 الربع ثلاثة لكل واحدة واحدة وللأخوات الثلثان ثمانية لكل واحدة واحدة
 وللجدتين السدس اثنان لكل واحدة واحدة وللأخوات اللام الثلث أربعة لكل واحدة
 واحدة فقد عالت الى سبعة عشر واذا كانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل انثى
 ديناراً فلهذا تنقلب بام الفروج بالجيم وبأم الارامل وسميت بالأول لان جميع ودرتها
 أصحباب فزوج وبالثاني لانهن لم يكن من زوجات حين رقت والأرامل جمع أرملة
 وهي التي لا زوج لها وتسمى أيضاً بالسبعة عشرية لعولها الى سبعة عشر وبالدينارية
 الصغرى لان التركة اذا كانت سبعة عشر ديناراً أخذت كل انثى ديناراً وستأتي
 الدينارية الكبرى لكنها غير مشهورة وهي أربع اخوات اسقاء أو لأب وأختان لام
 فاصلهما من ثلاثة وأصح من ستة فقد خلفت نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير
 أخذت كل انثى ديناراً في شرح الترتيب اه الأوازة ويلغز في السبعة عشرية فيقال
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول
 بعضهم ما غزاني ذلك نظماً

قل لمن يقرأ الفرائض واسأل * ان سأت الشيوخ والاحداثا
 مات ميت عن سبع عشرة انثى * من وجوه شتى فخرن الترانما
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأنانا

وجوابه

قد فهمت السؤال فهما صحيحا * فعرفنا الموروث والميراثا
 حبس ثلثنا ترانته اخوات * من أبيته ثمانية وراثا

ومن الأم أربع حزن ثلثا * ولزوجاته وكن ثلاثا
 ربع المال لا ينزع عنه فيه * فيوزع ربعه أثلاثا
 وله جدتان باصاح أيضا * حازن السدس صامتا وأثلاثا
 فاستوى القوم في السهام يعول * كان في فاضلهم وحازوا التراثا
 كل اثنين لها من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
 لقبوها أم الارامل اذكا * نجميع الوراث فينا اثنا

التي من الأولوة عن شرح الترتيب * وتعمل الاربعة والعشرون بالثمن الى سبعة
 وعشرين وقد أشار اليه الناظم نفع الله به بقوله والعدد الاعلا بثمانه انضبط الخ
 وكونه يعول الى سبعة وعشرين عند الجمهور وأما عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 وقد تعول الى احدى وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقة وأختين لام وولد كافر
 فخذ له أصلها أربع وعشرون وتعول الى واحد وثلاثين لحببه الزوجة الى الثمن
 بالولد الكافر فللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين
 الثلثان ستة عشر وللأختين للام الثلث ثمانية فقد عالت عنه الى واحد وثلاثين
 كما في الأولوة من مال عولها الى سبعة وعشرين زوجة وابوان وبنتان المشثلة من أربعة
 وعشرين من ضرب احدى المخرجين المتوافقين وهما الثمن والسدس واندرج مخرج
 الثالث في مخرج السدس للزوجة الثمن ثلاثة وللأختين السدس ثمانية وللبناتين
 الثلثان ستة عشر فقد عالت الى سبعة وعشرين وهذه المنبرية سميت بذلك لأن سيدنا
 عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد
 لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المطاب والرجى فسئل
 عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله صارن المرأة تسعا ومضى في خطبة وتسمى أيضا
 بالبخيلة لانها انحلت بالعول فهذه هي الاصول السبعة المتفق عليها وقد أشار الناظم
 اليها بقوله فهذه مسائل التأصيل الخ والاحمال هو ما قبل التفصيل وهو عدم ايضاح
 الشيء وانتقصه بل التبيين وهو ايضاح الشيء وتبيينه بد كدليله * ولما انتهى
 الكلام على ذكر أصول المسائل شرح في ذكر تصحيح الانكسار فيها بقوله

* (ذكر تصحيح المسائل) *

أي هذا بيان ذكر أحكام تصحيح انكسار المسائل الفرضية وبيان قسمتها وشرح في
 بيان ذلك بقوله

* (اذا عرفت الاصل منها عادلا * أربعا ثلثا فاقسم عليه الحاصلا) *
 * (وارجع الى التصحيح ان لم ينقسم * الابكسر وهو بالحد علم) *
 * (تحصيلنا اقل عدد يتفق * منه صحيحا قسط كل مستحق) *

أي اذا علمت الاصل من المسئلة من مخرج من المخرج السابق ببيانها كونه

ذلك الأصل عادلا أى أو ناقصا أو عادلا وتقدم معنى العادلة وهى التى استوفى سهامها
أصحاب الفروض والناقصة هى التى فيها العصبية والعائلة هى التى زادت فيها
الفروض على أصلها * وقوله فاقسم عليها الخاص لا أى ان لم يكن فيها انكسار
وانقسمت من دون كسر على الورثة وارجع الى التصحيح ان كان هناك انكسار
وهو بالحد علم الخ والتصحیح تفصيل من الصحة وهو لغة ضد السقم ولما كان الفرض
منه ازالة الكسر من الانصباء وكان الكسر فى الانصباء بمنزلة السقم وكان الفرض
بمنزلة الطبيب سميت ازالة الكسر من الانصباء تصحيحا وفى الاصطلاح استخراج
أقل عدد ينصح منه نصيب كل مستحق فى التركة من ارث أو وصية أو دين أو شركة من
غير كسر ثم قال

فانظر ان الكسر على حزب الى * سهامه ولارؤس أولا *
فان تجد بين سهامه وبين * رؤسه تباينا كاخوين *
مع زوجة فاضرب رؤس المنكسر * عليهم فى أصلها كما ذكر *
بعبارة ان كان ثم ما بلغ * صحت به واقسم فيكمها فرغ *

أى فإذا أردت قسمة المسئلة فان كان الكسر على حزب واحد ويعبر عنه بالفريق
وتارة بالصنف وتارة بالخيز وتارة بالجنس وتارة بالرؤس وتارة بالحفظ وتارة بالنوع
وتارة بالفرقة والمعنى واحد فقوله الى سهامه متعلق بانظر وقوله ان الكسر ان
شرطية وكسرت النون لانتقاء الساكنين وللاوزن والكسر بالرفع اسم كان المحذوفة
وعلى حزب متعلق بالكسر وانظر جواب الشرط والسهام جمع سهم والسهام والحظ
والنصيب ألفاظ مترادفة فانظروا ولا الى سهامه ورؤسه فان بين الحزب سهامه
ضربت عدد الحزب فى أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت فما بلغ منه تصح وذلك
معنى قوله فان تجد الخ ومثله زوجة وأخوين المسئلة من أربعة لازوجة الربع واخذ
والاخوين الباقي ثلاثة منه كسرة عليهم ما بين الرؤس والسهام تباين فاضرب رؤس
المنكسر عليهم وهما الاخوان اثنين فى أربعة بثمانية للزوجة واحد فى اثنين باثنين
والاخوين ثلاثة فى اثنين ستة لكل واحد ثلاثة ومن التباين بنت وعمان أصلها
اثنان للبنت واحد وللعمين واحد تباين للعمين فاضرب اثنين رأسى العمين فى
المسئلة اثنين بأربعة للبنت اثنان وللعمين اثنان لكل واحد واحد أم وثلاثة أعمام
أصل المسئلة ثلاثة للام واحد وللأعمام اثنان من كسر ان عليهم وبينهم ما التباين
فاضرب رؤسهم ثلاثة فى ثلاثة بتسعة للام ثلاثة وللأعمام ستة لكل واحد اثنان
زوجة وعمان أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان للبانية وتصح من ثمانية وهى واضحة
بنت وأم وثلاثة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للبانية وتصح من ثمانية عشر
للبنت ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللأم واحد فى ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام

لكل واحد منهم اثنان هذا الانكسار على الحزب بلا عول أو مع العول كزوج وخمس
 شقيقات أصلها ستة وتعول السبعة وجزء سهمها خمسة للباينة وتصح من خمسة وثلاثين
 للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين زوجة وخمسة
 بنين أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة وتصح من أربعين للباينة للزوجة واحد في
 خمسة بخمسة وللبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين كل واحد سبعة زوج وأم وثلاثة
 بنين أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للباينة بين السبعة السهام وبين الثلاثة
 البنين وتصح من ستة وثلاثين للزوج الأربع ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم السدس
 اثنان في ثلاثة بستة يبقى واحد وعشرون للبنين لكل واحد سبعة زوجة وأم وخمس
 شقيقات أصلها اثنا عشر وتعول إلى ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة للباينة وتصح من
 خمسة وستين للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللخمس
 شقيقات ثمانية في خمسة بأربعة لكل واحد ثمانية زوجة وأم وابنان أصلها أربعة
 وعشرون وجزء سهمها اثنان للباينة بين السبعة عشر والابنين وتصح من ثمانية
 وأربعين للزوجة ثلاثة في اثنين بستة وللأم أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون
 لكل واحد سبعة عشر * زوجة وأبوان وثلاث بنات أصلها أربعة وعشرون وتعول
 إلى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصح من احدى وعشرين للزوجة ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين وللبنات ستة عشر في ثلاثة
 بثمانية وأربعين لكل واحد سبعة عشر * أم وحدث وسبعة أخوة اشقاء أولاب
 أصلها ثمانية عشر على الأربع وجزء سهمها سبعة للباينة وتصح من مائة وستة
 وعشرين من ضرب سبعة ورؤس الأخوة في ثمانية عشر المسئلة للام ثلاثة في سبعة
 بواحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة
 بسبعين لكل واحد عشرة زوجة وأم وحدث وثلاثة أخوة اشقاء أولاب أصلها
 ستة وثلاثون على الأربع وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصح من مائة وثمانية من
 ضرب المنكسر على الأخوة أربعة عشر بعد ذلك الباقي للجد في المسئلة ستة
 وثلاثين للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بثمانية عشر
 وللجد سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين يبقى اثنان وأربعون لكل أخ أربعة
 عشر * ثم ذكر التوافق بين السهام والرؤس بقوله

وفي وفاق الحزب للسهام * كالأم مع أربعة أعمام *

وفي وفاق الرؤس يضرب * في أصلها وإذا الطريق أقرب *

أي وإن وافق رؤس الحزب سهام فردة إلى وقته واجعله جزء السهم واضربه في
 أصل المسئلة إن لم تلأوف عولها إن عالت وإذا الطريق أقرب أي أهمل وأحسن من
 ضرب الكل في الكل لأنه ربحاً أو وقع في الخطأ أو فيه تطويل وعسر في حصول

المقصود من معرفة الانصباة ومثل الناطم للتوافق بقوله كلام مع أربعة أعمام
 المسئلة من ثلاثة للام الثالث واحد والباقي اثنان غير منقسمة على أربعة أعمام وبين
 السهام والرؤس توافق بالانصاف فوفق السهام واحد ووفق الرؤس اثنان فاضرب
 ووفق رؤسهم اثنان في المسئلة ثلاثة بسبعة ومنهم اتصع للام واحد في اثنين باثنين
 وللأعمام اثنان في اثنين باربعة لكل واحد رأسه في المنكسر والمنكسر واحد وهو
 نصاب كل واحد * أم وسبعة أعمام أصلها من ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة رفق رؤس
 الأعمام كما أن وفق سهامهم واحد وثلاثة في المسئلة بتسعة ومنهم اتصع وقسمت اظاهرة
 زوجة وسبعة أعمام أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان وتصع من ثمانية بنت وأم وسبعة
 أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة وتصع من ثمانية عشرة للثلاث في ثلاثة
 بتسعة والام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد
 زوج وعشرون شقيقة أصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها خمسة والوافقة للسهم
 بالربعم وتصع من خمسة وثلاثين للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة
 في خمسة بعشرين كل واحد رأسه في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو
 نصيب كل واحد وعلى هذا المثال تعمل فيما سياتي * زوجة وخمسة وثلاثون ابناً أصلها
 ثمانية وجزء سهمها خمسة للتوافق بين الرؤس والسهم بالاسباع وتصع من أربعين
 للزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين والقسم واضح
 زوج وأم واحد وعشرون ابناً أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للوافقة بين الرؤس
 والسهم بالاسباع فتضرب ثلاثة في المسئلة اثنا عشر بستة وثلاثين للزوج الربع
 ثلاثة في ثلاثة بتسعة والام السدس اثنان في ثلاثة بستة وللبنين الباقي سبعة في ثلاثة
 باحد وعشرين لكل واحد وفق المنكسر واحد وهو نصيب كل واحد وعلى كل ذلك
 فاحذ * زوجة وأم وأربعون شقيقة المسئلة من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر وجزء
 سهمها خمسة للوافقة بين سهام الحزب وهي ثمانية ورؤس الاخوات بالاثان فوفق
 السهام واحد ووفق الرؤس خمسة وخمسة مضروبة في ثلاثة عشر بخمسة وستين
 للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر والام اثنان في خمسة بعشرة وللأخوات ثمانية في
 خمسة باربعين كل واحد رأسه في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو نصيب
 كل واحد * زوجة وأم وأربعة وثلاثون ابناً أصلها أربعة وعشرون وجزء سهمها
 اثنان للوافقة بين السهام ورؤس الحزب يجز من سبعة عشر جزأً فترد الاربعة
 والثلاثين رؤس البنين الى وفقها اثنين وترد سهمهم الى وفقها واحد وتضرب الاثنين
 في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثمانية وأربعين ومنهم اتصع للزوجة الثمن
 ثلاثة في اثنين بستة والام السدس أربعة في اثنين بثمانية وللبنين سبعة عشر في
 اثنين باربعة وثلاثين كل واحد رأسه في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو

نصيب كل واحد زوجة وأبوان وأربعة وعشرون بنتاً أصلها أربعة وعشرون
 وتعمل إلى سبعة وعشرين وجزءهم لها ثلاثة للموافقة بالاثنتان فتمن السهام اثنتان
 وعن الرأس ثلاثة فنضرب الثلاثة في المثلثة بعولها سبعة وعشرين بأحدى وثمانين
 للزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة ثمانية وعشرين وللبنات ستة
 عشر في ثلاثة ثمانية وأربعين كل واحدة مضروبة في وفق المنكسر ووفق المنكسر
 اثنتان وهو نصيب كل واحدة أم وحده وسبعون أخا شقاء أولاب أصلها ثمانية عشر
 على الأرجح وجزءهم هاشبعة للموافقة بين الرأس والسهام بالأعشار فحسب السهام
 واحد وعشرون سبعة فنضرب السبعة في ثمانية عشر بمائة وستة وعشرين للام
 السدس ثلاثة في سبعة بأحدى وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة
 عشرة في سبعة بسبعين كل من الأخوة رأسه مضروب في وفق المنكسر واحد وهو
 نصيب كل واحد زوجة وأم وحده وستة أخوة شقاء أولاب أصلها ستة وثلاثين على
 الأرجح على ما تقدم في الصورتين انهما تأصيل لا تصحح وجزءهم لها ثلاثة لان الزوجة
 فرضها الربع والام السدس وتخرج الربع أربعة والسدس ستة وثلاث الباقي للجد
 بخمسة ثلاثة وهي لا تنقسم الا من الستة والثلاثين للزوجة الربع تسعة والام
 السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة والباقي أربعة عشر منه كسرة على ستة متوافقة
 هي ورؤسهم بالانصاف فنصف السهام سبعة ونصف الرأس ثلاثة فنضرب ثلاثة في
 ستة وثلاثين بمائة وثمانية للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين والام ستة في ثلاثة
 بثمانية عشر وللجد سبعة في ثلاثة بأحد وعشرين والباقي اثنتان وأربعون لكل أخ
 سبعة وهي لا تحصل من ضرب ثلاثة في عشرة (تنبية) اذا تأملت هذه الامثلة
 وجدت الانكسار على فريق واحد تنأى في كل أصل من الاصول التسعة وهي
 التي تقدمت وهي أصل اثنين وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية
 وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين وانه في
 أصل اثنين لا يتأى فيه الموافقة بين السهام والرؤس لان الباقي بعد النصف واحد
 والواحد يبين كل عدد وان النظر بين السهام والرؤس بالمائة أو الموافقة لا المائلة
 والمداخلة ووجه ذلك ان المائلة بين الرؤس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة
 ان كانت الرؤس داخلة في السهام فكذلك ليس فيها انكسار وان كان بالعكس
 وهو ان السهام داخلة في الرؤس فنظروا باعتبار الموافقة لان كل متداخلين
 متوافقان مع ان ضرب الوفاق اخضر من ضرب السكك مثال ذلك أم وعشرة بشن فان
 الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة رؤس البنين وانه أعلم
 * ولما انتهى الكلام على الانكسار على ضرب واحد قد عرفت انكسار في الانكسار
 على أكثر من فريق فبقال

* (وان على أكثر من حزب تجدد * كسر الى أربعة ولم يزد)
 * (كجدين مع ثلاثة بنى * أم وخمس - بنى عم ثنى)
 * (فقابل السهام بالرؤس من * كل فريق ذى انكسار واستين)
 * (واحفظ رؤس كل فريق بايت * سهامه أو وقفها ان وافقت)
 * (وانظر لحفظ وطين منها بالنسب * واعمل كما قدمت تظفر بالارب)
 * (فان يكن تمائل فالواحد * يكفيلك أو تدخل فالزائد)
 * (واستغن ان توافق بالخاصل * من ضرب وفق واحد في الكامل)
 * (وان تبينا فبالخاصل من * ضرب الجميع في الجميع للطن)
 * (ثم انظر الثالث ان كان وما * حصته واصنع كما تقدم)
 * (وهو كذا ان كان ثم رابع * فاصنع به ما أنت قبل صانع)
 * (وحاصل المذكور جزء السهم * فاضربه في الاصل وعدل القسم)
 * (واعلم اذا صححت أى مسئلة * ثم أردت القسمة المفصلة)
 * (بان ما تضربه من العدد * في أصلها ولوالى العول استند)
 * (سماء جزء السهم أهل المعرفة * تؤخذ منه الحصص المختلفة)
 * (فن له قسط من الاصل ضرب * في ذلك الجزء وما يحصل يصب)
 * (وقد تنهاى القول في الحساب * بغير اسهاب ولا اطباب)

أى وان كان الانكسار على أكثر من حزب كحزبين أو ثلاثة أو أربعة أحزاب ولا يزيد
 على ذلك والمراد بالحزب ما يشغل ما كان عدده اثنين فأكثر حتى يصح قوله كجدين
 الخ (واعلم) ان انكسار السهام على الرؤس اما ان يكون على فريق أو على
 فريقين أو على ثلاثة اتفاقا بين الأتمة أو على أربعة عندنا كالخفية والحنابلة
 لان الخفية يورثون أكثر من ثلاث حداث والحنابلة يورثون ثلاث حداث أم
 الام وأمهااتها وأم الأب وأمهااتها وأم أبي الأب وأمهااتها خلافا للمالكية لانهم
 لا يورثون أكثر من جدين أم الام وأمهااتها وأم الأب وأمهااتها ولا يجتمع أربعة
 أصناف متعديدة الا في أصل الاثنى عشر وأربعة وعشرين ونصيب الجدين من
 كل منهما منقسم عليها ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض ذلك عند الجميع لانه
 اذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف
 واحترازوا بالفرائض عن الوصايا فانه يتجاوز الكسر فيها أربعة وكذلك في المناكحات
 فكلادهم فيما عد المناكحة وللرضيين في الانكسار نظران النظر الأول
 بين كل فريق وسهامه وقدمه الناظم أولا في الانكسار على فريق واحد فاما ان
 يباين فريق سهامه أو يوافقها أو يباينها فريق ويوافق الآخر فهذه ثلاثة أحوال
 فأحفظ المبين بتمامه وفق الموافق والنظر الثاني بين المبتين بالنسب وقد

أشار الناطق اليه بقوله وان على أكثر الخ فقابل بين مسم كل فريق ورؤسه
فاحفظ المبين من كل فريق ووفق الموافق وانظر بين المحفوظين أي من الفريقين
بأحد النسب الأربع المتقدمة وهي التوافق والتباين والتماثل والتداخل
نفساً أحدهما اثنين وبأكثر المتداخلين وافعل كما تفضل فإذ افهمت ماذا كرفاع لم
ان الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة وذلك لان كل فريق منهما امان
تباينة مسماه واما ان توافقه واما ان توافقه فريقه مسماه وتباين فريقه مسماه
فهذه ثلاثة احوال كما تفضل فإذ افهمت في تلك الاحوال الثلاثة اذ انظرت بينهما
بالنسب الأربع فلا يخرجون من واحدة منها وأربعة في ثلاثة باثني عشر وان نظرت
باعتبار العول وعدمه كانت الصور أربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الاصول
زادت الصور على أربعة وعشرين فتبلغ ستاً وتسعين بضرب عدد الاصول
الثمانية في الصور الاثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجري
في جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه وان كان العول لا يجري في الكل
وضربت الثمانية في الاربعة والعشرين بلغت الصور مائة واثنين وتسعين لكن
الصور حينئذ يكون بعضها قليلاً لما علمت من ان العول لا يجري في الجميع
والصور الواقعة مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثنى عشر والاربعة
والعشرين تضرب في أربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجري
فيها يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة
والثلاثون تضرب في اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجري فيها
يحصل ستون فإذ اخذت لما تفضل من المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فم ان
الانكسار على فريقين لا يتأتى في أصل اثنين ولذا عدت الاصول هنا ثمانية لان
هذا الأصل لا يقوم الا من النصف كزوج وأخت شقيقة وأولاد أو من النصف
وما بقي كبنات وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحداً وكل عدد يصح على الواحد
ولا يقع الانكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك نصف وما بقي
وكان مستحق ما بقي متعدداً كما في مسألة بنت وعمين وبأني فيماعداء من الاصول
الثمانية اذا تكررت ذلك فلم يمتثل للانكسار على فريقين باثني عشر مثلاً في ثلاثة
اخوة لام وثلاثة أعمام المسئلة من ثلاثة للاخوة للام الثلث واحد وهو لا ينقسم على
الثلاثة ويباينها وللأعمام الباقي وهو اثنان لا ينقسمان على ثلاثة ويباينها
وبين الثلاثة اخوة لام وبين الثلاثة أعمام عمائل فيكفي بأحدهما وهو ثلاثة فهو
جزء السهم فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها صح للاخوة
للأم واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللأعمام اثنان في ثلاثة بستة
لكل واحد اثنان وفي زوجتين وثمانية أعمام أصلها أربعة للزوجتين الأربع

واحد وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينهما وثمانية أعمام الباقي وهو ثلاثة
 لا تنقسم على الثمانية وتباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد
 الأعمام تداخل فيمكن في أكبرها وهو ثمانية فهي جزء السهم فنضرب في أصل
 المسئلة وهو أربعة باثنين وثلاثين ومنها تصح فللزوجتين واحد في ثمانية بثمانية
 لكل واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين لكل
 واحد ثلاثة واحد حذوهذين المتأين * وفي أربع جدات وستة أعمام أصلها ستة
 وجزءهم منها اثنا عشر للموافقة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال المباينة بين كل
 فريق وسهامه وتصح من اثنين وسبعين فللأربع جدات واحد في اثني عشر
 باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللسبعة أعمام خمسة في اثني عشر بستين لكل واحد
 عشرة وفي أربع زوجات وخمسة بنين أصلها ثمانية وجزءهم منها عشرون للمباينة
 بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه وتصح من مائة
 وستين وتسمى الصماء لأنها كالخمر الأصم أي الشديد لعموم التباين فيها وكذلك
 كل مسألة عموما للتباين بين كل فريق وسهامه وبين الفرق بعضهم بعضا وفي أم
 وأربعة أخوة لام وثمان شقيقات أصلها ستة وتعمل السبعة وجزءهم منها اثنان
 للماتلة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من
 أربعة عشر ولو كانت الأخوة للام فيها ثمانية أيضا كانت مثلا للام تداخل لان بين
 الثمانية أخوة لام وبين الاثنين سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية إلى نصفها
 أربعة مع كون الثمان شقيقات تردل بعها اثنين وبين الأربعة والاثنين
 تداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وجزءهم منها أربعة عدد
 وفق الأخوة للام وتصح من ثمانية وعشرين من ضرب أربعة عدد وفق الأخوة للام
 في سبعة المسئلة بعوها للام واحد في أربعة بأربعة وللممانية أخوة للام اثنان في
 أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثمان الشقيقات أربعة في أربعة بستة عشر
 لكل واحدة منهم اثنان ولو كانت الشقيقات أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية
 مع الأم كانت مثلا للموافقة في الموافقة لانه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها
 توافق بالربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة والأخوة للام ترد لها النصفها
 أربعة وبين الستة والأربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
 باثني عشر وهي جزء السهم فنضرب في المسئلة بعوها وهي سبعة بأربعة وثمانين
 ومنها تصح للام واحد في اثني عشر باثني عشر وللممانية أخوة للام اثنان في اثني
 عشر بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللأربعة والعشرين شقيقة أربعة
 في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهم اثنان * وفي زوج وأربعة أخوة للام
 واثنان عشرة شقيقة أصلها ستة وتعمل لتسعة وجزءهم منها ستة للمباينة بين الرؤس

بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من أربعة وخمسين
من ضرب ستة في تسعة للزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللاربعة اخوة لام اثنان
في ستة باثني عشر لكل واحد ثلاثة وللثاني عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة
وعشرين لكل واحد اثنان * وفي زوجة وأربع جدات وعين المسئلة من اثني
عشر للزوجة الربع ثلاثة وللاربعة جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان
عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فتد الاربع لا تثبت وللعين الباقي وهو سبعة
وهي غير منقسمة عليهما ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين العين ثمان فيكون في
العين اربعة اجزاء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنان عشر بأربعة وعشرين
للزوجة الربع ثلاثة في اثنين بستة وللجدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة
واحد وللعين سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد سبعة فهذه امثال المائلة
في موافقة أحد الصنفين سهامه ومباينة الآخر سهامه * وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتا وأربعين أصلها أربع وعشرون ونعول السبعة وعشرين وجزء سهامها
أربعة للمدخلة في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة النصف الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية وقسمة ذلك واضحة * وفي جد واحد لا تدلى واحدة منها
به وستة اخوة أشقاء وأولاب أصلها ثمانية عشر جزء منهم هاستة للمباينة بين الرؤس
بعضها مع بعض مع مباينة أحد الصنفين وهو الجداتان نصيبه وموافقة الآخر وهو
الاخوة نصيبه بالنصف وتصح من مائة وثمانية للجدتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر
لكل واحدة تسعة وللجد خمسة في ستة بثلاثين وللستة اخوة عشرة في ستة بستين
لكل واحدة عشرة * وفي أربع زوجات واثنى عشر أخا شقيقا وأولاب مع جد وأم أصلها
ستة وثلاثون للاربعة زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع زوجات
وبنايتها وللأم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة وللثاني عشر أخا بأربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فتد الاثنا عشر نصفها ستة وبين الاربع
عدد الزوجات وبين الستة عدد وفق الاخوة توافق بالنصف في ضرب نصف أحدهما
في كامل الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة
باربعمائة واثنين وثلاثين ومنها تصح للزوجات تسعة في اثنين عشر بمائة وثمانية كل
واحدة تضربها في المنة كسرت تسعة في وفق من خالف وهم الاخوة ثلاثة سبعة
وعشرين وهو نصيب كل واحدة وللأم السدس ستة في اثنين عشر باثنين وسبعين
والجد ثلث الباقي سبعة في اثنين عشر بأربعة وعشرين وللأخوة أربع عشرة في اثنين
عشر بمائة وثمانية وستين كل واحد من الاخوة تضربه في وفق المنة كسر وهو سبعة
بسبعة في وفق من خالف وهي الزوجات اثنين بأربعة عشر وهو نصيب كل واحد
فقد استوفيت الأقسام الاثني عشر بالأمثلة مفرقة في جميع أصول المسائل بعول

وبغير عول ما عدا أصل اثنين وانتهت أمثلة الانكسار على فريقين وستأتى أمثلة
الانكسار على ثلاثة فرق وعلى أربعة عند من يتأتى عنده من الأعمدة ما عدا المالكية
* اعلم انه اذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق أو أربعة فلك نظر ان كما تقدم في الانكسار
على فريقين أو لهما ان تنظر بين كل فريق ومهماه فاما أن يتباينا واما أن يتوافقا
فان يتباينا فابق ذلك الفريق بتمامه واثبتته وان توافقا فرد ذلك الفريق الى وقفه
واثبت وقفه ممكنه ثم تنظر بين الفريق الثاني ومهماه كذلك واثبت ذلك
الفريق أو وقفه ثم تنظر بين الثالث ومهماه كذلك ثم بين الرابع ومهماه كذلك فهذا
هو النظر الأول والنظر الثاني بين المشتبات بعضها مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحدهما فهو جزء السهم وان تداخلت كلها فأكثرهما جزء السهم وان
تباينت كلها فمسطحها جزء السهم أى ما حصل من ضرب بعضها فى بعض وان توافقت
أو اختلفت فأرجح منها طريق الكوفيين وهى ان تنظر بين المشتبين منها بطريق
النسب الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين
الثالث وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين الرابع
ان كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فهو جزء السهم فأضربه فى
أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسئلة
فاذا أردت قسمة المصحح فأضرب حصص كل فريق من أصل المسئلة فى جزء السهم
واقسم الحاصل على ذلك الفريق ان كان متعديدا يحصل ما لو احدثه من التصحيح
وان كان الفريق شخصا فما حصل من ضرب حصصه فى جزء السهم هو ماله من التصحيح
* اذا تقرر ذلك فلنمثل أمثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتأتى ذلك الا فى
الاصول الثلاثة التى تقول وفى أصل ستة وثلاثين فى خمسة جدات وخمسة
اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة وجزءهم الخمسة للتماثل بين الرؤس بعضهم
بعض فى حال المباينة بين الرؤس والسهام وتصح من ثلاثين من ضرب خمسة فى
ستة أصل المسئلة فلجدات واحد فى خمسة بخمسة لكل واحدة واحد وللأخوة
للام اثنان فى خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعمام ثلاثة فى خمسة بخمسة
عشر لكل واحد ثلاثة ولو كانت الأعمام عشرة لكان جزءهم عاشره للداخله
بين الرؤس بعضهم بعض اذا الخمسة داخله فى العشرة فتم ضرب فى أصل المسئلة
وهو ستة يحصل ستون فلجدات واحد فى عشرة بعشرة لكل واحد اثنان
وللأخوة للام اثنان فى عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللأعمام ثلاثة فى
عشرة بثلاثة لاني لكل واحد ثلاثة * وفى جدتين وثلاثة أخوة لام وخمسة أعمام
المسئلة من ستة للجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما وللثلاثة
أخوة لام الثلث اثنان لا ينقسمان عليهما ويباينان عددهم وللخمسة أعمام

الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وبين عدد الجدتين وعدد الثلاثة
 اخوة لا م تباين فيضرب أحدهما في الآخر بسبعة وبين السبعة وعدد الخمسة أعمام
 تباين فيضرب أحدهما في الآخر بثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة
 وهو ستة بمائة وثمانين ومنها تصح وهي الصماء لشدة محوم التباين فيها وقسمتها
 واضحة * وفي جدتين وثمانية اخوة لا م وثمان عشرة شقيقة أصلها ستة وتقول
 لنبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون لمباينة وفوق الشقيقات وهو تسعة لوفى الاخوة
 للام وهو أربع مائة الداخل فيه عدد الجدتين وتصح من مائتين وانين وخمسين
 للجدتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحدة ثمانية عشر ولثمانية
 الاخوة للام اثنتان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحدة تسعة ولثمان
 عشرة شقيقة أربع مائة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحدة ثمانية
 * وفي أربع زوجات واثنتي عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة المسئلة من اثني عشر
 للزوجات الأربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم وتباين عددهن وللجدات السدس
 اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفهن
 ستة وللشقيقات الثلاث ثمانية السكن الذي بقي سبعة فتمعال بواحد ليكمل الثلاثين
 فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع فترد الشقيقات لربعهن
 تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد فوق الجدات وهو ستة توافق بالنصف
 فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يائتي عشرون بينها وبين عدد فوق الشقيقات
 وهو تسعة توافق بالثالث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر بستة وثلاثين وهي
 جزء السهم فتضرب في المسئلة بعوطها وهي ثلاثة عشر بأربع مائة وثمانية وستين
 ومنها تصح وتنقسم على سنين مائة دم * وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين
 جدة وهم للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع وتباينها وللعشرين
 بنتا الثلاثان ستة عشر وهي لا تنقسم على العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين
 بنتا ربعها وهو خمسة وللأربعين جدة السدس أربعة وهي لا تنقسم على الأربعين
 وتوافقها بالربع فترد الأربعين إلى أربع مائة عشرة والباقي وهو واحد للام وبين
 عدد الأربع زوجات وفوق البنات وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر
 بعشرين بنتا أربعين وفوق الجدات وهو عشرة تداخل فيكتفى بالأكثر وهو والعشرين
 اثنتي عشرة السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربع مائة وعشرين بأربع مائة وثمانين
 ومنها تصح فالأربع زوجات ثلاثة في عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين
 بنتا ستة عشر في عشرين بثلاثمائة وعشرين لكل واحدة ستة عشر وللأربعين
 جدة أربع مائة في عشرين بمائتين لكل واحدة اثنان والام واحد في عشرين بعشرين
 (واعلم) ان ذكر الأربعين جدة إنما هو بحسب الامكن العقلي فقط لان ذلك

لا يتصور في الخارج بل بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جذات ثلاث
وارثات وواحدة غير وارثة فالوارثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وغير
الوارثة أم أبي الأم وانما تذكر الزيادة على ذلك للتمرين وفي زوجتين وأربع
جذات وجد أبي أبي أبي أب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجذات
وعشرة أخوة لأب أصلها ستة وثلاثون لأن فيها ربعا وسدسا وثلاث الباقي وقد علمت
انه اذا وجد فيها ما ذكر كانت من نسله وثلاثين أصلا لا تصححها على الرابع فلأزوجتين
الرابع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما ولأربع جذات السدس
سبعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتجد الجذات نصفها وهواثنان
ولجد ثلث الباقي وهو سبعة ولل عشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم
على عشرة وتوافق بالنصف فتجد العشرة لنصفها خمسة فبين عدد الزوجتين ووفق
الجذات وهواثنان مماثل فيك في باحدهما وهواثنان وبينهما وبين وفق الأخوة
وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل
المسئلة وهو سبعة وثلاثون ثلثا ثمانية وستين ومنها تصح لأزوجتين تسعة في عشرة
بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون ولأربع جذات ستة في عشرة بستين لكل
واحدة خمسة عشر وللجدة سبعة في عشرة بسبعين ولل عشرة أخوة أربعة عشر
في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقس على ذلك نظائره من
مسائل الانكسار على ثلاثة فرق ومن الانكسار على أربع فرق ولا يتأتى ذلك الا
في أصل اثنا عشر وضعها فلا يتأتى ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
وثمانية عشر لانه لا يتأتى الانكسار فيها على ثلاث فرق فلا يتأتى فيها الانكسار على
أربع فرق بالاولى ولا يتأتى في أصل ستة ولا في أصل ستة وثلاثين لانه في أصل ستة
متى اجتمع فيه أكثر من ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذوا النصف ولا يكون
الا واحدا وفي أصل ستة وثلاثين انما يتعدد فيه الزوجات والجذات والأخوات
والأخوة وأما الجدة فلا يكون الا واحدا كما تقدم ففي زوجتين وأربع جذات
وثمان أخوات لام وستة عشر شقيقة أصلها اثنا عشر لأزوجتين أربع ثلاثة وهو
لا ينقسم عليهم ما ويباينهما ولأربع جذات السدس اثنان وهما لا يقيسمان عليهن
ويوافقهن بالنصف فتجد الأربع جذات الى نصفها وهواثنان وللثمان أخوات لام
الثلث أربعة وهو لا ينقسم عليهن ويوافقهن بالربع فتجد الثمان أخوات الى ربعها
وهواثنان وست عشرة شقيقة الثلثان ثمانية امكن الباقي ثلثة فقط فيعال
بخمسة لتسك كلة الثلثين فتصير حصته ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
بالمئتين فتجد الست عشرة الى ثمنها وهواثنان وبين المثبتات القائل فيك في باحدهما
وهواثنان فهما جزء السهم فاذا ضربتهما في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل

أربعة وثلاثون ومنها تصنع للزوجتين ثلاثة في اثنين بستمائة لكل واحدة ثلاثة وللاربعة
جداث اثنان في اثنين باربعة لكل واحدة واحد وللاثمان اخوات لام أربعة في
اثنين بثمانية لكل واحدة واحد وللسبعة عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستمائة لكل
واحدة واحد وفي مسألة الامتحان وهي أربع زوجات وخمس جداث وسبع بنات
وتسعة أمهات أصلها أربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع
زوجات وتباينها وللخمس جداث السدس أربعة وهي لا تنقسم على الخمس الجداث
وتباينها وللأربع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع بنات
وتباينها وللتسعة أمهات الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم وبين عدد
الزوجات الاربع وعدد الجداث الخمس التباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
وبينها وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة
وأربعين وبينها وبين التسعة أمهات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بالف ومائتين
وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثلاثين ألفا
ومائتين وأربعين لأن ألفا في أربعة وعشرون باربعة وعشرين ألفا ولان مائتين في
أربعة وعشرين باربعة آلاف وثمانمائة ولان الستين في أربعة وعشرين بالف
وأربعمائة وأربعين فيحتاج لثلاث ضربات وجملة ذلك ثلاثون ألفا ومائتان
وأربعون ومنها تصح فاذا أردت القسمة فاما ان تضرب حصه كل فريق من أصل
المسئلة في جزء السهم واما ان تعطى كل فريق من الصحيح بمثل نسبة ماله من أصل
المسئلة كالسدس والثالث مثلا وكذا هو أسهل فللاربعة زوجات الثمن ثلاثة
آلاف وسبع مائة وثمانون لكل واحدة منهن تسعمائة وخمسة وأربعون وللخمس
جداث السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمانية وللأربع بنات
الثلثان عشرة آلاف ومائتين وستون لكل واحدة ألفان وثمانمائة وثمانون وللتسعة
أمهات الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحدة مائة وأربعون وسميت هذه
المسئلة بمسئلة الامتحان لانه يمكن بها الطلبة فيقال شخص مات وخلف أربعة
فريق من الورثة كل فريق أقل من عشرة ومع ذلك صحت أكثر من ثلاثين ألفا ما صورتهما
وتسمى أيضا صما لانه همه التباين إذ كل فريق باين سهامه وبين المشتبات التباين
وقس على ما ذكر من المسائلين نظائرهما * انتهى المتيسر من أمثلة الانكسار
والتصحيح في الاحياز الاربعة التي ذكرها الناظم ومعرفة مبلغ كل من علم الحساب
الذي أشار اليه بقوله * وقد تنهاى القول في الحساب * أي حساب الفرائض
وهو تأصيل المسائل وتصحيحها لاعلم الحساب المشهور الذي هو علم بأصول يتوصل بها
الى استخراج الجوهول والعديدية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها مع أنه لا بد
من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض كما قال الشيخ بدر الدين سيوطي المارديني

رحمه الله في شرحه على منظومة الرحبية * وقوله بغير اسهاب ولا اطناب الاسهاب
الا كثر في الكلام والاطالة فيه وأما له الابعاد من السهب وهو الارض المستوية
البعيدة والاطناب هو تأدية المعنى المقصود بفوق عبارة المتعارف وليس المراد
بالاطناب هنا الايضاح المشهور عند البيانين بل المراد به تأدية المعنى المراد
بالاختصار والله أعلم * وما انتهى الكلام على تأصيل المسائل وتصحيحها بالنسبة
لميت واحد شرع بتكلم في تأصيل المسائل وتصحيحها بالنسبة لميتين فاكثر وهو
المسمى بالمناسخة فقال

يؤخذ لوطريقة المناسخة

أي هذابين ذكر أحكام تشتمل على طريقة المناسخة أي بيان العمل فيها
كما يعلم من كلام الناظم وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه الا ماهر
في الفرائض والحساب كما أشار اليه الناظم في آخر الباب * والمناسخة بتفتح السين
على الاشهر مصدرناض ويصح كسر السين على خلاف الاشهر فتكون اسم
فاعل وعلى كل فالغاء له فيها ليست على بابها لان الاولى بمعنى المنسوخة فقط
والثانية بمعنى ناسخة فقط والمفاعلة تقتضي الفعل من الجانبين كالمضاربة وذلك
ان تجعلها على بابها باعتبار اخذها من النسخ بمعنى النقل لان عند قسمة الجامعة
تقل الكلام من الاولى للثانية ومن الثانية للاولى ولانك تقول من له شيء من الاولى
أخذه مضروباً في جميع الثانية أو ورفقها ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً
في سهام مورثة أو ورفقها وبعضهم جعلها شبه مفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر
من واحد لان المتوسطة بين الاولى والاخيرة ناسخة للاولى ومنسوخة بالثالثة
وهكذا وحيث لم يمت من ورثة الاول الا واحد يكون اطلاقها حينئذ طرد للباب لانه
ليس هناك متوسطة ناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لمفاعلة حقيقة
لان المتوسطة ناسخة للاولى ومنسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا
كان الفعل من الجانبين كذا في الاول والثاني عن شيخ الاسلام والمناسخة مأخوذة من
النسخ بمعنى الازالة لان الجامعة تزيل حكم المستملتين قبلها أو هي بمعنى التغيير
لانها تارة يحكمها أيضاً أو هي بمعنى النقل لان النظر انقل من المسئلة الاولى
لثانية فالتناسب موجودة على كل من المعاني الثلاثة أو مأخوذة من نسخ الشمس
الظل أي ازالته على الاول أو من نسخ الرج آثار الآبار أي غيرتم على الثاني
أو نسخ الكتاب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلاصحاح فان نقل المعنى لكن
بلفظ آخر قيل له سلخ وان افسد المعنى واللفظ افساداً كلياً قيل له مسح بالمعنى ولذلك
قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلخ والمسح ان النسخ نقل اللفظ والمعنى
نقلاصحاح وان السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسح افساد اللفظ والمعنى افساداً

كلياذا كره في المأثورة وأوفي الأوجه الثلاثة اللغوية المذكورة للتنويع * وشرحا
رفع حكم شرعي باثبات آخر ومثله في الأصول برفع وجوب استقبال بيت المقدس
بوجوب الاستقبال الكعبة سواء كان النسخ إلى بدل وبه قال الإمام الشافعي رضي
الله عنه وبعض الأئمة أولا وذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط أن يكون إلى بدل ومثلوا
ذلك بأية يأبى الذين آمنوا إذا ناجيتهم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فأنه
فسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع الأولون كونه لا إلى بدل
بل إلى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة وهذا الكلام وإن لم يخصنا هنا
لكن ذكرناه لانعام الفائدة وهذا اصطلاح الأصوليين وفي اصطلاح الفرضيين
أن يموت من ورثة الميت الأول واحد أو أكثر قبل قسمة التركة وهذا التعريف
لا يناسب المعنى اللغوي المتقدم ففي كلامهم نساها وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة
الأول فينفصل المال من ورثة الأول إلى غيرهم إذا تفرقت فماتت من ورثة
الميت الأول ميت فقط وماتت يموت أكثر وفي الحالة يمكن تارة الاختصار وتارة
لا يمكن فهدأ أربعة أحوال وقد شرع الناظم في بيان ذلك بقوله

* من مات ثم بعده امرؤ هلك * من وارثه قبل قسم ماترك *
* فإن يكن ارث الأخير منحصرا * في وارث الأول طرا واعتبر *
* يعطى التعصيب ارثهم فقط * فاقسم على الرؤس والميت سقط *
* فكيف عن خمسة بنينا * مات فتى منهم عن الباقينا *

أي إذا مات شخص ثم مات قبل قسمة تركته واحد من ورثته وورث الباقيون
أو بعضهم من الثاني ففي المسئلة ميتان الميت الأول والثاني أحد ورثته وهذا هو
القسم الأول فإن كان ميراث الثاني منحصرا في ورثة الميت الأول وكان ارث الباقيين
من الثاني كإرثهم من الأول جعل كل الثاني من ورثة الأول لم يكن وقسم الباقي
بين الباقيين كما مثل له الناظم نفع الله به بقوله كتب عن خمسة بنينا الخ وهذا يمكن
فيما إذا كان الورثة عصبية فمسئلتهم في المثال المذكور عدد رؤسهم من خمسة منهم
أب وكل واحد منهم ثم مات أحد الخمسة عن الباقيين وهم أربعة قبل القسمة فجعل
المسئلة الأولى والثانية من أربعة ولا حاجة إلى قسمها أولا من خمسة ثم قسمها ثانيا
من أربعة بل جعل المسئلة ابتداء من أربعة وكان الميت الثاني لم يكن كما أفهمه
كلام الناظم إلا أنه كان الأولى أن يقدم في هذا القسم ما قدمه في المنهاج والمنهاج
بأن يمثل أولا بالاخوة بأن يقول

كتب عن خمسة من اخوة * مات فتى منهم قبل القسمة

والمراد من الاخوة في هذا البيت أشقاء أولاد لآلهم وذلك لاتحاد ارثهم من الأول
والثاني إذ هو بالاخوة بخلاف ما مثل به فأنه في الأول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة

ومثل الاخوة الخالص من غير الام والبنين الخالص اذا مات مثلاً عن ستة اخوة
واخوات أو ستة بنين وبنات مات أحدهم عن الباقيين وهذا القسم مما يتأق فيه
الاختصار والاختصار **يكثر** وجوده في المناسبات والمناسبات بالنسبة الى
الاختصار فومان أحدهما ما يمكن اختصاره في ابتداء العمل فلا يحتاج فيه الى تصحيح
غير مسألة الميت الاول كما تقدم والقسم الثاني ما لا يمكن فيه الاختصار في الابتداء
وانما يقع في انشاء العمل أو بعد انتهائه وشرطه ان كان الاختصار في ابتداء العمل
ان تنحصر ورثة كل ميت بعد الاول في رتبة من مات قبله وان يرث كل واحد من كل
ميت نصيباً مثل نصيب الذي ورثه من غيره دون تفاوت في الانصاف وهذا يقع في
الارث بطلاق العصوبة كما سبق وفي الارث بطلاق الفرض اذا كان أصل مسألة
الميت الاول عائلاً فيريد معرفة الاختصار في ابتداء العمل بنظر ان وجه شرطه
بان كان ارثهم من كل ميت بلا تفاوت في مطلق التعصيب بان يرث كل وارث من
كل ميت بطلاق التعصيب كما اذا مات شخص عن خمسة بنين وخمس بنات ثم مات
منهم ابن ثم ابن ثم ابن ثم بنت وهكذا حتى مات ثلاثة بنين واربع بنات وكل واحد
ليس يرثه الا من بقي وبقي ابنا وبنت يفرض من مات بعد الميت الاول كالعديم
ويقسم مال الاول على من بقي من الورثة كأنه مات عنهم فقط من أول الامر ولم يخلف
غيرهم ففي المثال الذي ذكرنا البنين الثلاثة والبنات الاربع كأنهم لم يكونوا وان
الميت الاول مات ولم يخلف سوى ابنتين وبنتاً واقسم ماله بينهما **لذلك** كمثل حظ
الابنتين فتعص من خمسة للبنات سهم ولكل ابن سهمان ومن الاختصار سجد ولا قال
شيخ الاسلام في شرحه على الكفاية واذا كان في المسئلة ميتان فقط فكتب ورثة
الارل في سطر قائم **كل** وارث تحت آخر ثم افصل بينهم بخطوط عمدة عرضاً ثم
مد خطين موازيين للخطوط أحدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما تحت الاسفل ثم
ثلاث خطوط قائمة متوازية أحدهما متصل باطراف الخطوط الممتدة عرضاً والآخران
مقطعان لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقد دأبه مربع واقسم هذين
الصنفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صنف من المربعات يوازيها يسمى
جدولاً ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منه وارسم حصة كل ارث منه في
المربع من الجدول الثاني ثم اعمل للميت الثاني جدولين متضلين بالجدولين الاولين
اولهما الورثة وثانيهما المخصصهم من المصحح واكتب بازاء الميت الثاني في المربع
الاول من المربعين الموازيين له من جدوليه مات أو علامة لذلك كيم ثم لورثته خمسة
احوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الاول أو بعضهم أو غيرهم فقط أو غيرهم
مع كلهم أو بعضهم ففي المسالين الاولين اكتب ورثة الثاني في أول جدوليه كما في
ورثة الاول وفي الثالث مد تحت جدوليه من المربعات الموازية لمربعات بعدد

أولئك الورثة وأصكتب في كل مربع منها ذلك الوارث ولا يخفى العمل من ذلك في الحاليين الباقيين ثم صحح مسألة الثاني وارسم مصنفها فوق الجدول الثاني من من جدولها واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي قدامه كما في ورثة الأول ثم ارسم للمسئلة الجامعة جدولاً خامساً متصلاً بجدول الثاني وهكذا أبدأ بعمل لكل اثنين خمسة جداول اثنين للأول واثنين للثاني والخامس مشترك فان صحنا من صحح الأول فالرسم عدد الأولي فوق الخامس ليقابل عند الامتحان وما يخرج من خمسة حصة الثاني من الأولي على مسئلته فهو جزء سهمها فاضرب فيه حصة كل وارث منها واثبت الخارج وحده ان لم يرث من الأولي أو مع حصة منها ان ورث منها في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة وان صحنا من عدد ثالث فالرسم فوق الخامس وارسم كل عدد فوق ثاني جدول كل ميت قوساً وارسم على القوس الأولي مصحح الثانية أو وقفة وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولي أو وقفة وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولي أو وقفة ثم اضرب كل حصة من جدول الحصص في المرسوم على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموازي من الجدول الخامس لمربع صاحبه ثم اجمع الحصص المتبعة في الخامس وقابل بمجموعها المرسوم فوقها فان ساواها صح العمل والا فلا وقد علمت ان حصة الثاني من الأولي اما أن تصح على مسئلته أو تبانيها أو توقفتها وعلى كل منها لا يخفى لوم من حال من الأحوال الخمسة السابقة فتكون أحواله خمسة عشر ولها أمثلة بعددها فلنذكر بعضها المنبته به على الباقي وان كان الناسطهم ذكرها كلها فلو خلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات صحنا ثم ماتت الزوجة عنهم فضعها هكذا

زوجة	٩	ماتت			
ابن	١٤	ابن	٢	١٦	٢
ابن	١٤	ابن	٢	١٦	٢
ابن	١٤	ابن	٢	١٦	٢
بنت	٧	بنت	١	٨	١
بنت	٧	بنت	١	٨	١
بنت	٧	بنت	١	٨	١

الأولى من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثها هم بقية ورثة الأولى ومثلتها من تسعة والتسعة من تسعة عليها فتصح المثلتان من مصحح الأولى وجزءهم من الثانية واحد قد ضربت فيه حصص كل منها وجمعت الخارج الى ماله من الأولى فصار حصص كل واحد ستة عشر وكل بنت ثمانية عشر فمهما في الجدول الخامس فكان ما رأيت ثم الحصص الستة متوافقة بالثمن فترجم الى غنم المايا بقى فتصحان من تسعة لكل ابن اثنان ولكل بنت واحد كما رأيت في الجدول السادس ولولا الاختصار لم تنفج ولو كانت بجاهلها الا ان الاولاد من أمة ماتت قبل أبيهم ثم مات بعد أحد البنين عن ثلاثة بنين وبنت فاعمل كما مر يكن هكذا

٧٢	٧	٧٢	زوجة
٩		٩	ابن
		١٤	ابن
١٤		١٤	ابن
١٤	٤	١٤	ابن
٧	٤	٧	بنت
٧	٤	٧	بنت
٧	٢	٧	بنت

ولم يرث الابن أحد من الأولى ومثلته من سبعة والأربعة عشر من تسعة عليها وجزء سهمها اثنان فاضرب فيه حظ كل وارث بما يكن لكل ابن أربعة ولكل بنت اثنان وأنصب الباقي من الأولى باقية بجاهلها ولو كان البنون في الأولى من الزوجة والبنات من أخرى ماتت قبل الأب ثم ماتت إحدى البنات عن زوج والباقي فقد تركت زوجا وشقيقة تين اسقوط ولد الأب فاعمل كما مر يكن هكذا

٩			٩	زوجة
١٤		أخ لاب	١٤	ابن
١٤		أخ لاب	١٤	ابن
١٤		أخ لاب	١٤	ابن
		ماتت	٧	بنت
٩	٢	شقيقة	٧	بنت
٩	٢	شقيقة	٧	بنت
٣	٣	زوج		

وبعض ورثة البنت لم يرث من الأولى وهو الزوج وبعضهم بمقتضى بقية ورثة الأول وهما الشقيقتان وممثلتهما من سبعة بالعول وماتت عن سبعة وهي منقسمة عليهما فيصحبان من مصحح الأولى أيضا وجزء سهم الثانية واحد فأضرب فيه حصة كل من بهما فلزوج ثلثا وللكل من الشقيقتين اثنتان يضمنان إلى ما معهما من الأولى يصير مع كل منهما تسعة ومع الزوجة من الأولى تسعة وكل ابن منهما أربعة عشر فأثبت هذه الحصص في الجدول الخامس يكن ما رأيت * ولو كانت الأولى بها المالا إلا أن من مات هو البنت وتركت الباقي فمهم جميع بقية ورثة الأول وممثلتهما من ثمانية وأربعين تباين حصتها من الأولى فيصحبان من ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسين وأعمل في وضعها كما يرى يكن هكذا

٧		٤٨	
٣٤٤٦	٤٨	٧٢	زوجة
٤٨٨	٨	٩	ابن
٧٤٢	١٥	١٤	ابن
٧٤٢	١٥	١٤	ابن
٧٤٢	١٥	١٤	ابن
		٧	بنت
٣٧١	٥	٧	بنت
٣٧١	٥	٧	بنت

قد رسمت الصحيح الثانية على قوس الاولى وما لبنت من الاولى على قوس الثانية
وضربت للزوجة حصتها من الاولى فيماعة على قوسها وحصتها من الثانية فيما
على قوسها وجمعت الحاصلين وكلمات العمل فكان ما رأيت * وان كان في المسئلة
أكثر من ميتين فاعمل لكل زائد جدولين كما للثاني أولهما الورثة وثانيهما المخصصهم
وترسم الصحيح مسئلة فوقه على ما مر ثم ارفع الصحيح الجامعة جدول ولا أخير اولاً
بخفي تفاصيل الابعمال عامر فلو ترك بنتاً وأختاً ثم ماتت الأخت عن بنتين وعم
ثم العم عن زوجة وابن أخ فاعمل مسئلة الميتين الأوليين ثم الثالث بما عرفت وارسم
له جدولين متصلين بالخاص من أولهما الورثة وثانيهما المخصصهم من صحيحه وترسم
مصححه فوقه وجدولاً ثانياً للجامعة ثم حصته تبين مسئلة فتصح الثلاث من
أربعة وعشرين للابنت الأولى اثنا عشر وللبنتين ثمانية وللزوجة العم واحد ولابن أخيه
ثلاثة بهذه الصورة

٣	١	٤	١	٢	٢٤
٢	٣	٦	٢	٢	١٢
١		٣			
ماتت					
بنت	١	١			٤
بنت	١	١			٤
عم	١	١	مات		
			زوجة	١	١
			ابن أخ	٣	٣

* وواعلم انه لا ينبغي رفع المحبوب الا اذا كان له فائدة كان يكون حاجباً للغير
حجب نقصان فلا بأس بانباته كأن كان في المسئلة أبوان وأخوان مثلاً فان
الأخوين اذا لم يكتبوا قد يذهل عن كونهم حاجبين للام وإنه اذا كان الورثة جماعة
من صنف كبنتين وتفاوت ارثهم آخر افي ينبغي تمييزهم برسم اسماء خارج الجدول
انتهى * وقوله طرابض الطال المهملة أي كافة كما ضبطه شارح بدء الامالي * ثم أشار
الناظم الى انه لا يشترط في اختصار المناسخة من هذا القسم ان تنمى المسئلة في
العصوبة بقوله

* وان قصد في واري الأول ذا • فرض وبعد لم يرث فهو كذا

* وان يترك خـ لافه فصيح * مسألة السابق موثا وان سرح *
 * ثم اذا صححت ذلك الأول * صحح لثاني الميت من مسئلته *
 * واعرف من الأولى سهام حصته * وانظر اليها والى مسئلته *
 * فان على المسئلة السهام * تقسم فيها لأولى اكتفى القسام *
 * كالزوج مع اختين لامن والده * ماتت عن الأخرى وبنت واحدة *

أي ومثل ما سبق من القسم الأول من لزوم اختصار المناهضة اذا كان ورثة الميت
 الأول والثاني عصبه اذا وجد في ورثة الميت الأول صاحب فرض ولم يرث من الميت
 الثاني فان المسئلة تختصر كذلك ويجعل كان الميت الثاني لم يكن خـ لافا لما توجهه
 عبارة المنهاج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه وذلك ليس
 بشرط كما لو ماتت امرأة عن زوج وابنة من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة
 فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبه فهما دون الزوج وهو ذو فرض في الأولى
 وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج
 والباقي للابن فالمسئلة من أربعة للزوج الربع واحد والباقي ثلاثة للابن وتصح من
 ثمانية والثمانية من أربعة أيضا فتجعل الأولى * والثمانية من أربعة ابتداء للزوج
 الربع واحد والباقي ثلاثة للابن ولا حاجة الى التصحيح من ثمانية ويجعل كان الابن
 الثاني لم يكن وهكذا في ميتة من فاكتر قبل القسمة كان ماتت عن زوج وأبنت عن
 زوجة وعن اثني عشر ولدا فيهم ذكر واحد فمات ابن واحد عشر بنتا كلهم من غير
 الزوجة ثم مات منهم عشر بنات واحدة بعد واحدة ولم يبق من ورثته سوى ابن وبنت
 والزوجة وكل بنت يرثها من بقي من اخوتها فقط فبطريق الاختصار تجعل الميت
 الأول كله ماتت عن الزوجة والابن والبنت فاقسم تركته عليهم واجعل البنات
 العشر الميتات كالعديم فالمرأة الثمن والابن والبنت الباقي فاصلها ثمانية وتصح
 من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة والابن أربعة عشر والبنت سبعة وهذا بشرط ان
 يكون الاولاد كلهم من زوجة ميتة أو من أمة أو كل واحدة من زوجة ميتة أو أمة حتى
 لا يرث منه أحد بالفرض أو يكونوا كلهم اخوة لاب فلا يجب بعضهم بعضا فلو كان
 بعضهم أشقاء وبعضهم لأب لم يجزهم الأشقاء فلا يمكن اختصارها ابتداء وكذلك لو كانوا
 كلهم من المرأة أو من أموات مختلفات فلا يتأتى اختصارها ابتداء الا اذا كانوا
 كلهم من امرأة وماتت المرأة بعدهم أو بعد بعضهم ويرثها من بقي بعدها من اولادها
 فقط فانما تجعل مع من مات من اولادها كالعديم كما اذا كان الاولاد كلهم في المشال
 المذكور وهو الزوجة واحدة عشر ولدا من الزوجة المذكورة وماتت بعد موت
 بناتها أو بينهن أو قبلهن تجعل هي وهن كالعديم وكان الأول ماتت عن ابن وبنت
 فتصح مسئلته كلها من ثلاثة ولو سلك بطريق البسط صححت من عدد كثير بطول

ذكرها ثم تختصرها بعد الى ثلاثة فتركة ابتداء راحة من التعب ومثل ما سبق
 في اختصار المناسخة ايضا ذاتها عدد أصحاب الفروض في الاولى والثانية وشرطه
 ان من حاز ارب الميراث الثاني هم الوارثون في المسئلة الاولى وهم ذو فرض في المسئلتين
 لم يخل في المسئلتين أسماء فروضهم بشرط ان تكون مسئلة الميراث الاول حائلة
 بقدر نصيب الميراث الثاني أو باكثر من نصيبه وتكون مسئلة الميراث الثاني غير
 حائلة في الحالة الاولى وحائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه من عول الاولى فإذا
 وجد الشرط فافرض الميراث الثاني مهما كالعدم واقسم تركه الميراث الاول على
 الباقيين على قدر فروضهم منه كانه مات عنهم فقط مثل ما مضى * مثال الحالة الاولى
 ماتت امرأة عن زوج وأخت لاب وأخت شقيقة فتزوج الزوج المذكور بالاخت
 للاب وماتت عنه وعن أختها الأبيها وهي شقيقة الميتة الاولى فافرض الاخت
 للاب كأنها لم تكن وكان الاولى ماتت عن أخت شقيقة وزوج فاقسم مالها بينهما
 نصفين فتصح من اثنين لان مسئلتها من ستة وتعول الى سبعة لعكس من الزوج
 والشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم يقسم بين الزوج والاخت نصفين فنصيب الميتة
 الثانية هو قدر ما عالت به الاولى * ومثال الحالة الثانية ماتت عن زوج وحيدة
 وهي أم أب وأخت شقيقة وأخت لاب أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللجدة السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم فتعول الى ثمانية ثم
 تزوج الزوج بالاخت للاب وماتت عنه وعن جدتها وأختها الأبيها وهي شقيقة
 الاولى فمسئلتها من ستة وتعول الى سبعة فاجعل الاخت للاب كالعدم وكان
 الاولى ماتت عن جدتها وزوج وشقيقة فاقسم مالها بينهم على سبعة كأنها ماتت
 فقط * القسم الثاني في اختصار المناسخة وهو الاختصار في آخر العمل بعد تصحيح
 المناسخة ان ترى الاشتراك قد وجد في الانصباؤها فافرد كل نصيب الى الجزء الذي
 وقع به الاشتراك والى أدق الاجزاء ورده مسئلة المناسخة الى ذلك الجزء فذلك الجزء
 تصح منه مسئلة المناسخة فاقسمه على الورثة كلهم مفصلة بحسب سهامهم مثاله زوجة
 وابن وفت كلاهما من الزوجة ماتت هـ ذه عن أمها وأختها وهما زوجة الميت الاول
 وابنه فالاولى تصح من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة وعشرين فميراثهم ميراث الميت الاول
 سبعة تباينها فاقضرب الثلاثة في الاولى تصح المناسخة من اثنين وسبعين للزوجة
 بالزوجة والامومة ستة عشر وللاب بالنبوة والاخوة ستة وخمسون وهما متوافقان
 بالثمن فرد نصيب كل منهما الى ثمنه فيرجع نصيبهما الى اثنين ونصيبه الى سبعة
 ورد المسئلة الى ثمنها تسعة واقسم التسعة على الزوجة والاب سهمان لها وسبعة له
 * مثال آخر مات عن زوجة وثلاث بنات منها وعم هو أبو الزوجة ثم ماتت الزوجة
 عن أبيها وبناتها الثلاث فالاولى من اثنين وسبعين والثانية أصلها من ثلاثة

بالاختصار وتصح من تسعة وسهام الزوجة تسعة منقسمة عليهم فيجعل لكل
واحد بنت من المثلثة ثمانية عشر فالانصبا الاربعة متماثلة ومشاركة بنصف
التسع فترجع البنت ويصح من أربعة لهم سهم ولكل بنت سهم * قوله وان يكن
خلافه فصح الخ أي وان مات من ورثة الميت الاول واحد قبل قسمة تركه الميت
الاول ولم يكن اختصار مسئلة على ستمائة بقى من القسمين فصح مسئلة
الميت الاول وافعل به ما سبق في باب تصحيح المسائل بحيث يخرج ما يخص كل
واحد منها صحيحا واقسم مسئلة على ورثته فاذا عرفت سهام الميت الثاني من
مسئلة الاول فاجعل للميت الثاني مسئلة أخرى وصحها بحيث يخرج ما لكل من
الورثة فيها صحيحا على حكم ما سبق فاذا عرفت ما صححت منه الثانية وسهام الميت
الثاني من المسئلة الاولى فأعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلته فلا يخلو من
ثلاثة أحوال لانه اما ان تقسم سهام الميت الثاني على مسئلته كما مثله الناظم كان
مات عامرة عن زوج وأختين لالام كشقيقتين أو لاب مائة إحدى الأختين
قبل القسمة عن الأخرى وعن بنت فاصل الاولى من ستة اضرب أحد المخرجين وهما
النصف والثالث في الآخر للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة عالت
بواحد الى سبعة وأصل الثانية من اثنين مخرج النصف ونصف الأخت الميتة من
الاولى اثنان منقسمة على مسئلته الميت النصف واحد فرضا والباقي واحد
للأخت عصبية لان الأخت مع البنت عصبية ومن الانقسام مات الميت عن أم
وابنتين مات أحد الابنتين قبل قسمة التركة عن ابنتين وبنت أصل المسئلة الاولى
من ستة فلالام السدس واحد يبقى خمسة لا تنقسم على الابنتين وتباينهما فتضرب
اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فلالام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة
وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة على خمسة منقسمة فتصح المناصفة كلها
من اثني عشر من غير ضرب الام اثنان وللاب الباقي خمسة ولكل ابن من ابني
الميت الثاني اثنان ولبنته واحد وهذا المثال الذي مثله الغرضيون في انقسام سهام
الميت الثاني على مسئلته لا يصح الا اذا قام بالام مانع من الميراث في المسئلة الثانية
كالقتل ونحوه لانها في الاولى أم وفي الثانية حدة لمطالب السدس فلا تصح مثلا
للاقسام بل للتباين الآتي ذكره وهذا مثال انقسام سهام الميت على مسئلته
المراد بقول الناظم تقع الله فان على المسئلة السهام تقسم الخ ثم بين ما اذا لم تقسم
سهام الميت على مسئلته بقوله

- * (وحيث لم تقسم فوفق المسئلة * يضرب مهمما وافقت في الأولى) *
* (وان يكن ثم تبين ففي * احداهما الاخرى جميعا عا عرفت) *
* (واحسب وما حصلت فهي الجماعة * وليس في القسم بها منازعة) *

بثلاثة ولها يكون واحد من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللاب
 من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت
 وللبنت من الأولى سهمان في ثلاثة بسمة ولها بوصف كونها أختا في الثانية
 ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لبنت المال
 وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في واحد بواحد ومن الأولى ثلاثة في اثنين
 بسمة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة لبنت المال واذا رد الباقي عليهما كانت
 المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان الباقي يعد فرضيهما
 يرد عليهما بحسب نصيبيهما وهو أربعة فتجعل المسئلة من أربعة وسهام الميتة من
 الأولى اثنان فاذا عرضتهم اعلی مسئلتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة بالنصف
 فاضرب وفق الثانية وهو اثنان في الأولى وهي ستة يحصل اثني عشر فللام واحد
 من الأولى في اثنين باثنين ولها يكون واحد في الثانية واحد يضاف واحد فيجتمع
 لها ثلاثة وللبنت من الأولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية يكونها أختا
 شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللاب من الأولى واحد في اثنين
 باثنين ولا شيء له من الثانية * وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين
 لان الباقي يعد فرض الجدوة والأخت للام يرد عليهما بحسب فرضهما وهما اثنان
 فتجعل المسئلة من اثنين وسهام الميتة من الأولى اثنان فاذا عرضتهم اعلی مسئلتها
 وجدتهم امنة قسمين فتصح ما صح منه الأولى بلا ضرب فللاب من الأولى واحد
 ولا شيء له من الثانية وللام الأولى واحد ايضا ولها من الثانية بوصف كونها واحدة
 كذلك فيجتمع لها اثنان وللبنت من الأولى اثنان ولها من الثانية يكونها أختا
 لام واحد فيجتمع لها ثلاثة وهذا على الخلاف المشهور في ذلك بين الأئمة في توريث
 بنت المال والرد كما سبق واحتمل كون الأخت في الثانية أختا شقيقة أو لام فاختلف
 المحلل باعتبار ذكورة الميت الأول وأبنته فلذلك لم يسأل أمير المؤمنين المؤمنين
 عنهم المتعاضى يحيى بن أكرم رضى الله عنه بقوله هلك هالك وخلف أبوين وابنتين
 فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البننتين عن الباقي فقال يا أمير المؤمنين الميت
 الأول رجل أو امرأة فعرف المؤمن فطنته فقال له اذا عرفت التفصيل بل عرفت
 الجواب قولاً للقضاء * وسبب سؤاله عن ذلك انه لما أراد ان يوليها قضاء البصرة
 أحضره فاستحضره لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله
 كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سألني
 فان القصدي على لاخائي وكلاهما يتخون العمال والقضاء والامرأه بالفرائض فقال
 ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البننتين عن الباقي وقبلي
 عنهم وعن زوج * فاجاب بما سبق قولاً فلما مضى الى البصرة قاضيا استحضره مشايخها

واستصغروه وامتنحوه فقالوا لكم سن القاضى فقال سن عتاب من أسيدته بفتح الهمزة
 وكسر السين حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة وكان سنه اذك احدى وعشرين
 سنة وأجابهم بذلك اشارة الى انه وقع تولية مثلثة في السن منه صلى الله عليه وسلم فلما
 أجابهم بذلك اسكتهم فلم يذكروا سميت بالمأثونية فينبغي ان سئل عنها ان يخص عن
 الميت الاول كما يخص عنه يحيى بن أكنم لا اختلاف المحكم كما أسلفناه (قوله) وان
 يكن ثم تبين الخ أى بان باينت سهام الميت الثانى مسـ مثله فاضرب جميع المسئلة
 الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه المسـ مثلتان ثم قل من له شئ من الاولى أخذه
 مضر وباقى جميع المسئلة الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضر وباقى سهام الثانى
 من الاولى ومنه لى لذلك الناضم بقوله أومات فيها الزوج عن أولاد أخ الخ أى أومات
 فيها الزوج المذكور فى مثال التوافق وقال فى هذا المثال وزوجة عنها النسل مع ان
 الميت عن هذا الزوج هى الزوجة * وصورته فيما اذا كان له زوجتان ماتت الاولى عنه
 وعن أبوين والثانية مات عنها وعن أولاد الأخ فلا اشكال فى كلام الناضم نفع الله
 به فالأولى ماتت فيها الزوجة عن زوج وأبوين فسهلهم من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان والثانية ماتت هذا الزوج عن زوجة
 أخرى وثلاثة أولاد أخ لأبوين وأولاب فسهلهم من أربعة للزوجة الربع واحد
 والباقي ثلاثة منقسمة عليهم ونصيب ميتهم من الاولى ثلاثة فبين مسـ مثلتهم وسهام
 ميتهم ثم تبين فاضرب مسـ مثلتهم فى جميع الاولى أربعة فى ستة باربعة وعشرين ومنها
 نصيب المسئلان ثم من ذلك للام فى الاولى واحد فى الثانية أربعة باربعة وللأب فى
 الاولى اثنان فى الثانية أربعة بنمانية وللزوجة فى الثانية الربع واحد فى سهام
 الميت ثلاثة بثلاثة ولاولاد الأخ فى الثانية ثلاثة فى ثلاثة بتسعة لكل واحد ثلاثة
 ومجموع ذلك أربعة وعشرون فعد انقسمت المسئلان عما صحت منه الجامعة وهو
 الاربعة والعشرون * ومنها مات الميت عن أم وأبنين ثم مات أحد الابنين عن ابنين
 قبل القسمة فالاولى من ستة للام السدس واحد وللأبنين الباقي خمسة منقسمة
 عليهم فاضرب رأسهم فى المسئلة اثنى فى ستة باثنى عشر ومنها تصح للام واحد فى
 اثنى باثنى وللأبنين خمسة فى اثنى بعشرة لكل واحد خمسة والمسئلة الثانية من
 اثنى لكل واحد واحد واسقط العلامة الشنشورى الام فى المسئلة الثانية مع انها
 وارثة ويحتمل انها الميراث فى الثانية دون الاولى لما منع قتلها للأب واسقط الأخ
 لسقوطه بالأب فسهل الميت الثانى من اثنى وسهام ميتة خمسة وخمسة على اثنى
 لا تنقسم عليهم ما وتبينها فاضرب الاثنى فى الاثنى عشرة فتصح المناسبة من أربعة
 وعشرين فاذا أردت القسمة للام من الاثنى عشر وهى الاولى اثنان فى جميع
 الثانية وهو اثنان باربعة فهى لهما وللأب المتخلف فى الاولى خمسة فى جميع الثانية

بعشرة فهي له ولكل ابن من ابني الثاني من مسئلته وهي اثنان واحد في جميع مهادم
 مورثه وهي خمسة واحد في خمسة بخمسة وهي نصيب كل واحد منهم فاذا جمعت أربعة
 حصة الام وعشرة حصة الابن المتخلف وعشرة حصتي الابنين كان الجميع أربعة
 وعشرين وهو ما صحت منه المناسخة فالعمل صحيح ثم ذكر الناظر نفع الله به حكم
 ما اذا مات في المناسخة أكثر من ميتين وهو القسم الثاني بقوله

✽ واعمل كذا في ثالث تجعل له ✽ جامعة المسئلةين أوله ✽
 ✽ وحيث كان رابع فهكذا ✽ وفي المناسخات يكفي القدر ذاك ✽
 ✽ فاستفرغ الذهن لديهم أقهى من ✽ مستصعبات الفن الاللفظي ✽

أى ومثل ما تقدم من التفصيل في المناسخة تفعل فيما اذا مات ثالث أو رابع أو أكثر
 قبل القسمة سواء كان عن يرث من الاوليين أو من أحد هما وان الباقي من ورثة
 الاوليين هم ورثته هذا الثالث لا غيرهم أو غيرهم مع جميع من يرث في الاوليين أو مع
 بعضهم أو منفردين ليس ينضمهم أحد من ورثة الأولين ففي هذه الاقسام اعمل
 لميت الثالث أو الرابع أو أكثر مسئلة على حدته كما عرفت بعد ان تعمل المسئلة
 الجامعة لمسئلتى الأولين واعتبر ما صحتا منه كالمسئلة الأولى وما صحت منه مسئلة
 الثالث أو الرابع وهكذا كالمسئلة الثانية واعرف حفظه من الذي اعتد به كالمسئلة
 الأولى واقسمه على صحيح مسئلته فان انقسم فقد صحت المسئلة الأخيرة مما صحت
 منه التي قبلها وان باينه أو وافقه فاضرب بصححه أو ورفقه فيما صح منه ما قبله فما
 بلغ فنه صح المسائل ثم تقول من له شئ مما صح منه المسائل الأول يضرب له في
 جزئيه وهو المسئلة الأخيرة عند التباين أو ورفقه ما عند التوافق ومن له شئ
 من الأخيرة يضرب له في نصيب مورثه من صحيح المسائل الأول في المبانية وفي ورفقه
 في الموافقة واعتبر المسائل وان كثرت كمسئلتين دائماً حتى تجعل لميت الأخير
 رحدة مسئلة والجميع مع الموقى قبله مسئلة جامعة لهم وخذ نصيب الأخير من المسئلة
 الجامعة لم قبله واقسمه على مسئلته فان انقسم فالتى أخذت منها نصيبه هي
 الجامعة الكبرى وان لم ينقسم فاضرب الأخيرة أو ورفقه التي أخذت منها نصيبه
 تحصل الجامعة الكبرى * مثاله خلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات كلهم
 من الزوجة ولم تقسم تركته حتى مات ابن عم في المسئلة ثم ماتت بنت عم بقي في
 المسئلة فالأولى من ثمانية للزوجة الثمن واحد والباقي سبعة للبنين والبنات سبعة
 على تسعة لا تقسم وبين الرؤس والسمام التباين فاضرب عدد رؤس المنكسر
 عليهم في المسئلة تسعة في ثمانية باثنين وسبعين للزوجة الثمن واحد في تسعة بتسعة
 وللبنتين والبنات سبعة في تسعة بثلاثة وستين لكل واحدة من البنات قدر
 المنكسر عليهم سبعة ولذا كضعفه ومسئلة الابن من ستة للام التي هي الزوجة

في الاولى السدس واحد والاخوين والثلاث الاخوات الباقى خمسة منكمسرة
 على سبعة وبين الرؤس والسهام الثمانين فاضرب عدد الرؤس سبعة في ستة باثنين
 وأربعين للام السدس واحد في سبعة بسبعة والاخوة والاخوات خمسة في سبعة
 بخمسة وثلاثين لكل واحدة من الاخوات قدر المكمسرة عليهم خمسة وهو نصيب
 كل واحدة ولذا كرضعة عشرة ونصيب ميتهم أربع عشرة يوافق ما صحت منه ستة
 بنصف السبع فنصف سبع سهاهه واحد ونصف سبع ما صحت منه المسئلة ثلاثة
 وثلاثة في الاولى اثنين وسبعين بمائتين وستة عشر ومنه تصحان فن له شئ من
 الاولى أخذه، مضروباً في وفق الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في
 وفق سهام الميت الثاني من ذلك للزوجة من الاولى تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين
 ولها من الثانية بالامومة سبعة في واحد بسبعة فلها أربعة وثلاثون، وكل ابن من
 الاولى أربعة عشر من الاولى في ثلاثة باثنين وأربعين ومن الثانية بالاخوة عشرة
 في واحد بعشرة فلكل واحد من الذكور اثنين وخمسون ولكل بنت من الاولى
 سبعة في ثلاثة باحدى وعشرين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة فلها من مائة
 وعشرون وقد ماتت احدها عن نصيبها ذلك وعن أم وأخوين وأختين أسقاء فمسلتها
 من ستة للام السدس واحد وللأخوين والأختين الباقى خمسة منكمسرة على ستة
 وستة في ستة بسبعة وثلاثين وبين نصيبها الستة والعشرين ومصحيح مسلتها الستة
 والثلاثين موافقة بالنصف فنصف نصيبها ثلاثة عشر ونصف مسلتها ثمانية عشرة
 فاضرب نصف مسلتها ثمانية عشرة في ما صحت الاوليان وهو مائة وستة عشر
 فتصح الثلاث من ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وثمانين للام من الاوليين أربعة
 وثلاثون في ثمانية عشر بستمائة واثني عشر ولها من الثالثة ستة في ثلاثة عشر
 بثمانية وسبعين وبمجموعها مائة وستة وتسعون وكل ابن من الاوليين اثنين
 وخمسون في الثمانية عشر بستمائة وستة وثلاثين ومن الثالثة عشر في الثلاثة
 عشر بمائة وثلاثين وبمجموعها ألف وستة وستون وكل بنت من الاوليين ستة
 وعشرون في الثمانية عشر باربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة خمسة في الثلاثة
 عشر بخمسة وستين وبمجموعها خمسة مائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت المناصفة
 محالاً الا ان البنت تركت مع من في المسئلة وبما مسلتها من ثمانية عشر وهي
 توافق نصيبها من الاوليين وهو ستة وعشرون بالنصف أيضاً فاضرب نصفها تسعة
 في المسئلة والسبعة عشر تصح الثلاث من ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين للام
 من الاولتين أربعة وثلاثون في التسعة بثمانمائة وستة ومن الثالثة في ثلاثة في
 ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين وبمجموعها مائة وثلاثة وخمسة وأربعون وكل أخ من
 الاولتين اثنين وخمسون في تسعة باربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة مائة

في ثلاثة عشر ستة وعشرين ومجموعهما أربع مائة وأربع وتسعون ولكل أخت من
 الأولتين ستة وعشرون في تسعة عائلات وأربعة وثلاثين ومن الثانية منهم في ثلاثة
 عشر بثلاثة عشر ومجموعهما مائتان وسبعة وأربعون وللزوج من الثالثة خاصة تسعة
 في ثلاثة عشر عائلة وسبعة عشر * ولو كانت المناسحة بحالها الآن البنت التي
 ماتت أخيراً خلفت مع زوجها وأمه وأخوتها البنين وثلاث بنات فبناتهم مع أولادها
 أمها وزوجها وتسقط أخوتها فمثلتها من اثني عشر وهي توافق الستة والعشرين
 بالنصف أيضاً فاضرب الستة في المائتين والستة عشر تصع الثلاث المسائل من
 ألف ومائتين وستة وتسعين للام من الأولتين أربعة وثلاثون في ستة عائلات
 وأربعة ومن الثالثة اثنتان في ثلاثة عشر بستة وعشرين فلها مائتان وثلاثون ولكل
 أخ من الأولتين اثنتان وخمسون في ستة بثلاثمائة واثني عشر ولا شيء له من الثالثة
 ولكل أخت من الأولتين ستة وعشرون في ستة عائلات وستة وخمسين ولا شيء لها
 أيضاً من الثالثة وللزوج من الثالثة فقط ثلاثة في ثلاثة عشر بستة وعشرين ولكل
 ابن من الثالثة معهما في الثلاثة عشر بستة وعشرين ولكل بنت في الثالثة معهم
 واحد في الثلاثة عشر بثلاثة عشر ولو كانت المناسحة بحالها الآن البنت لم تترك
 زوجها تركت ثلاثة عشر ابناً ثلاث عشرة بنتاً وكانت أمها قائلة لها فلا يرث من ورثة
 الأولين أحد ومن مثلتها من تسعة وثلاثين وهي توافق الستة والعشرين فيجز من
 ثلاثة عشر فوق مثلتها الثلاثة اضربه في المائتين والستة عشر تصع المسائل الثلاث
 من ستمائة وثمانية وأربعين للام من الأولين فقط أربعة وثلاثون في ثلاثة عائلات
 واثنتين ولكل أخ من الأولين اثنتان وخمسون في ثلاثة عائلات وستة وخمسين ولكل
 بنت ستة وعشرون في ثلاثة عائلات وسبعين ولكل ابن في الثالثة معهم من في
 الستة والعشرين وهو اثنتان بأربعة ولكل بنت معهم في اثنين بانهن وعام تفصيل
 ذلك يعلم مما سبق فتأمل ذلك وقم عليه وعام مثل به شيخ الإسلام رحمه الله في شرح
 النكاحية في الأربعين الأموات زوجة وأبوان وبنتان ثم مات الأب عن الباقي وأخ
 لأبوين ثم ماتت الأم عن الباقي وأم وعم ثم إحدى البنيتين عن زوج ومن بقي فالمسئلة
 الأولى من أربعة وعشرين وتقول السبعة وعشرين للزوج الثمن ثلاثة وللأبوين
 السدس ثمانية لكل واحد أربعة وللبنيتين الثلثان ستة عشر لكل بنت ثمانية مات
 الأب عن زوجة وبنين وأخ فمثلته من أربعة وعشرين توافق حظه من الأولى وهو
 أربعة فتضرب وفق الثانية وهو ستة في المسئلة الأولى بعولها وهي سبعة وعشرون
 يحصل مائة واثنتان وستون وهي الجامعة التي منها المسئلةان ومن له ثمن من الأولى
 ضرب في وفق المسئلة ستة ومن له ثمن من الثانية أخذ مضر وبقي وفق مهام وورثه
 فللزوج من الأولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وللأم من الأولى أربعة في ستة بأربعة

وعشرين ولها من الثمانية ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها سبعة وعشرون ولكل بنت
ثمانية في ستة بثمانية وأربعين ولها في الثمانية ثمانية في واحد بثمانية فيجتمع لها
سبعة وخمسون وللأخ في الثمانية خمسة في واحد بخمسة ثم ماتت الأم التي هي زوجة في
الثمانية عن أم وبنتي ابن وعلم فسئلتهما من ستة توافق نصيبها وهو سبعة وعشرون
بالثلاث فتضرب وفق مسئلتها الثالثة وهو اثنان في جامعة الأولين وهي مائة واثنان
وستون يحصل ثلاثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها الثلاث
مسائل فن له شيء من الأولين ضرب في اثنين وفق المسئلة الثالثة أو من الثالثة في
تسعة وفق سهام مورثة وهي الأم فلا زوجة من الأولين ثمانية عشر في اثنين بستة
وثلاثين ولكل بنت من الأولين ستة وخمسون في اثنين بمائة واثنان وعشرون ولها من
الثالثة اثنان في تسعة بثمانية عشر فيجتمع لكل بنت مائة وثلاثون وللأخ من
الأوليين خمسة في اثنين بعشرة ولام الميتة الثالثة واحد في تسعة بتسعة ولعمها واحد
في تسعة بتسعة ثم ماتت إحدى البنيتين اللتين هما بنتي ابن في الثمانية والثالثة عن
زوج وأم التي هي زوجة الميت الأول وأخت شقيقة وهي بنت الميت الأول فسئلها
من ستة وتقول لثمانية توافق نصيبها وهو مائة وثلاثون بالنصف فنصف سهامها خمسة
وستون ونصف الثمانية أربعة فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة
وتسعون وهي الجامعة التي تصح منها الأربع مسائل فن له شيء من الثلاث الأول
ضرب في وفق الرابعة أربعة ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في وفق سهام مورثة
خمس وستين فلا زوجة الأولى التي هي أم في الرابعة من الثلاث الأول ستة وثلاثون
في أربعة بمائة وأربعة وأربعين ومن الرابعة اثنان في خمسة وستين بمائة وثلاثين
فيجتمع لها مائتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من الثلاث مسائل مائة
وثلاثون في أربعة بخمسة مائة وعشرين ولها من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة
وخمسة وتسعين فيجتمع لها سبعة مائة وخمسة عشر وللأخ في المسائل الثلاث عشرة
في أربعة بأربعين ولام الميتة الثالثة من المسائل الثلاث تسعة في أربعة بستة وثلاثين
ولعمها من الثلاث المسائل تسعة في أربعة بستة وثلاثين ولزوج الميتة الرابعة من
الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين انتهى كلام شيخ الاسلام مع
زيادة إضاح **وإذ اعلم** انك لو علمت في المناجحة كل مسألة على حدتها بحيث
لا تعلق لواحدة بأخرى لصح ولكن يطول ويقوت القصد من قسمة المسائل على
حساب واحد والله أعلم **وفي** هذا الاغوج كفاية في هذا الباب الصعب الدال في
هذا الفن وقد أشار الناظم الى الاعتناء به بقوله فاستفرغ الأذهان الخ ولما انتهى
الكلام على الارث الحق وما يتبعه من تصحيح المسائل وتأصيلها والنسب بين السهام

والورثة وبين الرأس شرع في الارث بالنفقة ديرو الاحتياط وهو أنواع فبعضها
بالخنثى فقال

بذ كرميراث الخنثى

أى هذا بيان ذكر أى مذ كور أحكام ميراث بعضى الارث والمراد من الخنثى هنا
المشكل ولذا وقع الخلاف فى ميراثه فقد حكى الغزالي رحمه الله قولاً بأن الخنثى
لا ميراث له وبناء العقبانى فى شرح الوانى على انه خلق ثالث لا ذكر ولا انثى والله
تعالى اعلم قال يوصيهكم الله فى اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين فلم يذكر الخنثى
لكن نقل ابن حزم الاجماع على خلافه والحق انه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب
الخنثوثة على ما قيل تساوى الابوين فى الانزال لانه قبل سبق الماء من أحدهما
يقضى موافقته فى الذكورة والانوثة وعلى هذا فتساوى ما فى الانزال يقضى كونه
خنثى **فائدة** وقع السؤال عن الحالة التى يدخل عليها الجنة **فاجيب** بأنه يرجع
لنوعه فى الواقع ان قلنا انه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا انه خلق ثالث فهو
مفوض للشبهة وأما الحشر فيكون على حاله وفى حاشية الحشرى عن بعضهم انه يدخل
الجنة على انه ذكر لكن لا يخفى ان الامر توقف فى افاده المحقق الامير أى ان القائل
بدخوله على حالة الذكورة يحتاج الى الدليل من الشارع والافهم موقوف على
المشبهة والخنثى مأخوذ من الانخناث وهو التثنى والتكسور وألفه لتأنيث لفظه وان
كان معناه مذكراً باعتبار كونه شخصاً أو هو مأخوذ من قولهم خنث الطعام
إذا تشبه امره فلم يخاص طعمه الى حاله وهو آدمى له آلتا الرجل والمرأة أوله ثقبه
لا تشبه به واحدة منهما والمشكل مأخوذ من أشكل الامر شكوكاً وأشكل الامر
التبس والخنثى مادام مشكلاً لا يكون أباً ولا أما ولا جداً ولا جدة ولا زوجاً
ولا زوجة والكلام فيه فى مقامين **أحدهما** فيما يتفح به وما لا يتفح ويحمله كتب
الفقه لانه اما ان يكن له ثقبه فاما ان يتفح بالانوثة بعد البلوغ بحبل أو حيض
فان لم يحبل ولم يحض فان اختبر عياله للنساء فذكر أو عياله للرجال فانثى أو عياله
لهم فان غلب أحدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على أشكاله ومن له الآلتان
المتقدمتان فان أمنى بذكره أو بالمنه فقط فهو ذكر وان حاض أو حبل أو أمنى
أو بال من فرج النساء فانثى وان بال منهن **فان سبقا من أحدهما فالحكم له** والافقى
ميهله للنساء أو للرجال أو لهما ما سبق فى ذى الثقبه ولا يتفح بالذكورة بنبات اللحية
ولا يتفح بالانوثة بنهود النديين ونزول اللبن ولا دخل لعدا الاضلاع فى الانضاح
والامام احمد يحكم بالذكورة من نبت لحية **وكذا الامام مالك** ويريد عليه بأنه يحكم
بانوثة من نبت ثديه **فان نبت لحية** وثدياه معا فهو مشكل ما لم تظهر فيه علامة
أخرى تقوى احدى العلامتين ويريد على ذلك ابو حنيفة بأنه يحكم بالانوثة بظهور اللبن

ويحكم بالاتضاع بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الجنب الايسر ثمانية عشر ضلعا
 كلابن حكم بأنوثته وان كانت سبعة عشر حكم بكورته لما اشتهر من ان حواء
 خلقت من ضلع آدم الايسر لئلا يكثر من النشيج باستواء الرجل والمرأة فقيم ما
 وعن استدلال بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضى الله عنه فانه رفع له رجل تزوج
 بابتنة عمه وكانت خنثى فوقعت على جارية فأحبلتها فأمر غلامه فنبه ابعداضلاع الخنثى
 فإذا هو رجل فزياه برى الرجال ولعل بعد اضلاعه لعدم الجزم بان الحمل منه والافهو
 أقوى ورجله يقتضى القطع بالانوثة ويقدم على السكك حتى لو حكم بكورته باحماله
 لامرأة ثم حبل هو أبطلنا الحكم الأول وحكمنا بأنوثته ولذلك قيد قولهم اذا حكم
 بقتضى علامة ثم طرأ خلافه لم ينقل الحكم عما اذا لم تكن النسائية أقوى كالبول
 فانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وسئل صلى الله عليه وسلم
 عنه فقال بول يورث بفتح الواو تشديد الراء من حيث يبول وهذا من قبيل الافتناء
 فلا ينافي قولهم أول من قضى فيه في الاسلام على بن أبي طالب واما أول من حكم فيه
 في الجاهلية فعامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة كان يفرع له في
 كل مهم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى انظر فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم
 معشر العرب فبات ليلته ساهرا وكان له جارية ترعى غنمه يقال لها سحيلة فلما
 رأت قلعة قالت ما عراك في ليلتك هذه فقال لها ويحك وبلك دعي امر اليس من
 شأنك ليس هذا رعى الغنم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين
 يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام هؤلاء عندي أسرع في غنمك فقال
 لم تشكك على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني لعل ان عندي مخربا وكررت
 عليه الكلام فاخبرها فقالت اتبع القضاء المبالي أقعده فان بال من حيث يبول
 الذكر فذكر وان بال من حيث تبول الانثى فأثنى فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي
 أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث ان الحكمة قد يجريها الله تعالى على لسان
 من لا تظن عنده ويحجبها عن من هو مستعد لها وفيه إشارة الى ان القاضي أو المفتي
 يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاء هذا الزمان ومقتوه فان هذا جاهل
 توقف في حادثة سئل عنها أربعين يوما على ما قيل * حكى ان بعض العلماء سئل في
 درسه عن مسئلة فقال لا أدري فقال له السائل ان هذا ليس مكان الجهال
 فقال الم كان للذي يعلم أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له
 انتهى * والثاني من المقامين في ارثه وارث من معه وقد ذكره الناظم بقوله
 (ان استوى في الحالتين الخنثى * حجبها وارثا ذكر أو أنثى)
 * كعتق أو كان أم فاقسم * واعط كلامه من أهم *
 أي ان لم يختلف حال الخنثى وكان ميراثه على السواء في حالة الذكورة والانوثة

وفي حالة الجب حرمانا أو نقصانا كما مثل الناطم كعتق وأخ لام فإن الخنثى والذي
 معه لا يعمل بالأضر بل يعطى نصيبه كاملا كما مثل الناطم المعتق كأن مات رجل
 عن زوجة ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة
 للمعتق الخنثى تعصبا بالولا يستحقه على فرض ذكورية أو أنثوية * زوجة وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى كذلك المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد
 وللأخت النصف اثنان والباقي واحد للخنثى * زوجة وبنت ومعتق خنثى
 المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة وللعتق الخنثى
 الباقي ثلاثة * ومثله زوج وبنت ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوج الربع
 واحد وللبنات النصف اثنان وللمعتق الخنثى الباقي واحد * ومثله زوج وأخ
 شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخ لام
 الخنثى السدس واحد وللأخ الشقيق أولاب الباقي اثنان * زوج وأخت
 شقيقة أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت
 الشقيقة أولاب النصف ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس واحد وتعمل المسئلة
 الى سبعة زوجة وأخ شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة
 الربع ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس اثنان وللأخ الشقيق أولاب الباقي
 سبعة * زوجة وأخت شقيقة أولاب وأخوين لام خنثيين المسئلة من اثني عشر
 للزوجة الربع ثلاثة وللأخت الشقيقة أولاب النصف ستة وللأخوين للام
 الخنثيين الثلث أربعة عالت الى ثلاثة عشر * زوجة وشقيقة اثنان أولاب وأخ
 لام خنثى المسئلة من اثني عشر كالتى قبلها للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين
 أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام الخنثى السدس اثنان عالت الى ثلاث
 عشر * ففي ما ذكر من الأمثلة تستوى في الخنثى حالة الذكورية والأنثوية في الارث
 وكذلك في الجب فيجب المعتق الخنثى من يحجب غيره من المعتقين وهم عصبة
 النسب المتقدم ذكرهم في باب التعصيب أو أصحاب فروض مستغرة كزوج وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت الشقيقة
 أولاب النصف ثلاثة ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق الفروض للبركة * زوجة
 وشقيقة اثنان أولاب وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع
 ثلاثة وللشقيقتين أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام السدس اثنان ولا شيء للمعتق
 الخنثى لاستغراق الفروض شقيقة اثنان وأخوان لام ومعتق خنثى المسئلة من
 ثلاثة للشقيقتين الثلثان اثنان وللأخوين للام الثلث واحد ولا شيء للمعتق
 شقيقة اثنان وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من ستة للشقيقتين الثلثان أربعة
 وللأخ السدس واحد وللأخ السدس واحد ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق

الفروض وهكذا * ويجب الأخ للام الخنثى من يجب غيره وهم أربعة الاب
والجد والولد وولد الابن كما سبق في الجب والمراد بالجب هنا يجب الحرمان * ثم
ذكر حكم اختلاف ميراثه بقوله

* (وعند الاختلاف فاعمل بالاضر * في حق كل واقف ما للشرع أمر) *
* (صحح له وافرضه أنثى مسئلة * وصحح الاخرى بفرض الضد له) *
* (وانظر الى مسئلته بالنسب * واسلك كما قدمت سبل من حسب) *
* (تحصل على أقل عديته قسم * كلناهما عليه فاتبع ما رسم) *
* (واعط كلا الاضر وهو ما * بكل تقديره قدر ما) *
* (ويوقف الباقي الى اصطلاح * من مستحقه أو انضاح) *

أى ما تقدم من الحكم عند استوائ نصيبين في حالة الذكورة والانوثة وأما إذا
اختلف ميراثه في الحالتين فاعمل بالبقية في حقه وحق غيره وهو الاضر في الجهتين
جهة الورثة وجهته واقف ما ذكره الفرضيون في ذلك وهو ان تصح له مسئلتين
مسئلة ذكورة ومسئلة أنوثة ثم تنظر في المسئلتين وما بينهما من النسب الاربع
من التماثل والتداخل والتوافق والتباين وتعمل فيها على سنن ما سبق في المناصفة
من ضرب الوفاق أو السكك وتصح له مسئلة جامعة للحالتين ثم تقسم بعد ذلك على أقل
عديته تقسم منه المسئلة وتعطى كلا من الخنثى وغيره أقل نصيبه وهو الاضر في
حقه ما توقف الباقي الى الانضاح أو الاصطلاح * (واعلم) * وفقى الله وإياك
ان للخنثى خمسة أحوال * أحدها يرث بتقديرى الذكورة والانوثة على السواء كما
تقدم وكابوين وبنت وولد ابن خنثى مسئلتهم من ستة فللابوين السدس اثنان
وللبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لانه
ان كان ذكرا فله ما بقى بعد الفروض وهو ثلثا سهم واحد وان كان أنثى فلهما السدس
تكملة الثلثين وهو ثلثا سهم واحد * ثانيها بتقدير الذكورة أكثر وهذا وما بعدهما
نحن بصدد كينت وولد ابن خنثى مسئلة الذكورة من اثنين لان فيها نصف ما بقى
ومسئلة الانوثة من ستة لان فيها سدس البنت الابن تكملة الثلثين وبين المسئلتين
تداخل فيمكننى بالاكثر فللبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف
الباقي وهو اثنان فان انضح بالذكورة أخذهما وان انضح بالانوثة فهما للعاصب
ان كان والارداعليهما بحسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا
* ثالثها عكس الثاني كزوج وأم وولد ابن خنثى مسئلة الذكورة من ستة بلا عول
لزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الانوثة
من ثمانية بالهول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسئلتين
توافق بالنصف فيعرب نصف احدهما في كامل الاخرى يحصل أربعة وعشرون

وهي الجامعة للمثلثين فإذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها
على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فلزوج ثلاثة من مسألة الذ كورة في أربعة
بأثنى عشر وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فتعطي التسعة فقط وللام
اثنان من مسألة الذ كورة في أربعة بثمانية ولها اثنان من مسألة الانوثة في ثلاثة
بستة فتعطي الستة فقط ولولدا اب الخنثى واحد من مسألة الذ كورة في أربعة
باربعة وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فيعطى الاربعة فقط ويوقف
الخمس الباقية الى الانتصاح أو الصلح فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذ كورة رد
ثلاثة للزوج واثنان للام * رابعها بتقدير الذ كورة فقط كولد أخ خنثى لانه بتقدير
الذ كورة يرث لسكونه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث لانها من ذوات الارحام * خامسها
عكس الرابع كزوج وشقيقة وولد اب خنثى مسألة الذ كورة من اثنين ومسألة
الانوثة من سبعة بالعول وبينهما متباين تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة
عشر وهي الجامعة فإذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة وإذا قسمتها
على السبعة يخرج جزء السهم اثنان فللزوج في مسألة الذ كورة واحد في سبعة
بسبعة وله في مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى الستة فقط ويوقف له واحد
وهكذا يقال في الشقيقة ولولدا اب الخنثى في مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين
ولاثنى له في مسألة الذ كورة فلا يعطى في الحال شيئا ويوقف الاثنان فان اتضح
بالانوثة أخذها أو بالذ كورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة والله علم ((تنبيه))
المشكل متحصر في سبعة أنواع من الورثة الولد وولده والاخ وولده والعم وولده والمولى
اذ لو كان غيرهم لم يكن مشكلا وهذه السبعة منحصرة في أربع جهات اختصارها وهي
البنوة والاخوة والعمومة والولاء * ومن أمثلة الحال الثاني من أحوال الخنثى
السابقة وهو ما اذا كان ارثه بتقدير الذ كورة أكثر منه بتقدير الانوثة كبن خنثى
مع ابن واضح مسألة الذ كورة من اثنين ومسألة الانوثة من ثلاثة وبينهما متباين
فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة وهي الجامعة للمثلثين فتقسم على كل من
المثلثين فما خرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسألة الذ كورة خرج لكل
سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذ كورة وإذا قسمت على مسألة الانوثة خرج لكل
سهم اثنان فهو ما خرج سهم مسألة الانوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من
المثلثين في جزء سهمهما فتعلم نصيبه بتقدير الذ كورة والانوثة فتعطيه أقل
النصيبين فلما واضح من مسألة الذ كورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الانوثة
اثنان في اثنين باربعة فيعطى ثلاثة لانها أقل النصيبين والخنثى من مسألة الذ كورة
واحد في ثلاثة بثلاثة ومن مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى اثنين لانها
أقل النصيبين فيصير الموقوف واحد فان تبين ذ كورة الخنثى أخذها وان تبين انوثة

أخذ الواضح فتعامل الخنثى بالاضر وهو الاقل وهو نصيب الانثى والاضر في حق
الواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى الثلث والواضح النصف كما علمت ويوقف
السدس * ومن أمثلة الحال الثالث من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه
بتقدير الانوثة أكثر منه بتقدير الذكورة زوج وأم وخنثى شقيق مسئلة الذكورة
من ستة بلاعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي وهو
واحد ومسئلة الانوثة من ثمانية بالاعول فيعمل باثنين لا كمال النصف للشقيقة وبين
المسلمتين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة
وعشرون وهي الجامعة للمسئلةين فإذا قسمتها على الستة التي هي مسئلة الذكورة
خرج لكل سهم أربعة فهي جزسهم مسئلة الذكورة وإذا قسمتها على الثمانية التي
هي مسئلة الانوثة خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزسهم مسئلة الانوثة فللزوج من
مسئلة الذكورة ثلاثة في أربعة باثني عشر وله من مسئلة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة
فيعطى التسعة لانها أقل النصيبين وللأم من مسئلة الذكورة اثنان في أربعة
بتمانية ولها من مسئلة الانوثة اثنان في ثلاثة بستة فتعطى ستة لانها أقل النصيبين
والخنثى من مسئلة الذكورة واحد في أربعة باربعة وله من مسئلة الانوثة ثلاثة في
ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة لانها أقل النصيبين ويوقف الخمسة الباقية فإن اتضح
الخنثى بالانوثة أخذها وان اتضح بالذكورة ردها للزوج ثلاثة تكمى بالنصف
وردا اثنان للام تكمى بالثلث فالاضر في حق الخنثى ذكورة لان نصيبه على
تقدير الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة تسعة وفي حق الزوج والام أنوثته
لان نصيب الزوج على تقدير الذكورة اثنا عشر وعلى تقدير الانوثة تسعة كما علمت
* ومن أمثلة الحال الرابع من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه
بتقدير الذكورة فقط دون الانوثة ~~ك~~ ولد عم خنثى مع معتق فلا شيء له بتقدير
الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكورته فيعامل كل بالاضر فالاضر في حق
ولد العم الخنثى انوثته لان بنت العم لا شيء لها بل هي من ذوى الارحام والاضر
في حق المعتق ذكورته لان المعتق متأخر عن ابن العم * ومن أمثلة الحال الخامس
من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه بتقدير الانوثة فقط دون الذكورة
زوج وأم وولدي أم وخنثى لاب وهو على العكس مما قبله لان الاضر هن في حق
الخنثى ذكورته وفي حق غيره انوثته ومسئلة الذكورة من ستة للزوج النصف
ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدي الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لاب على تقدير
الذكورة لانه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة ومسئلة الانوثة من تسعة لانه
يعمل للخنثى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسئلةين توافق بالثلث
فإذا ضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة

للمسئلتين فإذا قسمتها على الستة التي هي مسئلة الذكور خرج جزء السهم ثلاثة
واذا قسمتها على التسعة التي هي مسئلة الانثى خرج جزء السهم اثنان فلزوج
ثلاثة من مسئلة الذكور في ثلاثة بتسعة وله من مسئلة الانثى ثلاثة في اثنين بتسعة
فيعطى ستة لانها أقل النصيبين وللام واحد من مسئلة الذكور في ثلاثة
بثلاثة ولها واحد من مسئلة الانثى في اثنين باثنين فتعطى الاثنين لانهم ما أقل
النصيبين ولولدى الام من مسئلة الذكور اثنان في ثلاثة بتسعة ولها من مسئلة الانثى
اثنان في اثنين باربعة فيعطيان الاربعة وللخنثى من مسئلة الانثى ثلاثة في اثنين
بتسعة ولا شيء له من مسئلة الذكور فتوقف هذه الستة فان اتصح الخنثى بالانثى
أخذها وان اتصح بالذكور رد للزوج ثلاثة وللأم واحد ولولديها اثنان فلا يعطى
شيء في المال لاحتمال ذكوريته فيسقط لاستغراق الفروض والاضر في حق
الزوج والام ولولدى الام انوثته لعلها اذ ذلك لتسعة واذا عاملت كلا من الخنثى
ومن معه بالاضر فيوقف المشكوك فيه الى الاتضاح أو الصلح بتساو وتفاضل ولا بد
لبراءة الزمة من جريان التواهب بان يجب بعضهم بعضا ويغفر الجهل هذا للضرورة
لان شرط الهبة العلم بالموهوب وصح هنا التعذر العلم بقدر الموهوب مادام على اشكاله
فلولم يتواهبوا لم تقدم القسمة شيئا لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك وهذا كما اذا
ورث بتقديرى الذكور والانثى متفاضلا أو باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة لذلك
والله أعلم وبما سلف هو المعتمد من مذهبنامعاشر الشافعية * ومذهب الحنيفة انه
يعامل الخنثى وحده بالاضر فان كان الاضر لا شيء فلا يعطى شيئا ولا يوقف شيء كما
في ولد عم خنثى ومعتق فالاضر في حق الخنثى لا شيء لاحتماله الانثى ولا يوقف
المال بل يعطى للمعتق واذا تبين كون الخنثى ذكرا نقض ذلك الحكم * ومذهب
المالكية له نصف نصيب ذكرواثنى بان تجمعهم ما كما سيأتى وذلك ان ورث
بهم امتفاضلا كما في ولد خنثى وابن واضح وسيأتى بيان العمل في ذلك وان ورث
باحدهما فقط فله نصف نصيبه كما في ولد عم خنثى وان ورث بهم ما متساويا فالاضر
واضح وهو انه يأخذ على كلا الحالتين * ومذهب الحنابلة ان لم يرج اتضاحه
فكأنه الكيس من ان له نصف مجموع نصيبه وان ربح اتضاحه فكالشافعية من انه
يعامل كل من الورثة والخنثى بالاضر * وتنبه في حساب مسائل الخنثاء * اما على
مذهبنافق تصح المسئلة بتقدير ذكوريته فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين
المسئلتين بالنسب الاربع التي هي التوافق والنبات والتداخل والتماثل وتحصل
أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين على تقدير الذكور والانثى بان
تضرب احدهما في الاخرى ان كانا متباينين أو تضرب فوق احدهما في الاخرى
ان كانا متوافقين أو تكتفى بالا كبر ان كانا متداخلين أو تكتفى باحدهما ان كانا

مئة اثنين فما كان فهو الجامعة للمثلثين فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة
 بالطريق المذكور وهذا اذا كان الخنثى واحدا فان تعدد فاجعل له مسائل بعدد
 احوالهم ثم انظر بينهن بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها كما
 سيأتى فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة بحسب تلك
 الاحوال وانظر اقل الانصباة لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان
 او الصلح * واما على مذهب الحنفية فتصحح المسألة على تقدير الاضر في حق الخنثى
 وحده واعطه الاضر كافي وللاخنثى وابن واضح فتصحح المسألة على تقدير الاثوة
 لانها الاضر في حق الخنثى وحده واعطه الثلث واحدا واعط الابن الواضع الثلثين
 ولا وقف على مذهبهم فان كان لا يرث بتقدير فلا يطى شيئا كافي ولا علم خنثى فانه
 لا يرث بتقدير الاثوة * واما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية
 العمل فعلى مذهب أهل الاحوال وهم الذين يقولون بضرب الجامعة في حالي
 الخنثى أو احوال الخنثى اثنان تصحح المسألة بتقدير كورة فقط وتصححها ايضا بتقدير
 اثوة فقط ثم تنظر بين المسألتي بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل
 من المسألتي فما كان فهو الجامعة في مذهبنا ثم تضربها في عدد حالي الخنثى وهما
 حال الذ كورة وحال الاثوة أو احوال الخنثى اثنان كانوا اثنين فاحوالهما أربع وهى
 ذ كورتهما واثوتهما وذ كورة أكبرهما واثوته أصغرهما وسأله العكس ففي ولدين
 خنثيين وأخ مسألة تذ كيرهما من اثنين ولا شئ للآخر ومسألة تأنيتهما من ثلاثة
 مخرج الثلثين والباقي للآخر ومسألة ذ كورة الا كبر واثوته الا اصغر من ثلاثة وبالعكس
 من ثلاثة تعدد الرؤس فبين المسائل الثلاث النعائل فيكتفى باحدها وبين اربع
 مسألة تذ كيرهما تبين فتضرب ثلاثة في اثنين بسمة ثم تضرب السمة في عدد الاحوال
 الاربعه باربعه وعشرين ثم اقسمها على كل تقدير من الاحوال الاربعه فما اجتمع
 لكل اخذ ربعه فاذا قسمتها باعتبار ذ كورتهما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار
 اثوتهما حصل لكل ثمانية وباعتبار ذ كورة الا كبر واثوته الا اصغر حصل للأكبر
 ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه بعكسه فيجتمع لكل أربعه وأربعه يعطى
 ربعها وهو واحد عشر يبقى من الاربعه والعشرين اثنان للآخر وفي ابن واضح وولد
 خنثى بتقدير الذ كورة من اثنين وبتقدير الاثوة من ثلاثة والجامعة لها ستة للباينة
 بين المسألتي فتضرب احداهما في الاخرى بسمة وهى الجامعة فمات صح عندنا
 يعطى المشكل اثنين والواضع ثلاثة وتوقف سهم والحقكم ظاهر عما سبق وعند
 المالكية تضرب هذه السمة في اثنين حالي الخنثى فتصح من اثني عشر فاذا قسمت
 على مسألة الذ كورة خرج جزء السهم ستة واذا قسمت على مسألة الاثوة خرج جزء
 السهم أربعه فاضرب بالمثل وارث من كل من المسألتي في جزء سهمها واجمع

ما حصل له واعطاه منه بمثل نسبة الواحد للاحوال فللخنثى بقدر الذي كورة ستة
 وبتقدير الانوثة أربعة ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة فهي له وللواحد بتقدير
 ذ كورة الخنثى ستة وبتقدير انوثة ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر نصفها سبعة
 فهي له قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكر الحقة على عملهم هذا سبعة فنصيب
 الانثى ثلاثة ونصف فنصفها الذي يستحقه الخنثى خمسة وربع وكون القسمة
 حيث تنقسم اثني عشر وربع لاثني عشر فقط فقد غلبت في ربع قال ومذهب أهل
 الحساب انهم يجمعون مسألة التذ كبير بعد تضعيفها ومسألة التانيث بلا تضعيف
 فمسألة التذ كبير ههنا من اثنين فيضعفونها أربعة ومسألة التانيث ثلاثة ويجمعون
 ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة لذك كرمها أربعة أسباعها وللخنثى ثلاثة
 أسباعها قال وهذا الاعتبار صحيح لا غبن فيه على أحدهما وورد ذلك القراني بان المراد
 نصف نصيب نفسه على انه ذكر ونصف نصيب نفسه على انه انثى لان نصف نصيب
 الذكر والانثى المقابيل له حتى يرد البحث والظاهر ان البحث بحاله كما يظهر عما قالوه
 في مسألة الزوج وأم زوج وأخ خنثى مشكل مسألة الانوثة من ستة لان فيها السدس
 للجد للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد وعلى تقدير انوثة
 الخنثى لها النصف ثلاثة وهي الا كدريه واذا انكسر على الجد والاخت نصيبهما
 وهو أربعة لان الجد ديقاسها فتضرب عددا المنكسر عليهما وهو ثلاثة بعد جعل
 رأس الجد باثنين في المسألة بعوطها رقدها ثلث الى تسعة وثلاثة في تسعة سبعة
 وعشرين ومسألة الذ كورة من ستة وبينهما التوافق في الثلث فثلث السبعة
 والعشرين تسعة وثلث السبعة اثنان واثنان في سبعة وعشرين باربعة وخمسين
 فيعطى الزوج ثمانية عشر والام اثني عشر والجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيأ ويوقف
 الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند المالكية ان تضرب حالي
 التذ كبير والتانيث في أربعة وخمسة وهو مبلغ ما صحت منه المسئلان عندنا تبلغ مائة
 وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والام من مسألة الذ كورة وهي الستة في أصل
 المسئلتين وهو جزء السهم عندهم وهو ثمانية عشر واثنا عشر لان مسألة الذ كورة
 ستة والانوثة تسعة عائلة كما عرفت مضروبين في الحالتين اثنين في ستة باثني عشر
 واثنين في تسعة ثمانية فتضرب لزوج النصف ثلاثة من ستة مسألة الذ كورة في
 ثمانية عشر باربعة وخمسين وثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب
 في الاصاين تسعين تعطيه نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة
 الذ كورة في ثمانية عشر بستة وثلاثين واثنان في اثني عشر باربعة وعشرين يكون
 المجموع ستمين تعطيهم النصف ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذ كورة تسعة ومن
 مسألة الانوثة ستمين عشر يكون المجموع خمسة وعشرين مضروبة في اثنين حالي

الذ كورة والاثنى عشر تبليغ خمسين تعطيه من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما اسكل
 مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك مائة وثمانية وأما عند الخنثية للخنثى الثالث
 والواضح الثمان لان الخنثى هو الذي يعمل بالاضرعدهم بخلاف غيره لكن ان
 تبين خلاف ذلك نقض الحكم كما مر فلا تغفل وقس على ذلك وانه ولي التوفيق
 ونقدهم ان المشكل الواحد بعته برله احتمالات ان ذ كورته وانوثته * وللاشكال ثلاث
 احتمالات هي ذ كران او انثيان او ذ كرواثنى وللاثلاث اربع احتمالات ثلاثتهم
 ذ كوز او اناث او ذ كرواثنى او ذ كران واثني وللااربعة خمس احتمالات ذ كور
 واثان او ذ كران واثنيان او ذ كرواثنان او ثلاثه ذ كور واثني وللخمسة ست
 احتمالات وهكذا ترى يد على عدد المشككين واحدا ابدا يحصل عدد الاحتمالات
 الممكنة فلو ترك زوجة وولدين خنثيين مشككين واخا لابوين اولاب فمسألة
 ذ كورتهم امان ستة عشر وذ كورة احدى امان اربعة وعشرين ولا شيء للاخ فيهما
 وانوثتهما اياضاً امان اربعة وعشرين للاخ منها خمسة والجامعة ثمانية واربعون للزوجة
 منها ستة في الاحوال الثلاثة فتم أخذها ولكل خنثى بتقدير ذ كورتهم احدى
 وعشرون وبتقدير انوثته وذ كورة اخيه اربعة عشر ولذا كرضعها ولا شيء للاخ
 فيهما وبتقدير انوثتهما اسكل منهما ستة عشر وللخ عشرة فيعطى كل خنثى اربعة
 عشر لانهم الاقل والموقوف بينهما وبين الاخ اربعة عشر ان ظهراً احدى امان اربعة
 له او ظهراً اكرين فهو بينهما اسكل منها مائة اربعة وظهر انثيين فاسكل منها مامن
 الموقوف سهران وللخ عشرة وان خلف زوجة وثلاثة اولاد مشككين واخا عاصبا
 فمسألة ذ كورتهم من ثمانية انكسر فيها مائة على ثلاثة وبينهما التباين وثلاثة في
 ثمانية باربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة واسكل ان سبعة ولا شيء للاخ ومسألة
 انوثتهم من اربعة وعشرين من ضرب مخرج الثالث ثلاثة في ثمانية للزوجة الثمن
 ثلاثة وللبنتان الثلثان ستة عشر منكسرة على ثلاثة وبينهما التباين فاضرب ثلاثة
 في اربعة وعشرين باثنين وسبعين للزوجة الثمن ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللبنتان ستة
 عشر في ثلاثة بثمانية واربعين اسكل بنت ستة عشر يبقى خمسة للاخ العاصب وهذا
 كما على تقدير الذ كورة والاثنى عشر ومسألة ذ كورة احدى امان من ثمانية للزوجة الثمن
 واحد وللبنين سبعة منكسرة على اربعة وبينهما التباين واربعة في ثمانية
 بالثمن ثلاثة للزوجة الثمن واحد في اربعة باربعة وللبنين والبنين سبعة في اربعة
 بثمانية وعشرين اسكل بنت سبعة وللبن اربعة عشر ولا شيء للاخ ومسألة انوثته
 احدى امان ذ كورة الابنين من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنين والبنين الباقى
 سبعة منكسرة على خمسة وبينهما التباين وخمسة في ثمانية باربعين للزوجة واحد
 في خمسة بخمسة وللبنين والبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين للبنات المنكسرة

سبعة ولكل ابن ضعفه أربعة عشر ولا شيء للاح فالمسائل الاربع الاربعة صححت من
اربعين وهي مسألة اثوثة أحدهم وذ كورة الباقي والتي قبلها من اثنين وثلاثين
وهي عكس الاربعة وهي ذ كورة أحدهم وأثوثة الباقي والتي قبلها من اثنين وسبعين
وهي مسألة اثوثة من والتي قبلها من أربعة وعشرين وهي مسألة ذ كورتهم وبين
الاربعين والاثنين والثلاثين والاثنين والسبعين والاربعة والعشرين توافق
بالاثنتان فثمان الاربعة خمسة وعثن الاثنين والثلاثين أربعة وعثن الاثنين والسبعين
تسعة وعثن الاربعة والعشرين ثلاثين الخمسة وفق الاربعين والاربعة وفق
الاثنين والثلاثين التباين وبينهما وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين والثلاثة
وفق الاربعة والعشرين التباين كذلك وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين
والثلاثة وفق الاربعة والعشرين التوافق بالاثلاث فلث التسعة ثلاثة وفق
الثلاثة واحد فاضرب وفق الاربعين خمسة في أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين
واضرب العشرين في وفق الاثنين والسبعين وهو ثلاثة وستين واضرب الستين
في كامل الاخيرة وهي أربعة وعشرون يحصل ألف وأربعمائة وأربعون وهي
الجامعة وهي أقل عدد ينقسم منه المسائل الاربعة وجزء ستم الأولى وهي مسألة
الذ كورة وهي الاربعة والعشرون ستمون لأنك اذا ضربت الستين في الأولى وهي
الاربعة والعشرون حصل المبلغ المذكور وجزء ستم الثانية مسألة اثوثة وهي
الاثنان والسبعون عشرون لأنك اذا ضربت العشرين في وفق الاثنين
والسبعين ثلاثة وستين المضروبة في الأولى وجزء ستم الثالثة مسألة ذ كورة أحدهم
وأثوثة الباقي وهي الاثنان والثلاثون خمسة وأربعون لأنك اذا ضربت خمسة في
أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين المضروبة في ثلاثة وفق الاثنين والسبعين
بستين المضروبة في الأولى وهي الاربعة والعشرون والخمسة المذكورة هي وفق
الاربعة وهي الاربعون كما تقدم ثم تقسم على الاضرب المتبقين فنصيب الزوجة مائة
وثمانون لا يختلف وأقبل نصيب كل خنثى مائتان واثنان وخمسون بخلافه الذين
يعطون من الألف والاربعمائة والاربعين تسعمائة بتقديم المئاة على السنين
وسبعة وثلاثين يبقى خمسمائة وأربعة بين الاخ والخنثا ولولم يكن معهم الزوجة
فساثلهم ثلاثة عدد رؤسهم ان فرض ذ كورتهم أو تسعة مسألة اثوثة لان أصلها من
ثلاثة للخنثا الثلثان اثنان منه مكسرة على ثلاثة فتضرب رؤسهم ثلاثة في المسألة وهي
ثلاثة بتسعة لحسم المتبقين الثلثان تسعة والباقي موقوف لحسم أول الاخ أو الاربعة
مسألة ذ كورة أحدهم وأثوثة الباقي لذ كراثنان وطما اثنان ولا شيء للاح على هذا
التقدير أو خمسة على تقدير أثوثة أحدهم وذ كورة الباقي للابن واحد ولذا كرين
أربعة ولا شيء للاح على هذا التقدير فساثلهم خمسة وأربعة وتسعة وثلاثة والخمسة

والاربعة رؤسهم ومهما هم مئة مائة وبين التسعة مائة رؤسهم ثلاثه التوافق
 بالاثلاث فوفى التسعة ثلاثة والثلاثة واحد فتضرب خمسة في اربعة بعشرين
 وعشرين في ثمانية فوفى التسعة ثلاثة وستين وستين في جميع الاولى ثلاثة بمئة
 وعشرون وهي الجامعة للاخ منها بقية مائة الاثنية تسعون ولا شيء له في غيرها
 ولا كل خنتى اماستون على تقدير مسألة الكورة اوتسعون للذ كروسة وأربعون
 للانثى على تقدير كورة احدى مائة اثنان وتسعون للذ كروسة وثلاثون
 للانثى على تقدير اثنى مائة احدى مائة كورة الباقي واثنتان وتسعون للذ كروسة وثلاثون
 ستون وهي مسألة الاثنية الاولى والاخر الستة والثلاثون وهي مسألة اثنى مائة احدى مائة
 وذ كورة الباقي فيعطى كل واحد من الخنا ناستة وثلاثين ويبقى اثنتان وتسعون فان
 ظهرت ذ كورتهم فهو لهم بالسوية أو اثنى مائة واحد كورة الاخرين فهو لهم بالسوية
 ومع الانثى حقها أو بالعكس فتراد كل اثنى تسعة ويزاد الذ كروسة اثنى مائة احدى مائة
 فتراد كل اثنى اربعة ولاخ ستون واذا تمحض الوارث خنا ناستة مائة من صنف
 واحد واختلف مقدار ارثهم من الميت بالذ كورة والاثنية كالا ولاد أو لاد الابن فان
 شئت فافعل ما سبق من عمل مسائل الاحوال وتحصيل الجامعة ولكن الاخصر ان
 تضعف عددهم وتطرح من الحاصل واحدا وتنسب الواحد الى الباقي فما كان فهو
 مقدار اقل انصباؤه وهو الجزء الذى يأخذه من المال حالة الاشكال فخرجه هو
 المسألة بهذه الحالة فاعط كل خنتى سهما من المخرج والباقي منه موقوف مثاله خلف
 ثلاثة اولاد خنا ناستة مائة ليس معهم وارث غيرهم فضعف عددهم ستة اطرح منه
 واحد يفضل منه خمسة انسب اليه الواحد يكون خسا فوهو ما يخص كل مشكل من حالة
 اشكالهم فاعط كل منهم خمس المال وهو سهمهم من خمسة وان كانوا اربعة فاعط
 كل منهم سهما من سبعة وهكذا والله اعلم ولما انهى الكلام على ذ كرميراث
 الخنتى شرع في ذ كرميراث المفقود والجل فقال

﴿ ذ كراحكام ارث المفقود والجل ﴾

أى هذا بيان ذ كراى مذ كوراحكام ارث المفقود وهو من طالت غيبته وانقطع
 خبره وارث الجل فبين ذلك بقوله

- ﴿ الحكم في المفقود مثل الخنتى * ان كان ممن يستحق الارثا *
- ﴿ يوفى بتقدير حياة من فقد * وموته له نصيب محدد *
- ﴿ يعطاه أو يختلف فيما لاقل * ودع من الحجب لديه محتمل *
- ﴿ ويصح المستثنى ان ترد * ضبط الحساب ومن الماضي استمد *
- ﴿ ويوقف الباقي أو المال الى * ان يظهر الحال بحكم أو جلال *
- ﴿ والصلح ان لم يك للمفقود * في المال حق ليس بالردود *

وان يكن ذوالفقود مورثا وقف * جميع ماله الى موت عـ رفق
 أى ان المفقود في الأحكام أى غالبها مثل الخنثى ان كان المفقود وارثا وامان كان
 مورثا فسيأتى حكمه في قوله وان يكن ذوالفقود الخ وتقدم تعريفه هو من غاب
 وطالت غيبته وخبره وجهه ل فلا يدري أحيى هو أم ميت وسواء كان ذكرا أو أنثى فن
 اتحد دارته على كل من تقديرى موت المفقود وحياته يعطاه تاما كزوجة مع ابن حاضر
 وابن آخر مفقود فانما ارث بكل من تقـ ديري الحياة والموت لاتحاد ارثها لان نصيبها
 الثمن على كلا الحالين وان اختلف ارثه بأخذ التقديرين فيعامل بالأضر وهو
 الأقل كام مع أخ حاضر وآخر مفقود فانما يختلف ارثها لانما ارث بتقدير حياة
 المفقود والسدس وبتقـ ديري موته الثلث فتأتى فيه الأحوال السابقة * ومن لا يرث
 في أحد التقـ ديري لا يعطى شيئا كم حاضر مع ابن مفقود وكبنت ابن مع بنتين
 وابن ابن مفقود فان الم لا يرث بتقـ ديري الحياة وبنت الابن لا يرث بتقـ ديري
 الموت فلا يعطى كل منهما شيئا ويوقف المال أو الباقي ان كان عن يحجب بالغائب
 يحجب نقصان أو حرمان حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم قاض بموته اجتهادا
 صرح به الخبرى وغيره وهذا الحكم من معاملته بالأضر هو الصحيح من مذهبننا
 وهو قول أبى يوسف والولوى وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل
 الصحيح عندنا وجهان * أحدهما يقدر موته في حق الجميع فان ظهر خلافه نقض
 الحكم الأول قال الوفى بفتح الواو وقيل بضمها من أتمه الحساب لـ وان وقع في
 طبقات السبكي انه من الشافعية الا أن يكون غيره وبهذا المعنى وهو تقدير موته في
 حق الجميع قال محمد بن الحسن الا انه جعل القول قول من المال في يده منهم
 في حياته أو موته لترجحه بالبدن والوجه الثاني تقدر حياته في حق الجميع فان
 ظهر خلافه غيرنا الحكم وهل يأخذ من الحاضرين كفيل على هذين الوجهين
 لاجتماع تغـ ديري الحكم مع انه قد يتلف المال فيتعذر وصوله لمستحقه قال الشيخ
 زكريا رحمه الله فيه خلاف ذكره في البسيط وسيأتى انه يأخذ الكفيل من الورثة
 وقال أيضا واعلم انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير
 جاز ان يصططح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن أبى منصور انتهى (اعلم) ان
 كيفية حساب المفقود ان تعمل لكل حال من حالاته مسألة وتحصل أقل عدد ينقسم
 على كل من المسألتين فما بلغ فتم تصحيح فاقسمه على كل تقدير يظهر الأقل فيعطاه كل
 وارث ويوقف المفسد كولو فيه كما سبق مسألة زوج حاضر وأختان لأب حاضران
 وأخ لأب مفقود فتقدير موت الأخ مسألة الموت من ستة من ضرب بمخرج الثلثين
 ثلاثة في اثنين مخرج النصف ستة للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة
 صحت بالعول من سبعة ومسألة الحياة من اثنين مخرج النصف والباقي للزوج

النصف واحد والباقي واحد للاخ والاختين من كسر على أربعة يجعل الذكر
 باثنين وأربعة في اثنين المسألة ثمانية للزوج أربعة والاخ اثنان ولكل أخت
 واحد وبين ما صحت منه المسألتان تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل ستة
 وخمسون وهي الجامعة فاذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم
 ثمانية واذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء
 من احدى المسألتين أخذ مضر وبافي جزءهما ويعامل بالأضر فلا زوج من
 مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة
 بثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأضر ولكل من الاختين
 من مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنان في ثمانية
 بستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة له بالأضر ويوقف الباقي وهو ثمانية
 عشر الى البيان فان ظهر ميتا فالباقي للاختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان
 للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر * مسألة أخ لأب مفقود وأخ شقيق ويجدد
 حاضران فان كان الأخ للاب حيا فالمسألة من ثلاثة للجد الثالث واحد وللشقيق
 الثلث لانهم من مسائل المعادة لان الشقيق يعد على الجد الأخ للاب لينقص الجد
 من المقام عنه ثم يأخذ ما للأخ للاب كما سبق في المعادة ومسألة الموت من اثنين
 للجد واحد وللشقيق واحد وبين المسألتين تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل
 ستة وهي الجامعة فاذا قسمتها على ثلاثة وهي مسألة الحياة خرج جزء السهم اثنان
 واذا قسمتها على اثنين وهما مسألة الموت خرج جزء السهم ثلاثة في له شيء من احدى
 المسألتين أخذ مضر وبافي جزءهما ويعامل بالأضر فللجد من مسألة الحياة
 واحد في اثنين باثنين وله من مسألة الموت واحد في ثلاثة فيعطى اثنين
 معاملة له بالأضر وللشقيق من مسألة الحياة اثنان في اثنين بأربعة وله من مسألة
 الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر ويوقف سهم الى البيان
 ويجوز الصلح فيه قبل ظهور الحال لانه لاحق للمفقود فيه وعن لا يختلف حاله بموت
 المفقود ولا بحياته كجدة وأولاد لا م مع أخ شقيق مفقود فسدس الجدة لا يختلف بموت
 الشقيق ولا بحياته فتعطاء وكذا الأخ للام ويوقف الباقي بين الشقيق وبيت المال
 ان ظهر الشقيق حيا أخذ أو ميتا فهو لبيت المال ان انتظم والا فإيراد الباقي على الجدة
 أو الأخ * وفي أم وأخوين لأب أحدهما مفقود فبقة تقدير موته للام الثالث وللأخ
 الحاضر الباقي وبقتدير حياته للام السادس وللأخ الحاضر نصف الباقي فالأضر
 في حقه احيائه وتصح من اثني عشر للام منها سهمان وللأخ الحاضر خمسة وتوقف
 خمسة بينهم ان ظهر المفقود حيا أخذها وان ظهر ميتا أعطى للام سهمان تسكيلة
 الثالث وللأخ الحاضر ثلاثة تسكيلة الباقي بعد الثالث * وان خلف أما وابنتين

أحدهما مفقود للام السدس على التقديرين وللأبن الحاضر الباقي بتقدير موت
المفقود ونصف الباقي بتقدير حياته ويوقف النصف الآخر فتصح أيضا من
اثني عشر للام مهمان وللأبن الحاضر خمسة والموقوف بينهم وبين المفقود خمسة
ظهر حيا أخذها أو ميتا أخذها الأبن الحاضر ولا شيء منه للام * ولو خلف عما
حاضر أو ابن مفقود الأضر في حق العم حيا الأبن لأنه يسقط فلا يعطى العم
شيء أو يوقف المال كله بينهم ما ظهر الأبن حيا أخذ أو ميتا أخذ العم وإذا خلف
ابنتين وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود للبنتين الثلثان سواء كان ابن الأبن
حيا أو ميتا فتعطيانهما في الحال والأضر في حق بنت الأبن موت ابن الأبن فتسقط
وإن كان حيا عصها في الثلث الباقي فيوقف الثلث بينهم أو بين بنت المال فتصح
من تسعة للبنتين سبعة ولا يعطى بنت الأبن شيء حتى يبين حاله انتهى باختصار
وتفصيل ذلك لا يخفى والله أعلم * هذا إذا كان المفقود وارثا فإن كان المفقود مورثا
وهو الذي تقدمت إليه الإشارة في الشرح وفي كلام الناطم حكمه أن يوقف ماله
جميعه إلى ثبوت موته ببيينة أو حكم القاضي بموته اجتهادا كما سبق عن الخبر وغيره
ويرثه من كان موجودا حين الحكم بلامانع لا من مات قبل ولو بالخطية ولا من زال
عنه المانع بعده ولو بالخطية أيضا وهذا حيث حكم بالموت الآن فإن حكم فيه في زمن
مضى فالعبرة بمن كان موجودا في ذلك الزمن بلامانع ولو مات قبل صدور الحكم
والمشهور المعتمد عندنا معاصر السافعية لا تقدر تلك المدة بسبعين سنة بل المدار على
مضى مدة يغلب على الظن أنه لا يعش اليها مثله وقيل إن هذا هو المشهور عن مالك
وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى وقيل تقدر بسبعين سنة نقله الوقي عن ابن عبد الحكم
وهذا هو الأرجح المعتمد عند المالكية وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في
مفقود غير القتال فإن كان القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصغين
حيث لم يوجد يضرب القاضي له مدة من غير تحديد للمدة المذكورة بل المدة بنظر
القاضي وكذلك المفقود في زمن الوباء وإن كان القتال بين المسلمين والمشركين والمسلمين
فيمنظر سنة بعدة لاحتمال أمره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث لم يحض له مائة
وعشرون سنة فإن مضى ذلك لم يحتج لحكمها كما بل يورث ماله من غير حكم أخاه
العلامة الأمير المالكي * وحكى ابن الحاجب من المالكية فيه ثلاثة أقوال آخر
ثمانين وتسعين ومائة * وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقدر بتسعين سنة
بتقديم المائة على السنين وفي رواية عنه أيضا مائة وعشرين سنة وما قبل به من
المدة فن ولادته لا من فقده * وفرق الامام أحمد رحمه الله بين من يرجى رجوعه بان
كان الغالب على هجره السلامة كما إذا سافر لجماعة أو تزوجه فيوقف ماله وينظر به
بتمام تسعين من ولادته وإذا كان لا يرجى رجوعه بان كان الغالب على سفره

الهلاك كما اذا كان في سقاية فانه كسرت أو قاتلوا عدوا ولم يعلم من هلك عن نجاة وخرج
من بين أهله ففقد فادامى أو بيع ستمين قسم ماله بين ورثته بعده أو الله أعلم * ولما
أنهى الكلام على المفقود شرع في ذكر حكم ميراث الحمل فقال

* (وحكم ذات الحمل حكم المشكل * وبالحساب قسط كل ينجلي) *

* (فاعمل على اليقين والأقل * ويوقف الباقي لوضع الحمل) *

أى وحكم حمل صاحبة الحمل مع من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم
والمراد بالحمل الذى يرث أو يحجب غيره ولو يبيع بعض التقادير فيه عامل الوارث بالأضر
من وجوده وعدمه وذكورية وإفوتته وانفراده وتعدد ويوقف المشكوك فيه الى
الوضع للحمل كانه حيأ حياة مستقرة أو يمان الحال فلوا انفصل حيأ حياة غير مستقرة
لم يرث فان كان نصيبه لا يختلف مع هذه الأحوال المذكورة كالزوجة مع الفرع
لوارث فان لها الثمن قدر الحمل ذكر أو أنثى منفرد أو متهمة دافأعمل على اليقين
أى ابن أو أعمد على اليقين على اثنين أعمل معنى ابن أو أعمد المتعدى بعلى أو نيابة
على عن الباء أى العمل باليقين في عملا في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم
يصبر وأوطلبوا أو طلب بعضهم القسمة قبل الوضع على اليقين وهو الأقل فمن يختلف
نصيبه وهو متهمة أعطى الأقل وان كان غير متهمة فلا يعطى شيأ فعلى هذا لا يعطى
أخو الحمل شيأ لانه لا ضبط لعدد الحمل عنه دنا على الأصح لما حكى عن الامام
الشافعى نفعنا الله به انه قال جالست شيخا لا استفيد منه فاذ ان خمسة كهول قد أقبلوا
وقبلوا رأسه ودخلوا الحباء ثم خمسة شباب فعملوا كذلك ثم خمسة ذواتهم ثم خمسة أحداث
فسألتهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم فى بطن وأمه واحدة فيجبون كل
يوم يسلمون على ويزورون خمسة أخرى فى المهمل ويقال ان امرأة ولدت اثنا
عشر فى بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها
الأواحدة ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحبت صيحة أهـرت
حيطان القصر فقيل لها أليس لك فى هؤلاء الا خمسة عشر كفاية فقالت ما صحت
أنأوا غما صاحبت أحشائى التى ربوا فيها * وقال الماوردى رحمه الله أخبرنى رجل
وردد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين ان امرأة من اليمن وضعت حملا
كالسكرش فظن ان لاولاد فيه فألقى فى الطريق فلما طاعت عليه الشمس حتى
وتجرك وانشقت نخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكان خلقا سويا الا انه
قال كان فى أعضائهم قصر وصار على رجل منهم قصر عنى فكنت أعير باليمن بانه
صر على سبع رجل * وحكى القاضى حسين ان واحدا من سلاطين بغداد وكان
امرأته لا تلد الا أنا لم تلد مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك ففرغت وتضرعت
الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر أصبع فكبر وادركوا فرسانا مع

أبيهم في سوق بغداد وقيل بقدر بأربعة وعامل بقية الورثة بالأضر بتقديرهم
 ذكورا أو أنثاء وهو قول أبي حنيفة وأشبه رحمه الله ورجه بعض المالكية
 * ومن العلماء من يقدره باثنين يعامل بقية الورثة بالأضر بتقدير الذكور فيهما أو في
 أحدهما أو الأنثى وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم كحمدا والواوي * ومن العلماء
 من يقدره واحد إلا أنه الغالب ويعامل الورثة بالأضر من تقدير ذكوره أو أنثوته
 وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كقيل
 من الورثة * ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتبر عندنا وقال القفال رحمه الله
 توقف القسمة إلى الوضع مطلقا وهو الأرجح من مذهب المالكية * ثم اعلم أنه إذا
 وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يكن ولو كان انفصاله ميتا
 بجناية على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود بقية
 الورثة وكان كالعدم بالنسبة لذلك أيضا * مسألة خلف أمته حاملًا وأطشقة قافلا
 يعطى الأخ شيئا مادامت حاملًا بالاجتماع وبعدم ظهور الحال فإن ظهر الحمل ذكرا
 واحدا أو أكثر فلا شيء للأخ وكذا إن ظهر ذكرا أو أنثى فأكثر وإن ظهر أنثى واحدة
 فلها النصف وله الباقي وإن ظهر أنثى فأكثر فلها ما أولهن الثلثان وله الباقي هذا
 كله إن ظهر حيا حياة مستقرة والأقوال كـه للأخ * مسألة خلف ابنا وزوجة
 وحاملًا فلا قسمة عند المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة
 ولا يعطى الابن شيئا عنه * حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي
 ويوقف ثلثها لأنهم يقدرونه بثنتين والأضر كونهما ذكرا أو أنثى وعند الحنفية يعطى
 الابن نصف الباقي لأنهم يقدرونه واحدًا والأضر كونه ذكرا أو أنثى كقيل
 لاحتمال أن تضع أكثر * مسألة خلف زوجة حاملًا وأبوين أصل هذه المسألة من
 أربعة أن قدران لأجل أو زل ميتا أو حيا حياة غير مستقرة وهي إحدى الغراوين
 للام فيها ثلث الباقي ومن أربعة وعشرين أن قدران الحمل ذكرا أو أنثى فقط لأن
 فيها السدس والثمن ومن سبعة وعشرين أن قدران الحمل أنثىان وهي المنبرية
 والأولى داخلية في الثانية لأنها كسدسها وبين الثانية والثالثة توافق بالثلث
 فإذا ضربت وفق أحدهما في الأخرى يحصل ما ثلثان وستة عشر وهي الجامعة فإذا
 قسمتها على الأربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة وإذا قسمتها على السبعة
 والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة
 وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة بسبعة وعشرين فتعطى أربعة
 وعشرين وإكل من الأبوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين
 وإكل منهم ما أربعة من أربعة وعشرين في تسعة وستة وثلاثين فيعطى منها اثنين
 وثلاثين يبقى بعد ذلك مائة وعشرون فإن ظهر الحمل أنثىان أخذتاها وإن ظهر

انثى فقط أخذت مائة وثمانية وورد للزوجة ثلاثة ليكمل لها سبعة وعشرون وورد للام
 أربعة ليكمل لها ست وثلاثون وورد للاب ما بقي وان ظهر ذكرا ردا للزوجة وللأم
 ما سبق وورد للاب أربعة تكملة السدس غير عائل وما بقي للذكر ومذهب الحنابلة
 كذلك لانهم يقدرون اثنين والأضر كونهما اثنين ومذهب الحنفية تعطى الزوجة
 الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين لانهم يقدرون واحدا والأضر في حق الأب كونه
 ذكرا وللأم السدس أربعة والأب السدس كذلك أربعة يوقف ثلاثة عشر الى الوضع
 فان بان الحمل أنثيين فنصيب الزوجة والأبوين معهم وان بان ذكرا أو أكثر
 أو ذكورا وانما أعطيت الزوجة والأبوين نصيبهم غير عائل من أربعة وعشرين وعند
 المالكية لا قسمة الى الوضع لانه الأربع عندهم * مسألة خلف اما حاملا واما
 فالأضر في حق الأم كون حملها عددا فلها السدس لحجبها بالعدد من الثلث الى
 السدس والأضر في حق الأب عدم تعدده لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقي بعد
 سدس الأم وهو خمسة أسداس وهو الأنفع ولو قدر عدم تعدده وهو الأضر لكان له
 الثلثان فقط وهو أربعة أسداس فتعطى الأم سدسا معاملة لها بالأضر من تقدير
 تعدده والأب ثلثين معاملة له بالأضر من تقدير عدم تعدده ويوقف سدس بين الأم
 والأب ولا شيء للحمل منه لحجبه بالأب فان تبين واحد أخذته الأم لان لها الثلث
 كاملا مع الواحد من الأخوة وان تبين اثنين فأكثر مطلقا ذكورا وانما أو ذكورا
 وانما فهو للاب تعصيفا وتقدم ان الأخوة يحجبون الأم من الثلث الى السدس ولو
 كانوا محجوبين * وعند الحنابلة يقدرون اثنين فتعطى الأم الأضر وهو السدس
 ويأخذ الأب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كقيل الى الوضع كما سبق * وعند
 الحنفية لها الثلث لانهم يقدرون الحمل واحدا وللأب الثلثان ويؤخذ منها كقيل
 لاحتمال ان تلده عددا من الأخوة فلها السدس وللأب الباقي * وعند المالكية
 لا قسمة الى الوضع وان لم يكن وارث غير الحمل ووقف جميع الميراث الى انفصاله كما
 اذا ترك أمته حاملا منه أو زوجة أبيه الميت أو زوجة أخيه أو زوجة معتقه حاملا ولم
 يترك وارثا غير الحمل ووقف المال كله ولا يدفع لبيت المال شيء * (فرع) اذا مات
 رجل وخلف ابنا وزوجة حبلى ووقف ماله حتى وضعت بنتا وابنا فوجد اميتين بعد
 ان استهل أحدهما صار خا ولم يعلم المستهل بعينه فيختلف نصيب الزوجة والأبن
 باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما ما أقل النصيب ويوقف الباقي حتى تقوم
 بيعة بتعيين المستهل أو يصطلحا * فان أردت طريق حساب المسئلة لتعرف نصيب كل
 منهما على كل من التقديرين وتعرف الأقل فافرض ان كلام الابن والبنت هو
 المستهل وحده وامل لكل مستهل منهما مسئلة على طريقة المناخة لانه باستهلاله
 ورث من أبيه وبعوته ترثه أمه وأخوه فان بدأت بالابن أولا ففرضته هو المستهل فقد

مات الأب عن زوجة وابنتين فسميتهن من سبعة عشر الثمن للزوجة مهران وللستهل
سبعة كالابن الحى ومساءلة من ثلاثة لأمه الثالث ولا أخيه الباقي وسهامه السبعة
تباين الثلاثة فاضرب الثلاثة فى المسألة الأولى تصح من ثمانية وأربعين للزوجة
منها من قبل زوجها ستة واربعين ابن واحد وعشرون فنصيب المستهل واحد وعشرون
ويبقى من نصيبه الى أمه ثلثه سبعة يحصل لها ثلاثة عشر والى أخيه الباقي
أربعة عشر يحصل له خمسة وثلاثون * وان فرضت المستهل هو البنت فأعمل لها
مسئلة كالابن فمسئلة الميت الأول من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللابن أربعة
عشر وللبنت المستهلة سبعة فتنتقل الى أمها وأخوها ثلثا لأمها الثلث والباقي لأخوها
ومساءلة من ثلاثة تباين السبعة فاضرب الثلاثة فى الأولى تصح منها مائة من اثنين
وسبعين للزوجة من قبل الأب تسعة ومن قبل البنت سبعة سبعة يجتمع لها ستة عشر
للابن من قبل الأب اثنان وأربعون ومن قبل أخيه أربعة عشر يحصل له ستة
وخمسون ثم ترجع بالاختصار الى تسعة لان نصيب الأم يوافق نصيب الأخ بالثمن
فرد المسألة الى ثمانية تسعة وكل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيبها الى ثمانية ومن نصيبه
الى ثمانية سبعة ومجموعهما تسعة فاطلب أقل عدد ينقسم على التسعة وعلى الثمانية
والاربعةين تجد مائة وأربعة وأربعين فاقسمه على مسألة منها يخرج جزء سهمها
اضرب فيه نصيب الزوجة والابن منها واعط كل منهما ما أقل النصيبين يحصل
للام اثنان وثلاثون ويحصل للأخ مائة وخمسة ويوقف بينهما سبعة فان ثبت ان
المستهل هو الذى كراخذ الابن السبعة أو لا تثنى أخذتها الزوجة انتهى باختصار
والله أعلم * ولما أنهى الكلام على المسائل المتعلقة بالحل شرع فى ميراث
الغرقى والمدمى وغيرهم لان فى بعض مسائله توفقا الى البيان أو الصلح فيما اذا علم
عين السابق ثم نسي كالمسألة أى فيمنها وبين ما سبق مناسبة فقال

يذكر من مات بهدم أو غرق أو نحوه

أى هذا بيان ذكر أحكام ارثهم ونحوه كالغرقى والقنلى فى معركة القتال وقد قدم
ان شروط الارث أربعة أحدها ويختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث
كالقراية والنكاح والولامة بالدرجة التى اجتمع الموروث والوارث كالبنتوة
والاخوة فلو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه فلا يكتفى بذلك حتى يبين سبب ارثه
نقصيلا لاختلاف العلماء فى الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثا الشرط
الغائى تحق موت الموروث كما اذا شوهد ميتا أو الحاقه بالأموات كما وذلك فى
المفقود الذى حكم القاضى بموته اجتهادا كما تقدم فى باب الفقود أو الحاقه بالأموات
تقديره فى مدارته كان حيا ثم مات وذلك فى الجنين الذى انقصل بجنابة على أمه
توجب الغيرة اذا يورث عنه غيره كما تقدم فى باب الحمل * الشرط الثالث تحق حياة

الوارث بعد موت الموروث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديرا كحل انفصل
حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نقطة أو علة * الشرط الرابع
تحقق وجود الوارث عند موت الموروث ولا يعنى عنه الثالث اذ يصدق بين حدث من
الورثة بعد موت المورث اذ اتقرر ذلك فيتم فرج من الشرطين الاخيرين ما ذكر في هذا
الباب من الاحكام لعدم وجود الشرطين المذكورين فيه * وقد بين ذلك بقوله
* (وان يموت اولو توارث معا * أو معهم خطب فبادوا جميعا) *
* (كالهدم والحريق أو في معركة * وجهل السابق منهم هلكه) *
* (فلاتورث هالك من هلك * واجعل لباقي وارثه ما ترك) *
* (بذا قضت بينهم الشرية * فافهم وهذا آخر الذريعة) *

أى وان يموت أصحاب توارث أى من يرث بعضهم بعضا والمفارقة في توارث هنا على
غير بابها اذ لا يشترط ان يرث كل منهم الاخر بتمديد موته قبله بل كذلك ما لو كان
يرث بعضهم من بعض دون العكس كالعمق والعميق بان ماتوا معا أو نزل بهم خطب
أى أمر عظيم وفى القاموس الخطب الشان والامر صغرا وعظم فبادوا هلكوا
جميعا أو بادوا ذهبوا وانقطع خبرهم وفى القاموس باد الشئ يبيد أو اباد يبيد أو يباد
ويبيد أو يبيد دودة ذهبوا ونقطع كان ماتوا بالحرق أو بالوباء كطاعون وريح وغير
ذلك أو ماتوا بالهدم بسكون الدال الفعل من هدمت البنيان هدمها سقطته وبفتح
الدال اسم للنساء المهذوم وقال القرطبي رحمه الله تعالى فى مختصر الصحاح المهدم
بالتحريك أو ماتهم من جوانب البئر سقط فيها أو الهدم بكسر الهاء وسكون الدال
الثوب البالى أو بالغرق فى الماء يقال غرق بكسر الراء فى الماء والخير والشر غرقا
بفتحها فهو غرق كغسل وغارق وغرقة فى الماء بتشديد الراء المفتوحة غمره فيه فهو
مغرق وغيره فقوله والغريق عبر بالصفة المشبهة أى أو ميت متصف بأنه غريق
وصف للسكر المفسد لعدم الافراد أى ماتوا جميعا بالغرق حتى صار كل فرد منهم
يوصف بأنه غريق أو بالمعركة فى قتال مباح أولا أى وان مات متوارثان فكثر
بانهدام شئ عليهم أو غرقهم أو حرقهم أو فى معركة قتال أو فى ضربه وجهل
موت السابق منهم ان بآن لم تعلم عينه بآن علم ان أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم
عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية أو علم انهم ماتوا معا فلان تورث هالك من هلك أى
فلان تورث ميتا منهم من آخر اجتماعهما فيما اذا علم موتهم معا وأما اذا لم يعلم أمانا معا
أو متباغنا فليدين ثابت رضى الله تعالى عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة
رحمهم الله تعالى فلان تورث وذكر ان عليه ارضى الله تعالى عنه ورث بعضهم من بعض
من تلامذته والهدم دون طريقها أى من قديم أموالهم دون جديدها أو المراد بالتلاذ
ماله الذى يبيد والطريق ما ورثه من الآخر وانما لم يرث من الطريق لانه لو ورث منه

لأدى الى ان الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجان وترك كل منهما ما بينهما فقط
 وخلف كل منهما أربعين ديناراً للورث الزوج من زوجته ربع الأربعين وهو عشرة
 وورثت منه ثلث الأربعين وهو خمسة لان ذلك تلاد أموالهم ولا يرث ما في الخمسة التي
 ورثتها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منه لان ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون
 لابن الزوجة خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون وبه أي بتوريث
 بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها هنا نقص في العبارة فليتأمل
 ولا يخفى انه لما كان في توريث أحدهما من الآخر دون العكس تحكم ورث كل منهم
 من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثاً انه متأخر ومقتضى كونه
 موروثاً انه متقدم وبما قاله الامام علي رضي الله تعالى عنه قال أحمد رحمه الله تعالى
 وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولا بينة
 أو تعارضت بينتهما خلف كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا توارث بينهم ما
 فيكون الحكم اذذاك كالمذهب الاول وهو مذهب زيد ويجرى الخلاف المذكور فيما
 اذا علم سبق ولم يعلم عين السابق ~~في فروع~~ سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معاً
 عند الزوال لكن أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أولاً لعدم
 ثبوت سبق موت أحدهما على الآخر ويرث أحدهما الآخر من غير عكس فاجاب
 بان المغربي يرث المشرق لان الشمس تزول أبداً بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها
 وجميع حركاتها فالمشركي مات قبل المغربي جزماً لقول السائل ماتا عند الزوال في
 المشرق والمغرب فيرثه المغربي ثم يرث المغربي ورثته وعليه يقال اخوان ماتا معاً
 عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرحه الكبير على
 الفصول واذا علم موت المتوارثين بالغرق ونحوه بعد الآخر معينا ولم ينس فالامر
 واضح ان المتأخر يرث المتقدم اجماعاً وان علم موتهم ما رتبوا علم عين السابق ثم نسي
 وقف الامر الى التذكر أو الصلح وبما اتين الحالتين تمت احوال الغرق خمسة احوال
 والثالث ان يعلم السابق دون عين السابق والرابع المعية والخامس الشك بالسابق
 كما سبق والله أعلم بهذا ما قرره القرضيون في حكم الغرق ونحوهم وقد اشار النازم
 الى ذلك بقوله بدأفت بينهم الشريرة وهي لغة الطريقة مأخوذة من شرعة الماء
 أي طريق الماء والساقية المعدة لجريانه فيها واصطلاحاً هي ما شرعه الله تعالى لعباده
 من الاحكام على لسان نبيه (قوله) فافهم وهذا آخر الذريعة أي هذا آخر
 المقصود من هذه الأرجوزة المسماة بالذريعة فافهم ما احتوت عليه من جل هذا الفن
 أي اعلم واعرفه بقلبك وفي القاموس فهم كفرح فهم او يجرى علم وعرف بقلبه
 وانما أمر النازم نفع الله به في أرجوزته بالفهم لان العلم لا يتوصل اليه الا بالفهم
 الصحيح وامعان النظر وكثرة المطالعة لكتب العلوم والمعارف والاخذ من أربابها مع

المداومة وعدم التمسك في الطلب والرحلة لاجل الاخذ عن الشيوخ مع الادب
 معهم والسؤال لهم فيما أشكل عليهم من ذلك فان المطلب نفيس فأصرف عليه نفيس
 الفهم بفضل العلم مشهور وقد تقدم شيء مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح
 خطبة هذه المنظومة * وعما ورد في فضلهم قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم
 على العابد كفضل لي على أدناكم ان الله وملائكته وأهل السموات والارضين حتى
 الغنم في بحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي
 قال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي امامة والغريب هو المروى من طريق
 واحد * والذريعة هي الوسيلة الموصلة الى غيرها وفي القاموس ذريعة كسيفينة
 الوسيلة وتذرع بذريعة توسل بوسيلة وهذا المعنى بحسب الاصل قبل العلمية وأما الآن
 فقد جعل علماء علمه الا معنى لاجزائه وهو ذريعة الناهض الى تعلم الفرائض
 وهو علم شخصي على الالفاظ الذهبية المخصوصة الشخصية الدالة على المعاني وان
 كانت في ذهن المصنف وذهن زيد وعمرو وبكر وخالد وهكذا فان تعدد الشيء
 بتعدد المحال تدقيق فلسفي لا تعتبره أرباب العربية وهذا على التحقيق من ان
 أسماء الكتب وتراجم الابواب من قبيل علم الشخص وان الموضوع له هو الالفاظ
 الشخصية كأسماء العلوم كالفقه والتفسير والحديث ونحوها من قبيل الاعلام
 الشخصية لان الموضوع له القواعد المعينة ذهناً فالعاني المستحضرة في ذهن المصنف
 هي بعينها المستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انها واحدة تعدد محله وما قيل في أسماء
 الكتب والتراجم من انها من قبيل علم الجنس نظر التعدد باعتبار تعدد المحال وأسماء
 العلوم من قبيل علم الشخص مع حصول التعدد في الجميع فكان على القائل أن
 يجعل الكل من قبيل علم الجنس فالفرق بين أسماء العلوم وأسماء الكتب تحسب
 وكان مراد الناظم بتسمية هذه الازجوزة بهذا الاسم المطابق لسمائها انها وسيلة
 موصلة الى غيرها من المبسوطات ككفاية الحفاظ لابن الهيثم وغيرها بل هي مشتملة
 على مهمات الفن فجزى الله الناظم عن المسلمين أفضل الجزاء ورفع عنايب كآله وبركات
 اسلافه الطاهرين آمين **وفائدة** ينبغي اجتناب تسمية الكتب المصنفة بما
 يضاهي القرآن والوحي كقول بعضهم كتاب الاسرار والمعارج أو مفاتيح الغيب
 والآيات البينات لانها من احكام النبي صلى الله عليه وسلم في الاسرار والمعارج
 ومشاركة الحق سبحانه وتعالى في علم الغيب نقول له بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الوهاب الشعراني رضي الله عنه لم يكن الرابع الجواز

﴿ولختتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على بابين الاول في قسمه

القيراط والثاني في قسمه التركات﴾

﴿الباب الاول في معرفة المصطلح عليه في القيراط والحسبة والاداني﴾ وفيها

اصطلاحات مصر وما وافقها من البلاد كالشام واصطلاح العراق وما وافقها والقيراط
يسمى عمله المصريون في العقار والقدان والارباب وهو ان يجعلوا كل شيء من ذلك
اربعة وعشرين جزءا يسمون كل جزء من ذلك قيراطا والقيراط عند المصريين ثلث
ثمن الشيء وثلث ثمن الشيء هو واحد من اربعة وعشرين وعنده العراقيين نصف
عشرة يمكن النسبة على اصطلاح العراقيين لا تجي الا اذا جعلنا القيراط عشرين
لان نصف عشر العشرين واحد والحبة على الاصطلاحين ثلث القيراط
لانك اذا ضربت مجموع القيراط المصري وهو ثلاث حبات في اربعة وعشرين
مخرج القيراط كان الحاصل يخرج الحبة الاولى وهو اثنان وسبعون والدائق نصف
الحبة وسدس القيراط وهو يكسر النون وتحتها ويستهمل اهل العراق الرزة
وهي بالراء المهملة ثم الزاي المجمعة وهي نصف الدائق وربيع الحبة ومخرج القيراط
اربعة وعشرون لانهم يسمون الشيء الواحد اربعة وعشرين جزءا كما قدمناه
فالواحد من اربعة وعشرين ثلث ثمن ومخرج الحبة اثنان وسبعون لانها ثلث القيراط
وهي اى الحبة ثمن تسع الشيء لان تسع الاثنان والسبعين ثمانية وثلث الثمانية
واحد والحبة في الاصل اسم للشيء بعينه المتوسطة التي قطع من طرفها ما دق وطال
ولم تقشر ومخرج الدائق ضعف مخرج الحبة وهو مائة واربعة واربعون هذا اصطلاح
مصر وما وافقها واهل الشام يستعملون الرزة ايضا ومخرجها ما ثمان وثمانية
وثمانون ومخرج القيراط عند اهل العراق ومن وافقهم عشرون لانه نصف عشر
الشيء كما قدمناه فافترق الاصطلاحان في القيراط ولم يفرقا في الحبة في كونها ثلث
القيراط عند العراقيين ايضا فيكون مخرجها عند اهل العراق ستمون من ضرب
ثلاثة في عشرين والرزة وهي ربع الحبة ونصف سدس القيراط مخرجها عند اهل
ما تان واربعون ولما كان ذلك قد يحتاج اليه في قسمة التركات كما اذا كان فيها
اراض كخص خراجية وافدنة جمع فدان او دور ونحو ذلك احتج هذا الى بيان
ذكره اما الدنانير والدرهم ونحوهما فلا يحتاج فيها الى ذلك ولم يختلف اهل مصر
في الاراضى وقد اختلف في الدراهم والدنانير فعند اهل الشام الدرهم خمسة عشر
قيراطا فمخرج الحبة خمسة واربعون وعند اهل مصر ستة عشر قيراطا فمخرج الحبة
ثمانية واربعون وكذا حكم الماوردي وفي الروضة ان للدائق ثمان حبات وخمسا
حبة وكل ذلك لا معقول عليه في الفرائض والمعامل على اصطلاح مصر والعراقيين
القيراط في غير الدرهم والدنانير (فرع في معرفة قيراط المسئلة ونحوه بل مهام الورثة
الى القيراط ونحوها) اذا اردت معرفة قيراط المسئلة ونحوه بل مهام الورثة الى اتم
القيراط لتعرف مقدار حظوظهم من التركة قراريط فطريقه ان تقسم ما صحت
منه المسئلة على مقام القيراط وهو عندنا اربعة وعشرون يخرج قيراط المسئلة فانقسم

على قيراط المسئلة سهام كل وارث منها يخرج مقدار ما يخص من قرار بيط التركة فهذا
تحويل سهامه الى اسم القيراط * مثاله كما في الفصول جدتان وثلاثة اخوة لام وخسة
أصنام أصلها ستة وتصح من مائة وثمانين لكل جدة خمسة عشر ولكل أخ عشرون
ولكل عم ثمانية عشر والتركة عقار وفخوة والخارج من قسمة المسئلة على مخرج
القيراط سبعة ونصف هو قيراط المسئلة اقسام عليه سهام كل جدة يخرج لها قيراطان
وسهام كل أخ يخرج له قيراطان وثلاثة قيراط وان شئت قلت قيراطان وحبشان واقسم
عليه سهام كل عم يخرج له قيراطان وخمس قيراط هكذا وان شئت لحول سهام الورثة
لاسم القيراط بطريقان وهو ان تسمى كل نصيب من صحيح المسئلة من المصحح أى
تسمى كل وارث من المسئلة لوحظته وخذله بقدر ذلك الاسم من مقام القيراط وهو
الاربعة والعشرون يحصل نصيبه من قرار بيط التركة في المثال السابق نسبة سهام
كل جدة الى المسئلة وهى المائة والثمانون نصف سدس فلها نصف سدس المقام
وذلك قيراطان فمما حصتها من العقار ونسبة سهام كل أخ تسع المقام فله تسع قيراطان
وثلاثان فهو نصيبه وسهام كل عم عشر المقام قيراطان وخمس قيراط واذا تم العمل
وأردت امتحان صحة فزن عملك بأن تجمع انصباء الورثة من القرار بيط وكسورها
فان طابق مجموعها مقام القيراط بأن كان مجموعها أربعة وعشرين قيراطا فالعمل
صحيح وان لم يطابق فهو غلط فأعد العمل * ولك طريقة سهلة في التسمية وهى انك
اذا أردت معرفة مقدار نصيب كل وارث من التركة من غير تحويله الى اسم القيراط
قسم واحد لكل فريق من عدد طريقة واعرف اسمه وأضف اليه اسم نصيب ذلك
الفريق من مبلغ أصل المسئلة ان لم يكن أصلا لها كان لا واسمه من غاية أصلها بالاعول
ان كان عاثلا يحصل نصيب واحد ذلك الفريق من التركة وتلخص أنت ما حصل
من الاضافة ان احتاج الى تلخيص ففي سبع اخوة لام وعشر شقيقات أصلها من
ثلاثة ولاعول فيها فلاخوة للام الثلث وللشقيقات الثلثان وتصح من مائة وخسة
لكل أخ من أم خمسة أصنام ولكل شقيقة سبعة منهم واحد من عدد الاخوة يكن مبعها
أضف الى السبع اسم نصيبهم من أصل المسئلة وهو ثلث يحصل ثلث سبع هو حظ
كل أخ من التركة ومن واحدة من عدد الاخوات يكن عشرين أضف الى العشر
اسم نصيبهن من الأصل وهو ثلثان يحصل ثلثا عشر هو حظ كل أخت من التركة
واسكنه محتاج الى تلخيص وتلخيصه ثلث خمس لانه مرادفه فى المعنى وان خالفه فى
اللفظ ولو كانت القريضة بها مال لم يكن زيد فيها أم فرض لها السدس وبه تقول
الى سبعة للام سهم ولاخوة منها من ولاخوات أربعة واسم نصيب الام وهو سهم
من السبعة التى هى غاية أصل المسئلة بالاعول سبع واسم سهمى الاخوة سبعان
واسم سهام الاخوات أربعة أسباع واسم الواحد من عدد الاخوة سبع أضف

اليه اسم نصيبهم من الأصل وهو سبعان فكل أخ سبعاً سبع التركة واسم نصيب
الواحدة من عدد الأخوات عشر أضف اليه اسم نصيبهن من الأصل يحصل
لكل أخت أربعة أسباع عشر ونصيبه خمس أسباع لأن أربعة أسباع عشر
يرادفه أربعة أسباع سبع وظاهر أنه خمس أسباع وإذا لم يكن الفرق رقيقاً متعدد
بأن كان شخصاً واحداً فترد بحظه كالام في هذا المثال فهو ذا الطريق مطرد
فيه فتسمى نصيبه من الأصل أو من غايته بالعول إن حال فهو نصيبه من التركة
والحاصل بل هذا الطريق هو بعينه الحاصل من نسبة كل وارث من مصحح المسئلة
اليه

باب الثاني في قسمة التركات

والقسمة لغة التمييز واصطلاحاً تميز الأوصياء وبعضها عن بعض والتركة مصدر وهي
لغة اسم لما يتركب واصطلاحاً هي المترك من نقد أو عقار أو غيرها والتركات
جسم تركة بمعنى متركوة وهي الثمرة المقصودة بالذات من علم الفرائض لأن الغرض
منه معرفة كيفية القسمة وماتقيد من بيان الفروض وأحكامها والتأصيل
والتمحيص وتوذلك فوسيلة لها وهي مبنية على الأربعة الأعداد المتناسبة
مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها لرابعها كالأربعة
والثمانية والخمسة والعشرة فنسبة الأربعة للثمانية كنسبة الخمسة للعشرة فالأول
نصف الثاني والثالث نصف الرابع وهي أصل في استخراج المجهولات وبيان
ذلك أن من خواص تلك الأعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين
في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وإن جهل
أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على
المعلوم فانه يخرج المجهول * ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت شقيقة
أولاً لا يخفى أن للزوج ثلاثة من مصحح المسئلة ثمانية وهما معلومان ونصيبه من
التركة مجهول ونفس التركة أربعة وعشرون ديناراً ونخرج القيراط الذي هو
أربعة وعشرون معلوم فالطرفان معلومان واحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة
الزوج وهي الطرف الأول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع
المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهو الوسط المجهول
وعلى هذا أبداً فقس * وحاصل الأعداد المتناسبة المذكورة أن نصيب الوارث
مما صحت منه المسئلة عدداً أول ومما صحت منه المسئلة عدداً ثان وماله من التركة
عدداً ثالث والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان واحد
الوسطين معلوم والآخر مجهول إذا تقر ما ذكرنا فتمتارة تكون التركة مما لا يمكن
قسمة كالعقارات والمداير عدم إمكانها أي بأحد أناء القسمة وهو الإفراز

بالعد أو الوزن أو الكيل أو الذرع لكونها غير مستوية الأجزاء. وأما إذا كانت
مستوية الأجزاء كالأرض الحالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع وكالعد قرار
الحيوان فيقسم على هذه الكيفية وبقدر نسبة ماله من الصحيح المسئلة إلى الصحيح
المسئلة تكون حصته من ذلك الموروث كنسبة ماله من التركة إلى التركة ثم تارة
يعبر المفتى عنها بالقرار يربط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة فهو وخير * ففي المثال
المذكور يقول في نصيب الزوج مثلاً بالقرار يربط تسعة قرار يربط وبالكسور يقول ربع
الأربعة والعشرين رغبها والأولى مراعاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما ما كان
يقول مثلاً للام السدس أربعة قرار يربط المكان أولى وتارة تكون التركة مما لا يمكن
قسمته بالكيفية المذكورة بالأفراز ونحوه كالنقد أو ما يقدر بالوزن أو الكيل
أو العدد أو قيمة ما لا يمكن قسمته وأراد قسمتها بالقرار يربط المذكورة فيخرج
القيراط كما تقدم وهو أربعة وعشرون كتركة مقدارها أربعة وعشرون ديناراً
مثلاً * فإن كانت التركة مماثلة للصحيح فالأمر واضح لا يحتاج لعمل * كزوجة
وبنت وأبوين أصل مسئلتهم من أربعة وعشرين لأن فيها ثلثاً وسدساً وتصح منها
فلازوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر وللأم السدس أربعة والأب
خمس ففرضاً وتعصبوا بالتركة عبد أو ثوب مثلاً أو أربعة وعشرون ديناراً فتصح
المسئلة من أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنت اثنا عشر وللأم أربعة
وللأب خمس ويخرج القيراط أو التركة مساوكل منها للصحيح فلازوجة ثلاثة قرار يربط
من العبد أو ثلاثة دنانير وللبنت اثنا عشر قيراط من العبد أو اثنا عشر ديناراً
والأم أربعة قرار يربط من العبد أو أربعة دنانير وللأب خمس قرار يربط من العبد
أو خمسة دنانير * وإن كانت التركة غير مساوية للصحيح المسئلة ففي قسمة التركة
خمس أو جة بل أكثر * الوجه الأول وهو المشهور أن تضرب نصيب كل وارث من
الصحيح في التركة أو تخرج القيراط وتقسيم الحاصل على الصحيح يخرج ما لذلك
الوارث ففي المباهلة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب لو كانت التركة
عقاراً أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وتعمل لثمانية ومنها تصح كما
تقدم فأضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط أو عدد الدنانير يحصل
اثنان وسبعون فأقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلازوج تسعة قرار يربط في العقار
أو تسعة دنانير وللأخت كذلك وأضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين واقسم
الحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج لها تسعة قرار يربط في العقار أو ستة
دنانير * والنسائي وهو أصل الأوجه وهو أنهما نصف التائبية فيما لا يمكن
قسمته أيضاً أن تنسب كل حصّة من الصحيح إليه وتأخذ من التركة أو من يخرج
القيراط بتلك النسبة ففي المثال المذكور أنسب للزوج حصته وهي ثلاثة إلى الثمانية

مخرج المسئلة يكن ربعا وثمانفله ربع الأربعة والعشرين وثمان او ذلك تسعة قارار يط
 أو دنانير وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها وللأخت كذلك وانسب للام اثنتين
 الى الثمانية تكن ربعا فلها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قارار يط وان
 شئت قلت لها ربع التركة فاقسم العلامة الشنشوري في شرحه على الرحيمية
 على هذين الوجهين بعد ان ذكر ان لها خمسة أوجه فأكثر والمثلث ان تقسم التركة
 على سهام المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي أم وزوجة
 وعم وترك مائة دينار المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم
 خمسة اقسام المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج لكل سهم من الاثني عشر من
 المائة ثمانية وثلاث لانك تنظر أقل عدد تنقسم منه المائة على الاثني عشر وأقله
 ثمانية لانك اذا ضربت ثمانية في اثني عشر يحصل ستة وتسعون يبقى أربعة باثني
 عشر ثلث اضرب الثمانية والثلث في ثلاثة الزوجة يحصل لها من المائة خمسة
 وعشرون واضرب الثمانية والثلث أيضا في أربعة الأم بثلاثة وثلاثين وثلث
 وهو نصيبها من المائة واضرب الثمانية والثلث في خمسة الم بواحد وأربعين وثلاثين
 وهو نصيبه من المائة فجمع الجميع مائة دينار والاربع ان تقسم ما صحت منه
 المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التجميع على الخارج من ذلك القسمة
 ففي المثال المذكور اقسام الاثني عشر على المائة بان تنسبها اليها يخرج عشر وخمس
 عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج بالنسبة سهام الزوجة الثلاثة وسهام
 الأم الأربعة وسهام العم الخمسة عما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل
 ما ذكره وكيفية قسمة الثلاثة على العشر وخمس العشر بان تبسط الثلاثة أخماس
 أعشار بان تجعل كل واحد من الثلاثة خمسين جزءا كل جزء منها خمس عشر لان
 مخرج العشر وخمس العشر خمسون من ضرب عشرة في خمسة فتكون الثلاثة العهاج
 مائة وخمسين خمس عشر من ضرب ثلاثة في خمسين ثم تجزئ العشر خمسة أخماس
 وتضم اليها خمس العشر فالمجموع ستة أخماس أعشار والغرض من ذلك تجنيس
 المقسوم والمقسوم عليه أي جعلها من جنس واحد حتى يمكن قسمة الأول على الثاني
 ويعبر عن التجنيس بالبسط أيضا ثم تقسم المائة والخمسين التي رجع اليها المقسوم
 عليه يخرج خمسة وعشرون فان كان المقسوم على سهام الأم الأربعة فابسطها
 مائتين من جنس خمس العشر الذي هو الكسر الأدنى واقسم المائتين على ستة
 يخرج ثلاثة وثلاثون وثلاث وان كان المقسوم على سهام الخمسة فابسطها أيضا
 أخماس أعشار يكن مائتين وخمسين خمس عشر اقسامها على الستة يخرج واحد
 وأربعون وثلثان لان الخارج من قسمة المائتين والستة والأربعين على الستة واحد
 وأربعون والخارج من قسمة الأربعة الباقية على الستة ثلثان فالجمله ما ذكره اذا

جمعت الحواصل الثلاثة الخمسة والعشرين والثلاثة والثلاثين والثلاث والواحد
 والأربعين والثلاثين حصل مائة وهو عين التركة فالعمل صحيح والخامس ان تقسم
 ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة
 يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قدمت صحيح المسئلة على نصيبه ففي المثال المذكور
 اقسام الاثني عشر على مائة الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسام المائة على الاربعة
 يحصل لها خمسة وعشرون واقسم الاثني عشر على مائة الام وهي الاربعة يخرج
 ثلاثة اقسام عليها المائة يحصل لها ثلاثة وثلاثون وثلاث واقسم الاثني عشر على مائة
 الام وهي خمسة يخرج اثنان وخمسة اقسام المائة عليهم يحصل له احدى وأربعون
 فقسمة المائة على الاربعة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على مائة الزوجة
 الثلاثة وقسمتها على الثلاثة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على مائة الام
 الاربعة ظاهرا وقسمتها على الاثني وخمسين بان تبسط المائة أخماسا يحصل
 خمسة مائة وتبسط الاثني والخمسين أخماسا يحصل اثني عشر خصالا الاثني بعشرة
 أخماس يضم الى الخمسين فالجموع ما ذكر فاقسم الخمسة مائة على الاثني عشر يحصل
 احدى وأربعون وثلاثان لان الحاصل من قسمة الاربعة مائة والاثني والخمسين
 على الاثني عشر احدى وأربعون اذا الاثني عشر في اربعين باربع مائة وثمانين
 والاثنى عشر في واحد باثني عشر تضم الى الاربعة مائة والثمانين يحصل ما ذكر
 يبقى ثمانية والحاصل من قسمتها على الاثني عشر ثلثان فضعها الى الاحد والاربعين
 فالجموع احدى وأربعون وثلاثان أيضا * ثم لما أنهى الكلام المقصود من هذه
 الارجوزة وطلب من الراغب في ذلك الفن الفهم لمعانيها كما سبق اخذ في الاعتذار
 عن التقصير وطلب الصغح واصلاح الخلل من الناظر * فقال نفع الله به
 وفافصح وأصلح ما به من الغلط * فقد أتى من ذا الذي ماسا فقط *
 أي فاذا فهمت ايها الناظر الى هذه الارجوزة والواقف عليها ما تضمنته من المعاني
 فأنت مس من ذلك الصغح عن القصور والتقصر الذي هو شأن الانسان واطلب منك
 اصلاح ما رأيت به من الغلط أي مخالف الوجه الصواب فان الكمال لله تعالى
 والعصمة لانيته عليهم الصلاة والسلام وقوله فقد أتى من ذا الذي ماسا فقط أي
 فقد جاء في المثل السائر

من ذا الذي ماسا فقط * ومن له الحسنى فقط

وجاء أيضا

ومن ذا الذي ترضى مجاباه كلها * كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 وهذا المثل الذي ذكره الناظم من أبيات لابي القاسم الحريري في مقاماته وقوله
 ساح أخاك اذا خلط * منه الاصابة بالغلط

وتجاني عن تعتيقه * ان زائع يوما اوقفت
 واخفظ صنيعه عنده * شكر الصنعة ام غمط
 واطمه ان عاصي وهن * ان عزادن اذا شحط
 واقرن الوفاء ولو اخل * بما اشترطت وما اشترط
 واعلم بانك ان طلبت مهذبات الشطط
 من ذا الذي البيت

حكى ان بعضهم كان ينشد البيت المذكور ويكرره فسمع هاتفا ولم يره يقول
 محمد الهادي الذي * عليه جبريل هبط

ثم قال الناظم نفع الله به

﴿وعذر من لم يبلغ العشرين﴾ * يقبل عند الناس اجمعين
 أي ان قبول العذر لدى الكرام معهود اسكنه عن لم يبلغ العشرين سنة مقبول حتى
 عند العامة فهو أولى بالقبول لدى الخاصة لان الحداثة مظنة الخطا وقصور الفهم
 والاذراك * وقد سبق الى هذا المعنى كثير من المؤلفين منهم ناظم السليم المنورق
 حيث قال

ولبني احدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنه

﴿وقدر أيت﴾ على النسخة المنقول منها ان الناظم فرغ من هذه الارجوزة الخمس
 وعشرين من شهر شوال من ١٢٨٠ سنة ثمانين ومائتين والف * وكان ميلاده
 كرامته في شجرة انساب السادة العلوية لسبع في جمادى الآخرة من ١٢٦٢ سنة
 اثنتين وستين ومائتين والف * فعليه يكون عمر الناظم حال فراغه منها ثمانية عشر
 سنة وأربعة أشهر وسبعة عشر يوما * ولذا قال السيد العلامة المرشد علي بن محمد بن
 الحسين الحبشي العلوي نفع الله به في اثناء ما كتبه كرامته بخطه على تلك النسخة
 فسبحان من منحه على مخرسنة مائة دم به على اذ كفاء تصرفه وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء بمقتضى سعة فضله ونفوذ أمره * ولعمري لقد أعرب هذا النظم عن
 مقاصد فنه بعبارة فائقة * وبرز من محدرات علمه مقصورات بالثناء الحسن على
 كاشف الثامها ناطقة * فرحم الله امرأ عرف الحق فاستمسك بحبله * وعلم ان الفضل
 لا يبرز كاملا الا من أهله * كيف لا والعنصر المحمدي يتبعم عقده من انتساب اليهم
 ناظم هذا الكتاب * واشرف العلوي في فخزه في الذهاب والاياب * الخ ما اطلت به
 نفع الله به * ثم قال الناظم

﴿وختمها بحمد باري النسم﴾ * وبالسؤال منه حسن الختم

أي وختم هذه الارجوزة كافتتاحها بحمد باري النسم والبارئ هو الخالق تعالى
 وفي القاموس بوا الخلق يجعل خلقهم * والنسم جمع نسمته بحركة بمعنى الانسان

* وقوله وبالسؤال الخ معطوف على الحمد والاضيف في قوله منه عائذ على البارئ تعالى والمعنى ان ختام هذه الإرجوزة حمد البارئ تعالى على جميع نعمه التي منها اكمل هذه المنظومة والسؤال منه عز وجل حسن الخاتمة عند الموت اذ هو المطلب الاعظم والقصد الوحيد الذي من خطي به فقد أهلك السعادة الابدية * ونال كل أمل وأمنه * وفي هذا البيت من محسنات البديع براعة الختام * وهي أن يذكّر في آخر الكلام ما يدل السامع على انتهائه ويحسن الوقوف عليه وفي قوله حسن الختم قوية بذك ذلك النوع البديعي أيضا * ثم عطف الناظم على حمد الله تعالى وسؤاله حسن الخاتمة الصلاة والسلام على النبي وآله وأصحابه وعترته صلى الله عليه وعلمهم فقال

* وبالصلاة والسلام الدائم * على الاغر المنتقى من هاشم *

* والآل والاصحاب والاتباع * والعترة الكريمة المساعي *

جمع الناظم نفع الله به بين الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في أول الكتاب كما سبق في آخره كما ترى رجاء لقبول ما بينهم ما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم مقبولة والله عز وجل أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهم ما * وقد سبق معنى الصلاة والسلام في شرح الخطبة فلا تطيل بأعادته * والاغر الكرم الافعال الواضحة والشريف والابيض من كل شيء كما في القاموس * والمنتقى بمعنى المختار ومن هاشم أي من بني هاشم الذين هم خيرة الخلق فهو صلى الله عليه وآله وسلم * الخيام من الخيام من الخيام * فعن واثله بن الاسقع رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اصطفى كنانة من بني اسمعيل واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم اخرجهم * الترمذي * وقوله والآل والاصحاب والاتباع تقدم الكلام عليهم * في شرح الخطبة فلا عود ولا اعادة * وقوله والعترة الكريمة المساعي عترة الرجل نسله ورهطه وعشيرته الادنون وآل فيها العهد الذمى وعطف العترة على الآل مع انهم داخلون في عمومهم كما صنع في الخطبة لتسكت التنويه به لمؤسسا لهم ويزيد الاعتناء والحرص على على الصلاة عليهم وهم من عطف الخاص على العام * وقوله الكريمة المساعي معلوم ان الكرم ضد اللؤم * ومساعي العترة رضوان الله عليهم * عن اللؤم في معزل بعيد * وهم والله الطيبون الاعراق * والمخلعون بكارم الاخلاق (وهذا آخر) ما يستره الله من المخرج على هذه الإرجوزة لوجيزة النظام وموقف جواد القلم في ميدان النقل عن العلماء الاعلام راجيا ان يحصل به لامة النفع العميم وان يكون من العمل للخلاص لوجه الله الكريم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

حمد المان فائض فرات فضله علم سائر البريه وشكره جليل ذرائع الوصول اليه
 ناهض آداب الشريعة المحمدية وصلاة رسالاماعلى سيدنا محمد أفضـل من سيد
 قواعد الدين على أمتن أساس القائل وما ينطق عن الهوى علموا القرائض وعلموها
 الناس وعلى آله الميامين وأصحابه أصحاب اليمين ~~و~~ أما بعد ~~فقد~~ فقد تم بعونه
 مفيد الاحسان طبع شرح الفرات الفائض على منظومة ذريعة الناهض
 على وجهه بديع الاتقان وهو كتبه كتاب جليل باهر وبجر متدفق الامواج بفن
 الفرائض زاهر لم يدع من علم الموارد شاذة ولا فاذة الا نص عليها ولم يترك
 مستفيد حل مشكلة أو غريب مشكلة من هذا الفن الا أشار اليها فله درهم ولغيرها
 من امامين جليلين وهما من فاضلين وقد تسابقت جياذ اليراع في اتقان
 تصحيحه على حسب الامكان واستغرقت همه الجهد ما تبلغ اليه طاقة
 الانسان وكان ذلك بالطبعة العائنة العثمانية ذات الأدوات
 الكاملة والآلات الالهية التي مركزها في مصر حارة الفراخ
 بباب الشعريه تعلق مديرها ومنشئها المتوكل على ربه
 اندالقي الفاضل الشيخ عثمان عبدالرازق وقاح
 مسئلة ختامه ولا ح بدو ختامه في أو اخر رمضان
 المعظم من عام ألف وثلاثمائة وثلاث من
 هجرة النبي الاعظم صلى الله عليه
 وعلى آله وكل تابع وسائر
 أحزابه ماهبت تسعات
 الوصال على أرباب
 الاحوال
 آمين
 تم

من نظم أحمد مفتاح بلغه الله سبيل النجاح
 هات حدث عن الكرام الثقة * واطوذا كراطلا وكاس السقا
 واروعهم فضل العلوم وشنف * مسمي بالاجل بين الرواة
 وتخير علم الفرائض منها * وأجله مدحاني بديع الصفات
 فهو اكسيرها وزهر رباها * ومصير الارزاق بعد الممات
 وهو نصف العلوم والنصف منها * سائر المعالمات طول الحياة
 فاصرف العزم نحو وتبين * فضله من كلام خير المداة
 وامتنط الجهد للمصول عليه * واغتم غايته قبل الفوات
 وانتق الكتب فيه وأمر بجدا * من ضياء الافكار في مشكاة
 وأحسن من فائض الفرات فراتا * وارونع الصدى بعباء الحياة
 واقطف من غصونه اللدن معنى * واجن منها روائح اللفظات
 فهو سفير يحق ان نفتديه * بنقيس النفوس والمهجيات
 صاغه الحبر ذوالكامل على * قاسم الحلم بين أهل الأناة
 قد أبانت آياته مرمق * جاءنا من هدايا المينات
 هذبت صنعته أيادي أبي بك * رديع الخلاجيل السمات
 توأمي نسبة كرمي نجار * معدن الفضل مركز النجات
 يارعي الله منهم ما كل وقت * أسدي همه وطودي ثبات
 أنرى منهم ما مغنم فضل * طي برد الهدي ونشر هبات
 أرقيق الطبع الذي قلده * لهم اراحة الزمان المواتي
 ته بشير خ قلده ثم أرخ * جل معنى وراق طبع الفرات

٢٣ ١٧ ٢٧ ٨١ ٧١٢

سنة ١٣٠٣

فهرست كتاب الفرائض على حد ابق ذريعة الناهض
الى تعلم احكام الفرائض

صفحة	
٠٢	خطبة الكتاب
٠٣	الكلام على التسمية
٠٨	شرح خطبة المتن
٣٣	المقدمة فيما يتعلق بترك الميراث من الحقوق
٣٨	ذكر حد الارث وأسبابه وعوائقه
٥٩	ذكر عدد الورثين من الرجال والنساء
٦٤	ذكر الفروض الستة ومن يرتبها
٧٨	ذكر احكام العصباء وترتيب ميراثهم
٨٦	الكلام على مسائل الرد على ذوى الفروض
٨٩	الكلام على ميراث ذوى الارحام
٩٨	ذكر المسئلة المشتركة
١٠٢	ذكر مسائل الحجب
١١٠	ذكر احكام ميراث الجد مع الاخوة
١٢٣	ذكر المسئلة الاكدرية
١٢٦	ذكر مخارج الفروض والنسب الاربع
١٣١	ذكر تأصيل المسائل
١٣٩	ذكر تصحيح المسائل
١٥٢	ذكر طريقة المناهضة
١٧٠	ذكر ميراث الخنثى
١٨١	ذكر احكام ارث المفقود
١٨٨	ذكر من مات بهدم أو غرق أو فسخه
١٩١	خاتمة تشتمل على بابين الباب الاول فى قسمة القيراط الخ
١٩٤	الباب الثانى فى قسمة التركات
١٩٩	الكلام على براءة الختام